



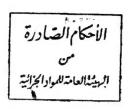
جَهْرَ بَلَالْتَهُ ضَ الكتنب يعنى حَرْقَ مَنَ الهَ يَدُوالِعَا مَنا درة مِنَ الهَ يَدُوالِعَا

الأحكام الصّادرة منّ الهّ يُنذُ العّامة للمَواد الجزائية ومنّ الدّائرة الجزائثية

السنة الحادية عشرة

العدد الثالث : من اكتوبر إلى ديسمبرسنة ١٩٦٠

القاهرة مطبعة دار القضاء العالى 1971



جلسة ١٧ من ديسمبرسنة ١٩٦٠

برياسة السيد مصطفى فاصل رئيس المحكمة ، وبحضور السيدين محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عياد نائي رئيس المحكمة ، السادة : صبحى الصباغ ، وعبد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود مجد مجاهد ، والسيد أحمد عفيفى ، وعبد صليه اسماعيل ، وعبد زعفوانى سالم ، وعادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن المستشارين .

 $(\)$

الطعن رقم ١ لسنة ٣٠ الةضائية :

محكمة جنايات . سقوط الأحكام الغيابية الصادرة منها فى جناية : ماهية إهادة الإجراءات : هى محاكمة مبتدأة وليست تظلما . أثرذلك : سلطة محكمة الإعادة فى الفصل فى الدعوى بكاءل حريتها . لها أن تشدد العقوبة فى غير طعن من النيابة على الحكم الغيابى . الممادة ٣٣٣ أصول محا كات سورى .

نقض . اختصاص الهيئة العامة للواد الجزائية : سلطتها فىالفصل فىالدعوى المحالة إليها للمدول عن مبدأ فانونى فررته أحكام سابقة . المحادة ؛ من فانون السلطة القضائية — فى فقرتها الأخيرة .

* مفاد النص الصريح للــادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السورى أنه يترتب على حضور المحكّوم عليه أو القبض عليه سقوط الحكم الغيابي حتما و بقوة القانون ، وعلة ذلك أن إعادة الإجراءات لم تين على نظم مرفوع من المحكوم عليه – بل هي بحكم القانون محاكمة مبتدأة ، وترتيبا على ذلك جاء نصالمادة ٣٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ مقصورًا على تخويل الطعن في مثل هذا الحكم للنيابة العامة وألمدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها – كل فيما يختص به – وفي هذا يختلف الحكم الصادر غيابيا من محكة الجنايات في جنانة عن الحكم الصادر غيابيًا من محكمة الجنح والمخالفات ــ فقد أجاز القانون المعارضة في الحجم الأخير ، ولم يجز أن يضار معارض بناء على معارضة رفعها _ أما الحكم الأول فلا يتعلق به حق للتهم ولا يجوز له التمسك بقبوله _ وإنما هو يسقط حمّا بحضوره أو القبض عليه ، ومتى تقرر ذلك فإنه لا يقبل من المتهم الذي قبض عليه بعد حكم غيابي صادر عليه في جناية من محكمة الجنايات أن يتملك بالعقوبة المقضى بها غيابيا - بل إن محكمة الإعادة تفصل في الدعوى بكامل حريتها _ غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ، فلها أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم المذكور ، كما أن لهـا أن تخفف العقوبة _ وحكمها في كلا الحالين صحيح قانونا ــ الأمر الذي ترى معه الهيئة العامة للواد الجزائية * * العدول عما يكون قد صدر من أحكام مخالفة لهذا النظر، والفصل في الدعوى المحالة إليها على هذا الأساس .

^{*} المادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السورى تقابل المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية المصرى – وقضاء النقض استقر بشأنها على ما التبرى إليه الحكم الحلم الحكم الحلم الحكم الحلم في الطعن ٣٦٩ لسنة ١٤ قضائية – (جلسة ١٩٤٤/٣/٢٨ مع القواعد القانونية السنة السادسة قاعدة ٣٠٥م صفحة ١٤ والحكم في الطعن ٩٦ لسنة العاشرة عادة وقم ١١٧ – صفحة ٣٥٥

^{** —} المبدأ المقور بالقرارين ٥٩ ، ٥٦١ الصادرين من محكمة التمييز بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٨ و ١٩٥٨/٦/٢٥ — مجلة القانون الصادرة عن وزارة المدل السورية السنة التاسعة صفحة ٧٠١، ٥١٩ ، والحكم السابق صدوره من محكمة النقض(دائرة دمشق) بتاريخ ٦ أيلول — سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم (الطاعن) وآخر بأنهما سرقا محل المجنى عليه ليلا بعد دخول منزل عصرية حسين ونقب جدار مشترك ،ودخلا منزل عصريه حسين بدون إذنها . وطلبت إلى قاضي الإحالة بدرعا إحالتهما إلى محكمة جنايات درعا لمعاقبتهما طبقا للواد ٢٠٤٥٥/٦٢٥ ، من قانون العقوبات السورى ، فقــرر بذلك . ومحكمة جنايات درعا قضت بتاريح ٢٢ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٥٥ غيابيا للتهم الأول(الطاعن)وحضوريا للتهمالثاني بوضعهما بسجن|لأشغال|لشاقة لمدة ثلاث سنوات عن جنامة السرقةوحبسهما ثلاثة أشهر عنجر بمةدخول المنزل وإدغامها بالعقوية الأشدعملا عوادالاتهام وتضمينهما الرسوم البالغة سبعة وثلاثين ليرة سورية ونصف رسومهده المحاكمة بما فيه خرجالتحقيق ونفقات الشهود، ولاحاجة لتضمينهما أجرةالكشف المدفوعة من المدعى الذي أسقط حقه الشخصي عنهما وتسطير كتاب للنيا بةالعامة بدرعا لنسليم المتهم عمر إلى السلطات القضائية في لبنان لإجراء محاكمته هناك بناء على وجود قرار بذلك بعد اكتساب الحكم لدرجة القطعية . ثمأعيدت عاكة المتهم الأول (الطاعن) بعد أن قبض عليه فقضت محكة الحنايات المذكورة بتاريخ ١٦ فبراير(شباط) سنة ١٩٥٩ حضوريا (وجاهيا) بتجريم المتهم الأول بجناية السرقة والحكم عليه بسجن الأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات ، ولأنه مكرر وعملا بالمــادة ٢٤٨ من قانون العقوبات تقرر رفع العقوبة والحكم عليه بسجن الأشغال الشاقة خمسة عشر سنة . وبحبس ألمتهم ثلاثة أشهر عملا بالمادة ٥٥٧ من قانون العقوبات لدخول دار عصرية بدون إذنها ، ونظرا لأنه مكرر وعملا بالمسادة ٢٤٩ من قانون العقوبات تقرر رفع العقوبة إلى الحبس ثلاث سنوات و إدغام هذه العقوية بالعقوبة الأولى الأشد عملا بألمادة ٢٠٤ من القانون نفسه ، وللا سباب المخففة التقديرية تقرر تنزيل العقوبة إلى الحبس مع الأشغال الشاقة مدة سبع سنوات ونصف عملا بالمـــادة ١٣ من المرسوم ٨٥ في ١٩٥٣/٩/٢٨ وحجزه وتجريده وعفوه من عقوبة منع الإقامة لعدم وجود محظور عملا بالمواد ٢٣/٤٩/٦٣ من قانون العقوبات و ٣٣٨/٣٢٩ من الأصول الحزائية وتضمينه إثنا وأربعين ليرةسورية ونصف رسوم المحاكمة الأولية ــــوهذه نفقات الثمود . فطعن المحكوم عليه والنيابة في هــذا الحكم بطريق النقض . فقضت

المحكة المذكورة بتاريخ ٣ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٥٩ بنقض الحكم بالنسبة للطاعن والإحالة وبردطعن النيابة شكلا. ومحكة جنايات درعا قضت بتاريخ ٢٤ أكتوبر (تشرين الأول) حضوريا (وجاهيا) بالإصرار على حكمها السابق الصادر منها بتاريخ ١٩ فبراير (شباط) سنة ١٩٥٩ عملا بأحكام المادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكات الجزائية السورى وتضمينه الرسوم الأولية وهدنه اليالغة إثنا وسبعين لميرة سورية ونصف . قطعن المنهم (الطاعن) بطريق النقض لحرة النائية كاطمنت النيابة العامة ، وفي ٢٦ يونية (حزيران) سنة ١٩٦٠ قررت المدائرة المخزائية عمكة النقض (دائرة دمشق) عرض القضية على الهيئة العامة للمواد الجزائية ... الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن أحمد عبده أبو صافى قد وقع بنفسه على أسباب الطعن خلافا لما تقضىبه الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم٥ السنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فيكون طعنه غير مقبول شكلا.

وحيث إن الطعن المقدم منالنيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر بالقا نون.

وحيث إن مبنى وجه الطعن المقدم من النيابة أن الحكم المطعون فيه اعتبر المحكوم عليه أحمد عبده أبوصافي عائدا (مكردا) وضاعف عقوبته إلى حد تجاوز المقوبة المقضى بها غيابيا من محكة الجنايات بحكمها الذى لم يتعرض لحالة العود (التكرار) ولم تطعن فيه النيابة العامة فاكتسب المحكوم عليه المذكور حقالا يسوغ معه تشديد عقوبته ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه – إذ شدد العقوبة – غطئا في تطبيق القانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العسامة رفعت الدعوى الممومية على المتهم أحمد عبده أبو صافى وآخر حكم عليه حضوريا (وجاهيا) لأنهما بتاريخ ٢من توفير سنة ١٩٥٤ - أولا - سرقا أشياء من محل تركى فوذى سرحان ليلا بعد دخول مترل عصريه حسين ونقب جداد مشترك . ثانيا حد دخلا مترل عصريه حسين بدون إذنها ، وقضت محكمة جنا يات درعا بسار يح ٢٧من سبتمبر سنة ١٩٥٩ بمعاقبة المتهم أحمد عبده أبوصانى غيابيا بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن جناية السرقة وحبسه ثلاثة أشهر عن جويمة دخول منرل عصريه حسين وإدغام هذه العقوبة في العقوبة الأشد عملا بالمواد ٢٥٥ و ٢٥٥ و ٢٠٥ من قانون العقوبات السورى ، ولما قبض على المحكوم عليه أحمد عبده أبوصانى أعيدت المحاكمة المذكورة بتاريخ ٢٠من فهراير سنة ١٩٥٩ بنسليد عقوبة الأشغال الشاقة وجعلها سبع سنوات ونصف حمل ثبت من أنالتهم عائد لسبق الحكم عليه عبسه لمدة سنة في سرقة من محكة جنايات درعا تتاريخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٠ تطبيقا المادة بحرى من القانون المذكور .

طمن المحكوم عليه والنيابة في هذا الحكم فقضت الدائرة الجزائية مجمكة النقض بتاريخ ٢من سبتمبر سنة ١٩٥٩ بعدم قبول طمن النيابة العامة شكلا و بقبول الطعن المنابع من المحكوم عليه ونقض الحكم على أساس أن تشديد العقوبة المحكوم بها غيابيا أمر غير جائز قانونا مادام الحكم النيابي لم يرد عليه طعن من النيابة ولم يتعرض لحالة العود، و يكون المحكوم عليه قد اكتسب به حقا لا يجوز معه زيادة العقوبة، وقد قدمت القضية مرة أخرى لمحكة الجنايات فقضت بتاريخ ٢٤ تشرين أول سنة ١٩٥٩ (٢٤ من أكتوبرسنة ١٩٥٩) بالإصرار على حكمها السابق المؤرخ بعديق من النقض، فقررت الدائرة الجزائية بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ١٩٥٠ (٢٦من يونيه) النقض، فقررت الدائرة الجزائية بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ١٩٥٠ (٢٦من يونيه) بإحالة القضية على الهيئة العامة المواد الجزائية لتقضى فيها وفقا المحادة الرابعة من القانون رقم ٥٦ السنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية .

وحيث إن المادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السورى قد نصت على المتبار الحكم وسائر المعاملات الجارية بعد القبض على المتبم الغائب ملغاة، ومقاد هذا النص الصريح أنه يترتب على حضور المحكوم عليه أو القبض عليه سقوط الحكم الغيابي حتما وبقوة القانون، وعلمة ذلك أن إعادة الإجراءات لم تبن على تظلم مرفوع من المحكوم عليه — بل هي بحكم القانون بمتابة محاكمة مبتدأة ، وترتيبا على ذلك جاء نص المحادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسسنة ١٩٥٩ مقصورا على

تخويل الطمن في مثل هذا الحكم للنيابة العامة والمدعى بالحقوقالمدنية والمسئول عنها - كل فياغتص به - وفي هذا يختلف الحكم الصادر غيابيا من عكمة الحنايات في جتاية عن ألحكم الصادر غيابيا من محكة الجنح والمخالفات ــ فقد أجاز الفانون الممارضة في الحكم الأخير ولم يجز أن يضار معارض بناء على معارضة رفعها – أما الحكم الأول فلا يتعلق به حقالتهم ولا يجوز له التمسك بقبوله ، و إنماهو يسقط حتما بمضوره أو القبض طيه ، ومنى تقرر ذلك ، فإنه لايقبل مر. المتهم الذي قبض طلبه بعمد حكم غيابي صادر طلبه في جناية من محكمة الجنايات أن يتمسك بالعقوبة المقضى مِنَا غيابيا _ بل إن محكمة الإعادة تفصل في الدعوى بكامل حريتها _ غيرمقيدة بشئ مما جاء في الحكم الغيابي _ فلها أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم المذكور ، كما أن بلما أن تخفف العقوبة --وحكمها في كلا الحالين صحيح قانونا . لما كان ذلك ،وكانت الهيئة العامة ترى العدول عما يكون قد صدر من أحكام عالفة لهذا النظر، وكانت محكمة الجنايات بحكها الصادر بتاريخ ١٦من فبراير سنة ١٩٥٩ – إذ قدرت العقوبة بأشد بما سبق الحكم به غيابيا إنمـ كان ذلك منها في حدود سلطتها ، وكانت الفقرة الأخيرة من المــادة ٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ قــــد خولت هذه الهيئة الفصل في الدعوى المحالة إليها ، وكانُ الحكم الصادر من محكة الجنايات بتاريخ ٢٤ من أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٥٩ صحيحا مطابقا للقانون ، فإن الطمن المقسدم من النياية العامة يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعًا ـــ وقد صدر هذا الحكم بالإجاع .

الأحكام الصادرة من الدّازة الجزائية نظابات

محسأماه

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

رياسة السبد محمودا براهيم اسماعيل: ثب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن، وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد ، ومحمود نوفيق اسماعيل المستشارين .

(٤)

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ القضائية :

القيد بجدول المحامين المشتغلين : ما لا ينفى حسن السمعة والاحترام الواجب الهنسة .

سبق مجازاة الطاعر... بالإنذار خلال فترة عمله إماما لأحد مساجد وزارة الأوقاف بسبب انقطاعه عن عمله عقب أجازته الاعتبادية دون توقيع الكشف الطبي عليه وتقديمه شهادة طبهة مرضية - مما استدعى الشك في صحة ادعائه - بمالا يتفق ومركزه الدينى - لا يعد ماسا بالذمة أو الشرف ، وليس من شأنه أن يجمل الطاعن غير أهل للاحترام الواجب لمهنة المحاماه ، ويترتب على ذلك أنه لا يعتبر ما نما من قيد اسمه بجدول المحامين المشتطين .

الوقائع

تتحصل وقائم هذا النظلم فيا قال به (الطاعن) بأنه كان مقيدا بجدول المحامين تحت التمرين أمام المحاكم الشرعة ثم نقل إلى جدول غير المشتغلين ثم إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية ثم عين في وظيفة إمام مسجد خارج الهيئة واستمر فيها حتى انتهت مدة خدمته لتجاوزه السن القانونية فقدم طلبا إلى لحنة قبول المحامين بحكمة إستئناف القاهرة لإعادة قيسد إسمه بجدول المحامين المشتغلين . فقررت المجنسة المذكورة غيابيا برفض الطلب . فعارض وقضى في معارضته بتأييد القرار الممارض فيه ، فطمن المتظلم في هدذا القرار بطريق النقض ... إنظ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن بن طعنه على أن القـــرار المطعون فيه أخطاً في تأويل القانون ، ذلك أنه انتهى إلى رفض ما طلبه الطاعن من إدادة إسمه إلى جدول المحامين المشتغلين إستنادا إلى أنه قد جوزى بالإنذار خلالفترة عمله إماما لأحد مساجد وزارة الأوقاف بسبب انقطاعه عن عمله مدة عشرة أيام عقب أجازته الإعتيادية من غير توقيع الكشف الطبى عليه وتقدمه بشهادة مرضية مما استدعى المشبهة في تمارضه الأمر الذي يتنافى مع مركزه الدينى، وقال الطاعن إن هذا الجزاء لا يعتبر في عرف القانون غلا بالشرف وبالتالى لا يصلح أساسا لرفض طلبه والقول بأن شروط القيد غير متوافرة .

وحيث إنه يتبين من القرار المطعون فيسه أن الطاعن سبق أن قيد بجدول المحامين تحت التمرين أمام المحاكم الشرعية في ١٩٢٩/٩/٢٥ ثم نقل إلى جدول غير المشتفلين في ١٩٤٥/٢/٢٢ ثم إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية في ١٩٨٥/١٩٥٥ وقد تبين من الاطلاع على ملف خدمته أنه قد عين في وظيفة مام مسجد في ١١-١٩٤٥ ثم استمر في الحدمة إلى أن فصل منها إعتبارا مام مسجد في ١٩٥٥/١٠ تتباوزهالسن القانونية، وقدوقع عليه جزاء بالإنذار في ١٩٥٣/١١ لا تعلق المحسف العلمي عليه لا تقطاعه عشرة أيام عقب أجازته الاعتبادية دون توقيع الكشف العلمي عليه

وتقديمه شهادة طبية بمرضه مما استدعى الشك في صحةادعائه بما لا يتفق ومركوه الدينى . وقد قدم الطاعن طلبا لإعادة إسمه بجدول المحامين المشتغلين فقررت لحدة قبول المحامين بحكة استثناف القاهرة غيابيا برفض الطلب . فعارض في القرار المدكور و في ٢٦ نوفمر سنة ١٩٥٩ قررت المجنة قبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييدالقرار المطعون فيه، وقد استندالقرار المطعون فيه فيرفض طلب الطاعن إلى سابقة مجازاته إداريا مما يجعله غيراهل للاحترام الواجب المحلمة التاثية من المادة الثائية من المحادة الثائية من الحاماه .

وحيث إن المادة الثامنة من القانون وقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن للحامى الذي كف عن مزاولة المهنة أن يطلب إلى لحسة قبول المحامين نقل إسمه ألى جدول المحامين فير المستغلين ، وله أن يطلب إلى المجنة المذكورة إعادة قيد إسمه بجدول المحامين المستغلين وتسرى في هذه الحالة أحكام المواد الثانية والمامسة والسادسة حكم المن المائية من القانون المذكور تنص على الشروط الواجب توافرها فيمن يقيد إسمه بجدول المحامين ومن ينها أن يكون مجدود السيرة وصين السمعة أهلا للاحترام الواجب المهنة، وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف .

وحيث إنه يين من نص المادة النائية السائفة الذكر أن الحزاء التأديم إذا وقع لأسباب غير ماسة بالذمة أو الشرف فإنه لا يكون حائلا دون قيد اسم من وقع عليه بجدول المحامين ، ولما كان الحزاءالتادي الذي سبق توقيعه على الطاعن بسبب انقطاعه عن العمل مدة عشرة أيام عقب أجازته الاحيادية وتقد يمشهادة مرضية على التحو السابق سرده لا يعد ماسا بالذمة أو الشرف وليس من شأنه أن يجعل الطاعن غير أهل للاحترام الواجب لمهنة المحاماه ، و يترتب على ذلك أنه لا يعتبر ما نعا من قيد إسمه بجدول المحامين المشتغلين ، فيكون القرار المطعون فيسه إذا استند إلى ذلك الحزاء التأديم في رفض طلب الطاعن قد أخطأ في تأويل القانون عمى يستوجب إلغائه وإجابة طلب الطاعن يقيد إسمه بجدول المحامين القرار .

الأحكام الصّادرة من الذائرة الجزائية

جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

ربرياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبمحضور السادة : هادل يوقس ، وهبد الحسيب عدى ، وهجود اسماعيل ، وحسن خاله المستشارين .

(177)

الطعن رقم ٩٤٩ صنة ٣٠ القضائية :

(١) إثبات . إقناعية الدليل : استدلال .

جواز الاستناد إلى ما تضمنه محضر تحريات الشرطة المطروح بالجلسة لتعزيز ما ساقنه الحكة من أدلة .

(ب) ملاح . تقض . أسباب موضوعية :

المنازعة في صلاحيةالسلاح للاستعال ومدم عرضه علىالطبيب الشرعى لا تجوثر إثارته لأول مرة أمام محكة النقض .

 *۱ - الحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشمرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث.

٧ - ما شيره الطاعن من منازعة في صلاحية السلاح للاستمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى هو دفاع يتعلق بموضوع الدعوى - فإذا كان لا ببين من عضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أيدى هذا الدفح أوطالب يفحص السلاح فلا يقبل منه التقدم بذلك لأول مرة أمام محكة انتفض .

^{*} المبدأ ذاته في الطعن ١٣٩١/١٣٩ ق – (جلسة ١٩٦١/١/٢٣)

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخر حكم عليه ببراءته بأنهما حازا بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا وبندقية إيطالي وأحالتهما الى محكة الجنايات بالموادا و ٢/٢ و ٣٠٠ من القانون رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٥٤ الجدول رقم ٣ المرفق . ومحكة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المسادة ١٩٥٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ومصادرة السلاح المضبوط فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون حين دان الطاعن بجريمة حيازة سلاح نارى بدون ترخيص على رغم عدم صلاحية السلاح للاستعمال وانقطاع صلة الطاعن به ، ذلك أن البندقية موضوع الاتهام كما وصفتها النيابة العـامة لدى معاينتها قديمة ويعلوها الصدأ ومشطها المعد لحفظ الطلقات مفقود وإن كانت تبدو صالحة للاستعال وقور المتهم الأول في الدعوى الذي قضي المحكمة بفض حرز السلاح ومعاينته للتحقق من حالته ومدى صلاحيته للاستعمال وهل هو على الوصف الذي وصفته به النيا بة وخاصة أنه لم يعرض إلا على وتوفكجي " المديرية - لا على الطبيب الشرعي، ولا يقبل القول بصلاحية هذا السلاح للاستعال مدعوى قابليته للإصلاح لتعارض هذا القول مع الفهم الصحيح للقانون الذي يُشترط الصلاحية الفورية للاستعال . كما أن الحكم قد عول في قضائه بإدانة الطاعن على تحويات مجهولة المصدر لم تعقبها مراقبة، وأطرح أقوال المتهم الأول في الدعوى التي تنفي عن الطاعن صلته بالسلاح المضبوط أو علمه به 🗕 وغاية ما يستخلص من تلك الأقوال أن التهمة شائمة بما لا يمكن معه إثبات ملكية السلاح لأيهما مما حدا بالنيابة العامة في مبدأ الأمر إلى قيد الواقعة ضيد مجهول وحفظها ، وذلك كله يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إنه في يوم ١٩٥٨/١١/٢٤ بدائرة ص كر امبابه قام الملازم أول محود لبيب ضابط المباحث بعد إذن النيابة بتفتيش منزل المتهم التاني ومحمود قطب موسى " (الطاعن)حيث عثر البوليس الملكي وفاعي اسماعيل على بندقية من النوع الايطالي وقد ذكر له المتهم الأول الذىكان موجودا وقت التفتيش بأن والده آلمتهم الثانى يحتفظ بهـــا منذ مدة طويلة ثم عاد وغير سؤاله واعترف بملكيتها وقرر أنه عثر عليها بالصحراء وقد تبين من تقرير فحص السلاح صلاحيتها للاستعال. وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من شهادة شاهدى الإثبات، وهي أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها وتتوافر بها كافةالعناصر القانونية للجريمة التي دين بها الطاعن . لما كان فلك ، وكان ما يثيره الطاعن من منازعة في صلاحية السلاح موضوع الإتهام للاستعال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى هو دفاع يتعلق بموضوع الدعوى، ولا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى هذا الدفع أو طالب بفحص السلاح فلا يقبل منه التقدم بذلك لأُول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الحكم قد اطمأن للا سباب السائغة التي أوردها إلى صلاحية السلاح للاستعال ، وكان الطاعن لا يدعى في وجه طعنه أن ما ورد في تقرير الخبير الذي اعتمدته المحكمة لا يطابق الحقيقة، وكان من المقور أن تقدير الغوة التدليلية لتقارير الخبراء مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق السلطة إلى تقدر الدلل ولا معقب علم إلى ذلك ولما كانت المحكمة قداطمانت إلى حيازة الطاعن للسلاح المضبوط وأطرحت أقوال المترم الأول في الدعوى بمـا لها من سلطة في الأخذ بمـا تطمئن إليه مر. أدلة الدعوى وعناصرها والالتفات عماً لا ترى الأخذيه منها لعدم اطمئنانها إلى محته ، وكان للحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة أدلة طالماً أنهاكانت مطروحة على بساط البحث ، وكان باق ما يثيره الطاعن في طعنه يُحل في حقيقته إلى جدل في موضوع الدعوى مما لايقبل طرحه على محكمة التقض . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل.

وحيث إنه لمـا تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من أكتوبر سنة ° ١٩٦٠

برياسة السيد محمود ايراهيم اسماعيل نائب الرئيس ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيني ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(114)

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٠ القضائية :

معارضة . تسبيب الحكم الصادر فيها بعدم قبولها :

وجوب إبداء المحكمة رأيها فيا ورد بالشهادة المرضية التى يستند إليها المتهم فى إثبات مرضه . قصور الحكم عند اقتصاره على مناقشة البرقية التى سبق إرسالهامن المتهم معلنا بها مرضه .

على المحكة وهى تنظر معارضة المتهم فى الحكم الحضورى .الاعتبارى الصادر فى الاستثناف أن تبدى رأيها في اورد بالشهادة المرضية التي يستند إليها فى إثبات مرضه وعما إذا كانت تصلح بذاتها مبررا المتخلف — أما وهى لم تفعل وأحال الحكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها على الأسباب التى ذكرها الحكم الصادر فى الاستئناف — وهى أسباب قاصرة لاقتصارها على البرقية التى أصدرها المتهم يعتذر عن التخلف لمرضه — ولم يكن قد قدم الشهادة ، فإن حكمها يكون معيبا عما يستوجب نقضه .

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية "المطمون ضدهما" هذه الدعوى مباشرة ضد المتهم "الطاعن" أمام المحكمة الجزئية مباشرة بعريضة أعانت إليه قالا فيها _ إنه صب الطالبين علنا سبا تناول العرض والشرف بأن قال للنانية الألفاظ الواردة بعريضة الدعوى، ولأنه في الزمان والمكان نفسه دخل بيتا مسكونا قاصدا من ذلك ارتكاب جريمة فيه ، ولأنه أدعى كذبا أن الطالبة الثانية ضربته بالقبة ا

هر تين على وجهه وسبته و وطلبا عقابه بالمواد ٢٠٠٧ (٣٠٨ ، ٢٠٠٨) بيلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والحكة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٠٠٣ من قانون العقوبات المؤلفة والحدين ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٥ مع تطبيق المادة ٢٠٣ من قانون العقوبات بالنسبة للجريمتين الأولى والثانية بتغويم المتهم عشرة جنبهات وحبسه محسر يوما مع الشغل عن التهمة بن الأولنين وإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ عبورة الحكم نهائيا و بتغريم المتهم عشرين جنبها عن التهمة النالثة و الزام المتهم عبورة الحكم نهائيا و بتغريم المتهم عشرين جنبها عن التهم النالثة و الزام المتهم والمصاريف المدنية المناسبة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، والمحكة الاستثنافية المستأنف والزمت المتهم المصروفات المدنية الاستثنافية . فعارض ، وقضى المستأنف والزمت المتهم المصروفات المدنية الاستثنافية . فعارض ، وقضى المتهم عدا الحكم بطريق عدا الحكم بطريق المتقض ... انظ .

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الطاعن قدم بجلسة المعارضة شهادة مرضية تبرر تخلفه عن الحضور بالجلسة ١٩٥٨/١/٩ التي صدر فيها الحكم حضور يا اعتبار يا برفض الاستثناف، ولكن المحكم أ خذ بهذه الشهادة ولم ترد عليها استنادا على أن المحكمة حين قضت برفض الاستثناف بالحكم المعارض فيه سبق أن ددت على عذر المرض . ويقول الطاعن بأن محاميه سبق أن قسدم المحكمة بجلسة على ذر المرض المتبادة المنبتة المرض في الحلسة المذكورة، ويقول تعقيبا على ذلك أن يستطع تقديم الشهادة المنبتة المرض الرد على الشهادة المنبتة المرض حوهو العذر الذي يستند إليه في التخلف عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم برفض استثنافه وبذلك يكون الحكم الحكم قد أخل بحقه في الدفاع .

وحيث إنه بمواجعة الحكم المطعون فيه ببين أنه ذكر فى صدد الرد على دفاع الطاعن أن عذر المرض سبق إبداؤه وردت طيه المحكة فى الحسكم المعارض فيه ورفضت قبوله واعتبرت المتهم قد تخلف عن الحضور بدون عذر مقبول، ومن ثم تكون المعارضة عبر مقبولة ، ولما كانسين من الاطلاع على الحكم العمادر برفض الاستثناف أن المحكمة ذكرت وال الحاضر عن الطاعن قدم تلغرافا واردا المه الستانف بتضمن أنه مريض ويطلب التاجيل ، وترى المحكمة عدم التعويل على هذا التلغراف إذ أنه مرسل بتاريخ ١٩٥٨/١١/٦ أى قبل الجلسة بمثلاثة أيام ولم بين به المتهم نوع المرضحي تقدر المحكمة هجيته وأنه من الأمراض التي تقعد من يصاب بها فعلا ، على أن المتهم أورد بالتلغراف أن حرمه أيضا لم تحضر وهي متهمة في قضية أخرى منظورة بنفس الجلسة الأمر الذي ببين مبنه أن القصد هو تعطيل نظر الدعوى - وإلا لو كان مريضا حقيقة لحرهب توجعه على الحضور في القضية المتهمة هي فيها وانتهى الحكم بين ذلك إلى القول بأن المتهم تخلف عن الحضور دون عذر مقبول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أحال على الأسياب التي ذكرها الحكم الصادر في الاستثناف وهي أسباب قاصرة لاقتصارها على البرقية التي أصدرها المتهم يعتذر عن تخلفه لمرضه ، ولم يكن بعد قد قدم الشهادة المرضية التي يستند إليها في إثبات مرضه — وكان على المحكمة أن تبدى رأيها فيا وردبها ، وعما إذا كانت تصلح بذاتها مبر را المتخلف — أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصرا هما يستوجب قفضه .

جلسة . ١ من أكتوبرسنة . ١٩٦

برياسة السيه محمود ابراهم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل بوئس ، وعبد الحسب عدى ، ونبه الحليم البيطاش ، وحسن خاله المستشارين .

(171)

الطعن رقم ١٠١١ سنة ٣٠ القضائية :

* جريمة . الجريمة متلاحقة الأفعال : ماهيتها .

الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المستولية الجنائية هي التي تقع تمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادىء الأسم سحل أن يجزيء فشاطه على أزمتة مختلفة و بصورة منظمة سجيت يكون كل نشاط يقبل به الجانى على فعل من تلك الأفعال منشابها أو كالمتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه، وأن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حلها على أنها جمعا تكون جريمة واحدة.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهمين بأنهم ، سرقوا أجزاء السيارة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لصلاح الدين خليل وفا وطلبت عقابهم بأقصى العقوبة المنصوص طيها في المادة ٧٩/٣/٤ هـ من قانون العقوبات . والمحكة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمبس كل من المتهمين سنة واحدة مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف. استأنف المتهمون هذا الحكم، والمحكمة الاستثنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن المتهمون هذا الحكم بعلويق النقض ... الح .

^{*} مبدأ الطمن ١٨١٤/٢٧ق – (جلسة ١٩٦٠/١/١٢) – القاعدة ٧ – مج الأحكام – السنة الحادية عشرة – صفحة ٤٠ ، والمبدأ ذاته في الطمن ٣٠/١٠١٠ق – (جلسة ١٠ /١٩٦٠).

المحكمة

ور عن الطعن المقدم من الطاعن الأول "

مر حيث إن مبنى الطمن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشويا بفساد الاستدلال ، ذلك أن الطاعن دفع أمام محكة الموضوع ببطلان الدليل المستمد من اعتراف المتهمين لأنه وفع اعتداء عليهم من ضابطً مباحث الفوق الخاصة على النحو الذي أثبته الطب اَلشرعي بالنسبة لأحد المتهمين وهو عبد الرحيم عوض وقد قبض الضابط المذكور على الطاعن وأحضره للقاهرة وعندما باشرت النيابة التحقيق أنكر اعترافه وشكا من تعذيبه وقد أحال المحقق المتهم عبد الرحيم عوض على الطب الشرعى فأثبت وجود إصابات به من عصا، وأمام المحكمة الاستثنافية أثار الطاعن أمر التعذيب بالنسبة إلى المعترفين وردت انحكمة بأنها لاترى في إصابات عبد الرحيم عوض دليلا على حصول التعذيب أو أنها حدثت له بأيدى وجال البوليس - مع أنَّ المتهم مثل أمام الضابط سلما من الإصابات وأرسل للنَّيامة مصابا ، ولا ريب أن إصاباته نشأت بعد القبض عليه - فإذا خطر المحكة إن لحذه الإصابات سببا آخر فكان يتعين عليها أن تحققه ، وأن عدم ثبوت إصابات في غير عبد الرحم عوض لا ينفي حصول الاعتداء لحمل من اعترف على الاعتراف وليس من اللازم قأنونا أن يحصل الاعتراف نتيجة اعتداء مباشر ـــ بل يعد الاعتراف منتزعا بالإكراه متى كان الاعتراف حاصلا تحت تأثير ما نزل بغيره من المتهمين كذلك عولت محكمة الموضوع على الدليل المستمد مر ضبط بعض ما معرق من أدوات السيارات بسيارة الطاعن ــ مع أن ضبط هذه الأشياء كان بغير إذن من النياية ـــ والاعتراف لا يجمل الواقعة في حالة تلبس بالجريمة، وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى أن الأجزاء التي ضبطت بسيارة الطاعن الخاصة ليست هي بذاتها الأحزاء التي وجدت مفقودة – فقد ثبت أن الراديو من غير الماركة التي قال غنرا الحبني عليه ، وكذلك فرش السيارة يختلف وصفه عما ضبط عند السروجي أماعجل السيارة فليس من سيارة المجنى طيه ، وكذلك الإكسدام والكشاف فهما يختلفان عما جاء بأقوال المحنى عليه من أوصاف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ود إن المجني عليه أَلِمْ فِي ١٩٥٩/٣/٦ قسم بوليس قصر النيل أنه ترك سيارته وهي ماركة ميركري أمام باب منزله ليلة الإبلاغ واكتشف سرقتها في صباح اليوم التالى، ثم أثبت في صُباح ذلك اليوم ضابط مركز قليوب أنه تبلغ من اليوز باشي يوسف أحمد مكي بالعثور على السيارة المسروقة في الطريق الزراعيالواقع بدائرة المركز ووجدت بالسيارة منزوعا منها عجلاتها الأربع والبطارية والراديو والكنبة الخلفية وبعض الأجزاء الأخرى ، وفي ٢١/غ/٩٥٩ أثبت السيد ضابط مباحث الفرقة الخاصة أنه قد ضبطت عصابة تخصصت في سرقة السيارات في القاهرة ونقلها إلى حارج المدينة لنزع أهم أجزائها وتركها،وأنه من ضمن أفراد هذه العصابة المتهم الأخير الذي اعترف بأرتكاب هذا الحادث مع باقي المتهمين ، وبسؤال المتهم الأخير فيحضو ضبط الواقعةذكر أنه اتفق مع المتهمين الباقين جميعا على السفر إلى القاهرة في عربة ميركري وأنهم وصلوا إلى تكوبري قصر النيل ووجدوا سيارة بالقرب من فندق سميراميس وترك المتهمان الثانى والرابع وقاداها إلى طنطا وأن باقى المتهمين تبعوهم في السيارة التي حضروا بها وأنهم أخذوامنها الراديو والإبريال والكشاف والفرش ثم عادوا بها إلى طريق مسطود بعد قليوب وأخذوا منها كاوتشوها وألقوها فىالطويق وأنالمتهم الأول احتفظ بالمسروقاتني منزله بعد عودتهم إلى طنطا وأنهوضع بعضها في سيارته وباع البعض الباقيء وأرشد هذا المتهم إلى على السروجي سليان شبل الذي وجديه فرش السيارة والراديووقال إنهما المسروقان من سيارته - كاتعرف على بعض أجزاء سيارة المتهم الأول وهي ماركة ميركري وقال إنها خاصةبسيارته وهذه الأجزاءهي الكشاف والاكسدام والكاوتش الخلفي الأيمن والأنسر المضبوط، وبسؤال المتهم الرابعذكر أنهذهب إلى القاهرة مع باقى المتهمين حدا المتهم النالث عبد الرحيم عد عوض وأنهم سرقوا السيارة الميركري موضوع هـ فما الحادث وأخذوها إلى طنطا وأنهم سد أن أخذوا أهم أجزائها ألقوها فى الطريق بالقرب من قليوب وأن المتهم التألُّث عبد الرحيم كان قد حضر إلىطنطا في اليوم التالى بينا كانت السيارة موجودة أمام منزل المتهم الثانى ، وبسؤال المتهم الثالث ذكر أنه كان قد ذهب إلى منزل المتهم الشاني في طعطا وتقابل مع باقى المتهمين وأخذوا السيارة المسروقة التي كانت أمام منزل المتهم النانى وقصدوا إلى سمنود حيث خلموا بعض أجزائها ثم أورد الحكم على ثبوت الوقائع في حق

المتهمين أدلة من شائها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم طيها ، ثم عرض لما أبداه المفاع بشأن ما ادعاه المتهمون من وقوع تعذيب طيهم اضطر بعضهم إلى الاعتراف ورد على ذلك بقوله همإنه لم يقمق الأوراق أى دليل يؤيدُ صحة هذا الدفاع بمسا يدعو لطرح الدليل المستمد من أقوال المتهمين في محضر ضبط الواقعة أو النيابة وأنه و إنَّ قال المتهم الرابع أن اعتداء وقع عليه إلا أنه لم يقل أن به إصابات ـــ أما الإصا بات التي وجدت بالمتهم عبد الرحيم عهد عوض فليس هناك ما يدل على أنها حُدْثُتُ مَن اعتداء رجال اليوليسُ طيه أو أنهذا الاعتداء وقع عليه بمناسبة ماأدلى به من أقوال في محضر ضبط الواقعة ،وذلك فضلا عن أنه لم يكن الوحيد الذي أعترف من بين المتهمين و إنمــا سبقه المتهم الأخير إلى الاعتراف، كما اعترف المتهم الرابع عند استجوابه وقال إنه لم يكن يعلم أن السيارة مسروقة ولم يثبت أن اعتدا. وقع على أيهما وتأيد اعتراف كل منهما بالأدلة الأخرى السابقة" ويستفاد ممـــا ساقه الحكم في هذا الرد أن محكة الموضوع تحققت من أن اعتراف من اعترف من المتهمين كأن سليامما يشوبه وأنها اطمأنت إليه وإلى صدوره بعيدا عن المؤثرات فاعتمدت على الدليل المستمدمنه مؤيدا بباق أدلة الدعوى ـــوهو ما يدخل في صلطتها بغير رقابة من محكمة النقض . لمــا كان ذلك ، وكان لا يبين من محضر الجلسة أن المتهم دفع ببطلان إجراءات النفتيش والضبط فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام عكة النقض . ولما كان الحكم قد أثبت أن المتهم الأول احتفظ بما سرق من أجزاء السيارة في منزله بعد عودة المتهمين إلى مدينة طنطا وأنه وضع بعضها في سيارته و إع البعض الباتى وأرشد إلى محل السروجى سليمان شبل الذي وجد به فرش السيارة والراديووأن المجنى عليه تعرف طبهما وقال إنهما المسروقان من سيارته كما تعرف على بعض أجزاء أخرى كانت بسيارة المتهم الأول وهي ماركة ميركري وقال إنها خاصة بسيارته ثم قال الحكم "إنه وإن كان هناك اختلاف بين ماركة الراديو الذي أبلغ المجنى عليه سرقه والراديو المضبوط والذي قال الأستاذ جبر عطيه المحامي أنه اشتراه من المتهم الأول فإنه لا يشكك في صحة ما أسند إلى المتهم بعد أن ثبت أن فرش السيارة المضيوط لدى السَّروجي الذي قال إنه اشتراه من المتهم الأول هو فرش سيارة الحبِّي طبه وكذلك بعض الأبزاء الأخرى التي ضبطتُ بسيارة المتهم" وهــذا الذي أولده الحكم يلل على أن الحكة استدلت بضبط بعض أجزاء من سيارة المجنى عليه في سيازة الطاعن

وأوردت لاستدلالها هذا أسبابا سائفة ،ولاسول إلى مصادرتها في دليل اقتنت بصحته إستنادا إلى تلك الأسباب ، لما كان ذلك فإن الطعن المقدم من الطاعن الأول يكون على فير أساس متمينا رفضه موضوعا

° عن الطعن المقدم من الطاعن التاني أحمد يوسف سنبل "

من حيث إن الوجه الأول من الطعن ممــائل للوجه الأول من أسباب طعن الطاعن الأول وقد سبق الرد عليه .

وحيث إن محصل الوجه النانى أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور لاستناده إلى دليل مستمد من وجود بعض الأجزاء التى سرقت من سيارة المحنى طيه مركبة بسيارة شقيق الطاعن وهو قد دفع ببطلان إجراءات ضبطها إذ تمت بغير إذن من النيابة العامة وفي غير الحالات التي يجيز التفتيش والضبطقانونا وهو دفع يستفيد منه الطاعن لتعلقه بأصل الدليل ، وفضلا عن ذلك فلا صلة للطاعن بالسيارة المملوكة لشقيقه .

وحيث إن الشق الأول من هذا الوجه سبق الرد عليه في أسباب هذا الحكم بشأن الطعن المقدم من الطاعن الأولى ، أما الشق الأخير فردود بأن التابت من الحكم أن الحكمة أقامت إدانة الطاعن على ما صح لديها من اعتراف المتهمين الرابع وإنحامس، وأنالمتهم الطاعن كان أسوتهما في ارتكاب الحادث إذ وقع منهم معا، أما ضبط بعض أجزاء السيارة الممروقة فظاهر من أسباب الحكم المطعون فيه أن المحكمة اتفذت منه دليلا يؤيد اعترافات المتهمين الذين ذكوا أن المتهم التاني أن المحكمة اتفذت منه دليلا يؤيد اعترافات المتهمين الذين ذكوا أن المتهم التاني السيارة — دون أن يربط الحكم استدلاله بصلة الأخوة التي تجمع الطاعن بأخيه المتهم الأولى ، كما كان ذلك ، فإن الطمن المقدم من الطاعن الثاني على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

و عن الطنمن المقدم من الطاعن الثالث أحمد يوسف سنبل "

وحيث إن محصل هذا الطمن أن الحكم المطمون فيه معيب ببطلان إجراءات التحقيق والفصور في الاستدلال والخلطا في تطبيق القانون ، وفي ذلك يقول الطاعن إن الحكم في مهيل إثبات التهمة على الطاعن قال إنه اعترف باشتماكه مع المتهمين في ارتكاب الحادث وإن كان طل عدم علمه بأن السيارة التي أخذها مسروقة وهذا لا يتفق مع المنطق إذ لا يعقل أن يحضر إلى القاهرة لأخذالسيار توظع أجرائها وثركها في الطريق دون أن يعلم بأنها مسروقة خصوصا مع احترافه بوجود المتهمين عملي في كدأنه ارتكب الحادث معمقم ، ولم يدين الحكم نصيب الطاعن في أفعال السرقة وحتى لو علم بأن السيارة مسموقة فلا يكفى ذلك لإدانته باعتباره شريكا في الجريمة عن إصابات وجدت بأحد المتهمين ويكفى ذلك لإهدار اعتراف من احترف من عن إصابات وجدت بأحد المتهمين ويكفى ذلك لإهدار اعتراف من احترف من زيام ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٩ إلى أن الطاعن دفع بطلان إجراءات التبض عليه من يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٩ إلى يوم ٢٧ منه ، والمحكة تحدثت عن أصر القبض أما الخطا في تطبيق القانون فقسد طلب الطاعن ضم الدعاوى الخاصة بسمرقة أما الخطا في تطبيق المانون فقسد طلب الطاعن ضم الدعاوى الخاصة بسمرقة السيارات ليصدر فيها حكم واحد باعتبار أن هذه الحرائم هي تمرة نشاط إجرامى منصل يوجب تطبيق المادة ٢٧/٧ من قانون العقوبات وقد فصل في إحدى منصل فيها ما دامت الأفعال متنابعة يجمها غرض جنائى واحد .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه وصف فعل الطاعن بما وصف به أغمال زملائه واعتبرهم جميعاً فاعلين أصليين في السرقة ، وقد استخلصت المحكة وقوع السرقة من الطاعن وزملائه بما يستفاد منه توافر ركن الاختلاس، أما حديث الطاعن عرب التعذيب الذي قبل أنه وقع على أحد المتهمين فقد سبق الرد عليه في أسباب هذا الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول، أما ما أثاره الدفاع بشأن بطلان القبض على الطاعن فقد أثبت الحكم أخذا بما حصله من الأوراق أن المتهمين بميما عدا الأخير قد قبض عليهم يوم ٢٠٤/٤/٩ م ١٠ وأن النيابة أمرت في ٢٧منه عجزهم لليوم التالى الذي تم فيه استجوابهم، بما يجعل أمر القبض صدر صحيحا من سلطة التحقيق الذي تم كن هذا القبض لمناسبة التحقيق الذي تم باستجواب من سلطة التحقيق الذي تم باستجواب المتهمين في اليوم التالى ولم يكن هناك أمر بالقبض سابق على تاريخ ٢٩/٤/٢٩ المي والطاعن لا يدى وقوع الحكم في خطأ في الإسناد بالنسبة إلى التواريخ التي أثبتها الحكم بعد اطلاحه على أوراق الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض

لما ذكره العفاع بشأن وحدة جرائم السرقة الى أسنعت الى الطاعن وفعلاله لأنها وقست نتيجة لمشروع إجرامى واحد – ود الحكم عل فلك بقوله "إن هذا العفاع مردود بأدب وقوع عدة سرقات في حق المتهمين في تواديخ متباعدة وفي ظروف مختلفة لابيمع بينها إلا أن نوع المسروق في كل مرة سيارة فإن وحدة توع المسروقات لا يمكن أن تعتبر معه هدف الجرائم المتعددة مرتبطة ارتباطا متلاحقة الأفسال التي تعتبر وحدة في باب المسئولية الجنائية هي التي تقع تمرة انتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادئ الأمر، – على أن يجزئ نشاطه على انتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادئ الأمر، – على أن يجزئ نشاطه على من تلك الأفعال متشابها أو كالمتشابه مع ماسبقه من جهة ظروفه ، وأن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها هدفه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حملها على أنها جيما تكون جريمة واحدة قوامها ما ارتكب من أفعال متعاقبة ، وهذا غير حاصل في واقعسة الدعوى للا سباب السائفة التي أوردها الحكم والسابق غير حاصل في واقعسة الدعوى للا سباب السائفة التي أوردها الحكم والسابق وفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

ريامة الديد معطني كامل المستشار ، وبجضور السادة : السيد احمد مفيني ، وتوفيق أحمد
 الحشن ، وحبد الحليم البيطاش ، وبجمود اسماعيل المستشارين .

(110)

الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٣٠ القضائية :

نقض . إجراءات الطعر : تقرير الأسباب : تقديمه إلى مكتب النائب الصام لا ينتج أثره القانوني . العبرة بتاريخ وصوله إلى قلم كتاب المحكة التي أصدرت الحكم .

لم يخول القانون لمكتب النائب العام حق تلق التقادير التى يتقدم بها المحكوم عليهم، أو القيام بعمل قلم الكتاب المختص - نتقديم عريضة أسباب الطعن إليه لا ينتج أثره القانونى ، و يكون وصول تلك العريضة إلى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم بعد انقضاء ميعاد النمائية عشر يوما المشار إليها بنص المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية - الذى ونع الطعن في ظلم والذى تسرى أحكامه على إجراءاته تطبيقا للكدة الخامسة من القانون وقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ - مما يسقط الحق في الطعن في الطعن شكلا .

الوقائع

اتهمت النياية الصامة الطاعن بأنه أحرز مواد محدوة "حشيشا وأفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكة الحنايات لمحاكمته بالمواد ، و ۲ و ۳ و ۳ و ۳ ح من المرسوم بقانون رقم ۳۵۱ لمسنة ۱۹۵۲ والبندين ۱ و ۱۲ من الجدول رقم ۱ الملحق به فصد قرارها مذلك وأمام محكة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم مبطلان القبض والتفتيش لأن الجوجة لم تكن فى حالة تلبس ، والمحكة المذكورة قضت حضوريا عمسلا بمواد الاتهام يماقبة المتهم بالأشفال الشاقة المؤبدة و بنغريمه ثلاثة آلاف-جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطويق النقض الخ.

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر يتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ وقور الطاعن الطعن فيه في يوم صدوره أمام مأمور صحين شبين الكوم غير أثه تقدم بأسباب طعنه في شكل عريضة موقع عليها منه مؤرخة ٢٣ مر... ديسمبر صنة١٩٥٧ بعث بها إلى النائب العام ووصلت إليه في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ فأصر بإحالتها إلى نيابة شبين الكوم الكلية التي استامتها في يوم ٥ من يتاير صنة ١٩٥٨ .

وحيث إن المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية الذي رفع الطعن في ظله والذي تصرى أحكامه على إجراءات هدذا الطعن تطبيقا المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب التقرير بالطعن في قلم كتاب المحكة التي قصدرت الحكم في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم > كما توجب إيداع الأسباب التي بني عليها الطعن في هذا الميماد أيضا وإلا سقط الحق فيه .

وحيث إنه لما كانت العريضة المقدمة من الطاعن لم تودع قلم كتاب المحكة التي أصدرت الحمكم المطعون فيه حكمة شبين الكوم الابتدائية — بل أرسلت همن ينايرسنة الهمام فأحالها بدوره إلى نيابة شبين الكوم فسلم تصل إليها إلا في همن ينايرسنة ١٩٥٨ أى بعد انقضاء مبعاد الثمانية عشر يوما السالفة الذكر . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يخول مكتب النائب العام حق تلتي التقارير التي يتقدم بها المحكوم عليهم، أو القيام بعمل قلم الكتاب المختص — فتقديم عريضة التي يتقدم بها المحكوم عليهم، أو القيانوني ، ويكون وصول تلك العريضة إلى قلم كتاب محكة شيين الكوم في ه من يناير سنة ١٩٥٨ قد جاء بعد الميعاد القانوني المقود لإيداع الأصباب محا يسقط الحق في الطعن .

وحيث إنه لذلك يتمين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لتقديم أصبابه بعد الليعاد المقرر قافونا .

جلسة ١٠ من كتوبر سنة ١٩٦٠

رياسة السيد مصلفى كامل المستشار ، وبحضورالسادة : السيد احمد طبيقى ، وتوفيق احمد الحشو، وعيد الحليم البيطاش، وهجود اسماعيل المستشارين .

(177)

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) شيك بدون رصيد . القصد الجنائي

ما هيته : مجرد علم الساحب وقت إعطاء الشيك بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للصرف .

قصور بيان الحكم في استجلائه : بالرد على دفاع المتهم المبتى على وجود رصيد للشيك وقت إصداره بأن الجريمة قد اكتملت أركانها في جانبه

القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في الجريمة المنصوص طيها
 المادة ١٣٣٧ من قانون العقو بات يتوافر لدى الجانى بإعطاء الشيك مع علمه
 مهدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب

٧ — إذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يمنى بتحقيق ما شيره من أن الجمية التي يرأمها كان لها وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقابل السحب ، وهو دفاع هام — لوصح لتفير به مصير الدعوى — مما كان يقتضى من المحكة أن تحصه لتقف على مبلغ صحنه ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تغمل مكتفية بقولها إن الجريمة المسندة إلى المتهم قد اكتملت أذكائها في جانبه ، فإن حكما يكون مشوبا بالقصور مستوجبا للنقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى يسوء نية شيكا بمبلغ حسة جنهات لآخر حالة كونه ليس لديه رصيد قائم وقابل السعب. وطلبت عقابه بالمادتين ١/٣٣٦ و ٣٣٣ من قانون المقوبات. والمحكمة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بمجيس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مه وش بلا مصروفات جنائية. استأنف المتهم هذا الحكم ، والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام والمادتين ٥٥٠ ومن قانون المقوبات بتأييد الحكم المستأنف وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدوره بلا مصروفات جنائية. فطمن المحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إنل .

المحكمة

... حيث إنه ممما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاءمشو با بالقصور في التسبيب، ذلك أن دفاعه انصب على أنه وقع الشيك موضوع الاتهام المسند إليه بوصفه رئيسا لجمعية حملى القطن والبذرة بالاسكندرية وأن رصيد الجمعية الصالح للصرف وقت التوقيع على الشيك بلغ مبلف في بقيمة الشيك و يزيد عليما ، وأن بنئك التسليف المسحوب عليه قد امتنع خطأ عن الصرف وبدون وجه حق ، بنك التسليف المسحوب عليه قد امتنع خطأ عن الصرف وبدون وجه حق ، بالوقاء بقيمة الشيك حويد من النية لعلمه بوجود رصيد قابل للهرف يسمح بالوقاء بقيمة الشيك حويم هذا فقد دانه الحكم المطعون فيه دون مناقشة هفاصه هذا والتحدث عن سوء نيته اكتفاء بالقول بأن الطاعن اعترف بصدور الشيك صعيح بالمحني القانوني وأنه كان الشيك معيح بالمحني القانوني وأنه كان يجيازة المجنى عليه وأنه قدمه البنك المسحوب عليه وثبت عدم وجود رصيد له .

وحيث إن الحكم المطمون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله: "لان محصل الوقائع حسها استيانته المحبكة تلخص فيا أبلغ به المجنى عليه وقرره فى تحقيق لليوليس المجرد فى ١٩٥٨/٧/٢ مرنب أنه بداين المتهم فى مبلغ تلائماتة جنيه وحرر على نخسيه

وحيث إن القصد الجنائى الذي يتطلبه القانون فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٩٣٧ من قانون العقوبات يتوافر لدى الجانى بإعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون يه قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما يثيره من أن الجمية التى يرأمها كان لمل وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب وهو دفاع هام، لوصح لتغير به مصير الدعوى – بما كان يقتضى من الحكة أن تعصمه لتقف عل مبلغ صحته ، أو أرن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل مكتفية بالعبارة القاصرة المشار إليها بوجه الطعن ، فإن حكها يكون مشوبا بالقصور مستوجباً للنقض دون حاجة ليحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٠ منأكتوبرسنة ١٩٦٠

ير ياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، ويحضور السادة : السيد احمد عقيفى ، وتوفيق أحمد إنششن ، وعيد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(177)

الطعن رقم ٣٥ . ١ لسنة ٣٠ القضائية :

شيك بدون رصيد .

(١) ماهية الشيك : اعتبار الشيك أداة وفاء عند حمله تاريخا واحدا – ولوكان غالفا لحقيقة تاريخ سحبه ٠

(ب ــ د) القصد الحنائي : ماهيته : العلم بعــدم وجود مقابل الوفاء في تاريخ السحب .

طبیعته : قصد جنائی عام . أثر ذلك : عدم الترام الحكم بالتحدث عنه على استقلال عند انتفاء المنازعة في قيامه ه

متى يتوافر ؟ : مجمود إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

ما لا ينفى توافره : علم المستفيد بعدم وجود رصيد للتهم . لا عبرة كذلك بسهب تمرير الشيك أو الغرض من تحريره .

 إذا كان التابت أن الشيك لا يحل إلا تاريخا واحدا ، فإنه يكون في حكم القانون التجارى أداة وفاء - لا أداة ائتمان ، ولو كان هذا التاريخ غالفا لحقيقة تاريخ تحرير الشيك .

القصد الجنائى فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون
 العقوبات إنما يتحقق بجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاءله فى تاريخ
 السعب ، وليست المحكمة مازمة بالتحدث على استقلال عن هذا العلم لأنه من إ

القصود الحنائية العامة — ما دام المتهم لم ينازع أمام محكة الموضوع في قيسائم، هذا العلم لديه — بل إنه يسلم في طعنه بقيامه إذ يقول أن المستفيد كان يعلم، وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك .

ستفاد علم المتهم وقت إصدار الشبك بعدم وجود رصيد له من مجرد إحطاء شبك لا يقابله رصيد قائم وقابل السحب .

 ك الا عبرة فى قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسهب تحرير الشيك والغوض من تحريره، ولا بعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب فى البنك المسحوب عليه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية لآخر شيكا لا يقابله وصيد قائم وقابل للسحب، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٣٧٩٣٩٣ من قانون العقو بات. والمحكة الحزيبة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بهس المتهم شهرين مع الشفل و كفالة ، وقرش، فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضي في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف المتهم هذا الحكم ، والمحكمة الاستثنافية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادتين ١٩٥٣ و ١/٥٧ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم و ١٤ لسنة ١٩٥٣ بتأييد الحكم المستأنف وأصرت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدورة هذا الحكم بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدورة هذا الحكم باياً يا . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الح

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول هو القصور في البيانالأن الحكم المطعون فيه أحال في أسبابه على الحكم الابتدائى الذى أغفل التحدث عن ركن سوء النية اكتفاء بالقول أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق يجرد عدم وجود رصيد قابل للسنحب، ويقول الطاعن في الوجه الثانى إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الابتثنا فيذكر أن دفاع الطاعن لا سند له من الواقع دون أن يبين مؤدى هذا

المفام و يضيف أنه وقع بأن الشيك كان وسيلة التمان لا أداة وفاء وأرب المستغيد كان يعلم ذلك بدليل قبوله جزءا من قيمة الشيك بحد فوات ميماد الاستحقاق ، كما دفع بأن المجنى عليه هو الذى استدجه لتحرير الشيك يهو يعلم بأنه ليس له رصيد وقت السحب، وأنه اضطر لتحرير الشيك تفاديا من بيسع متقولاته المحجوز عليها والتي كان عددا لبيمها اليوم النالي وقد خلا الحكم الابتدائي من الاشارة إلى هذا الدفاع ، ورفض الحكم الاستثناقي الدفع ببطلان الحكم المستأنف لإحالته في أسبابه على حكم آخر لا شأن له به بمقولة إن به من الأسباب الواردة بالحكم الغيلي الذي صدر قبل سماع دفاعه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتــدائى الذي أيده الحكم الاستثنافي المطمون فيه أنه ذكر "إن محصل الواقعة حسَّمًا استبانته المحكمة من الأوراق ومما دار بجلسة المحاكمة تلخصفها قوره المجنى عليه كيرموس وشركاه في تحقيق البوليس أتحرر في ١٩٥٨/١/٢٠ من أنه وكيل مدير شركة بنايوتي وأنه كان بدان المتهم بمبلغ ٧٠٠ ج (سبعائة جنيه) وقد استصدر بذلك المبلغ أمر أداء وتبتي له في استحقاق ١٩٥٧/٤/١٠ وتقدم للبنك فأفاده بأن المتهم ليس له رصيد ويتعين الرجوع به على الساحب ، وقرر المتهم أن الشيك صادرا منه إلا أن له تاريخين مِخْتَلَفِينَ ، وتبين من الاطلاع على سندالشيك المرفق - موضوع الاتهام - أنه مستحق السحب في ١٩٥٧/٤/١٠ ومذيلا بتوقيع المتهم والمسحوب على بنك مصر فرغ الاسكندرية بمبلغ ٢٣٢ جنيها وو٤٦ مليا 🛄 🚉 ومرفقه إجابة مر__ البنــك محررة في ذات تاريخ السحب بالرجوع على الساحب " واستطرد الحكم يقول " إن دَفاع المتهم لاّ سند له من الواقع إذ أن الشيك لا يحمل إلا تاريخاً واحدا هو تاريخ محبه... ... وجريمة إعِطاء الشيك بدون رصيد تتحقق بجردعدم وجود رصيد قابل للسحب عند تقديمه للسحوب عليه وبغض النظرعما إذا كان · بندالشيك حرر قبل التاريخ المثبت به ، كما أنه لا عبرة بالبحث في العلاقات الجانونية القائمة بين الساحب والمستفيد سواء كانت معاصرة أو لاحقة إو سابقة على تحرير الشيك " . ولماكان ماقاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون وتتوافريه صابير الجرعة المنصوص طبيها في المهادة ٣٣٧ من قاتون العقوبات التي دين الطاعن بها - إذ أن سوء النية ، وهوالقصد الجنائي في تلك الجرعة إنما يتحقق يجرد طم الساحب بعسلم وجود مقابل وفاء له في تاديخ السحب ، وكان عم الطاعن وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيطه مستفادا من مجرد إعطاء شيك لا يقابله وصيد قائم قابل السحب ، وليست المحكة مازمة بالتحدث عن هذا العلم على استقلال لأنه من القصود الجنائية السامة ، وكان الطاعن لم يتازع أمام عكة الموضوع في قيام هذا العلم لديه ، بل إنه يسلم في طعنه بقيامه وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك ، وكان لاعبرة بسد ذلك بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريه، ولا بعلم المستفيد وقت استلام الشيك يعدم وجود رصيد له في البنك المسحوب عليه ، وكان الحكم قد أثبت أن الشيك موضوع الدعوى لا يحمل إلا تاريخا واحدا فإنه يكون في حكم الفانون التجارى موضوع الدعوى لا يحمل إلا تاريخا واحدا فإنه يكون في حكم الفانون التجارى ولما كانت أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه ، وافية ولما كانت أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه ، وافية ولما كانت أسباب الحكم الإسماد بالإدانة حالا تعبيه الإشارة إلى أسباب حكم آخر صادر في قضية أخرى مادامت تلك الأسهاب كافية لحله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكة ، وبحضور المسادة : اللسيد احمد عفيني ، وتوفيق أحمد الخيش ، وهيد الحليم البيطاش ، وبحمود اسماعيل المستشارين .

(1 TA)

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٣٠ القضائية :

دفاع .

طلب سماع الشهود : شرط إجابته . أن يلتي في مطالبة جازمة .

قول الدفاع : " إنه لم تسمع شهادة شاهد نفى المتهم ولا تكفى شهادة شهود الإثبات " ـــ لايتوافو بها الطلب الجازم .

مالا يوفر الإخلال بحق الدفاع : تناول المحكمة أقوال شاهد النفى بالتحقيق وعدم تعويلها طبها لاطمئنانها إلى شهادة شهودالإثبات،وللأسبابالتي ذكرتها .

إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بسماع شاهد النفي بل اقتصر على قوله:

" إنه لم تسمع شهادة شاهد في المترم ولا تكفي شهادة شهود الإثبات " - وكانت المحكة قد تناولت ماشهد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تعول عليها مطمئنة اشهادة شاهدى الإثبات وللاسباب، التي ذكرتها في حكها ولم تربعد ذلك عملا لاستدعائه لسهاعه، فيكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من إخلال بحق الدفاع على غير أصاص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أحرز سلاحا ناريا " بندقية مششخنة " بغير ترخيص وذخيرة مما تستعمل في السلاح النارى سالف الذكردونأن يكون مرخصا له بحيازته أو إحرازه. وطلبت عقابه بالمواد ٢٠٢١-٢٠٢٠ -٢٠٠٤ من القانون ١٩٥٤. وعكمة الحنايات تفست حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة. فطعن انحكوم عليه في هدا الحكم يطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينى طعنه على أن الحكم المطعون فيه شابه قصور وفساد التدليل، كما أخل بحق الطاعن في الدفاع، ذلك أن المطلع على الحكم يبدوله وكأنه عاكم الطاعن عن جريمة أخرى هذا الجويمة الملسوية إليه وهي جريمة قتل المدعو زكى قلته التي حصلت في اليوم السابق على تاريخ القبض على الطاعن والتي حام الاتهام فيها حول الطاعن، وفي ضوء هذا الإتهام كون الحكم عقيدته وآخذ الطاعن بأشد العقرية في الحرال الطاعن، وفي ضوء هذا الإتهام كون الحكم عليه إلى طلبه سماع شاهد بأسد العقرية الحكم عليه إلى طلبه سماع شاهد في أقوال شاهدى الإثبات البكاشي أحمد عاطف والمخبر حبيب مليكه في كيفية ضبط المتهم وكيفية حيث زنه السلاح وذلك في أن الأول حبيب مليكه في كيفية ضبطه وأنه علم من المخبر حبيب مليكه أنه ضبط المتهم ومعه البندقية معالقاعن عند مشاهدته قبل أشام المحكمة قرر أنه لم يشعق من وجود البندقية معالقاعن عند مشاهدته قبل أشام المحكمة قرر أنه لم يشاهد سلاحا مع المتهم أول ماواه وأنه علم من المخبر مليكه أنه وجد الطاعن عذبنا في حظيرة ومعه البندقية — كما أن المخبر قرد في أقواله أمام النيابة أنه شاهد الطاعن أول ما شاهده واقفا أمام الخطيرة الملحقة بالماكبة أنه شاهد الطاعن أول ما شاهده واقفا أمام الخليرة المحتور في أقواله أمام النيابة أنه شاهد الطاعن أول ما شاهده واقفا أمام الخليرة المحتور في أقواله أمام النيابة أنه شاهد الطاعن أول ما شاهده واقفا أمام المخليرة المحتور في أقواله أمام النيابة أنه شاهد الطاعن أول ما شاهده واقفا أمام الخليرة المحتورة في أقواله أمام النيابة أنه شاهد الطاعن أول ما شاهده واقفا أمام الخليرة المحتورة في أقواله أمام النيابة أنه شاهد الطاعن أول ما شاهده واقفا أمام الخليرة المحتورة في أقواله

وأن الطاعن عندما شاهد القوة فروتا بعنه القوة وطفق الشاهد يبحث عنه حتى وجده مختبئا فى زراعة طاطم وأنه وجد المتهم راقدا على الأرض و بجنبه البندقية بحسكا بها فى يده به بنها نفس هذا الشاهد قوراً مام المحكة أقوالا مقايرة به إذ قرر بأن المتهم عندما شاهد القوة بادر إلى الحرى ووقع فى حفوة ومعه البندقية سوكان دفاع المتهم يقوم على نفى حيازة البندقية وأن البوليس عثر عليها فى أحد أكوام المقش فى مكان الحادث بعيدا عنه . ويقول الطاعن بأن الحكم المطعون عليه لم يجل فى أسبابه هذا التناقض ، كما أن المحكمة لم تجبه إلى سماع أقوال شاهد نفيه الذي تمسك به وتناقشه فأخل بحق الدفاع .

وحيث إنه بمراجعة الحكم المطعون قيه تبين أنه أورد ما ذكره البكباشي أحمد عاطف في التحقيقات من أنه قبل وصوله إلى الحظيرة بحوالي أربعين مترا شاهد شخصا واقفا أمامها وبجرد أن رأى القوة جرى للناحية الشرقية فجرت القوةخلفه وانتشرت للبحث عنه – وبجوار الحظيرة كانت توجدزراعة طاطم بحث بها البوليس الملكي حبيب ملكي وتمكن من ضبط المحكوم عليه ومعه خدقية مداخلها مشط به طلقة ، وأثبت الحكم أن الشاهد أجاب على سؤال من المحقق عما إذا كان شاهد البندقية التي ضبطت مع المتهم وهو يحلها – أجاب بأن المسافة بينهما كانت أربعين مترا ويحتمل أن تكون البندقية نخبأة أثناء وقوفه فلم يتحقق منها ، ثم أورد الحكم أقوال الشاهد المذكور أمام المحكة وأنه قرر بأنه قبل وصوله "الزريبة" شاهد المتهم يجرى على مسافة ٣٠ مترا وأن المخبر تابعه حتى أمسكه ومعهالبندقية ــ ثم أوردُ الحكم بعد ذلك أقوال المخبر في التحقيق و بالجلسة من أنه الني المتهم راقدا في زراعة طاطم وكان مختبئا وراقدا على البندقية ، ثم أورد الحكم أقوال المذكور في الجلسة من أن المتهم أول ما نظر القوة جرى وكان معه سَدَقَية وحرى بها وأنه كان يتابعه ، ثم ذكر الحكم أن المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثباث ولا ترى من أوراق الدعوى وظروفها ما يدعو لعدم الأخذبها أو التشكك فيها ــ ذلك هو ما أورده الحكم ، ولمــا كان من المقرر أرب تقدير أقوال المحكة للشهود أم موضوعي من إختصاص محكة الموضوع ولا رقاية لمحكمة النقض عليها في ذلك ، وكان مفاد ما حصله الحكم من أقوال

الشاهدين أن الطاعن حاول الإفلات من القوة ولكن الخبر تابعه وتمكن من ضبط البندقية معه ولم يشر إلى مكان الضبط إلا عندبا صرد إقوال الشاهدين ، ويبين من ذلك أن السلاح إنحا ضبط مع المتهم بنفسه فإن دعوى التمارض لا يكون لحل على ، أما ما يتيه الطاعن من أن المحكة لم تجبه إلى سماع شاهد النفي فإن المحكة قد حرضت لتفييد أقوال شاهد النفي المذكور ، وكان الدفاع عن الظاعن المحكة قد تناولت ما شهد بنفي المتهم ولا تحقي شهادة شهود الإثبات "وكانت المحكة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تربعد ذلك علا لاستدعائه لسهاعه ، وكان الطاعن ليت في إعلان الشاهد الطريق القانوني الذي تنص عليه المساعد في إعلان الشاهد الطريق القانوني الذي تنص عليه المسامدة عبر أساس يتبع في إعلان الشاهد الطريق القانوني الذي تنص عليه المسادة عبر أساس يتبع في إعلان الشاهد الطريق القانوني الذي تنص عليه المسادة عبر أساس يتبع في إعلان الشاهد الطريق المان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس يتبعنا وفضه موهدها .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برياسة السيد عمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكنة ، وبجنسسور السادة : السيد الحد مغيق ، وترفيق أحد الخشق ، وهبد الحليم البيطاش ، وعمود اسماعيل المستشارين .

(174)

الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٠ القضائية :

تحقيق. النصرف فيه . إحالة الجنايات من المحاكم العسكرية . محكمة الجنايات اختصاض .

إحالة فضايا الجفايات التى لم تبدأ المحاكم السكرية نظرها بعد إلغاء الأحكام العرفية إلى محكمة الجفايات ـــ لا غرفة الاتهام ، الم ٢ من التى ٧٠٠ لسنة ١٩٥٠

مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٥٦ - بشأن إلغاء الأحكام العرفية أن إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها إنما يكون إلى محكة الجنايات - وهي محكة الجنايات - فتئقل القضية من المحكة التي كانت مختصة بنظرها إلى المحكة التي انعقد لها الاختصاص الحديد.

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: عرض رشوة على مستخدم همومى للإخلال التواجبات وظيفته على وذلك بأن عرض على سكرتير بجلس التأديب بمصاحة السكة الحديد مبلغ أربعة جنبهات اونصف على سبيل الرشوة مقابل انتزاع بعض أوراق مرفقة بملف القضية الثاديبية الحاصة بالمدعوى التأديبية المرفوعة ضده وتسليمه هذه الأوراق لإخفائها ولكن المستخدم العمومى لم يقبل الرشوة منه وطلبت النيابة المذكورة من الاكمة العسكرية العليا معاقبة المتهم بالمواد ١٠٤ و ١٠١ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩

لصنة ١٩٥٣ وقررت المحكة السنكرية العليا إخالة القضية إلى محكة الجنايات طبقاللقانون رقم ١٧٥٠ لسنة ١٩٥٦ وصدر الحكم علىالمنهم غيابيا ولمساضبطت أعيدت محاكمته . ومحكة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٥ مكر ، ١٠٥ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات و بتغريمه خميائة جنيه ومضادرة مبلغ الرشوة المضبوط. فطمن المحكوم عليه في هذا الملكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إذالطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالخطأ في تطبيق الغانون وفي الإسناد وبالقصور والإخلال بحق الدفاع بالاضافة إلى ما شاب إجراءات المحاكمة من بطلان ، وفي ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قد استند في إدانته إلى دليل مستمد من أقوال الميلغ الذي عرض عليه الطاعن الرشوة وأن الإجراءات التي تمت للوصول إلى هذا الدليل كانت بغير علم النيابة الغامة عما يجمعل إسناد الاتهام إلى الطاعن على أساس هذا الدليل إسنادا خاطفاع فوق أن الحكم المطعون فيه لميناقش دفاع الطاعن من أنه لم يقدم الرشوة إلى المبلغ بل أن هــذا الأخير هو الذي أخذ المبلغ عنوة من فوق المنضدة التي كان يجلس إليها معه وذلك رغم إرادة الطاعر_ ومما نعته ــ وهو ما تنعدم به المبلغ وأخذه بالقوة ثم الادعاء بأنه قدم على سبيل الرشوة ، وفي ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الطاعن في الدفاع باطراح دفاعه هذا وعدم الردعلية أو مناقشته ـــ و يضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم المطعون فيــه قد أخطأ في تطبيق القانون بتحصيل الواقعة على أنها حدثت في المدة مر. ١٩٥٦/٢/١١ إلى ١٩٥٦/٤/٢ من عرض الطاعن على المبلغ رشوة قدرها خمسين جنيها ثم تخفيضها في يوم آخر إلى عشر ينجنها ثم انتهى الحكم إلى مؤاخذته الطاعن عن واقعة دفعه مبلغ أربعة جنيهاتونصف للبلغ في يوم ١٩٥٢/٤/٢ ــ هذا وقد نعى الطاعن على الحكم المُطعون فيه أنه شامه البطَّلان لصدوره من محكمة الحنايات بعد إحالة الدعوى وتقديمها إليها مباشرة دون تقديمها إلى غرفة الاتهام أولا ، ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم لم يناقش بالتفصيل شهادة الشاهدين عد فهمى الخشاب وعامل المذهبي ، كما لم يعرض لما قاله الشهود فيصالح الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إن المتهم التي بشوقى السيد على سكرتير مجلس التأديب (المبلغ) وطلب منه أن يخفى بعض أوراقَ القضية التاديبية لقاء مبلغ خمسين جنيها وعده بدفعها فتقدم هذا بشكوى إلىمدير إدارة الشئون القانونية الذي حولها بدوره إلى حكدارية السكةالحديد وجرى التحقيق فيها بمعرفة ضابط مباحث السكة الحديد عد صالح شكرى الذي سأل الشاكى بتاريخ ١٩٥٦/٢/٩ فردد ما ورد بشكواه فكلفه بمسآيرته وانتظار اتصاله بة ثم أعاد سؤاله بتازيخ ١٩٥٦/٣/٣ فأجابه بأن المتهم لم يتصل به – على أنه يتاريخ ١٩٥٦/٣/١٣ حضر المبلغ إلى الضابط وأبدى أمامه أقوالا مؤداها أن المتهم حضر له يوم ٨ أو ٩ مارس سنة ١٩٥٦ وسأله عن الموعد الذي حدد لنظر موضوعه أمام عجلس التأديب فأجابه بأنه أول أبريل ... وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ أبلغ الشاكى أن المتهم حضرله بمكتبه في اليوم السابق وطلب الإطلاع على الملف ... إلخ ووعده بأنه سيــــدفع له ٢٠ جنبها ... ثم اتفقا على المقــابلة يوم ١٩٥٦/٣/٢٥ " ثم تابع الحكم المطمون فيه تفصيل هذه الواقعة بأن الضابط المحقق عهد إلى زميله صادق الدسوق معاون المباحث أمر ضبط المتهم متليسا بالجريمة لأنه يعرفه ويخشى افتضاح الأص ، ولما تحدد ميعاد المقابلة بينالمبلغ والمتهم في يوم ١٩٥٦/٤/١ راقبهما الضابط المنوط به عملية القبض على المتهم ورآهماً حين التقيا وجلسا يتضاحكان ثم اعتذر المبلغ عن عدم إحضار الأوراقُ المطلوبة بحجة أن رئيس المجلس طلب القضية للاطلاع طيها ثم تحدد بينهما ميعاد المقابلة في اليوم التالي ١٩٥٦/٤/٢ وقد استأذن الضابط النيابة العامة في ضبط وتفتيش المتهم وفى الوقت المحدد انتقل الضابط وزميله هندى أحمدهندى وقوة من المخبرين إلى قهوة البوسفور حيث كان موعد المقابلة وقام الضابط بتفتيش المبلغ وسأمه مظروفا به الأوراق التي طلبها المتهم (الطاعن) وقد تم ضبط المتهم وبيده مظروف الأوراق المطلوبة كما وجد مع المبلغ مبلغ أربعةجنيهاتونصف قيمة الرشوة التي أعطاها له المتهم. واستند الحكم المطعون فيه في إدانة الطاعن إلى شهادة المبلغ والضابط هندى أحمد هندى والضابط صادق دسوق ، وقد أشار

الحكم المطعون فيه إلى إنكار المتهم وإلى ادمائه بأن المبلغ هو الذي خطف المبلغ المجدى بتقديمه إليه على سييل الرشوة ثم انهى إلى ماذكرته المحكمة من أنها تطمئن إلى أقوال المبلغ التي تأبدت بشِنهادة الضابط هندى أحمد هندى الذي رأى بنفسه واقعة تسليم المبلغ للشاكى .

وحيث إن هذا الذى حصله الحكم المطعون فيه من وقائم الدعوى وما اشتمله من الأسباب المؤيدة لما انتهى إليه من إدانة الطاعن سائغ وسديد ، وقد كوت فيه المحكة عقيدتها مما اطمأنت إليه من الأدلة والعناصر التى وددتها وهى أدلة وعناصر تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها ، ولم تأخذ بدفاع الطاعن بعد أدن ناقشته ، كما اطمأنت إلى الإجراءات التى تمت فى الدعوى وا نتهت إلى ضبط الطاعن متلهسا بالحرية — وهى إجراءات سليمة لاشائبة فيها من ناحية القانون — لما كان ذلك ، فإن ما شيره الطاعن عن القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع لا على له .

وحيث إنه بالنسبة لما ينماه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون لتحصيله وقائع الدعوى على أنها حدثت في المدة من ١٩٥٦/٢/١١ حتى ١٩٥٦/٤/٢ مع فاد اتهى عند إدانته إلى قصر ذلك على واقعة تقديم الرشوة التي تمت في يوم ١٩٥٦/٤/٢ أواضح أن الحكم المطعون فيه حصل واقعات الدعوى من وقت عرض الطاعن الرشوة على المبلغ يوم ١٩٥٦/٤/٣ ثم مفاوضاته معه بعد ذلك إلى أن تم تقديم ملغ أربعة جنيهات ونصف على سبيل الرشوة في ٢/٤/٢٥ وليس في هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه أي خطابق القانون سبل على العكس فقد جاء تحصيل المحكمة له تحصيلا سليا ومطابقا المقيقة والواقع ، ويكون النعى الطاعن من أن النيابة العامة أقامت الدعوى العمومية ضد المتهم أمام المحكمة السلي ية العليا لمعاقبته عن جناية الرشوة المستدة إليه ثم بعد إلغاء الأحكام العرقية بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٦ أحالت الدعوى إلى محكمة الجنايات العادية وذلك بالقانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٦ أحالت الدعوى إلى المحكمة الجنايات العادية وذلك التي تم تبدأ المحاكم المعرقية في نظرها إلى المحاكم المقروة في قانون الإجراءات الجنائية وتستمر المحاكم العسكرية في نظرها إلى المحاكم المقروة في قانون الإجراءات الجنائية وتستمر المحاكم العسكرية في فانون الإجراءات الجنائية وتستمر المحاكم العسكرية في قانون الإجراءات الجنائية وتستمر المحاكم العسكرية في نظر

الفضايا الجنايات التي كانت قد بدأت في نظرها " ولما كان مقتصى هذا النص أن إكانة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم الفسكرية في نظرها إلى كنان إلى حكم الموضوع المنتصة بعد إلغاء الأحكام العرفية وهي محكمة التي انعقد لها الاختصاص الحديد من المحكمة التي كانت مخصصة بنظرها إلى المحكمة التي انعقد لها الاختصاص الحديد وهو ما تم في شأن القضية الحالية . أما باق ما جاء بأسباب العلمن في شأن عدم مناقشة أقوال بعض الشهود وما قالوه في صالح المتهم، فإن الحكم المطعون فيه قد أورد من أقوال شهود الإثبات ما يكفى لتبرير إقتناعه بالإدانة ، وما دامت المحكمة للى لا ترتاح لها ، وكان ما شيره الطاعن هو من قبيسل الدفاع الموضوى الذي الترم المحكمة بالرد عليه مادام هذا الرصستفاد ضمناء في قضائها بالإدائة إستنادا إلى لا تلزم المحكمة بالرد عليه مادام هذا الرصستفاد ضمناء في قضائها بالإدائة إستنادا إلى طي فيرأساس .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برياسة السيد منطقى كامل المستشار، وبيمضور السادة : عادل يوشى ، وعهد الحسهب مدى، وتوفيق أحمد الخشن ، وحسن خالد المستشارين .

(14.)

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(أَ) استَنتلال . قبض. تلبس . سلخانات .

قواعد النلبس وشروط تواقوه : كفاية المظاهر الخارجيسة المنبئة بذاتها غن وقوع جريمة . مثال في جريمة ذيح لحوم خارح السلخانة .

مالا يعد قبضنا: استيقاف المخبر شخصها لتوافر مظاهر خارجية تنبىء بذاتها عن وتخوع جريمة والموقف المزيب الذي وضع نفسته فيه طواعية واختيارا . إحضاره حاملا آثار الجزيمة إلى مامور الضبط القضائي يوفر حالة التلبس عسد مبادرة المامور إلى الانتقال إلى محل الواقعة إثر رؤ منه هذه الآثار .

(ب. ج) استدلال . جمعه . حكم . ضوابط التدليل .

مالا يعد تفتيشا : إجراءات البحث عن مرتكبي الجرائم وجمم الاستدلالات بماليس فيه مساس بحرمة الشخص أو مسكنه. صحة الاستشهاد بهذه الاجراءات كدليل في الدعوى -

مالا حرمة له: الشونة عندائندليل السائغ فل أن حكم المسكن لا ينعطف إليها. صحة الاستدلال منتبجة تفتيشها.

(د) نقض . استدلال .

المصلحة فى الطعق ببطلان القبض : شرط قيامها . تملق البطلان بمن وقع القبض عليه باطلامٍ. لاشأن لفيرمايق طلب إبطلان القبض .

. (4)

بيا بات التسبيب ، الريم الضمني . كفايته عند الدفع بتلفيق التهمة .

(و) دَمَاع

شرط إجابة طلب التحقيق أو الرد عليه : كونه طلبا جازما يحتوى على بيان مارمي إليه مقدمه .

١ – لايننى قيام حالة النلبس بالجريمة كون وجل الضبط القضائى قد انتقل إلى محل وقوعها بصد مقارفتها مادام أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة على إثر ضبط الشخصين اللذي أحضرهما الخبر إلينه يحلان آثار الجريمة بادية وشاهد تلك الآثار بنفسه – مادام أن ضبط هذين الشخصين في الظروف التي أوردها الحكم قد تم سليا لما تمت عليه المظاهر الخارجية المنبئة عن ارتكاب مجمعة ذيج لحوم خارج السلخانة والوضع المريب الذي وضع الشخصان المذكوران خصهما فيه يما يستزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة أم هما وهوما لا يعدو أن يكون تعرضا ما ديا وليس قبضا بمعناه القاتوني.

۲ — التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولايقتضى إجراؤه التعرض لحرمة الأفراد أو لحرمة المسكن إجراء غير محظور ويصح الاستشهاد به كدليك في الدعوى .

٣ - التقايش الذي أجراه الضابطان بشونة المتهم - وهي ممالا يتعطف عليها
 حكم المسكن حسبها أورده الحكم من اعتبارات سائمنة - أمر لا يحرمه القانون
 والاستدلال به جائز

لا يستفيد من بطلان القبض إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض
 عليه باطلا ، ولاشأن لفره في طلب بطلان هذا الإجراء .

الدفع أن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى
 الاتستوجب من المحكة ردا صريحا ، و يكفى للرد عليه أن تكون المحكة قد بينت أدلة الثبوت التى عولت طيما فى الحكم بالإدانة .

الطلب الذي يتمين على المحكمة إجابته أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب
 الجاذم الذي يقرع سمعها ويشتمل على بيان مايري إليه مقدمه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قلد ختم إحدى المصالح الحكومية مع علمه بذلك وذلك بأن اصطنع ختما يشابه ختم سلخانة بندر المنيا وذبح حيوانات معدة لحومها للا كل خارج السلخانة والأماكن التي تقوم مقامها . وطلبت إلى غرقة الإتهام إحالته إلى محكة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٠ من قانون العقوبات والمادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٤٥ ، فقررت بذلك . وأمام محكة الجنايات دفع الحاضر عن المتهم ببطلان الضبط . والمحكمة المشار إليها قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ مع تطبيق المادتين ١٩٤٧/٣٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل صنة واحدة ومصادرة اللحوم المضبوطة وكذا الحتم المقلد . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد وشابه فصور وتناقض في الأسباب، كما نطوى على فساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم حصل الواقعة على أنه كان موجودا بالشونه المحلوكة له وقت حضور ضابط النوبه إليها ومشاهدته للذبائح الثلاث موضوع الاتهام وأنه كان موجودا كذلك وقت حضور ضابط المباحث وعثوره على الختما المنزيف، في حين أن الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يكن موجودا في الوقت

الذي جنيريه كل من الضابطين المذكورين . كما أخطأ الحكم جين رد على مِأْ إَوْارِهِ الطِّاعِنِ مِن بطلانِ القِبضِ على كل من حسِن عبد أَلْجُواد وخلف بيومِي لحصوله في فير الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك، ولأن من قام به لاعلكه لكونه مجرد شرطى مدى ـ فقد بني الحكم رفضه لهذا الدفع على أن المخبر الذي قام به كان مكلفا من ضابط المباحث بمراقبة شونة الطاعن لما نمي إليه من تمحريات سريةمن أنه يذبح ماشية خارج السلخانة ــ و إذ شاهد المخبر الشخصين سالفي الذكر خارجين من حارة تقع بهـا شونة الطاعن ويجملان أمعاء مواشي مذبوحة كان محقا في اصطحابهما إلى قسم الشرطة استكمالا للتحريات لمجرد سماع أقوالهما بصدد الواقعة المتحرى عنها وليس بقصد ضبطهما .وهذا الذي أورده الحكم يخالف المثبت بالأوراق التي يتضح منهما أن محصر الضبط الذي حرره ضا بطُ النوية يقطع بأنالخبرضبط هذين الشخصين للاشتباه فيأمرهما وما كان يسوغ للحكمة أن تفسر قصد المخبر بخلاف ما صرح هو به ، خاصة وأن الحكم قَد أكدعملية الضبط هذه وهو في معرض الرد على الدفع ببطلان التفتيش الأول الذي أجراه ضابط النوبة الذى أسسه الدفاع على حصوله بغير إذن من النيابة وفى غير حالات التلهم وامتداد البطلان إلى ما تلاه من إجراءات وهي دخول الشونة والعثور على الخُمّ ، فقد سلم الحكم بما تم من قبض باطل والتفت عن الرد على هذا الدفع وانصب رده على ما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش الثاني الذي أحواه ضابط المباحث لحصوله بعد أقصاء الطاعن عن الشونة وعلى خلاف ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية . وأسس الحكم وقضهالمدفع الأخير على أن المسادة ٥١ مقصورة على المساكن وملحقاتها فلاتطبق على الشونة التي دلت المعاينة على أنها ليست من المحال التي تتمتع بحومة المساكن واستطرد الحكم إلى القول بأنه مع ذلك قد تم التفتيش في حضّور ممثلي الطاعن بالشونة وهما وهبه صالح عزب وكامل جيد تاوضروس الكلافين بها ،وهذا الذي ذكره الحكم لا يصلح ردا، ذلك أنه لم سِين مآخذ استدلاله من المعاينة على أن الشونة لانتمتيع بحرمة المساكن فقد ثبت منها أنه وجد بالشونة كلافان لخدمة المواشي وأنَّ لها با با خشبيا كبيرا وبهاحجرتان مما يسبُّغ عليها حماية المسكن . وما كان يسوغ إجراء التفتيش في غيبة الطاعن الذي لم يكن متهرباً بل كان في قبضة الشرطة بعد أنتم ضيط اللوم عما يحول دون إعادة التفتيش بعد إذ استنفد

غرضه ولم يبرره إذن جديد يالتفتيش أوجالة تلبس بجريمة جديدة، فضلا عن أن الكلافين وقد أرشدا عِن مكان الختم قد سقطت عنهما صفة النيابة عن الطاعن خاصة وأن أجدهما وهووهمصالح عزب قد اشترى محل وارهالطاعن بعد اتهامه في الدعوى مما يؤكد اتجاه نيته إلى الكيدله والإفادة من تهمته ـــ هذا إلى أن الحكم قدقصرفي الرد على دفاع الطاعن الموضوعي القائم على التشكيك في صحة اسناد تهمة جناية تقليد الختم إليه واشتياع التهمة المذكورة بينه وبين عماله التابعين له الذبن وجدوا بالشونة وبين الجزار السابق الذي كان مستأجرا الشونة المذكورة من مالكها قبله ، كما التفت الحكم عما تمسك به الطاعن في دفاعه من معاينة الشونة من الخاوج للتدليل على صهولة الوصول إليها مما ينال مر إسلامة الدليل المستمد من ضبط الختم. موضوع الجريمة بداخل الشونة المذكورة ، وبرر الحكم رفضه لهذا الطلب بعدم جدواه لمضى أكثرمن أربع سنوات على الحادث ولأن الذي أرشد عن الحتم هو كلاف الطاعن . وهذا آلذيأورده الحكم مردود أن المعاينة المطلوبة تنصب على وضع ثابتغير متغير لا يتأثر بمضى الؤمنُ وأن الكلاف الَّذي أرشد عن الختم مدفوع إلى ذلك طبقا لما سلف سانه . كما أن الحكم قد أخطأ حين تصدى للرد على ما آثاره الطاعن بالنسبة إلى تهمة جنعة ذبح المواشي خارج السلخانة ووجوده في حالة ضرورة ألحاته إلى ذبحها نظرا إلى إصابتها بتخمة من كثرة الأكل فخشى نفوقها مما يبيع الفعل فقد رد الحكم على ذلك بأن كامل جيد تاوضروس شهد؛ بالجلسة بأن المواشي لمتعلف بالشونة وأنها اشتريت منالسوق وذبحت مباشرة مسوهو ردينقضه الثايت بالأوراق فقد ثبت من المعاينة وجود علف بالشونة وقور وهب. صالح عزب فيمحضر وكيل مأمور بندر المنيا أن عمله لدى الطاعن هو إعلاف المواشي وإحضارها من البلاد وأنه أطعم المواشي كثيرا من البرسيم والكسب والنخالة . أما ما شهد به كامل جيد تاوضرُس بالحلسة ففضلا عن أنه لم يقل ما رواه عنه الحكم على الصيغة التي أوردها فإن مؤدى روايته لا ينغى قيام غيره بتقديم العاف للواشي خصوصا وأن التابت من التحقيق أن هذا الشاهدلم يكن هو الوحيد الذي نيط به أمر الشونة والمواشي كما أن وجوده بها ليس على الدوام وقدأكد في محضر وكيل مأمور المنيا أنه لم يكن موجودا بالشونة وقت ذبح المواشي لأنه كان قد فادرها بعد الفروب وحضر إليها في الصباح الباكر فوجد اللحوم معلقة مما يفهمر

هدم علمه بدواعى الذبح. كما أنه يؤخذ من أقوال حسن عبدا لحواد وخلف بيومى وضابط الدوبة أن ذبح المواشى تم قبيل الفجر بمنا يخالف ما أورده الحكم مناأن المواشى اشتريت من السوق وذبحت مباشرة لمدم وجود سوق للواشى في هذا الوقت ، وفي ذلك كله ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيثإن الحكم المطمون فيهحصل واقعة الدعوى في قوله (إنه نمي إلى علم ضابط مباحث سدر المنيامن تحرياته السرية أنمن يدعى أديب برسوم (الطاعن) (وهوقصاب ومن مواطني دائرة البندر) يقوم بذبح مواشي معدة لحومها للا كل خارج السلخانة وأنه يحوز ختمامزورا لخاتم السخانة ليختمبه الذبائح المذبوحة خارجها فكلف الضابط أحدرجال البوليس الملكي المدعوعبد الحليم عبدالعاطي بمراقبة شونة أديب برسوم، وبينها كان هذا يمر في حوالي الساعة . من صباح يوم ١٩٥٦/٢/١ بشارع الشيخ حسن إذ شاهد حسن عبد الجواد وخلف بيومي يخرجان من حارة مدرسة البنات المتفرعة من الشارع المذكور والتي تقع بها شونة أديب برسوم وكان أولها يحمل لحوما طي ثيابه (بعض كروش وأمعاء لمواشى مذبوحة) ومعه فأس وسكين ومشحذ، ويحمل ثانيهما سُكينا ــ فاشتبه في أمرهما وقادهما إلى البندر حيث أبلغ الضابط النوبتخي الذي انتقل إثر بلاغه إلى شونة أديب برسوم ومعه قوة من رَجَاله ولما بلغها وجدبابها مغلقا فطرقه فقام أحد الموجودين بداخل الشونة بفتحه وما أن دخلها الضابط حتى وجدبها ثلاثذبائح كاملة مذبوحة حديثاومعلقة بخطاطيف وبكر منالحديد وسلاسل طويلة ، كما وجد بالشونة كلامن وهبه صالح عزب وكامل جيدتا وضروس وأديب برسوم (الطاعن) و إذ سأل هذا الأخير قرر أن الذبائح الموجودة بالشونة ملكه فقام الضابط بنقلها وما وجده بالشونة من جلود وهذه الذبائح وأحشائها وأمعائها وأدوات ممدة لتعليق الذبائح وميزان قبانى وزجاجتين ملاتين بالكحول كما أخطر زميله ضابط المباحث الذي حضر إثر بلاغه إلى الشونة وقام بنفتيشها فعثر على علبة من الصفيح كانت مخبأة في سقف الشونة بين عيدان البوص و بفتحها وجد بداخلها طبقتين من اللباد مصبوغ بمادة حراء تشبه تلك المادة التي تستعلها السلخانة فى ختم الذبائح كما وجِد بالملبة قطعة من الخشب نقش عليهــا عبارة (سلخانة صغير المنيا) وبعرض هذا الختم على مفتش بيطوى البندر قرر أنه ختم مزور وليس من أختام السلخانة كما أن ألمــادة الموجودة باللباد تشابه المــادة

المستعملة فىالسلخانة منحيثاللون فأبلغ ضابطالمباحث الأمر إلى مأمور البندر المباحث والبوليس الملكي عبد الحليم عبد العاطي ثم حسني عبد الجواد وخلف بيومى سعيد ثم كامل جيد تاوضروس ووجيه صالح عزب وأديب برسوم صاحب الشونة ، وقد تولت النيابة التحقيق بعد ذلك وانتهت إلى إقامة الدعوى العمومية على المتهم وفقا لما ورد في قرار الاتهام وأورد الحكم على ثبوت الواقعة وممىا أسفرت عنه المعاينة وما تضمنه تقرير فسم أبحاث التزبيف والتزوير لمصلحة الطب الشرعي . وعرض الحكم إلى دفاع الطاعن الموضوعي ففنده ثم تناول ما أثاره من بطلان التفتيش في قوله وفوحيث إنه عن الوجه الأول من أوجه الدفع فإن المسادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينيبه عنه كاما أمكن ذلك وإلا فيجب أن يكون بمحضور شاهدىن ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران، وحيثإنه واضح منصراحةالنص أنه قاصر وملحقاتها كما دلت على ذلك المعاينة فهي لا تخرج عن كونها من المحال التي لا تتمتع بحرمة المساكن وبالتالى فلا يستلزم تفتيشها إذنا من النيابة سواء كان التفتيش فيحضور المتهم أو في غيبته – وعلى أي حال ومع ذلك فقد تم التفتيش بحضور ممثل المتهم بالشونة وهما وهبهصالح عزب وكامل جيد تاوضروس اللذان يعملان كلافين بالشونة منسذ زمن طويل وهو ما يكفي في مجال تطبيق نص المــادة ٥١ من قانونالإجراءات ومن ثم كان هذا الوجه من أوجه الدفع على غير أساس متعين الرفض . وحيث إنه عن الوجه الثانى المؤسس على أن التفتيش قد تم بغير إذن من النيابة العامة وفي غير حالة من حالات التلبس فإنه مردود كذلك بأن الحريمة كانت وقت حضور الضابط لإجراء التغتيش في حالة تلبس بالفعل ذلك أن المخبر إذ قام بضبط كل من حسن عبد الجواد وخلف بيومى خارجين من شونة المتهم يحملان لحوما وكروشا لمواشي مذبوحة حديثا وقد أقر كل منهما بأن هذه اللحوم من شونة المتهم فقد قامت لدى ضابط البندر قرائن قوية ضد المتهم على أنه ذبح لحوما خارج السلخانة فانتقل على الفور إلى الشونة م. (١)٠ج

حيث وجد المتهم متلبسا بارتكاب جريمة وهى جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة وإذ حضر ضابطُ المباحث بعد ذلك وهو من جاءته التحريات من قبل على أن المتهم يذبح لحوما خارج السلخانة ويستعمل ختم مزورا فى ختمها كان لابد لهذا الضابط إزاء ضبط المتهم متلبسا بهذه الجريمة وإزاء ما أخبره به ممثلا المتهم من أنه يحرز خمّا مزورا ويستعمله في ختم اللحوم بالشونة ، كان لزاما عليه أن يبحث عر باقى عناصر الحريمة التي أصبحت طبقًا لتلك الدلائل القوية في حالة تابس تبيح لرجل الضبط القضائي التفتيش دون اذن من النياية . وحيث إنه بالنسبة لمَّــا ذهب إليه الدفاع بالوجه التالث من أوجه الدفع من أن الغرض من التفتيش الذي أجراه ضاجل المباحث إنما كان البحث من الحتم المةلد حالة أن هذه الجريمة لم تكن في حالة تلبس تنبيء عنها وهو الأمر المحالف لما تقضي به المادة . من قانون الاجراءات الجنائية فإن هذا القول على غير أساس من القانون ذلك أن الثابت من التحقيقات أن ضابط المباحث عندما بلغ شونة المتهم شاهد بها ذبائح مذبوحة خارج السلمفانة وهى جريمة يعاقب طيها آلفا نون كما أنهأ إحدى الجريمتين اللتين وصل الضابط في تحرياته إلى أن المتهم يقارفهما ولا نزاع في أن من سلطة ضابط المباحث وهو من مأموري الضبط القضائي بعد مشاهدته لهذه الجريمة أن يبحث في نفس المكان الذي ارتكبت فيه على الجريمة النانية المرتبطة بالأولى إذ لا شك أن المتهم إذا كان يحرز ختما مقلدا فإنه إنما يفعل ذلك لختم هذه اللحوم المذبوحة خارجُ السلخانة أى للنستر على الجريمة الأولى فإنها ما تيقن من وجود هذا الختم وذلك من أقوال أحد الكلافين الذي أرشده إلى مكان وجوده فلا يكوزالضا بط قد خرج عن نطاق القانون إذا ما واصلاالبعث ممترشدا بقول هذا الكلاف حي توصل إلى ضبط هذا الختم ومن ثم كان هذا الشطر الأخير من الدفع في غير محله متعينا رفضه كذلك" وهذا الذي قالم الحمكم سديدني القانون ــ ذلك أن التفتيش كما هو معرف به في القانون هوذلك الإجراء الذى رخص الشارع فيمه التعرض لحرية الشخص وحرمة مسكته بسهب جناية أو جنعة وقعت أوترجع وقوعها منــه وذلك تغليبا للصلحة السامة على مصالح الأفراد الخاصة لاحتمال الوصول إلى دليسل مادى يفيد في كشف الحقيقة ، وهذا هو التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبط القضائي فيها عدا أحوال التلبس بالجريمة والأحوال الأخرى التي أجاز لهم القانون ذلك

بنصوص خاصة ، أما التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في أثناء البعث عن مرتكبي الحرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولايقتضي إجراؤه التعرض لحرمة الأفراد أولحرمة المسكن فغير محظور ويصح الاستشهاد بهكدليل في الدعوى . فالتفتيش الذي أجراءالضا بطان في شونة الطاعن وهي ممالا ينعطف عليها حكم المسكن حسيا أورده الحكم من اعتبارات سائفة ، لا يحرمه القانون والاستدلال به جائز، ومع ذلك فإن مدونات الحكم صريحة فيأن الجريمة التي أجرى التفتيش بشأنها متلبس بهما ، ومن المقرر أن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة من حيث إثبات قيام هذه الحالة موكول إلى محكمةالموضوع ولا معقب عليها في خصوصه ولا ينفي قيام هذه الحالة كون رجل الضبط قد انتقل إلى على وقوعها بعد مقارفتها عا دام أنه بادر إلى الانتقبال عقب علمه مباشرة على إثر ضبط الشخصين اللندن أحضرهما المخبر إليه يجملان آثار الحربمسة باديه وشاهد تلك الآثار بنفسه ما دَّام أن ضبط هذين الشخصين في الظروف التي أوردها الحكم قد تم سلما لما نمت عليه المظاهر الخارجية المنهئة عن ارتكاب جنحة ذبح اللهوم خارج السلخانة والوضع المريب الذى وضع الشخصان المذكوران نفسهمآ فيه نمسًا يستازم تدخل من استوفهما للكشف عن حقيقة أمرهما وهو ما لايعدو أن يكون تعرضًا ماديا وليس قبضا بمعناه القانوني ، ومن ثم يكون التفتيش الذي تم بالشونة قد أجرى وفقا للقانون . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى الطاعن من النمي على الحكم إقراره القبض الذي وقع في حق من ضبطهما المخبر باللموم المذبوحة لأنه على فرض أنب هذا القبض وقع باطلا فلا يمكن أن يستفيد من بطلانه إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا ــ وهو غير الطاعن ومن ثم فلا شأن له في طلب بطلان هذا الإجراء . ولماكان ما ينعاه الطاعن على الحتم المطعون فيه من قالة الخطأ في الاسناد وفي خصوص بيان وقت حضوره إلى الشونة وغيابه وقت التفتيش مردودا بأن خطأ الحكم في هــذا البيان على فرض حصوله لا يعيبه طالما أنه لم يكن لهذه الواقعة أثر في منطق الحكم من حيث إدانة الطاعن و إقرار التفتيش الذي تم في حقه . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى أدلة الدعوى التي كون منها عقيدته ورتب عليهــــا النتيجة السائفة التي انتهى إليها والتي تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دين سهما الطاعن ، وكان الدفع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو منأوجه الدفاع الموضوعية

اتى لا تستوجب من المحكة رداصر يما و يكفى للرد عليه أن تكون المحكة قد بينت أدلة النبوت التى عولت عليها في الحكم بالإدائة ، ومع ذلك فقد تصدى الحكم لحذا الدفاع ورد عليه ردا سليا ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم، الفاته عن إجابة طلب معاينة الشونة من الخارج مردودا بأنه ببين من الاطلاع على عاضر حسات المحاكة أن المدافع عن الطاعن فوض الأمر للحكة في خصوص هذا الطلب مما لا تتزم معه بإجابته ، ذلك أن الطلب الذي يتمين على المحكة إجابته ما يرى إليه مقدمه ، ومع ذلك فقد تصدى الحكم للردعلي هذا الطلب عا يفنده ما يرى إليه مقدمه ، ومع ذلك فقد تصدى الحكم للردعلي هذا الطلب عا يفنده بيان ما أسنده الحكم إلى الشاهد كامل جيد تاوضروس يطابق ما شهد به بجلسة المحاكمة فلا محل كان سائر ما يثيه بطلاعات في طعنه لا يعدو الجدل في موضوع الدعوى وسلطة محكة الموضوع في تقدير عاصرها عمى لا يقبل طرحه أمام محكة النقض . لما كان ما تقدم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إنه لمما تقدم يكون الطعن برمته علىغير أساس متعينارفضهموضوعا.

جلسة ١٨ من أكتوبرسنة ١٩٦٠

.. ياسة السيه محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيه احمد مفيني ، وتوفيق أحمد الخسن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(171)

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) وصف التهمة .

(ب) حكم .

بيانات التسبيب : الحلماً المادى فى إثبات ساعة حصول الواقعة لا يعيب الحكم .

(ج) دفاع .

دفاع موضوعي : المنازعة في مكان ضبط المتهم يكفي فيها الرد الضمني .

١ - لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لهذا الغرض سواء كان التنبيه صريحا أو بطريق التضمن أو باتخاذ إجراء ينم عنه في مواجهة الدفاع و يصرف مدلوله إليه - فإذا كان النابت أن المحكمة قد استوضحت المتهم بإحراز سلاح نارى بما استبان لها أثناء نظر المدعوى بعد اطلاعها على صحيفة الحالة الجنائية للتهم من سابقة الحكم عليه بالأشغال الشاقة بعد اطلاعها على محيفة الحالة الجنائية للتهم من سابقة الحكم عليه بالأشغال الشاقة بعد اطلاعها على محيفة الحالة الحنائية للتهم من سابقة الحكم عليه بالأشغال الشاقة بم حيناية شروع في قل - فاعترف بها في حضور محاميه ، فإن ذلك يكون

كانيا فى تنبيه المتهم وتنبيهالدفاع عنه إلى الظرف المشدد المستمد من صحيفة حالته الجنائية التى كانت ملحقة بملف الدعوى ، وتكون الحكة قد قامت باتباع أمر القانون فى المسادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة .

حفاً الحكم في إثبات حصول الواقعة لايؤثر على سلامته مادام الأمر
 لايتجاوز الحطأ المادى .

٣ - مايثيره المتهم من أنه لم يضبط بالزراعة و إنما تم ذلك داخل منزله هو دفاع موضوعى لايستازم من محكة الموضوع الرد عليه استقلالا ، و إنما فيها أوردته في شأن ظروف ضبط المتهم ومن بيان الأدلة التي أسست عليها إدانته واطراحها لأقوال شاهد النقى - فيا أوردته من ذلك ما يكفى للرد ضمنا على دفاع المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحر وسلاحا ناريا مششخنا ومسلسا "بدون ترخيص وذخيرة مما تستعمل في السلاح سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له يحمله . وطلبت بقرار اتهام عقابه بالمواد ١٩٥١ والجدول ٣ المرافق ، وعكمة لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ المرافق ، وعكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٧ فقرة ب ، الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٧ فقرة ب ، الماقة لمدة محمس سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

المحكمة

... وحيث إن سبني الوجه الأولى من الطمن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على مخالفة الفسانون ، ذلك أنه طبق في حق الطاعن حكم المسادتين v فقرة ب و ٢٣ فقرة ٣ من القانون رقم ٢٩٤ سنة ١٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٤٥ سنة ٥٤ لمسا نحت عنه صحيفة حالته الحتائية من سبق الحكم عليه بالأغمال الشاقة لمسفة ثلاث سنوات في جناية شروع في قتل سنة ١٩٥٠ في حين أن المسادة ١٥٥ فقانون الإجراءات الجنائية تنص على انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة وأن التابت أن جناية الشروع في القتل تمت في ١٩٤٧ و بالتالي يكون قد مضى على وقوعها أكثر من عشر سنوات وأن المسادة ١٩٧٥ من ذات القانون تنص على أن للحكوم عليه في جناية رد إعتباره بعد مضى ست سسنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة وأن الطاعن قد حكم عليه بالأشغال الشاقة في جناية الشروع في القتل في يناير سنة ١٩٥٠ وتنتهى بذلك في يناير سنة ١٩٥٠ فيكون قدمضى على انقضاء العقوبة مدة تزيد على الستسنوات قبل محاكنه في قضية إحراز السلاح موضوع الطمن .

وحيث إن ماجاء بهمذا الوجه مردود بأنه لاعمل للاستناد إلى المحادة ١٩٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية إذ لم يصدر حكم من محكة الجنايات المختصة برد الاعتبار إلى الطاعن بالنسبة إلى عقوبة الأشغال الشاقة المحكوم بها عليه فى جناية الشروع فى القتل سالفة الذكر ، كما أنه لم تمض عليه المدة القانونية لرد الاعتبار بقوة القانون طبقا للمحادة ٥٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية وهى إثنتا عشرة سنة تمضى من تنفيذ عقوبة الجناية ، ومن ثم فهذا الوجه من الطعن يكون غير سديد .

وحيث إن محصل الوجه الشانى من الطمن أن الحكم المطعون فيه قسد أخل يحق الدفاع بتعديل وصف التهمة المسندة إلى الطاعن وتطبيق مواد العود وهي لم ترد بتقرير الاتهام دون لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل .

وحيث إنه من المقرر أن الحكمة بل عليها أن تسبغ على الوقائع المطروحة عليها الوصف القانوني الصحيح وأن تعدل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ولوكانت لم تذكر أمر الإحالة أو با لتكليف بالحضور بشرط أن تنبه المحكمة المتهم إلى التغيير الذي تجريه وأن تمنحه أجلا للاستمداد اذا طلب ذلك ، ولما كان القانون لا يتطلب اتباع شكل خاص المنبه المتهم إلى ذلك التعديل ، وكما ما يشترطه هو تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل ، وكما ما يشترطه هو تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل ، وكما ما يشترطه هو تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل .

بأية كيفية تراها المحكمة محققة لذلك الغرض ـــ سواء كان هذا التنبيه صريحا أو بطريقالتضمن أو باتخاذ إجراء ينم عنه فيمواجهة الدفاع ، ويصرف مدلوله إليه ، لما كان ذلك ، وكان سبين من الرجوع إلى المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٤٦٥ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ١٩٥٨ أنها تنص على عقاب من يحرز سلاحا ناريا بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا كان من الأشخاص المذكورين بالفقرات من (ب) إلى (و) من المادة السابعة من ذلك القانون ــ وتشير الفقرة (ب) من المــادة الساجة إلىمن يحكم عليه بعقوبة جناية أوبعقوبة الحبس مدة سنةعلى الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أوالحال. ومؤدى النص المذكور أن سبق الحكم على محرز السلاح السارى الذي يتوفر في حالته الظرف المشدد المنصوص عليه قانونا قد ربط له الشارع في المادة ٣/٢٦ عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة – وهـذه الحالة القانونية آلتي تحبط بالجاني تستشف من صحيفة حالته الحنائية ، ومن ثم تكون السوابق هي مناط إعمال حكم هذين النصين. ولمما كان الثابت من محضر الجلسة أن النيابة العامة أسندت إلى الطاعن أنه أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا — وذخائر نارية ممسأ تستعمل فيه وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ – ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٦٥ سنة ١٩٥٤ والحدول وقم ٣ الملحق به ولما استبان للحكمة أثناء نظر الدُّعوى بعد اطلاعها على صحيفة الحالة الجنائية للطاعن أنه سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاثسنوات فيجناية شروع فى قتل ، وهو الأص الذي يقتضي إعمال حكم المــادتين المذكورتين ، وقد استوضحت المحكمة المتهم بالجلسة عن هذه السابقة في حضور محاميه فاعترف بها فإن ذلك يكون كافيا في تنبيه وتنبيه الدفاع عنه إلى الظرف المشــدد المستمد من صحيفة حالته الجنائية التي كانت ملحقة بملف الدعوى وتكون المحكمة قدقامت باتباع أمر القانون في المــادة ٣/٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن، هو تناقض أسباب الحكم واضطرا بها وفى ذلك يقول الطاعن إن الحكم بعد أدب قال بعدم قيام حالة التلبس والاعتماد فى الإدانة على الاعتراف فقط ، إذا به يعود وينقضه ويثبت قيام هذه الحالة .

وحيث إن المحكمة قد أوردت في مجال الرد على الدفع الذي أبداه الدفاع ببطلان القبض والتفتيش ما نصمه و أن هذا الدفاع في غير محمله ذلك أنه وقد اعترف المتهم (الطاعن) بملكية المسدس وضبطه معه سواء في تعقيق النيابة أو أمام المحكمة بمجلسة اليوم فإن اعترافه هذا هو بمثابة دليل مستقل غير مستمد من إجراء القبض والتفتيش وهو وحده كاف كدليل على إدانة المتهم وصحة سلامة الاتهام، وفضلا عن ذلك فإن الذي يبدو في أقوال الضابط أن تكليفه للخبر بتعقب المتهم تأسيسا على الشبهة التي فامت لديه عندما وجد المتهم يجرى لم يكن برغبة القبض عليه وإنما كان لتبين سبب هذا التصرف المريب وأن حالة التلبس قد توافرت عندما وأى المغبر المسدس في يد المتهم وهو على مسافة متر منه ...".

وحيث إن الحكم المطعون فيسه بعد أن أورد سنده فى الاطمئنان إلى الدليل المستمد من اعتراف المتهم وكفاية هذا الدليل وحده فى اقتناع المحكمة واطمئناتها إلى ثبوت التهمة فى حقه — استطرد إلى القول بتوافر حالة التلبس — وكان ذلك من المحكمة تزيدا لايؤثر فياسبق لها أن أوردته في شأن الاعتراف واقتناعها بالدليل المستمد منه على صحة نسبة الجريمة إلى الطاعن وإدانته ضا .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن – هو بطلان الحكم لغموضه في بيان جوهرى أوجب القانون بيانه في الحكم ، ذلك أنه جاء بالحكم أن ضبط المتهم (الطاعن) كان الساعة الواحدة والنصف صباح يوم ١٩٥٧/١١/٢٨ ، وأن مقتضى هذا وقوع الحادث في الظلام فما كان في إستطاعة رجال المباحث رؤية المتهم في ذلك الوقت .

وحيث إن الطاعن قد سلم فى طعنه بأن الحادث وقع فى الساعة ٣٠,٥ صباحا وهو المستفاد أيضا منشهادة الشاهد عبدالعظيم على أحمد أمام المحكمة ، فإن خطأ الحكم فى إثبات ساعة حصول الواقعة لا يؤثر على سلامته مادام الأمر لا يتجاوز الحاطأ المادى .

وحيث إن سبني الوجه الخامس من الطعن هو أن الحكم لم يرد طردفاع الطاعن من أنه لم يضبط بواسطة رجال المباحث في المزارع و إنما تم ذلك داخل منزله .

وحيث إن هذا الوجه من أوجه الطعن يتضمن دفاعا موضوعيا لايستارم من عكمة الموضوع الرد عليه إستقلالا و إنما فيا أوردته في شأن ظروف ضبط المتهم (الطاعن) ومن بيان الأدلة التي أسست عليها إدانته واطراحها لأقوال شاهد النفى — فيا أوردته من ذلك ما يكفى للرد ضمنا على دفاع الطاعن . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ويحضور السبادة : هادل يونس ، وهيد الحسيب عدى ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خالد المستشارين .

(141)

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٠ القضائية :

جرائم عسكرية . استدلال . الفارق بين التفتيش في معنى الاستدلال المخول لمأمور الضبط القضائى بنص المسادة ٢٤٦ .ج والتفتيش كاجراء تحفظى .

تغييش جندى الجيش عند القبض عليه لمخالفته التعليات العسكرية هو إجراء تحفظى يسوخ القيام به من أى فرد من أفراد السلطة العامة المفادة لأمر القبض للتحوط من استمال الشخص ما عساه يكون معه من أشياء فى إيذاء قصه أر فيره أر من يتواجدون معه فى مجيسه .

إذا كان القبض الذي وقع على أحد جنود الجيش قد تم بناء على أمر الطابط المختص على النحو الوارد بالحاجين الرابعة والعاشرة من قا نون الأحكام العسكرية فإن التغنيش الذي يجرى عليه بعد ذلك وقبل دخوله إلى الحكان الذي يعد التحفظ عليه هو أمر يسيغه القانون الأن هذا التفنيش وإن لم يكن نظير التفنيش المتحد على القيانون من إجراءات الاستدلال التي تجوز لمأ مورى الضبط المقضائي بالمحنى المتحاد إليه في الميادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن سناد إلمحت كائن في أنه إجراء تجفيظي يسوغ الأي فرد من أفراد السلطة المنفذة الأمر يكون معه ، أثو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يبا شرون القبض عليه و أو يوحدون معه في عيسه إذا أودع فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أحرز (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ا و ۲ و ۱۹۵۳جو و ۳۵ من المرسوم بقانون رقم ۲۰۵۱ لسنة ۱۹۵۷ والجدول المرافق. فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام ماصدا ۱۳۳۲ج وبدلا عنها المسادة ۳۵ بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاثة سنوات و بتغريمه محميائة جنيه و بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطويق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الحطا في القانون إذ أرب المحكوم عليه تمسك بعطلان القبض عليه وما تلاه من تفتيش باعتبار أن مانسب إلى الطاعن لا يعدو أن يكون غالفة مرور لا تبيح القبض عليه و سلم الحكم صراحة بأن مانسب إلى المتبم هو غالفة سير ولكنه حلها ما لا تطبق من المعانى وخلع عليها وصف الحريمة العسكرية أن يأمر بالتحفظ على المتبم، الحريمة العسكرية أن يأمر بالتحفظ على المتبم، ومنى وقع القبض باطلا فلا شك في أن التفتيش باطل أيضا لأن الطاعن لم يكن في حالة التلبس حتى يصح تفتيشه قانونا . ثم قال الطاعن إدب الحكم أخطأ في حالة التلبس وها يه قصور في البيان إذ أن الشاهد شوق أبو المكارم يقول في شهادته إنه أشاء تفتيش المتبم وجدت ورقتان صغيرتان وسمع أن رجال القوة وجدوا تطحين من الحشيش سقطتا منه وهذه الشهادة مبنية على السماع وليست شهادة وطيان كا ذهب الحكم .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه تتلخص في أن المتهم كان جنديا ووضع تحت المراقبة لمخالفته التعلمات العسكرية إذ كان بذهب أثناء عمله إلىأمكنة غير مسموح بها في وقت العمل وفي ١٩٥٥/١٢/١٤ وجد في إحدى الأمكنة المذكورة وأحضره رجال المباحث إلى قائد الشرطة العسكرية ولما كان عمله يعدجر تمة عسكرية فقد أمر بالتحفظ عليه في إحدى الغرف ومن مقتضى ذلك أن بجرى تفتيشه وفي أثناء التفتيش عثر معه الباشجاو بشعلي المادة المحدرة داخل حذائه وقد رد الحكم على دفاعه نشأن ظروف القبض عليه بقوله : ووإن قانون الأحكام المسكرية صريح في أن من يرتكب أية جريمة عسكرية يتخذما يلزم من الندا بر اللازمة المتحفط عليه وتقدر الحريمة والتحفظ أمر متروك إلى القائد العسكري . ولاشك في أن ذهاب المتهم إلى أمكنة لا يصح له الحلوس فيها أثناء العما الرسم وإركابه أشخاصا مدنيين على موتوسيكل الحيش وتوالى هذه المخالفات منه بعد في نظر القانون العسكري حريمة نتحفظ عليه بعد ضبطه لاتخاذ إجراءات محاكمته فكون القبض والتحفظ الذي اقتضى إجراء التفتيش قد وقعا صحبحين منتجين لآثارهما " لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية تنص على أنه "عندما يرتكب أحد الأشخاص الخاضعين للاحكام العسكرية جناية ما يقتضي اتخاذ ما يلزم من التدابير لأجل تحقيق قضية مدون تأخير ويصير التحفظ على الحانى بحجزه في الحبس متى كانت الحناية جسيمة أو اقتضت الحالة موافقة التحفظ عليه " وجاء في المـــادة العاشرة أن سلطة تحديد نوع الايقاف والحجز بالنسبة لصف الضباط هي في يد الضابط ذي الشأن الآمر به . ولما كان القبض الذي وقع على المتهم قدتم بناء على أمر الضابط المختص ، وكان التفتيش الذي يجرى عليه بعد ذلك وقبل دخوله إلى المكارب لذي يعد للتحفظ عليه هو أمر يسيغه القانون لأن هذا التفتيش وإن لم يكن نظير التفتيش الذي عده القانون من إجراءات الاستدلال التي تجوز لمأموري الضبط بالمعنى المشار إليه في المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولكن سند

إياخته كائن في أنه إجراء تحفظي يسوغ لأى فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القيض القيام به دفعا لما قد يحتمل من أن يلحق المنهم أذى بشخصه من شيء يكون معه أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن بباشرون القبض عليه أو يوجدون معه في عبسه إذا أودع فيه، ولذلك فإن ما انتهى إليه الحكم في مطابقة القبض على الطاعن وتفتيشه لحكم القانون صحيحا لا غبار عليه . لما كان ذلك، وكان النابت من الاطلاع على أقوال الشاهد شوقى أبو المكارم عبد الرحن أنه ذكر رؤيته القطعتين التي كان الطاعن يحرزهما عند سةوطهما وهو يخلع حذاءه وكان العجكمة أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وتعتقد صحته، فلانثريب طيعا إذا هي اعتبرته شاهد رؤية بناء على ما شهد يه أمامها بالجلسة .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أكتوبرسنة ١٩٦٠

برياسة السيد محود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، و بحدور السادة a عادل يونس ، وعبد الحسيب هدى ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خالد المستشارين ،

(144)

الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) خيانة أمانة . سرقة .

تسليم الشيء وأثره . مثال في مصارفه .

(ب) فرفة اتهام . وصف التهمة

عدم تقيد غرفة الاتهام بوصف الاتهام للواضة .

١ — إذا كات الواقعة على الصورة التي أثبتها الغرار المطمون فيه أن المعنى عليه المن المعنى المعنى عليه المناه المنهات المنهات المنهات المنها المنهات المنها المنهات المنها على المنهات المنها المنهات المنها

٣ - مفهوم نص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أنى لفرفة الاتهام أن تكيف الواقعة المعروضة طيها التكيف الذى تراه مطابقا اللقانون وأن تسبغ طيها الوصف الذى تتحدد به تلك الجريمة فى قانون العقوبات - ما دامت الواضة تحتمل وصفا آخر غير ذلك الوصف المقدم إليها .

^{*} مبدأ الطعن ٣٤.٧٧٤ق - (جلمة ١٩٥٨/٣/١) - قاعدة ٧٤ - ابج الأحكام - السنة التاسعة - ص ٧٧١

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه صرق النقود المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة للمجنى عليه حالة كونه حائدا وسبق الحكم عليه بست عقو بات مقيدة للحرية في سرقة وشروع فيها ونصب وتزوير الأخيرة منها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لسرقة بعود . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/٤٩ و ٥١ و ٣١٨ من قانون العقو بات . فقووت الغرفة غابيا بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم . فطعنت النيابة العامة في هذا القوار بطويق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تنعى على القرار المطعون فيسه خطأه فى تطبيق القانون ذلك أن غرفة الاتهام ذهبت إلى أن الحيازة قد انتقلت إلى المتهم (المطعون ضده) وأن انتقالها كان تحت تأثير طرق احتيالية أثرت فى المجنى عليه ، فالواقعة ؟ جريمة معاقب عليها بالمسادة ٣٣٣ من قانون العقوبات مع مواد العود .

وحيث إن القرار المطمون فيه قد أورد واقعة الدعوى بقوله: "إن المجنى عليه بينا كان واقفا أمام قطعة أرض مملوكة له يقوم ببنائها اذ حضر له المتهم وسأله عن إمكان إبدال ورقة مالية ذات عشرة جنيهات إلى جنيهات قنفى له استطاعته ذلك فاتبحه المتهم إلى الناحية المجاورة من وقوفه تحت نافذة مكتب الصحة وصاح بأعلى صوته (لم أجد معه فكة يا حضرة الريس) ففهم المجنى عليه من ذلك أن المتهم من موظفى المكتب المذكور ، وقال إن المتهم عاد إليه ثانية وسأله عن إمكان المتهم من منزله المحلة الصغيرة من منزله المجاور وتوجه هو إلى منزله شم عاد ومعه خمس ورقات من فئة المنيها من منزله المجاور وتوجه هو إلى منزله شم عاد ومعه خمس ورقات من فئة الجنيه وكان المتهم قد جلس مكانه هو في انتظاره فسلمه المجنى عليه الجنيهات طلم كلف وطالبه بالورقة ذات الخمسية جنيهات فوعده بإحضارها من المسيد كبير الكتاب وتظاهر على أنه سيدخل مكتب الصحة لإحضار

النقود إلا أنه لم يعد فتوجه الحبني عليه بعد فترة للسؤال عنه بمكتب الصحة فلم يجده وهناك تبين أنه وقع ضية المتهم وقال إنه علم في اليوم الشالى بالقبض على المتهم بالنصب فتوجه للبندر وهناك وجد المتهم الذى أخذمنه المبلغ فى اليوم السابق فقدم شكواه وشهدعلى ذلك العامل عوض حامد الذى رأى وآقعة استلام المتهم للنقود... وبسؤال المتهم أنكرٌ وقد استند القرار المطعون فيه إلى أن يد المتهم على هذه النقود تصبح حينئذ ذات حيازة قانونية لايصح معه اعتباره مرتكبالحريمة السرقة إذا ما حدَّثته نفسه أن يتملك هذه النقود إذ أن القانون في باب السرقة لا يحمى المال الذي يفرط صاحبه على هذا النحو في حيازته ، ولما كان مفهوم المــادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لغرفة الاتهام أن تكيف الواقعة المعروضة عليها التكييف الذى تراه مطابقا للقانون وأن تسبغ عليها الوصف الذى تحدد به تلك الجريمة في قانون العقوبات ما دامت تحتمل وصفا آخر غر ذلك الوصف المقدم إليها . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة على الصورة التي أثبتها القرار المطعون فيه من أن المجنى عليه سلم مبلغ الخمسة الجنيمات للمتهم لاستعاله في أمر لمصلحته إذ كلفه بإحضار مقابله ورقة صحيحة من مكان معن فذهب ولم يعد واختلس هذا المبلغ لنفسه وأنكر استلامه ــوهـــذه الواقعة تكؤن جريمة خَيَانَةُ الأَمَانَةُ المُنصوص عَلِيهَا في المُسادة ٣٤١ من قانون العقو بات، فإن قرار غوفة الإتبام بأن لا وجه لإقامة الدعوى يكون مخطئا في القانون عـــا سعين معه نقضه واعتبار الواقعة منطبقة على المادة المذكورة والمادتين ١/٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات وإعادة القضية إلى غرفة الاتهام بهذا الوصف.

جلسة ۲۶ من اكتوبر سنة ۲۹،۰

(171)

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(۱ – ج) رشوة . إجرام المرتشى .

أغراض الرشوة : من بينها استغلال الوظيفة .

الاختصاص المزعوم : ماهيته . مطلق القول دون اشتراط اقترانه بوسائل .

بيانات التسبيب: تراخى المتهم فى اتخاذ الإجراءات بشأن الطلب الذى قدمه المبنغ لا يتعارض مع ما انتهى إليه الحكم من أن المتهم طلب لتفسه مبلغا من النقود ثم قبل مبلغا من المجنى عليه على سبيل الرشوة .

(د) تحقيق .

الاختصاص المكانى بإجرائه: بدء إجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص المكانى تقتضى منابعةالتحقيق وتعقب المتهم فيما يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف التحقيق ومقتضياته.

(ه) استدلال . تلبس . رشوة .

ماهية التلبس بجريمة الرشوة: التفرقة بين انعقاد الرشوة بمحصول اتفاق الطوفين عليها و بين التدليل على قيام هــــذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلم مبلغ الرشوة . توافر التلبس بمشاهدة مامور الضبط القضائى واقعة تسلم المبلغ .

(و) حكم . بيانات النسبيب .

بيان تاريخ الواقعة : الخطأ فيه لا يعيب الحكم ما دام لا يتصل بحكم القانون فى الواقعة ولم يدع المتهم بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

١ — استحدث الشارع نص المادة ١٠٣ مكررا مستهدفا به الضرب على أيدى العابثين عن طريق التوسع فى مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين ، والذين ألحقهم الشارع بهم فى هذا الباب — وظيفته للحصول من ورائها على قائدة محرمة ولوكان ذلك على أساس الاختصاص المنوع .

٧ — الزعم بأن العمل الذي يطلب إلحمل لأدائه يدخل في أعمال وظيفة المتهم هو مطلق القول دون اشتراط اقترائه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية — وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد الحجني عليه بهذا الاختصاص — فإذا كان الحكم قد دلل تدليلا سائفا على صدور هذا الزعم من المتهم فلا معقب عليه فيه .

٣ - ما استخلصه الحسكم من تراخى المتهم - بوصفه رئيسا لقلم عمال اليومية والحدمة السايرة بمصلحة العليران المدنى - التى يعمل بها المبلغ في اتخاذ الاجراءات في الطلب الذي قدمه المبلغ المذكور لامتحانه وترقيته لا تعارض فيه مع ما انهى إليه بعد ذلك من أن المتهم طلب لنفسه مبلغا من التقود ثم قبل من المبلغ ثلاثة جنبات على سبيل الرشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته من المبلغ ثلاثة جنبات على سبيل الرشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته في الترقية إليها دون من يتقدمه في نتيجة الامتحان ، ذلك أن الواضح من مدونات الحسلم أن الاجراءات التي أشار إليها المتصلة بتقديم الطلب قد تحت قبل طلب المرشوة وقبول المتهم مبلغها - وهى إجراءات لا شأن لها بما زعمه المتهم المبلغ .

عن المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة

الاجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة فإن هـذه الاجراءات التي بدأت على يد سلطة مختصة بمكان وقوع الحريمة تجيز للحقق أن يتعقب المترم وأن يتاج التحقيق في أى مكان آخر غير الذى بدأ فيه _ ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكانى .

 م ما أثبته الحكم في صدد توافر حالة النلبس إنما عنى به ضبط المنهم على إثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل ، ذلك بأن جريمة الرشوة قسد المقدت قانونا بذلك الاتفاق الذي تم بين الراشي والمرتشى ولم يبق إلا إقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلم الرشوة .

٣ -- خطأ الحكم في خصوص تاريخ الواقعة لا يعييه ما دام أن هذا التاريخ
 لا يتصل بحكم القانون في الواقعة ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد انقضت
 عضى المدة

الوقائع

اتهمت النابة العامة الطاعن لأنه بصفته موظفا عموميا (رئيس قلم اليومية والخدمة السايرة بمصلحة الطيران المدنى) طلب لنفسه وأخذ مبلغا من النقود على سبيل الرشوة لأداء عمل وعم أنه من أعمال وظيفته بأن أخذ من آخر مبلغ ثلاث جنبهات ليسهل له إجراءات الامتحان لوظيفة رئيس عمال جنابنية ويساحده في التعيين في هذه الوظيفة دون من يتقدم عليه في نتيجة الامتحان وأحم السيد رئيس نيابة أمن الدولة بإحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد وأمم السيد رئيس ثيابة أمن الدولة بإحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد الدولة بإحالته المحسدل بالقانون وقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٣ ، ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المحادة ١٩٥ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمسدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ، فطمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن ألحكم المطعون فيه أخطأ في تحصيل واقعة الدعوىوفي تصويرها وشابه خطأ في الاستاد وقصورفي البيان ، كما نطوى على خطأ في تطبيق القانون حين دان الطاعن بجريمة الرشوة ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن مواطن ما يشوب الحكم تبدو فيما قطع به وهو في معرض تحصيله للوقائع من أن الطاعن لمان مختصا باتخاذ الإجرآءات في شأن الطلب المقدم من المبلغ — وهو عامل بحدائق مطار القاهرة الدولي حــلامتحانهوترقيته ثم انتهى إلى أنه قبل الرشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته هو تسهيل الإجراءات ممما مفاده أن الطاعن لم يكن مختصا أصلا بموضوع الرشوة . وهذا الذي أورده الحكم ينقضه التابت بالأوراق التي ببين منها أن مراقب الأقسام الهندسية بالإدارة العامةهو المختص بانخاذ أول إجراء على الأقل في طلب الترقية، وأن واقعة الاتفاق مع الطاعن على الرشوة – على فرض صحتها – كانت سابقة على اتخاذ الإجراء الذَّى أمر به المراقب المذكور وهو امتحان جميع العال المتخلفين ، ومؤدى ذلك أنه فضلا عن أن الحكم قد قصر في استظهار أركان الجريمة في حالة الاختصاص المزعوم للوظف التي تتطلب لتوافوها أن يقوم الموظف بنشاط إيجابي لإبهام صاحب الشأن وخداعه بأنه نختص بمـا يطلب منه أداءه ـــ وهو ما لم يدلل عليه الحكم في حق الطاعن ـــ فإن مجرد اعتقاد المحكمة خطأ بأن الطاعن كان مختصا بالعمل وإدانتها له بعد ذلك على أساس الزيم بالاختصاص ، يدل على أنها كانت متأثرة في حكمها بعقيدة خاطئة من حيث اختصاص الطاعن بالعمل - كما أن ما أثبته الحكم من أن الطاعن طلب مقابلة الشاهد المبلغ في الخارج بعد تراخيه في إجراءات الطلب المقــدم من هذا الأخير إليه وزَّعمه له بأن طَّلبه لن يجاب ما لم يدفع اليه رشوة قدرها عشرة جنيهات ، ما أثبته الحكم من ذلك يخالف بدوره المثبت بالأوراق التي يبين منها أن دعوى المقابلة في الخارج لا أصل لهـــا وينم على اتجاه المحكمة في تصديق رواية المبلغ واطراحها دفاع الطاعن الموضوعي الفائم على تلفيق التهمة ضده بسبب حنق المجنى عليه لكثرة نهره إياه وطوده من مكتبه كاما ألح عليه ،

وجاء رد الحكم مل ذلك مشوبا بالفساد في الاستدلال إذ أمسه على أن الحبني عليه شكا إلى رؤساء الطاعن تصرفه معه ولما طالبه بالرشوة أبلغهم المجنى عليه ، فقاده أحدهم إلى الشرطة مبلغا بالجريمة ،واستطرد الحكم إلى القول بأن الطاعن لم يذكر شيئاعن تلفيق التهمة فور ضبطه بل أخذيستعطف الضابطكي يعفوعنه. وما أورده الحكم منذلك مردود في شقه الأول بأن واقعة طلب الرشوة المزعومة حدثت في تاريخ سابق على واقعــــة إبلاغ رؤساء الطاعن والشرطة بنحوشهر أو خمسة وعشرَين يوما ، وأن إبلاغ الحبني عليه رؤساء بتلك الوافعة القديمة كان على إثر طور الطاعن إياه مرة أُخيرة في يوم الإبلاغ ذاته ، ومردود في شقه الثانى بأنه لا جدوى للطاعن من الدفع أمام الضابط بتلفيق الاتهام في مثل الظروف التي تم فمها الضبط وأن محل هذا الدُّفع هو التحقيق الذي تجريُّه النيابة العامة وهو ما حدث بالفعل ، أما استعطاف الطاعن للضابط فعلى فرض حدوثه فإنه رد فعل طبيعي للباغته والمفاجأة .كما انتهى الحكم إلى تعديل وصف التهمة بأن أثبت أن واقعة طلب الرشوة تمت في دائرة قسم الأزبكية دون أن يكون لهذا التمديل مأخذ من الأوراق فقد قرر المجنى طيه أنْ الحديث عن الرشوة تم في الطريق ولم يكشف التحقيق عن تحديد مكانه . هذا وقداعتمد الحكم في تكوين اقتناعه بإدانة الطاعن على واقعة ضبطه بمعرفة الضابط مسكا يمبلغ الثلاثة الجنيمات التي دسها المجنى عليه في يده وأسس هذه العقيدة على قيام حالة تلبس بقبول الرشوة وهو تقرير قانونى خاطئ جرالمحكمة إلى خطأ آخرهو أغفالهــــا استظهار عناصر جريمة الرشوة، ذلك أن التلبس الحقيق كما عرفته المادة ٣٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية يعنى أنتكون الجريمة فىحالة تنبىءبذاتها عنوقوعها مكتملة الأركان بحيث يلمسها ويحسهاكل من توجده الصدفة وقت ارتكامها أو عقب ارتكامها بعرهة يسيرةولوكان مابرسبيل بما حدا بالشارع إلى الترخيص لكل من شاهد الحاني متلبسا بجناية أو جنحة أن يسلمه إلى أقرب رجال السلطة العامةدون احتياج إلى أمر بضبطه - والحكم إذ اعتبر الحريمة متلبسا بها لمحرد ضبط الحنيمات الثلاثة بيد الطاعن قد أخطأ في تأويل القانون ذلك أن التلبس في جريمة الرشوة لا يكون يجرد ضبط الشخص وهو يتسلم مبلغا من المـــال و إنمـــا يكون عند ما يحس من ضبطه — ولوكان من آحاد النأس — بكل عناصر وظروف جريمة الرشوة تحيط بهذا الفعل المادي في لحظة ضبطه – وواقع الحال أن رجل الشرطة لميشاهد

الصورة التي تم بها وضع المبلغ في يد الطاعن ولم يسمع الحديث الذي دار بينهو بين الشاهدحتي يتبين ظروف تسليم هذا المبلغ والغايةمنه. وقد بحرهذا الفهم الخاطيء لحالة التلبس بالحريمة إلى إغفال الحكم آستظهار عناصرتلك الحريمةولم يوضح كيف استشف قبول الطاعن مبلغ الرشوة في مثل الظروف التي بوغت فيها وقت الضبط، ولم يبين حقيقة الغرض من تَسلم ذلك المبلغ على فرض التسليم بأنه قبله ـــ وهو بذلك قد أغفل بيان واقعةالدعوى. كما أن الحاضر عن الطاعن دفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه لصدور الإذن بذلك من وكيل نيابة الأزبكية وهو فير مختص نظرا إلى وقوع القبض والتفتيش في دائرة قسم روض الفرج ، ولأن الضبابط الذي قام بهذين الإجراءين هو ضابط مباحث قسم الأزبكية وليست له صفة مامور الضبط القضائى في دائرة قسم روض الفرج ، ولأن الطاعن لم يكن في حالة تلبس حتى يسوغ القبض عليه وتفتيشه ، وجاء رد الحكم على ذلك غير سديد _ إذ رد على الشق الأول من الدفع بأن الإذن بني على التحقيق الذي أجراه ضابط المساحث عن طلب الرشوة الذي تم في دائرة قسم الأزبكية ــوقد سبق بيان خطأ الحكم فى تحديد تاريخ واقعة طلب الرشوة ومكانها ،وسلم الحكم فى رده على الشقى الثانى من الدفع بتجاوز الضابط اختصاصه المكانى ولكنه أقره وبرره بحالة الضرورة وضبق آلوقت بفولة إن ذلك لميسمح للضابط بتصحيح الوضع وهو قول يجاني القانون . وأخيرا اعتبر الحكم الجريمة في حالة تلبس على خلاف القانون ورتب على ذلك حق الضابط باعتباره فردا عاديا فيأن يقبض على الطاعن ويسلمه لرجال السلطة العامة طبقا للسادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية ـــ وهو ما يخالف التأويل الصحيح لهذه المادة التي إن سمحت للفرد العمادي في حالة التلبس أن يسلم الحانى إلى رجال السلطة العامة ، فإنها لاتسمح له بتفتيشه وقد ثبت إن الضابط فتش الطاعن ، ممــا يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : "إن سليم عقيفى جمعه وهو من عمال حدائق مطار القاهرةالدولى تقدم بطلب إلى مصلحةالطيران المدنى لامتحانه وترقيته إلى وظيفة رئيس لعمال الحدائق ، ولكن المتهم فهمى عبد الملك سليان " الطاعن " رئيس قلم عمال اليومية والحدمة السايرة بالمصلحة المذكورة تراخى فى اتخاذ الإجراءات فى هذا الطلب وكلما تعجله ينهره وفى يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ طلب مقابلته فى الخارج وزع له أن طلبه لن يجاب مالم يدفع إليه وشوة قدرها عشرة جنيهات فأبلغ بذلك وقضاءه وذهب به أحدهم إلى البوليس واتفق على أن يقـــدم سليم عفيفي إلى المتهم ثلاثة جنيهات أثبتتُ أَرْقَامُهَا فِي مُحْضَرَ عَرْضَ عَلَى وَكَيْلِ نَبِابِةً الأَزْ بَكِيةً فَأَثْبَتَ أَرْقَامُ الْجَنِيمَات الثلاثة في محضر أنهاه بالإذن بضبط المتهم ثم اتفق ضابط مباحث الأزبكية مع سليم عفيني أنه سينتظره في الطريق ويتبعه حتى إذا تسلم المتهم المبلغ أشار له برفع يده إلى رأسه ــوفي يوم الحادث أول ينايرسنة ١٩٥٨ اتخذ الضابط موقفه للراقبة بعد أن سلم الورقات الثلاثة إلى سليم حتى إذا ما انصرف المتهم من عمله فى الساعة التانية وخرج مع زميلين له تبعهم سليم عفيفي وأخوه حسان عفيفي حتى افترق عنه زميلاه فتقددم إليه وبعد حديث سلمه الجنيهات ورفع يده إلى رأسه بالإشارة المتفق عليها _ وكان ضابط المباحث أحمد عبد العظم وزميله أحمد شلمي يقفان في الحانب المقابل من الطريق وشاهد أولهما واقعة تُسلم المتهم للجنبهات الثلاثة فقبض على يده ووجدها بها وقد أنكر المتهمأنه طلب رشوة واعترف بأذالجنبهات الثلاثة ضبطت في يده وقال إن سليم عفيفي دسها في يده". وأورد الحكم على ثبوت وأمام المحكمة ومن اعتراف الطاعن بضبط المبلغ في يده ــ وهي أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها وتتوافر بهـ كافة العناصر القانونية لجريمة الرشوة التي دان الطاعن بها . وعرض الحكم إلى دفاع الطاعر الموضوعي فأطرحه لما ساقه من أسانيد سائغة ، ثم تناول الدفع ببطلان القبض والتفتيش والإذن الصادر بهما فردعليه بقوله : " وحيث إنه عن الدفع ببطلان إذن القبض والتفتيش الصادر من وكيل نيابة الأزبكية فمردود بأنه بنى على التحقيق الذي أجراء ضابط المباحث في بلاغ عن طلب الرشوة وقد تم الطلب في دائرة قسم الأزبكية في يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وصـــدر إذن وكيل النيابة بالقبض على المتهم وتفتيشه وهو من إجراءات التحقيق التي يملكها وندب لتنفيذه ضابط المباحث وهو إجراء يملكه كذلك، ومن ثم فالإذن الصادر من وكيل نيابة الأزبكية بضبطالمتهم وتفتيشه قد صدر ممن يملكه عنجريمة وقعت في اختصاصه وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض والنفتيش الذى وقع منالضا بطين على المتهم بعد أن تجاوزا دائرة اختصاصهما وهي دائرة قسم الأزَّبكية فمردود أيضًا بأنَّ الإذن الذي صدر بهما وندب الضابط لتنفيذه قد صدر من وكيل النيابة في حدود

اختصاصه – أما أن الضابط نفذ الأمر خارج دائرة هذا الاختصاص المكانى فكان بحكم الضرورة والاضطرار ولم تكن لديه آمام ضيق الوقت وسيلة أخرى ليصحح الوضع غير تعقبه المتهم وضبطه وبذلك يكون الإجراء صحيحا فى القانون وحيث إنه فضلا عما سلف فقد ثبت من شهادة الضابط أنه وهو في مكانه لدى بالمالسجاير قد شاهدالمتهم يتناول النقود من سليم عفيغي أى أنه شاهد الجريمة وهي في حالة تلبس فيحق له باعتباره فردا منالناس أن يقبض على المتهم ويسلمه لرجال السلطة العامة طبقا المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية "وخلص الحكم من ذلك إلى صحة إجراءات الضبط والتفتيش ورفض الدفع ببطلانها . لمساكان ذلك ، وكان ما استخلصه الحكم من تراخى الطاعن ــ بوصفه رئيسا لقلم عمال اليومية والخدمة السايرة بمصلحة الطيران المدنى التي يعمل بها المبلغ – في اتخاذ الإجراءات في الطلب الذي قدمه المبلغ المذكور لامتحانه وترقيته لاتعارض فيه مع ما انتهى إليــه بعد ذلك من أن الطآعن طلب لنفسه مبلغا من النقود ثم قبل ثلاثة جنيمات على سبيل الرشوة من المبلغلاداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته -هو تسهيل الاجراءات لامتحانه وترقيته لوظيفة رئيس عمال الحدائق ومساعدته فى الترقية إليها دون من يتقدمه في نتيجة الامتحان، ذلك أن الواضح من مدونات الحكم أن الإجراءات التي أشار إليها المتصلة بتقديم الطلب قد تمت قبل الرشوة وقبولى الطاعن مبلغها _ وهي إجراءات لاشأن لهـ) بما زعمه الطاعن للبلغ طبقا لمـ ا أثبته عليه الحكم بماله مأخذه مر_ الأوزاق بما فى ذلك مقابلة المبلغ للطاعن في الحارج التي رواها المبلغ المذكور بمحضر جلسة المحاكمة ، ولا يعيب آلحكم أن يكون قد أخطأ وهو في معرض سرد واقعة الدعوى حين أشار إلى أن الطاعن طلب مقابلة المبلغ في الخارج طالمًا أن هــذا الخطأ بفرض وقوعه لا أثرله في منطق الحكم أو في النتيجة التي خلص إليها . ولما كان التعديل المدخل بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على الباب الشالث من الكتاب الـانى من قانون العقوبات 'قد أحدث تغييرا في طبيعة شرط الاختصاص بالوظيفة في جريمة الرشوة، فقد استحدث نص المادة ١٠٣ مكررا الذي يجرى على أنه يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوية المنصوص عليها في المادة السابقة (١٠٣) كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل يزيم أنه منأعمال وظيفته أو للامتناع عنه مستهدفا بذلك الضرب على أيدى العاشين عن طريق

التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل الموظفين العموميين والذين ألحقهم الشارع بهم في هذا الباب ــ وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كارت ذلك على أساس الاختصاص المزعوم ، ويكفى لمساطة الِمَا في على هــذا الأساس أن يزيم أن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته والزيم هنا هو مطَّلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية ـــ وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم. ك كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل تدليلا سائنا على صدور هـــذا الزيم من الطاعن فلا يعقب عليه فيه . ولما كان تحديد الحكم مكان طلب الرشوة بدائرة قسم الأزبكية له مأخذه من أقوال المبلغ سليم عفيفى جمعه والضابط أحمد عبدُ العظم وبالتالي يكون الإذن الصادر من وكيل نيابة الأزبكية بالقبض على الطاعن وتفتيشه قد صدر ممن يملكه وينتج أثره القانوني ، وكان من المقور في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى ، ثم استوجبت ظروفالتحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات التي بدأت على يد سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تجيز للحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في أى مكان آخر غير الذي بدأه فيه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكانى ، ومن ثم تكون هذه الإجراءات كلها صحيحة ولما كان ما أثبته الحكم فيصدر توافر حالة التلبس إنما عني به ضبط المتهم على إثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليهمن قبل، ذلك بأن جريمة الرشوة قد انعقدت قانونا مذلك الاتفاق الذي تم بين الراشي والمرتشى ولم يبق إلا إقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلم ميلغ الرشوة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان فلك ، وكان ما اثبته الحكم من صعة إجراءات القبض والتفتيش تكفي بذاتها لحل الحكم فيا أتهى إليهمن نتيجةسليمة قانونا ،وكان ما يجادلفيهالطاعن في خصوص تاريخ الواقعة مردودبانه بفرض خطأ الحكم فيه ، فإنه لا يعيبهما دام لايتصل هذا التاريخ يحكم القانون فيالواقعةولم يدعالطاعن أن الدعوى الجنائية قدا نفضت بمضي المدة. اً كان ما تقدم كله، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطمون فيه لا يكون له محل.

وحيث إنه لمـا تقدم يكون الطمن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ٢٤

برياسة السيد محمود ايراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكة ، ويحمضور السادة ، عادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خاله المستشارين .

(140)

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) إستدلال . تنفيذ الأحكام .

قبض : الاختصاص الاقليمي لمـأموري الضبط القضائي . محل التقيد بقواعده . عند القبض على مرتكي الجريمة . البحث عن متهم هارب من تنفيذ حكم يقتضي تعقبه لتنفيذ العقوبة عليه .

تلبس : تولده عن أمر مشروع : مالا يعد تفتيشا . استيقاف سيارة وفتح بابها بحثا عن محكوم طيه فار من وجه العدالة .

(ج) دفاع

طلب التحقيق . شرط إجابته أو الرد عليه : إثارته أمام الهيشــة التي سمعت المرافعة وحكت في الدعوى . إبداء الطلب أمام هيئة أخرى لا يغني .

(د) نقض. مواد مخدرة. قانون

سلطة محكة النقض فى تطبيق المسادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ باعتباره القانون الأصلح إذا كانت الواقعة وظووف ضبط المواد المخدرة على النحو الثابت بالحكم ترشح إلى أن المتهم كان يحوز تلك المواد بقصد الاتجار .

ا يثيره المتهم من تجاوز انخبر حدود اختصاصه الاقليمي مردود بأن
 الحال لا يمت بصلة إلى إجراء القبض على مرتكي الجريمة – وهو إجراء من

إجراءات التحقيق ـــ و إنمـــا يا لبحث عن متهم هارب من التنفيذ يستلزم القا نون تعقبه لتنفيذ الجقو بة المحكوم بها عليه .

٢ - فتح غبر باب مقعد القيادة بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العمدالة
 أمر داخل فى نطاق تنفيذ المهمة التى كلف بها والتى تبيح له استيقاف السيارة ــ
 ولا يعد فعله تفنيشا .

س إذا كان الثابت أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بطلب
 كان قد تمسك به أمام هيئة أحرى فإنه لا يكون له أن يطالب بالرد على طلب
 لم يبده أمام الهيئة التي حكت في الدعوى .

^{*} المبدأ ذاته في الطعون ٢٠/١٢٧٥ق – (جلسة ١١/١١/١٠) ٣٠٠/١٢٩٠٠ و رجلسة ١١/١١/١١/١٠ ١٩٠٠/١٣٥٠ (جلسة ١١/١١/١٠) ١٩٩٠/٠٣ق – (جلسة ١١/١١/١٠) ١٩٩٠/٠٣ق – (جلسة ١١/١١/٢٠) ١٩٥٠/٠٣ق – (جلسة ١١/١٢/١٠) ١٤١٠/١٤٥٥ – (جلسة ١١/١٢/١٠) ١٤١٠/١٤٥٠ – (جلسة ١١/١٢/١٠) ١٤٤٢ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٢ – (جلسة ١١/١٢/١٠) ١٤٨٠/١٤٥٠ – (جلسة ١١/١٢/١٠) ١٤٤٢ ، ١٤٩١/١٥٥١ – (جلسة ١١/١٢/١٠) ١٤٨٠/١٥٥٠ – (جلسة ١١/١٢) ١٩٤٠ – (جلسة ١١/١٢) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز وأحرز حشيشا وأفيونا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد 1 و ۲ و ۳۳ ج وأخيرة و ۳۵ من الموسوم بقانون رقم ۲۹۱ لسنة ۱۹۹۲ والحدول ۱ الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قصت حضوريا – عملا بمواد الاتهام — بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة و بمصادرة المسواد المضبوطة . فطمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول يتلخص في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حيث دفع الحاضر عن الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان القبض والنفتيش على أسآس أن من تولاه مخبر مكتب مخدرات القاهرة وأن القبض والتفتيش وقع في حدود مديرية الشرقية ولم تكن هناك حالة تلبس، وقد رفضت محكة الموضوع هــذا الدفع إستنادا إلى أن المخبر كان مكلفا بالبحث عن متهم هارب ومن حقه أن يتجاوز حدود اختصاصه الاقليمي وأن يستوقف العربات والأشخاص في الطويق لإجراء هذا البحث فإذا كان قد فتح بآب سيارة الطاعن فشم رائحة الحشيش فتكون حالة التلبس قائمة وتبيح للمخبر آقتياد الطاءن لأقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي. ويقول الطاعن تعقيبا على ما ذكرته المحكمة في هذا الشأن إن واقعة هروب المثهم لاسند لها من أوراق الدعوى إلا ما ادعاه المخبروأنه طلب من محكمة الموضوع ضم أوراق التنفيذ في جناية المتهم الهارب فلم تجبه المحكمة إلى ما طلبه ولم ترد عليه ، ويضيف الطَّاعن بأنه على فرض أن المخبركان مأذونا بالقبض فليس له أن يتجاوز اختصاصه الاقليمي ، و إذا جاز له أن يتدخل للقبض على شخص معين فليس له أن يقتحم المساكن ولا أن يفتش العربات والأمتعة الخاصة إلا أن يكون من رجال الضبطية القضائية أو أن يكون مأذونا بذلك من سلطات التحقيق ، كما يقول الطاعن إن رائحة المخدر لم

يشتمها المخبر إلا بعد أن استوقف العربة وفتح بابها فالجريمة لم تكن مشهودة والعربة سائرة أو واقفة ، كما يقول الطاعن إنَّ الحكم المطعون فيه قال بأن المخبر فتح باب العربة فشم الرائحة في حين أن الحكم أثبت أن عسكرى المرور لم يشتم وآتحة إلا بعدأن عبث المخبر بمحتويات السلة ورفع منها الجوافة التي كانت موضوعة فوق المخدر ولم بيين الحكم علة ترجيحه لأقوال الخبر دون عسكرى المرور والسائق -وبلوكامين المرور بصدد واقعة الشم ممسا يشير إلى أن الخبر عمد إلى السلة وفتشها حتى عثر على المخدر فيها ولم تكن الْحريمة قبل ذلك مشهودة ، ويقول الطاعن في الوجه التاني إنا لمكم مشوب بخطأ الإسنادوقصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم اعتمد على أقوال المخبر والحفير والسائق وتابع صاحب البضاعة المحملة فىالسيارة ولم تسمم المحكمة سوى أقوال المخبر مع تمسك الدفاع بضرورة سماع جميع شهود الإُسْباتُ ، إلا أن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلبُ بمفولة إن النَّيابة لم تستطع الاستدلال عليهم – مع أن إعلانات الشهود لا تشير إلى استحالة الاستدلال طيهم، ومتى كان سماع الشاهد ممكا فإن اكتفاء الدفاع والنيابة بقوله في التحقيقات لا يغني عن سماعه ويؤدى إلى بطلان الإجراءات . ويقول الطاعن إن الحكم استبعد أقوال البلوكامين عبد القادر والعسكرى عطيوه مع أنهـــا تؤدى إلى نفى اعتراف المتهم للخبرأو شم رائحة المخدر ، وأن الحكم ذكر بأن موضع البلوكامين الذي صاحب العربة من مكان الضبط إلى مكتب المخدرات والذي كان يركب بجوار المخبر والسلة قد يكون مانعا من سماعه لأقوال المتهم فىالوقت الذى حدد الحكم للشاهد مكانا يجعله ملاصقا للتهم والمخبر مما يتيسر معه سماع ما يدور من الحديث ،كذلك فإن الحكم اتخذ من مكان وجود السلة دليلا على حيازة الطاعن لها بما فيها وقد جاء الحكم متهاترا في ذلك مع ما سجله من أن الطاعن كان يقف مع الشيال وكانت السلة في العربة وقت أن جاء السائق وركب الطاعن السيارة بجوآر السائق ، كما يقول الطاعن بأن الحكم شابه فساد في التدليل حين نفيحيازة الشيال لأنه يركب في الجزء الخلفي مع أن وجود الشيال في العربة لا يحول دون اتصاله بأى جزء منها ، وحين نفي حيازة السائق لعدم وجود السلة أمامه . ومحصل الوجه الثالث من أوجه الطمن أن الحكم شابه خطأ في الإساد حين أثبت أن الخبراشتم رائحة الحشيش بجود فتح باب السيارة لأن أقوال المخبر في النيابة وفي الجلسة لا تؤدى هذا المعنى كما نسب الحكم لباقي الشهود أقوالا لم تصدر منهم في التحقيقات .

مردود بما أورده الحكم في قوله ^{وو}إن أقوال المخبر من أنه كان مع القوة التي يرأمها اليوز باشي سعيدعد سيد معاون إدارة مكافحة الخدرات لضبط تخص يدعى حسن علامش وأن اليوز باشي وزع القوة على مداخل مدينة القاهرة وكان موقف المخبر عند تقطة المنير مركز بلبيس وأن هذه الواقعة تأيدت بمسا سجله المعاون سعيد عد سيد في محضره من أنه كلف المخبر بتر قب حضور المدعو جاد حسن علامش المتهم الهارب" . وذكرت المحكمة إنها لا ترى محلا للتشكك في أقوال المخبر ولافياً أثبته المعاون. ولمــا كان تصرف المخبر يدخل في نطاق المهمة التي كلف بها والتي تبيح له استيقاف السيارة بحثا عن المحكوم عليه الفار من وجه العدالة ، فما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول ، كما أن الثابت من مراجعة محضر الحلسة أن الدفاع عن المتهم طلب ضم أوراق التنفيذ الخاصة بالمتهم الهارب بجلسة ٣٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ فقط ثم تأجلت الدعوى مرارا بعد ذلك ولم يتمسك المتهم بهذا الطلب ثم نظرت القضية أخيرا بجلسة ٨ فبرايرسنة ١٩٥٩ وهي الحلسة التي صدر فيها الحكم وكانت المحكمة مشكلة بهيئة أخرى غير الهيئة التي أبدى الطلب أمامها ولم يتمسك المتهم بالطلب ، فإذا كان الظاهر من مراجعة محضر الحلسة أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بدفاعه بل كان تمسكه بذلك أمام هيئة أخرى غير التي حكمت في الدعوى فإنه وقد تغيرت الهيئة كان من الواجب عليه إذًا أراد الاستمرار في التمسك بدفاعه أن يثيره أمام الهيئة الحديدة . وإذ هو لم يفعل فلا يكون له أن يطالب بالرد على دفاع لم يبد أمامها ، وفيا يتعلق بِمَا شِيرِهِ الطاعن من أن المخبر على فرض أنه كان مأذُونًا بالقبض فليسر له أن يتجاوز اختصاصه الإقليمي ، فإنه مردود بأن الحال لا يمت بصلة إلى إجراء القبض على مرتكى الحريمة ـــ وهو إجراء من إجراءات التحقيق ، و إنمــا بالبحث عن متهم هارب من التنفيذيستازم القانون تعقبه لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه، وقد سلفت الإشارة إلى ذلك فيا تقدم من أسباب هذا الحكم ، وفيا يتعلق كذلك بما يثيره الطاعن فيصدد ما أجراه المخبر مزفتح باب مقعد السيارة البحث عن الشخص الهارب فإنه داخل في نطاق تنفيذ المَهمة التي كلف المخبربها ولا يعد تفتيشا كما يدعى الطاعن ، وفيا يتعلق بما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يبين علة ترجيحه لأقوال المخبر دون عسكرى المرور والسائق بصدد واقعة الشم ، فهذا

حردود بما ذكره الحكم في هذا الصدد "إن جسامة كمية المواد المخدرة تقطع بصحة ما شهد به الحجر من أنه شم رائحتها ولا يقدح في ذلك ما قرره قائد السيارة و باقى الشهود من أنهم لم يشتموا هذه الرائحة فإنه من المحتمل جدا أن يكون مرجع هذه الأقوال إلى رغبة هؤلاء الشهود في نفي كل شبهة ضدهم بسبب تركهم للتهم في السيارة وهو يحرز المواد المخدرة ، كما أنه من المحتمل أن يكونوا غير طيمين برائحة هذه المواد على خلاف المخبر الذي تمكنه خبرته من شم هذه الرائحة" وهذا الرد كاف في تفنيد دفاع الطاعن .

وحيث إنه فيا يتعلق بما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تسمع سوى أقوال المخبر دون باقى الشهود ، فإن التابت من مراجعة محضر الجلسة أن النيابة ذكرت بأن الشهود الثانى والثالث والرابع لم يستدل عليهم وأثبتت المحكمة فى المحضر أنها اطلعت على أوراق إعلانالشهود فتين لها عدم الاستدلال عليهم، وظاهر من ذلك أن الدفاع عن المتهم لم يعترض على ما ذكرته النيابة من عدم الاستدلال على الشهود الفائبين وترافع فى المدعوى دون أن يطلب سماعهم عما يعد تنازلا عن استدعائهم، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أمرت بتلاوة أقوال الشهود ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له على .

وحيث إنه فياشيره الطاعن من استبعاد الحكم لأقوال البلوكا مين عبد التادر والعسكرى عطيوه ، فردود بماذكره الحكم في هذا الصدد "إن ما قرره جندى المرور عطيوه عد _ شاهد النفى _ من أنه لم يسمع المتهم وهو يعترف اسداء للعخبر بملكيته للسلة ، فإن المحكمة لا تعول على شهادة البلوكامين في التحقيق من أنه ركب على رفرف من نقطة المرور إلى مدينة القاهرة إذ الظاهر أنه وهو يركب على رفرف لم يكن في حالة تبيح له أن يسمع الحديث بين المخبر والمتبم" وهذا الرد فيه التبرير المكافى لاستبعاد المحكمة لأقوال البلوكامين وعدم التعويل عليها ، وفضلا عن ذلك فإنه من المقرر أن المحكمة وهي تقدر الدليل أن تأخذ بأقوال من تطمئن إليه من أقوال الشهود دون من أطرحت أقواله م.

وحيث إنه فيما يتعلق بما يثيره الطاعن فى الوجه الأخير فإن ذلك مردود مما صحله الحكم فى صدد حيازة المتهم للسلة التى وجد بها المحدر إستنادا إلى شهادة المخبر الذى شهد بأن المتهم كان قددفع السلة عندساقيه وقت الضبط وأن المتهم اعترف له ابتداء بملكيتها ، وأورد الحكم من الأدلة ما يؤيد هذا الدليل ، ولما كان البحث فى ذلك هو بحث فى مسألة موضوعية تتعلق بالوقائع ، فإن مايثيره الطاءن فى هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع الطاعن، كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه ترشح إلى أن المتهم كان عجرزا تلك المواد بقصد الاتجار، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول عحكة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، ولما كان القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ وقدصدر في يونيه سنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الحاسمة من قانون العقوبات . لما كان ذلك، فإنه يتمين نقض الحكم وتعليق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية وتقدير ما يستحقه المتهم منها بإثنتي عشرة سنة أشغال شاقة ، وذلك بالإضافة إلى العقوبات الأخرى المقضى بها .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

رياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خاله المستشارين .

(177)

الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٣٠ القضائية :

حكم . ما لا يعيب تسبيه : الخطأ في بعض الأسباب ما دام المنطوق ظل صحيحا بما يق منها . مثال في الرد على الدفع ببطلان النفتيش .

الحطأ القانوني لا يعيب الحكم ما دام أن قاضي الموضوع قد عول في تكوين عقيدته سبرية المتهم على عدم اطمئنانه إلى صلته بالجواهر المخدرة بعدد أن ألم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها مما لا يجوز معه مصادرته في اعتقاده سيوى في ذلك صحة النفتيش أو بطلانه من ناحية القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضيده بأنه أحرز حشيشا وأفيونا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الحنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٣ و ٣ و ١/٣٣ – جوأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسسنة ١٩٥٧ و ١٩٨١ و ١٩٨ من الجلمول رقم (١) المرفق . فقررت الغرفة ذلك . وعكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٨٤ و ١/٣٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم عما أسند إليه و بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطمنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيسه أنه أخطأ فى تطبيق القانون حين قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة إحراز جوهر محدر إستنادا إلى بطلان الدليل المستمد من تقتيشه بقولة إن الضابط الذى أجراه لم يثبت ندبه كتابة من مأمور الضبط الصادر له الإذن بالتفتيش من النيابة العامة مع أن هذا الندب لا يشترط أن يكون بالكتابة طالما أن إذن النيابه ثابت كتابة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصلواقعة الدعوى بمنا مجمله أن النباية العامة أذنت لمأمور حركز المنصورة أو من يندبه بتفتيش المتهم (المطعون ضــــده) ومسكنه ، فكلف المأمور أحد الضباط شفويا بالقيام بهذه المأمورية دون أن مندمه كتامة ، فذهب الضابط إلى منزل المطعون ضده ولما لم يجده توجه إلى منزل آخر حيث ألقاه بين رهط من الرجال وبمجرد مشاهدته إياه حاول إلقاء لفافة كانت بحيب صدرته فسارع الضابط إلى ضبطها ووجد مها أفونا وحشيشا وبتفتيشه عثر على قطعة حشيش بملابسه . وبعد أن حصل الحكم أقوال الشهود عرض إلى الدفع الذي أثاره المدافع عن المطعون ضده بجلسة المحاكمة من بطلان التفتيش الذي أجراه الضابط لعدم ثبوت ندبه لتنفيذه كتابة ، وخلص إلى طلان هذا التفتيش تأسيسا على أن هذا البدب لم يكن مطابقا للقانون ، كما تناول الحكم أدلة الدعوى فأمدى عدم اطمئنانه إلى واقعة إحراز المطعون ضده للجواهر المخدرة التي نسب إليه إحرازها لما أورده من أسباب تبرر إقنامه . لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم من تقرير قانوني خاطيء في قوله اشتراط أن يكون من أجرى التفتيش من مأموري الضبط مأذونا بذلك كذية من المأمور الصادر له الحكم من ذلك غير صحيح قانونا لأنه طالما أن الإذن الصادر من النيامة في هذه

الحالة ثابت بالكتابة فلا محل لا شتراطها في أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لأن من أجرى التفتيش في هذه الحالة إنما أجراه باسم النيابة العمامة الآمرة لا بياسم من ندبه له ، وكان هدذا الخطأ القانوني لا يعيب الحكم ما دام قاضى الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بتبرئة المطعون ضده على عدم اطمئنانه إلى صلته بالجواهر المخدرة موضوع الاتهام بعمد أن ألم بأدلة الدعوى ، ولم يقتنع وجدانه بصحتها مما لا يجوز معه مصادرته في اعتقاده ، يستوى في ذلك صحة التفتيش أو بطلانه من ناحية القانون . لما كان ما تقدم ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه يكون في غير محله .

وحيث إنه لمـا تقدم يكون الطمن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

رياسة السبد مصطفى كامل المستشار، وبحضورالسادة : السيد احمد عفينى، وتوفيق أحمداناشن، وعبد الحليم البيطاش، وحسن عالد المستشارين.

(1 TV)

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٠ القضائية :

إنتهاك حرمة ملك الغير . جريمة المـــادة ٣٧٠ع .

ف البيت ودرجه هما من ملحقاته .

يستوى فى توافر القصد الجنائى أن تكون الجريمة قد تعينت أو لم تتعين .

فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته المتصلة به اتصالا مباشرا والمخصصة لمنافعه ، فالدخول إليهما بقصد ارتكاب جريمة معينة أو غير معينة يقع تحت طائلة العقاب طبقا للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه دخل بيتا مسكونا قاصدا من ذلك ارتكاب بريمة فيه، وطلبت عقابه بالمسادة ، ٣٧ مر قانون العقوبات، والمحكة الجزئية قضت حضور ياعملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش بلامصار يف جنائية . استانفت النيابة هذا الحكم . والمحكة الاستثنافية قضت فيه حضوريا و بهجاع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وذلك عملا بالمسادة ١/٣٧٦ من قانون العقوبات . فطمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إنا .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه دانه بجريمة دخول بيت مسكون دون توافر القصد الجنائى وهو الدخول بقصد ارتكاب جريمة ، فضلا عرب أن ما دخله الطاعن هو فناء منزل كبيروليس بيتا مسكونا ولم يناقش الحكم في أسبابه أركان الجريمة وثبوتها على الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بمـا محصله أنه في ليـــلة ١٩٥٨/٩/٢٧ بينا كان الشرطي سعيد عد أبو العلا يمر في دائرة حراسته إذ تقدم إليه المتهم الطاعن وسأله عما إذا كان بعض ذويه قد دخلوا مسكن المجنى عليه فأجابه سلبا ثم دخل الطاعن إلى المنزل وصعد درجات سلمه وتلفت يمنة ويسمرة وخرج فاستراب فيه الشرطى وفى تلك الأثناء حضر جرجس فرج نسيم وأخبر الشرطى المذكور أن المتهم لا يقطن بهذا المنزل وأنه شاهده مضطربا تمُما يرجح معه أنه كان يقصد ارتكاب جريمة سرقة، واستند الحكم المطعون فيــه في إداَّنة الطاعن إلى أقوال هذين الشاهدين ورد على دفاع الطاعن من أنه كان يراقب سيدة معينة مخطوية لصهوه تسيرمع رجل غريب فتبعها إلى أن دخلت الشارع الذي به المنزل محل الحادث ثم اختفت عن نظوه فدخل ليبحث عنها وأنه لم يذكر للشرطي هذه الرواية لخجله من ذكرها ــ ود الحكم على هذا الدفاع بما يفيد أن المحكمة اطرحته لأنها لم تطمئن إلى صدقه بعد أن ثبت لهـا أن تلك السيدة كانت في منزلها ليلة الحادث ولم تبرحه ولما كان ما قاله الحكم فيما تقسدم وأسس عليه قضاءه تتوافر به عناصر الحريمة التي دان الطاعن بها ـــذلك أنفناء البيت ودرجه هما من ملحقاته المتصلة به اتصالا مباشرا والمخصصة لمنافعه فالدخول إليهما بقصد ارتكاب جريمة معينة أوغير معينة يقع بحت طائلة العقاب طبقا للسادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ، ولما كانت محكمة الموضوع بمسا لهسا من سلطة تقدير الوقائع والأدلة قد استخلصت من ظروف الدعوى توافر القصد الحنائي لدى الطاعن - وهو قصد ارتكاب بريمة، وكان استخلاصها سائفامؤديا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكة ، و يحضور السادة : عادل يونس، وهبد الحسيب عدى ، وجمود اسماعيل ، وحسن خالد المستشارين .

(1 4 4)

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٣٠ القضائية :

إختلاس أموال أميرية . تعريف الأمناء على الودائع :

كل شخص من ذرى الصفة العمومية اؤتمن بسبب وظيفته أو عمله على مال . لايشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع . يكمنى أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته أو كان مكلفا بذلك من رؤسانه بما تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون مهدته التي يجاسب عنها قد نظلت يأص كتابي أو إداري .

يراد بالأمناء على الودائم كل شخص من ذوى الصفة العمومية اؤتمن بسبب وظيفته أو عمله على مال ، ولايشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والدائع و إلى يكفى أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ، أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه مما تخولم وظائفهم التكليف به ، أو أن تكون عهدته التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر تمابي أو إداري - فإذا كان التابت من الحكم أن المتهم وهو قائم بخدمة عامة بالمدرسة قد تسلم المسلى بموجب إيصال موقع عليه منه بصفته أمينا لمخزن المدرسة ووقع على هذا الإيصال أعضاء بلغة التموين بها ، وقد اعترف المتهم بتوقيعه على الإيصال ، كما شهد الشهود بأن مخزن المدرسة في عهدته ، فإن الحكم إذ اعتبره من الأمناء على الودائع يكون صحيحاً في القانون .

الوقائع

اتهمت النابة العامة الطاعن بأنه بوصفه مستخدما محوميا (فراشا) بمدرسة النهضة الإعدادية للبنات بسوهاج اختلس كمية المسلى المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لمنطقة سوهاج التعليمية المسلمة إليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع . وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات نحاكمته بالمواد ١/١١٦ قضت ١/١٢٠ ح ١٩٥٨ و ١١٩٩ من قانون العقو بات . وحمكة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين وتغريمه خميائة جنيه وعزله من وظيفته ورد مبلغ ٥٩ ج و ٢٤١ م قيمة المسلى المختلس . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن وجه الطعن يتلخص في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون المتحدد المأنه اعتبر الطاعن من الأمناء على الودائع في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات كما أن الحكم شابه خطأ في الاستدلال لأن المستفاد من أقوال السيد / عبد الملك جرجس صالح المفتش الإدارى بمنعاقة سوهاج التعليمية في تحقيق النيابة وفي محضر الجلسة أن المسلى في عهدة الناظرة ومن أقوال السيدة فايقة حكيم أسعد في محضر الجلسة أن المسلى يكون مع الناظرة ويضبف الطاعن بأن ما ذكره الحكم في صدد توافر نية الاختلاس لدى الطاعن ينطوى على خطأ في القانون لأن مجرد وجود عجز لا يكفى دليلا على حصول ينطوى على خطأ في القان شهت يصفة قاطعة أن المتهم قد أضاف المسلى إلى ملكم الاختلاس بل يجب أن شهت يصفة قاطعة أن المتهم قد أضاف المسلى إلى ملكم وقصرف فيه تصرف المائك وقد شهدت السيدة فايقه حكيم أسعد في محضر المحلسة أن المدرسة نقلت من مكانها فيجوز أن يكون العجز قد حصل نتيجة لحسد النالة لى مكان آخر .

وحيث إن الحكم المطنون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه بينها كان السيد عبد الملك جرجس صالح المفتش الإدارى لمنطقة سوهاجالتعليمية يقوم بالتفتيش على مدرسة النهضة الابتدائية للبنات بسوهاج إذ اكتشفٌ عجزا متداره مصناديق من الكرتون بكل صندوق ٦ علب من المسلى قيمتها ٥٥ جنيها و ٢٤١ ملمها وذلك من عهدة مخزن المدرسة الذي يحتفظ المتهم مجد عبد المجيد عبد اللاه غريب بمفتاحه باعتباره أمينا عليه ، فقام المفتش المذكور بسؤال ناظرة المدرسة السيدة فايزة على عهد عن سبب هذا العجز وكيفية حصوله فقالت إنها قامت بجرد مخزن المدرسة فينهامة سنة ١٩٥٦ الدراسية وذلك في ١٩٥٤/٧/٣ ووجدت متبقيا ١٤ صندوقا من المسلى بكل صندوق ٦ علب منها فسلمتها إلى المتهم باعتباره أمينا على المخزن وذلك بمقتضى إيصال وقع عليه بما يفيد استلامه هذا العدد من الصناديق كما وقع على هذا الايصال أيضا أعضًاء اللجنة المشرفة على التموين بالمدرسة التي قامت بعملية الجود والنسليم. ولما كان الثابت من الحكم أنالطاءن وهو قائم بخدمة عامة بالمدرسة قد تسلم المسلى بموجب إيصال موقع عليه منه بصفته أمينا لمخزن المدرسة ووقع على هذا الايصال أعضاء لحنة التموين بها ، وقد اعترف المتربم بتوقيعه على الإيصال كما شهد الشهود بأن مخزن المدرسة في عهدته ، ويراد بالأمناء على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية اؤتمن بسبب وظيفته أو عمله على مال ـــولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأما نات والودائع و إنما يكفى أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهدته التي يحاسب عنها قد نظمت بأمركتا بي أو إداري لل الن ذلك، وكان الحكم قد تحدث عن نية الاختلاس فقال إن قصده انصرف إلى التصرف في المسلى المسلم إليه ، كما أطرح دفاعه الذي زعم فيه أن العجز كان نتيجة نقل المدرسة أو السرقة – وقالَ الحكم إن صناديق المسلى المختلسة ذات حجم يظهر النقص فيه للعين المجردة وأن اعتراف المتهم بالعجز وسكوته دليل اختلاسه لتلك الأشياء، وتصرفه فيها تصرف المسالك هو دُلِل على العلم . لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من أكتوبرسنة ١٩٦٠

برياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الشمئن وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين ·

(149)

الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) تحقيق .

تفتيش . تنفيد الإذن به : لا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائى وقت إجرائه النفتيش . ليس فى القانون ما يمنع سلطة التحقيق من تبليغ لحوى الإذن بأى طويق مادام لهذا التبليغ أصل ثابت فى أوراق الدعوى .

(ب) إثبات . شهادة .

تقديرها: سلطة قاضى الموضوع فىالالتفات عما بين أقوال الشهود منخلاف لا يمس جوهر الشهادة .

(ج) دفاع .

الدفاع ظاهر البطلان لا يستأهل ردا .

١ – لا يشترط القانون إلا أن يكون الإذن التفتيش – شأنه في ذلك شأن سائر أعمال التحقيق ثابتا بالكتابة – وفي حالة الاستعجال قد يكون إبلاغه بالمسرة أو ببرقية أو بغير ذلك من وسائل الانصال ، ولا يلزم وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق – وهي بطبيعتها تقتضي السرعة ، وإنما ألذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الإذن أصل ثابت في أوراق الدحوى .

٧ - من سلطة قاضى الموضوع أن يلتقت عما بين أقوال الشهود من خلاف
 لا يؤثر فى جوهر الشهادة - ما دام الحكم قدة أورد أقوال الشهود عما
 لا تناقض فيه .

*٣ – لا يستأهل دفا المتهم ردا من المحكمة عند ظهور بطلانه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا "رئيس المكتب الهندمي لمركبي الفيوم وإطسا بتفتيش المساحة" طلب لنفسه وأخذ من آخر مبلغ ستة جنيمات مصرية على سبيل الرشوة لأدائه عملا من أعمال وظيفته هو إنجاز إجراءات تمرير كشف تحديد العقار المقدم عنه طلب لتسجيله من الراشي وأحالته إلى عكمة الجنايات لمحاكنه بالمادة ١٠٠ من قانون العقوبات المعدلة بالمقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣. ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق الممادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن سبع سنوات و بتغريمه ألف جنيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطمن أن الحكم قسد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن جريمة الرشوة قانونا هي أخذ مبلغ من المال نظير إجراء يقوم به لمصلحة الراشي وأن الأمر في هذه الدعوى ليس كذلك لأن المجنى عليه كان قد تقدم في سنة ١٩٥٦ بطلب للساحة حروعته كشف تحديد في الميعاد، وأن الطلب الحديد لم يكن ليحتاج إلى إجراء معاينة جديدة اكتفاء بما تم في الطلب السابق .

^{*} المبدأذاته في الطعن ٣٠/١٤٥٥ ق (جلسة ١٩٦١/١/١٧ق - (جلسة ١٩٦١/١/٣٠ق - (جلسة ١٩٦١/٢/٣٠ق - (جلسة ١٩٦١/٢/١٤)١٩٧٨٠ ق - (جلسة ١٩٦١/٢/١٤) . (علسة ١٩٦١/٢/١٤) .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه الواقعة وظروف اتصال المجنى عليه بالطاعن قوله دو... واتفق الاثنان ــ أي المجنى عليه وعطيه منصور على أن يتقابلا بمكتب أمين بشاره (الطاعن) في الساعة العاشرة مر. صباح يوم ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ إلا أن عبد الحلم ذهب إلى أمين بشاره بمكتبه متأخرا عن هذا الموعد بقليل فلم يجد عطيه منصور وأخبره أمين بشاره أنه حضر إليه قبل ذلك وانصرف بعد أنْ أحاطه علما بموضوع الطلب الخاص بتسجيل الأطيان وإذ سأله عبد الحليم أبوجليل عما يلزم للسير في إجراءات هذا الطلب أفهمه أنه لابد من معاينة الأطيان من جديد وأنه في نظير ذلك عليه (أي على المجنى عليه) أن يدفع مبلغ عشرة جنيهات مقابل الاكتفاء بالمعاينةالقديمة وتفاديا من إجراء معاينة جديدة و إلا عمل (أي الطاعن) من جانبه على تعطيل الفصل في الطلب باعتباره الرئيس المختص فتظاهر عبد الحام بالقبول وادعى عدم وجود هذا المبلغ لديه ثم وعده بأنه سوف يقتضي له مبلغ خمسة جنيهات مر. أخيه ثم يعود آليه بعــد حوالى ساعة وأخيرا اتفقا على أن يتقابلا فى الساعة الواحدة والنصف مساء بالدور الثاني بمطعم معوض ... ""ثم أورد الحكم ماقاله الطاعن في شأن اختصاصه وطبيعة عمله بقوله '' وأضاف المتهم '' الطاعن '' أن طبيعة عمله - باعتباره رئيس المكتب الحندسي بتفتيش المساحة - هي فص الطلبات التي تحال إليه من مأمورية الشهر العقاري نشأن تسجيل عقبار ثم عمل كشف تحديد العقار المطلوب اتخاذ الإجراءات بالنسبة له وإعادة همذه الطلبات ثانبة إلى المأمورية مرفقا بها كشوف التحديد إذ لا يمكن السبر في إجراءات النسجيل بالشهر العقاري إلا بعد إتمام هذه الكشوف و إرسالها بمعرفته إلى المأمورية ..." ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وعناصر الحريمةالتي دان بها الطاعن وأوضح أن طلب الرشوة كان بمناسبة تقديم المجنى عليه للطلب الثانى وأن الطاعن استغل وظيفته مقايل الرشوة في إمكان إعادة المعاسة أو صرفالتظرعنها وأورد لثبوت ذلك أدلة تؤدى إلى مارتبه عليها وقد أقر الطاعن كما أثبت الحكم أن تحرير كشف تحديد العقار المراد تسجيله وإجراء المعاينة هو من صميم عمله وأنه لايمكن السيرفي إجراءات تسجيل العقار إلا بعد قيامه بعمل كشف التحديد وإرساله إلىمأمورية الشهر العقارى، لما كان ذلك فيكون هذا الوجه من الطعن غىر سلابلا .

وحيث إن الوجه التانى من أوجه الطعن أن الحكم قد شابه قصور في التسبيب بمقولة إن الحكم لم يرد على «أثاره الدفاع بالحلسة من أن مأمور الضبط القضائى الذى ندبته التيابة العامة لإلقاء القبض على الطاعن وتغتيشه لم يكن قد أبغ رحميا بذلك الندب عند أ أجرى مقتضاه وأنه اعتمد على إخيار المجنى عليه إياه بأص هذا الانتداب .

وحيث إن النابت على مافصله الحكم المطمون فيه أن القبض والنقيش قد أجراهما الضابط المشدب بعد صدور أمر الندب من وكيل النيابة و بعد أن أبلغ المجنى عليه الضابط بأمره، وكان القانون لايشترط إلا أن يكون الإذن سأن شأن سائر أعمال التحقيق — ثابتا بالكتابة ، وفي حالة الاستعبال قد يكون إبلاغه بالمسرة أو ببرقية أو بغير ذلك من وسائل الإتصال ، ولا يشتر ط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المشدب لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق وهي بطبيعتها تقتضى السرعة، و إنما الذي يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الإذن أصل ثابت كتابة في أوراق الدعوى ، ومن ثم يكون دفاع المتهم لايستاهل ردا لظهور بطلانه .

وحيث إن مبنى الوجه النائث من أوجه الطمن أن المحكمة قد استندت إلى أقوال المجنى عليه وأخذت أيضا بأقوال الكاتب العمومى – أخذت بهذه الأقوال جميعا – مع أن المجنى عليه كاذب فيا قوره من أن الطاعن قدم إليه طلبا آخر مع أن إجراءات الطلب الأول كانت قد تمت ولا يوجد للمجنى عليه عمل يؤديه الطاعن مقابل الرشوة .

وحيث إن هذا الوجه يؤول إلى جدل فى موضوع الدعوى واقتناع المحكة بأدلتها متى اطمأنت اليها واقتنعت بصدقها وقد سبق الرد على ما جاء بنهاية هذا الوجه عند تناول الوجه الأول من الطعن .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من أوجه الطعن القصور في اتسبيب إذ أندفاع الطاعن قام على أساس من أن المبلغ المضبوط معه قد دس عليه من الحبنى عليه ولم يرد الحكم على هذا الدفاع ، كما أغفل الرد على قول الشاهد منصور عطيه من أنه لم يبلغ المجنى عليه أن الطاعن حلب لتفسه رشوة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض لهذا الدفاع ورد عليه بقوله " إن هذا الدفاع الذى تقدم به المتهم درءا المتهمة غير مستساغ ولا يستقيم مع أقوال شهود الواقعة وخاصة الرائد ابراهيم عبد الله الذى قطع بأن المتهم والشاكى عبد الحليم عطيه لم يجتمعا سويا عند دورة المياه وأمام حوض الفسيل ولكنهما ذهبا فرادى كما أنه مما يهدر هذا الدفاعما قطع به الشاهد في التحقيق وبالحلسة وهوشاهد لا غرض له إلا أن يقرر الحقيقة سافرة وبأنه لم يجد في جيب رداء المتهم الذى أخرج منه مبلغ الرشوة علية لفافات التبغ وأن هذه العلبة وجدت في جيب آخر ..." أموضوى الذى لا تلتزم المحكة بالرد عليه على يكفى أن يكون ردها مستفادا الموضوى الذى لا تلتزم المحكة بالرد عليه لي يكفى أن يكون ردها مستفادا من قضائها بالإدانة لأدلة الثيوت التي أوردتها .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من أوجه الطمن أن الحكم شابه قصور إذ أن المحكمة قالت فى حكمها أن أقوال الشهود جاء بها خلافات طفيفة لا تؤثر على جوهر الوقائع التى قام الدليل القاطع المقنع على صحتها وأن المحكمة لم تبين ما هو هذه الخلافات .

وحيث إنما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يعدو الدفاع الموضوعي ولايستأهل من المحكة ردا ، ومع ذلك فقد تناولت المحكة هذا في حكمها إذ قالت "بين من مجموع ما تقدم أن الأدلة المستمدة من أقوال عبد الحليم عطيه أبو جليل والتي تأيدت بشهادة كل من عطيه منصور عطيه ومجود حسن على ، وتأيدت بضبط المتهم متلبسا بالجريمة على النحو الذي شهد به كل من الصاغ ابراهيم ابراهيم عبد الله والصول جلال عد — كل هذه الأدلة في مجموعها قوة متسافدة في ثبوت مقارفة المتهم لجريمة الرشوة المسندة إليه وكافية للاقتناع بإدانته عنها ، ولا يغير من هذه الأدلة ما أشار إليه الدفاع مجلسة المحاكمة من وجود تناقض بين أقوال الشهود إذ لا ترى المحكة في هذه الخلافات الطفيفة من وجود تناقض بين أقوال الشهود إذ لا ترى المحكة في هذه الخلافات الطفيفة

ما يؤثر على جوهر الوقائم التي قام الدليسل الفاطع المقنع على صحتها بما لا يدع عبالا للشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ". ولما كان من سلطة قاضى الموضوع أن يلتفت عما بين أقوال الشهود من خلاف لا يؤثر في جوهر الشهادة وما دام الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه فإن هذا الوجه من

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطمن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

الطعن لا يكون له محل .

جلسة ٣١ من أكتوبرسنة ١٩٦٠

برياسة السيد محمود ابراهيم اسماهيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توقيق أحمدالحشن ، وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خاله ، ومحمود توقيق اسماهيل المستشارين .

(12-)

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(٢ – ب) اختلاس أموال أميرية . عقوبة . نقض .

تسلم الثيء المختلس إلى الجانى :

يكنى أن يكون ذلك بناء على أعر من رؤسائه . تلازم تسليم المـــال إلى المتهم مع كوته أمينا عليه فى بعض الصوو .

الغرامة النسبية:

القضاء بها على المحكوم عليه في الجريمة التامة دون الشروع فيها .

الخروج عن قاعدة نسهية أثر الطعن بالنقض :

عته انصال العيب القانو' . الذي لحق بالحكم بمن لم يقبل طعنه شكلا . مثال في توقيع عقو ية الغرامة النسبية خطأ .

١ - يكفى أن يكون المال موضوع جناية الاختلام المنصوص عنها في المادة ١٩٣٧ من قانون العقوبات قد سلم إلى الجانى بأصر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولا عنه - ولما كان تسليم المال إلى المتهم على الصورة التي أثبتهما الحكم يتلازم معه أن يكون أمينا عليه، فإنه إذا اختلسه يعد مختلسا لأموال أميرية عمل نصت عليه المادة المذكورة .

اعلن المشرع صراحة بإبراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غيرعقوبة الجريمة النامة ـــولوشاء أن يلحق المحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضيها في حالة

الحقريمة النامة لنص على ذلك صراحة فى المحادة وجع سالفة الذكر سـ يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما اختلسه المتهم أواستولى عليه من مال أو منفعة أو رجح فى حالة الجريمة النامة طبقا لنص المحادة ١١٨٨ من قانون المقوبات ـ أما فى حالة الشروع فتعديد تلك الغرامة غير ممكن ـ وهو ما يتمين معه نقض الحكم تفضا جزئيا وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقضى بها على كل من الطاعنين ما دام العيب القانوني الذي لحق الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الناني الذي لم يقبل طعنه شكلا وذلك عملا بالمحادة عمد المحادة عمد ١٩٥٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : الأول بصفته موظفا عموميا "موظف عصلحة الشئون القروية " اختلس برميل الزيت المبين الوصف والقيمة بالمحضر المملوك لمصلحة الشئون القروية حالة كونه أمينا عليه وقد سلم إليه بمقتضى وظيفته كامين المصلحة المذكورة ، والنانى اشترك مع المنهم الأول في ارتكاب الجريمة السالفة بطريق الانفاق والمساحدة بأن اتفق معه على ارتكابها وصحبه إلى مكان عمله لشد أزره أثناء ارتكابها واستحضر حمالا وعربة يد لنقل البرميل السالف وطاونه في نقله فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. وأحالتهما بالمواد محكة الجنايات تحضت حضوريا عملا بالمواد هع من قانون المقوبات . ومحكة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد هع و ٤ و ١١٢ و ١١٩ و ١١٩ من قانون المقوبات . وعكة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد هع من القانون المقوبات الرئين ، وتعملة المنانى مع تطبيق المادة ١١٧ من قانون المقوبات للاثنين ، وعماقية النانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة و بتغريمه خمسائة جنيه ، قطمن المحكوم وطبيعة النانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة و بتغريمه خمسائة جنيه ، قطمن المحكوم وطبيعة النانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة و بتغريمه خمسائة جنيه ، قطمن المحكوم وطبيعة النانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة و بتغريمه خمسائة جنيه ، قطمن المحكوم وطبيعة النانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة و بتغريمه خمسائة جنيه ، قطمن المحكوم وطبيعة قالم في هذا الحكم بطويق الشغض من المنان المحكوم و همائة و بنانه المحكوم و طبيعة النانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة و بتغريمه خمسائة جنيه ، قطمن المحكوم و طبيعة النانى بالمحرور المحكوم و المحاسمة المحاسمة و المحاسمة و المحرور المحكوم و المحرور المحكوم و المحرور المحكوم و المحاسمة و المحرور المحكوم و ال

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه جاء مشوبا بالخطأ في تطبيق الفانون وتأويله مع قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك أنه دانه بالمحادة ١١٦ من قانون العقوبات باعتباره قد اختلس المال المنسوب إليه اختلاسه وهو أمين عليه وأنه سلم إليه بسبب وظيفته حال أنه ليس أمينا عليه ولم يسلم إليه بحكم وظيفته وهو خفير لا شأن له بالودائم ولم يبين الحكم توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ، كما أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من توافر نية الاختلاس لدى الطاعن ، كما أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من توافر نية الاختلاس لدى الطاعن لذهابه إلى على عمله يوم الجمعة وهويوم عطلة رسمية هو فساد في الاستدلال ، لأن ذلك لا يؤدى حتما إلى النتيجة التي التبيم الحمالة المحمد من أشخاص عينهم بفواتهم ، وأخيرا نعى عليه الحطامن في تطبيق القانون باعتبار أن مجرد نقل المال المختلس من مكانه لا يعتبر شروعا في جناية الاختلاس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيا قاله من أن الطاعن الأول وهو يعمل أمينا لمخزن المراقبة الإقليمية بشبين الكوم وهو تابع لمصلحة الشئون القروية اصطحب الطاعن التانية حوالى الساعة الثانية من مساء يوم العطلة الأسبوعية الجمعة ١٩٥٨/٨١ إلى المخزن عهدته وحاول أولهما باتفاقه مع الشانى الأسبوعية الجمع من الزيت من المخزن بحجة أنه يزيد على عهدته فلما اعترض خفير المخزن سبيلهما وحال دون تنفيذ ما اتفقا عليه انصرفا وعادا بعمد قليل يعاودان الكؤة ومعهما أحد الحالين وعربية ووضعوا البرميل على العربة وكان الخفير يرقبهم من مكان اختبا فيه فداهمهم متلبسين بالجريمة . واستند الحكم في إثبات عنده الواقعة على أقوال الخفيد والماينة وما أدلى به المتهمان في التجتميقات. ولما كان الطاعن لم يجمد في طعنه أنه كان مكلفا من رؤسائه بالقيام بأعمال أمين المخزن، ولم يجمعد في طعنه أنه كان مكلفا من رؤسائه بالقيام بأعمال أمين المخزن، عن المخازن وأن البرميل موضوع التهمة المستدة إليه كان زائدا عن العهدة .

عنها في المــادة ١١٣ عقو بات قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولًا عنه ، وكان تسليم المـــال إلى الطاعن على الصورة التي أثبتها الحكم يتلازم معه أن يكون أمينا عليه فإذا اختلسه فإنه يعد مختلسا لأموال أميرية مما نصت عليه المادة المذكورة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه لاجدوى مما يثيره الطاعن في هذا الشأن لأنه بحكم أنه قائم بخدمة عامة وأن المال الذي كان بين يديه هو مال الدولة ، فإنه تتحقق بذلك الجناية المنصوص عنها في المـــادة ١١٣ من قانون العقو بات والعقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها مقررة لهذه الجناية أيضا . لماكان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن نية الاختلاسلدي الطاعن الأول بقوله "إنه لا يغير من ثبوت الاتهام قبل المتهم الأول ما ذهب إليه الدفاع من أن نية الاختلاس منعدمة في حقه بمقولة أنه إنما أراد نقل البرميل إلى منزله لحفظه عنده باعتباره يمثل زيادة في عهدته لحين الانتهاء من الجود الذي كان متوقعا إجراؤه فيعيده إليه ، إذ فضلا عن أن هذا القول يعوزه الدليل المقنع طيه، وعلى جدية نوايا هذا المتهم المزعومة ، فإن فيه إباحة للتهم وأمثاله ـــ الأمناء على الودائع – غير مقبولة ولايقرها قانون أو عرف على قل أموال الدولة من مواضعها الأمينة وتعريضها للفقد أو الاختلاس ، وعلى أية حال فإن المحكمة تستخلص من أوراق الدعوى وملابسات الحادث أن المتهم قد قصد اختلاس برميل الزيت الفائضعنده في عجلة وطيش واضحين قبل الجرد المقول به بالذات ليتم له غرضه من هذاً الاختلاس قبل تعذَّر ذلك عليه بعد إحصاء الرميل بين محتويات غزنه عند الجمرد". ولما كان هذا البيان تتوافر به نية الاختلاس كما يتطلبها القانون، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل ، أما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من فساد الاستدلال باعتبار ذهابه إلى عمل عمله يوم الجمعة وهو يوم عطلة رسمية دليلا عليه فلا أثرلذاك في سلامة الحكم ولا بنال من سلامة الأدلة التي أوردها واطمأن إلما ، أما ما شوه الطاعن في شأن اعتبار الأفعال المسندة إليه ونقل البرميل موضوع الاتهام بعيدا عن غزن العهدة ، وأن ذلك لاتتوا فرمعه جناية الشروع في اختلاس الأموال الأميرية ، فإن الحكم المطعون فيه قدحصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين قد تسللا إلى مخزن عهدة أولهما في الساعة الثانية من مساء يوم الحادث وتعاونا مع أحد الحمالين على نقل برميل الزيت على عربة من عربات الحر وبعدا به حوالي عشرة أمتار بعيدا عر. الفؤين

الذي كان به حيث فاجأهما الخفير وضبطهما متابسين بالجريمة ، وقد دانهما الحكم المطعون فيه الأول بجريمة الشروع في الاختلاس والثاني بالاشتراك معه في مقارفتها وطبق في حق الطاعن الأول المواد ١٧ ، ٤٦ ، ٤٦ ، ١١٨٢/١١٢ من قانون العقو بات . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تعتبر جريمة اختلاس تامة ، وليست شروعا _ كما ذهب الحكم المطعون فيه _ ما دامت نية المختلس قد اتجهت كما أثبت الحكم إلى التصرف في المال الذي كان في حيازته ، إلا أن هذه المحكمة على الرغم مما سبقت الاشارة إليه من التكييف القانوني الصحيح للواقعة لا تستطيع مع ذلك أن تمس العقوبة المحكوم بها حتى لا يضار الطاعنَ بالطعن المرفوع منه وحده . لمـا كان ذلك ، وكان باقى ما جاء بأسباب الطعن في شأن عدم مُناقشة دفاع الطاعن الأول والرد على ما أثاره في حقمن ضبطه متلبسا بجريمته وأنه هو الذي لفقله الاتهام ،فإن الحكم المطعون فيه قد اعتمد على أقوال هذا الخفير واطمأن إليها بالإضافة إلى أقوال الحمال الذي استعان به الطاعن وشريكه ــوهذا يكفى لتبرير اقتناع المحكمة بالإدانة وما يثيره الطاعن هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ما دام هذا الرد مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة لأدلة النبوت التي أحاط الحكم مها . لما كان ما تقدم ، فإن ما شره الطاعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما كان الحكم المطمون فيه قد دان الطاعنين - أولها بجويمة الشروع في اختلاس برميل الزيت المسلم اليه باعتباره أمينا عليه ، والثانى باعتباره شريكا في تلك الجريمة وطبق في حق الأول المواد ١١٨ (٢/١١٢ هـ ١٢٥) ١١٨ من قانون العقوبات، وهذه المواد والمادتين ٤١ (٣٠٢/٤٠ عقوبات في حق الثانى، لما كان ذلك، وكان لا يجوز توقيع أية عقوبة ما لم يكن قد نص عليها القانون بكزاء لذات الفعل المنسوب إلى المتهم عملا بقاعدة ولا عقوبة بغير نص " ومن ثم فعل القاضى التزام حد النص للعقاب المقروعدم تجاوزه . لما كان ذلك، وكان المشرع قد أعلن صراحة بإيراده المادة ٢٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة الجريمة الأصلية، ولوشاء أن يلحق المحكوم طيف الجريمة المشروع فيها عقوبة الخرامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة المناه المنوبات سالف الذكرة المحاهد نص على ذلك صراحة في المحادة ٢٤ من قانون العقوبات سالف الذكرة

يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما اختلسه أو استولى عليه المتهم من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقا لنص المحادة ١٩٨ عقوبات - أما في حالة الشروع فتحديد تلك الغرامة عير ممكن حلكان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم تقضا بوزيا وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقضى بها على كل من الطاعنين ما دام السب القانوني الذي لحق الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلا

وذلك عملا بالمسادة ٤٢ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برياسة السيد محمود أبراهم إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ويجصور السادة : توفيق|حمد الخشن، ٤ وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد ، ومجمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(1 : 1)

الطعن رقم ٢٤٠٠ لسنة ٣٠ القضائية :

استدلال . الاختصاص المكانى لمأمورى الضبط القضائي. تحقيق. تفتيش : تنفيذ الإذن به: تفض. أسباب جديدة:

الأصلأن يباشر مأمور الضبط النضائي أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه معدمالتزام محكمة الموضوع بنحرى حقيقة اختصاصه . على المتهم إنبات مخافقة الاختصاص . لاعبرة في ذلك بشهادة إدارية تقدم لأول مرة أمام محكمة اليقض .

* الأصلأن ضابط البوليس إنما يباشر أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه - فإذا كان المتهم قد دفع ببطلان إجراءات التفتيش على أساس أن الفضا بط الذي باشرها لم يكن مختصا بحسب المكان ، ولم يقدم الدفاع دليلا على ذلك – فإنه ليس على المحكة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريه بناء على ذلك القول المجرد ، ولا عبرة بالشهادة الإدارية التي قدمها المتهم أمام محكة النقض ، مادام قد فاته أن يقدمها لحكة الموضوع لتبدى رأيها فيها .

^{*} مبدأ الطمن ٢٢/٥١٨ ق — جلسة (١٩٥٢/١١/١١) — قاعدة ٤٤ جموعة الأحكام — السنة الرابعة صفحة ١٠٥ .

والطعن ٢٨/٢٢٦٣ ق – جلسة (١٩٥٩/٥/١١) – قاعدة ١١٣ مجموعة الأحكام – السنة العاشرة صفحة ١٧٥ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز سلاحا ناريا غير مششخن (بندقية خرطوش) بغير ترخيص. وأحالته إلى محكة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ١٩٧٦ و ٣٩٠ المعدل بالقانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٩٥٢ لسنة وحكة والمبدول رقم ٢ الملحق به، وأمام المحكة دفع المتهم ببطلان التفتيش . ومحكة المحنايات قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تعطيق المسادة ١٧ من قانون المقو بات بمعاقبة المتهم بالحبس لمدة سسنة واحدة و بتغريمه عشرة جنبهات و بمصادرة السلاح المضبوط. فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الح.

المحكمة

... حيث إن محصل وجه الطعن أن الحكم المطعون فيه مشوب با لقصور وأن التفتيش الذى حصل بمسكن الطاعن وقع باطلا وقد دفع محاميه بأن إذن التفتيش صدر من وكيل نيابة بسيون ومسكن المتهم (الطاعن) يقم بعزية حسن رشيد التابعة لمنية جناج من أعمال مركز دسوق وأن الذى نفذ همذا الإذن هو ضابط مباحث مركز بسيون ، وقد ردت المحكة على هذا الدفع بأن التفتيش تم في بلدة جناج وهي من أعمال مركز بسيون الذى كان يباشر فيه الضابط أعماله آتئذ، وهذا الرد قاصر لأن المتهم قرر بأنه مولود ومقيم بعزبة حسن رشيد بدليل الشهادة الإدارية المرفقة بأسباب الطعن والتي تثبت أن عزبة حسن خورشيد تابعة لمركز دسوق .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر الجلسة أن عماى الطاعن دفع ببطلان التقتيش لقيام ضابط مباحث مركز بسيون بمباشرته مع أوب منزل المتبم الذى ضبط به السلاح يقع بعزبة خورشيد التابعة لمنية جناج وقد ردت المحكمة على هذا الدفع مردود بأن التفتيش إنحاتم على نحو ما هو مبين في المحضر الخاص به وفي إذن التفتيش وأخيرا في وصف الإتهام - إنحاتم في بلدة

جناج (كفو الدوار جناج) وهي من أعمال مركز بسيون الذي كان الملازم الأول نؤاد محود فريد يعمل فيه آنئذ ضابطا للباحث الكاكن ذلك ، وكانت المحكمة قد استندت في ردها على ماهو ثابت في الأوراق من أن الطاعن يقيم في بلدة جناج، ولم يقدم الدفاع دليلا على فيد ذلك، فإنه ليس على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريه بناء على ذلك الفول المجرد ، والأصل أن يباشر مأمور الضبط القضائي أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه، ولاعبرة بالشهادة الإدارية التي قدمها الطاعن لملذه المحكمة ما دام قد فاته أن يقدمها لحكمة الموضوع لتبدى وأبها فيها . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من أكتوبرسنة ٣٠ ١٩

برياسة السيد محمود ابراهم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق احمد الخشق، وعيد الحليم لليطاش ، وحسن خاله ، ومجمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(121)

الطعن رقم ٤٤٤٤ نسنة ٣٠ القضائية :

(١) عود . صوره :

مالا ينغى توافرها : مغنى مدة طويلة بين ارتكاب المتهم عجريمة التي اعتبر طأله! هل أسامها و بين الحكم هليه فيها •

(ب) سرقة . بيانات التسبيب بالنسبة للقصد الحنائى :

حدم ازرم تحدث الحسكم استقلالا عن نية السرقة ما هامت المواقعة الجنائية التي أثبتها نفيد قامه .

 ١ - يصح المحكة تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون العقو بات ومعاملة المتهم على أساسها عند توافر شروطها مهما طالت المدة بين ارتكاب المتهم الجريمة التي يعتبر عائدا على أساسها وبين الحكم عليه فيها .

 لا ينزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن نية السرقة ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلسه لملكه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع فى سرقة الحلى الذهبية والأشياء الأخرى المبينة وصفا وقيمة بانحصر لآخرين من مسكنهما وكان ذلك بواسطة مفتح مصطنع وأوقف تنفيذ الحريمة لسبب لا دخل لإوادته فيه وهو ضبط المجنى عليه له متلهما حالة كونه عائدا سبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية

لمعرقات وشروع فيها إحداها وآخرها محبسه سنتين مع الشغل لشروع في معرقة بعود من محكة الحنايات بعود من محكة الحنايات بحود من محكة الحنايات فحاكمته بالمواد ٥٥ و ٢٥ و ٢٥ و ٢٧٩٧ - ٣ – ٤ و ٢٣٦ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكة الحنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ٥٥ و ٤٩ و ١٥ و١/٣١٧ – ٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم عملا بالمواد ٥٥ و ٤٩ و ٥ و ١/٣١٥ – ٢ – ٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سنتين . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخر

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالتصور والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه لم يناقش دفاعه بانمدام نية السرقة وأن الواقعة هى مجرد إدعاء كاذب من المجنى عليه وأن الحكم المطعون فيه اعتبره عائدا في حكم المادة ٢/٤٩ من قانون العقوبات بالرغم من انقضاء مدة عشر سنوات تقريبا على آخر عقوبة حكم بها والحكم عليه في الحريمة الحالية عما يبين منه الصلاح حاله ، لا سيا وقد شهد شاهدان أنه من أخيار الناس

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بأن المجنى عليه حرج مع هائلته من مسكنه في صباح يوم الحادث ولما عاد في المساء وفتح الباب فوجيء بالمتمم (الطاعن) داخل الشقة وقد دفعه وخرج فأدركه المجنى عليه وأمسك به وتجمع الأهالي وساعدوه في ضبط المدم الدي اعترف لهم بشروعه في السرقة وقدم المسروقات وكان يحلها في تجبه. وقد استداغتم المطمون فيه على شهادة المجنى عليه وأقوال زوجته والشهود الذين ساعدوا المجنى عليه على ضبط الطاعن واعترافه أمامهم بالحريمة وتسليم ما كان قد جمه من المسروقات ، كارد على دفاع أمامهم بالحريمة وتسليم ما كان قد جمه من المسروقات ، كارد على دفاع الطاعن من أنه قبض عليه في الطريق واطبرح هدذا الدفاع كما اطرح شهادة شاهدى نفي الطاع ، اللذين شهدا بحسن سيرته وسلوكه والمستندات التي قدمها شاهدى عني الطاع ، اللذين شهدا بحسن سيرته وسلوكه والمستندات التي قطمتن بمنا المحكمة ولمل كان ما صرده الحكم فيه البيان الكافي لواقعة الدعوى بما تتوافي به المناصر القانونية لحريمة الشروع في المرقة التي دان الطاعن بها ، وقد أورد به المناصر القانونية لحريمة الشروع في المرقة التي دان الطاعن بها ، وقد أورد

عن نية السرقة استقلالا في الحكم أمر غير لازم ، مادامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعله إضافة ما اختلسه للكه ، وكان ما استطرد إليه الدفاع عن تلفيق التهمة هـو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستأهل ردا خاصا - بل يستفاد الرد عليه من قضاء المحكمة بإدانة الطاعن للا ُدلة الكافية التي أوردها . لما كان ذلك ، وكانت حالة العودفي حكم المادة ٢/٤٩ عقوبات تتوافر متى ثبت أن الشخص قد حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر ثم ثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضى خس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المسدة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قسدُ سبق الحكم عليه بأربع عقو بات مقيدة للحريَّة في سرقات وشروع فيها آخرها بحبسه سنتين مع الشغل لشروعه في سرقة بتاريخ ١٩٤٩/ه/١٩٤ وكان قِدَ ارتكب الحريمة المسندة إليه في ليلة ١٩٥٤/٣/١٤ فإنه ، يعتبر عائدا في حكم المادة ٧/٤٩ من قانون العقوبات ويصح للحكة تطبيق حكمها عليه ومعاملته على أساسها مهما طالت المدة بين ارتكابه للجريمة التي يعتبر عائدا على أساسها وبين الحكم عليه فيها ، ولما كانت موجبات الرأفة أمر متروك لتقدير محكمة المُوضوع، كما أن شهادة النفي متروك تقديرها كذلك لمحكمة الموضوع ـــ ولها أن لا تأخدُ ما وشانها في ذلك هو شأنها في تقدر أدلة الاثبات .

[.] لما كان ذلك، فإن الطعن لا يكون على أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برياحة السيد محمود ايراهيم اسماحيل نائب رئيس المحكمة ، ويحضور السادة : توفيق أحمد الخشق، وعهد الحليم البيطاش ، وحسن خالد ، ومحمود توفيق اسماهيل المستشارين . •

(127)

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٠ القضائية :

إختلاس أشياء محجوزة ، منى تتم الجلويمة ؟ : بعدم تقديم المحجوز يوم ألبيع قصد عرقلة التنقيذ . ما لا ينفى المسئولية عن ارتكابها ؛ ملكية المحجوز للغير الذى لم يلميا للقضاء لإلغاء المجز .

تتم بريمة اختلاص الأشياء المحجوز طبها يجرد مدم تقديم هذه الأشياء عمن هي في مهسدته إلى المكاف بنيمها في اليوم المحدد لليبع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذك لما ينطوى عليه هدا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ، ومن عناقلة لواجب الاحترام لأواص السلطة التي أوقعته — ولا يعنى الحارص من العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز عليه محلوك لآخر — إذ كان يجب عليه بعد توقيع المجزأن يتنع عن تسليمه لمالكم حتى يقضى لهسنذا من الجلية المختصة بإلناء المجز

الوقائج

اتهمت النيابة الصامة الطاعن بأنه بدد السيارة المبينة وصفا وقيمة بالمحضو والممكوكة له ، والمحجوز عليها قضائيا لصالح أخرى ، والتي لم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوديمة لحواستها وحفظها وتقديمها في الزمان والمكان المحددين للبيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائنة الحاجزة . وطلبت عقابه بالمسادة ي ٢٤٩ و ٣٤٧ م. فا تون العقوبات . والحكة الجزئية قضت حضور يا عملا بالمسادة ٣٤١ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . والمحكة الاستثنافية قضت حضوويا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطمن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن بنى على أن الحكم المطعون فيسه إذ قضى بإدانة الطاعن قد خالف القانون ، وذلك لانتفاء القصد الجنائي في الواقعة المسندة إليه إذ هو لم يتعمد عرقلة التنفيذ فقد كانت الدائنة الحاجزة تعلم مقد، اأن السيارة التي حجزت عليما وعين حارسا طيها ليست مملوكة له و إنما ملك لآخركان يودعها لديه في الجواج الذي يستأجره من الحاجزة وقبل اليوم المحدد للبيع تسلمها مالكها فتعذر طيه لذك تقديمها للحضر في هذا اليوم وأنه باعتباره مودعا لديه لم يكن بوسعه أن يمتنع عن رد الوديعة لصاحبا و إلاكان مبددا لها قبله .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بعد أن بين الواقعة وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن عرض لما أثاره الدفاع عنه في هذا السبب ورد عليه في قوله "إنه لما كان النابت من محضر الحجز المؤرخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٨ أن المتهم "الطاعن" قد عين حارسا على السيارة موضوع التهمة وأنه وقع على هذا المحضر بهذه الصفة وأنه رغم ذلك وعلى ما يقر هو ذاته قد سلم السيارة لصاحبها فيعد خائنا للا مائة وقاصدا بذلك عرقلة التنفيذ على الدائنة الحابزة ما لكة الجواج المحجوز وفاء لأجرته . لما كان ذلك ، فإن جريمة خيانة الأمائة كما هي معرفة به قانونا تكون متوافرة الأركان القانونية وثابتة في حقه ، ولا يغير من ذلك شيئا ألا تكون السيارة ملكاله إذ لا شأن لذلك في وقوع

جريمة التبديد طالما كان الشيء المبدد مسلما للجانى على وجه من وجوه الأمانة المنصوص عنها" وهذا الذى أورده الحكم صحيح في القانون، ذلك أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها تتم يجرد عدم تقديم هذه الأشياء بمن هى في عهدته إلى المكلف بيمها في اليوم المحدد لليبع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجزومن غالفة لواجب الاحتمام لأوامر السلطة التي أوقعته، ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز عليه مملوك لآخر ، إذكان يجب عليه بعد توقيع الحجزأن يمتنع عن تسليمه لمالكم حتى يقضى لهذا من الجهة المختصة بإلغاء المجز

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٠

برياسة السيد محود أبراهيم أسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ويحضور السادة : توفيق ا عمد الخشق، وحبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد ، وعمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(122)

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . بيانات المنطوق .

عدم لزوم النص صراحة فى منطوق الحكم على رفض الدفوع التى أبديت أثناء المرافعة . الأسباب تكمل المنطوق فى ذلك .

(ب) خيانة أمانة . فعل الإختلاس .

جواز إثباته بكافة الطوق .

(ج – د) دعوى مدنية . بيانات تسبيب أحكام التعويض .

يكفى فى ذلك بيــان وقوع الفعل والضرر وعلاقة السببية دون ذ كر عنا**صر** الضرر .

قول الحكم الصادر في استثناف الدعوى المدنية وحدها أن النيابة طلبت معاقبة المتهم هو محطأ مادى لا يمس سلامة الحكم .

(ه) إجراءات المحاكمة . استثناف .

الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

 ١* - لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي أبدت في أثناء المرافعة اكتفاء بما يفيد ذلك في الأسباب .

٢ - للحكة - عملا بحريتها المقررة للاستدلال في المواد الجنائية - أن
 تثبت واقعة الاختلاس - وهي الواقعة الجنائية التي تتألف منها جريمة خيانة الأمانة بكافة طرق الإثبات .

 ٣ - إذا بين الحكم أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسئولية المدنية إحاطة كافية ، ولا تثريب عليه بعســـد ذلك إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

ع – ما أورده الحكم من أن النيابة طلبت معاقبة الطاعن بمواد الاتهام هو
 تزيد لا أثر له على سلامة الحكم ما دام الاستثناف كان مقصورا على الدعوى
 المدنمة وحدها

ه – الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بعد النقود المبينة المقدار بالمحضر والمملوكة للدعى بالحقوق المدنية وكان قد سلمها إليه على سبيل الوكالة ليودعها لحسابه في البنك فاختلسها لنفسه إضرارا به. وطلبت عقابه بالمادة ١٣٤٦ من قانون العقوبات. وقد ادعى الحنى عليه بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له قبله بمبلغ ١٥ ج بصفة تمويض. والمحكة الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ١٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أصند إليه بلا مصروفات جنائية وفي

^{*} مبدأ الطمن ٢٩/٨٩٠ ق- ﴿ جلسة ١٩٥٦/١٥٥) - بج الأحكام ٧٠ ق ١٩٠٧م، ٢٧/١٣٤١ ق - (جلسة ١٩٥٧/٢/٥) - بج الأحكام ٥٠ ق ٤٤ ص ١٧٠ ، والمبدأ ذاته في الطمن ١٤٣٥/١٣٥ق - (جلسة ١٩٦١/١٢٥) .

الدعوى المدنية برفضها و الزام رافعها بالمصاريف فاستأنف المدعى بالحق المدنى هذا الحكم . والمحكمة الاستثنافية قضت حضوريا و بإجماع الآراء بإلفاء الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية و إلزام المستأنف عليه بأن يدفع للستأنف عليه بالمصاريف هشرة جنبهات على سبيل التعويض النهائي مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الح .

المحكمة

... حيث إن الطاعز ينهى على الحكم المطمون فيه أنه جاء مشو با بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بالإضافة إلى القصور في السبيب وفساد الاستدلال فضلا عن يطلان الحكم في ذاته وذلك لعدم تلاوة تقرير التلخيص وتجزئة إقرار الطاعن وعدم ورود النص في منطوق الحكم على رفض الدفع الذي أثاره في شأن عدم جواز الإثبات بالبينة بسبب تجاوز المبلغ المدى به العشرة الجنيبات حداً إلى أن الحكم استند إلى جانب من أقوال المدعى بالحق المدنى والتفت عن المستندات والدفاتر التي قدمها الطاعن ، ثم قدر التعويض المحكوم به بمبلغ عشرة جنيبات دون بيان عناصره مع أن المبلغ الذي قال الحكم أنه بدد هو مبلغ خمسين جنيها فقط ، هذا فضلا عما تحدث به الحكم في صدره عن اتهام النيابة العامة للطاعن بجرية التبديد وطلبها عقابه بالمحادة والم بحرية الدعوى الجنائية بالبراءة ولم كان خاصا بالدعوى الحدنية وحدها بعد أن حكم في الدعوى الجنائية بالبراءة ولم كستانف النيابة هذا الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قدأورد في صدره ما يفيد تلاوة تقرير التلخيص في قوله " بعد سماع التقرير الذي تلاه السيد عضو اليمين وطلبات النيابة والمدعى بالحق المدنى" لما كان ذلك ، وكان في إثبات تلاوة تقرير التلخيص في الحكم ما يكفى لحصول التلاوة التي يتطلبها القانون ، وكان من المقرد أن الحكم يكمل محضر الحلسة في إثبات حصولهذه التلاوة، لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الحصوص فير سديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد في الرد على الدفع الذي أثاره الطاعن بعدم جواز الإثبات بالبينة بسبب زيادة المبلغ المدعى بتبديد معلى عشرة جنيهات " إن المحكمة ترى أن هناك ما نعا أدبيا حال دون حصول المستأنف " المدعى بالحقوق المدنية٬٬ على إيصال باستلام المبلغ من المستأنف ضده ﴿ الطاعن ٬٬وذلك لوجود المصادقة والمعاملات التي بينهما ، فضلا عن أن واقعة الائتمان معترف بها ... ومن ثم فإن الإثبات بالبينة جائزٌ المساكان ذلك،وكان ما قاله الحكم في تعرير الإثبات بالبينة سائغ قانونا و يعتبر رفضا للدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة، وكان لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي أبديت في أثناء المرافعة اكتفاء بما يفيد ذلك في الأسباب . أما ما يثيره الطاعن في شأن تجزئة إقراره والالتفات عن المستندات والدفاترالتي قدمها واستناده إلى جانب من أقوال المدعى بالحق المدنى دون باقى أقواله ، فإن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قـــوله و إن واقعة الدعوى كم تبين للحكمة من الأوراق وأقوال الشهود تخلص في أن المجنى عليه والمطعون ضده''أ بلغ بتاريخ ٢٦/٨/٢٦ بأنه سلم للستأنف ضده (الطاعن) بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٠ مبلغ ٥٠٠ جنيه ليقوم بإيداع مبلغ ٣٥٠ جنيها منه في حسابه ببنك مصر وعلى أن يَكُون الباقي كقرض وذلك لإزماعه السفرق اليوم التالى إلى لبنان ، وأضاف أنه اطمأن إلى أن المستأنف ضده سوف يقوم بإيداع المبلغ إلا أنه فوحىء عندما أرسل البه سك مصركشف حساب بأنه لم يودع مبلغ آل ٣٥٠ جنيها ، وبسؤال المستأنف ضده قرر أنه تربطه بالمستأنف صداقة وطيدة وأنه عميل مكتبه وحدث أن كلفه مرتين بإيداع مبلغ ٢٠٠ و ٣٠٠ جنيه فقام بإيداع هذين المبلغين وأضاف بأنه فوجىء باتهام المجنى عليه ... وقال إنه فعلا أخذ مبلغ ٣٠٠ جنيه من المستأنف بتساريخ . ١٩٥٦/٢/٢٠ ليلة سفره وقام بإيداعه البنك في ١٩٥٦/٢/٢٠ " وقد استند الحكم المطعون فيه إلى أقوال المجنى عليه في شأن واقعة تسليمه الطاعن ٣٥٠ جنيهما في ١٩٥٦/٢/٢٠ وإلى ١٠ قاله الطاعن من أنه سدد لحساب المجنى عليه ٣٠٠ جنيه في البنك في ١٩٥٦/٢/٢٢ ولم يعوّل الحكم على ما ادعاه المدعى بالحق المدنى من أن الطاعن لم يورد شيئا من المبلغ – بل اعتبر أنه قد ورد ميلغ ٣٠٠ جنيه استنادا إلى الشيك رقم ه٩٥٥ المقدم منه والدال على سداده مبلغ ٣٠٠ جنيه لحساب المجنى عليه في ١٩٠٦/٢/٢٤ – كما لم يقم الحكم وزنا لدفاع الطاعن في شانما قوره

من أنه لم يستلم من المجنى عليه إلا مبلغ ٣٠٠ جنيه نقط ، وأنه سدده له بتمامه فقد استند الحكم المطعون فيه إلى أقوال المجنى عليه و إلى الأدلة السائغة التي أوردها في أن المبلغ المسلم إلى الطاعن هو خمسهائة جنيه . لماكان ذلك،وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى هذه الأدلة وكان لها أن لا تأخذ ببعض ما جاء بشمادة الشهود إذا هي لم تطمئن اليما، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ في إثبات واقعة التسليم بالبينة على ما سلف ذكره، وكان للحكة أن تثبت واقعة الاختلاس ـ وهي الواقعة الجنائية التي تتألف منها الجريمة عملا بحريتها المقررة للاستدلال فبالمواد الحنائية بكافة طرق الاثبات ، وقد استدلت المحكمة على ثبوت هذه الواقعة في حق المتهم بأدلة سائغة ،فإن ما يثيره الطاعن هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة ما دام أن هذا الرد مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة النبوت التي اعتمدت عليها - أما التفاتها عن المستندات والدفاتر التي قدمها الطاعن فقد قررت المحكمة في حكمها المطعون فيه أن هذه المستندات والدفاترهي من عمل الطاعن ولا حجة فيها على غيره وهو مجزئ في الرد على ما جاء بدفاع الطاعز الذي لم تطمئن البع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بِّن أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببةوقدر الضرر الذي لحق الحبني عليه من وقوع فعل التبديد على ما له بمبلغ عشرة جنبهات فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسئولية المدنية إحاطة كافية ولا تثريب عليه بعد ذلك إذ هولم يبين عناصر الضرر الذي قدّر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به، أما ما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيــه قد تضمن أن النيابة طلبت معاقبته بمواد الاتهام فإن هذا التزيد لا أثرله علىسلامة الحكم ما دام الاستثناف كان مقصورا على الدعوى المدنية وحدها . لما كان ما تقدم ، فإن الطمن برمته یکون على غير أساس و شعبن رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ٧٠٠٠

برياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل ناتب رئيس المحكمة ، ويجمضور السادة : السيد احمد عفيني ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(120)

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) قتل عمد . مسئولية جنائية . محكمة الموضوع .

الفصل فى امتناع مسئولية المتهم الجنائية لوجوده فى حالة سكر وقت مقارفته للجريمة أمر يتعلق بالواقع فى الدعوى مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع بساء على أسباب سائغة .

(ب، ج) سلاح . إخفاء أشياء متحصلة عن جناية . حكم .

ماهية القصد الجنائي في جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص : مجرد العلم مهما قصرت فترة الإحراز ومهما كان الباعث عليه .

ما لا يوفرعيب تعارض الأسباب: تبرئة المتهم من تهمة إخفاء سلاح نارى متحصل من جناية قتل مقترن لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع إدانته بتهمة إحراز السلاح. استقلال عناصر الجريمتين — كل منهما عن الأخرى.

(د) إثبات. نقض.

الدفع ببطلان الاعتراف للحصول عليه بطريق التعذيب أو الإكراه أمر لاتجوز إثارته لأول مرة أمام محكة النقض .

الفصل في امتناع مسئولية المتهم تأسيسا على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون معتب عليه ـــ فإذا كان الحكم قد محص دفاع المتهم في هـــذا الحصرص والنهى للأسباب

السائفة التى أوردها إلى أنه كان أهلا لحمل المسئولية الجنائية لتوافر الإدراك والاختيار لديه وقت مقارفة الفمل الذى ثبت فى حقه ، فإن ما ينعاء المتهم على الحكم من خطأ فى تطبيق القانون غير سديد .

٣٠ – مجرد الاستيلاء على السلاح في غير الأحوال المرخص بها قانونا عن علم وإدراك يتحقق به معنى الإحراز كما هو معرف به في القانون مهما قصرت فترة الإحراز ومهما كان الباعث عليه .

٣ - تبرئة المتهم من تهمة إخفاء سلاح نارى مع علمه بأنه متحصل من جناية
 قتل عمد مقترن بجناية إحراز سلاح وذخيرة لعدم توافر الدليل على علمه بذلك
 لا يتعارض مع إدانته بتهمة إحراز السلاح — لاستقلال كل من الجريمتين عن الأخرى فى عناصرها .

 لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن اعترافه بالتهمة كان وليد إكراه أو تعذيب

الوقائع

اتهمت النيابة الصامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول : قتل المجنى عليه بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات المبينة في تقرير الصفة النشر يحية والتي أودت بحياته وقد اقترفت حدة المجنى عليه والمماقب لجفعة سرقة السلاح والذخيرة المملوكة لوزارة الداخلية عهدة المجنى عليه والمماقب عليها بالمادة ١٣٩٧ع من قانون المقوبات وقد اقترنت جناية القتل العمد بجناية

^{*} المبدأ ذاته في الطعن ١٤٧٥ لسنة ٣٠ القضائية — (جلسة ١٩٦٠/١٢/٣ ق -- و ٢٩/١٠٦ ق -- (جلسة ٢٩/٨٠١ ق -- (جلسة ١٠/٠٢٥ ق -- (جلسة ١٠/٠٢٥ ق) وهو مبدأ الطعن ١٩٥٠/١٠ ق -- (جلسة ١٠/٠١٥) قاعدة ٢٨٧ - مجموعة الأحكام -- سنة سابعة -- صفحة ١٩٥٨/١٢/١٣ ق -- (جلسة ١٩٥٨/١٢/١٦) -- قاعدة ٢٣٠ مجموعة الأحكام -- سنة تاسعة -- صفحة ١٩٥٨

أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفي الذكر أحرز بغير ترخيص السلاحالنارى المششخن والذخيرة سالفي الذكر حالة كونه سبق الحكم عليه يعقوبة مقيدةالهويق بالحبس مع الشغل في شروع في سرقة الأمر المنطبق على المولد ٩ و ٢ و ٧/٠ و ٢/٢٦ ــ ٣ ــ ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ . والمتهم الثانى : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناويا مششخناءو بندقية من طواز لىأتفليد ''وأخفى البندقية سالفة الذكر والمتحصلة من جناية القتل العمد المقترنة بجناية إحراز السلاح والذخيرة مع علمه بذلك وأحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١/٢٣٤ – ٢ – ٣ و ١/٤٤ – ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ . ومحكمة الجنَّايات قضت حضوریا 🔃 عملا بالمواد ۱ و ۳ و ۷/ ح و ۳/۲ ـ ۳ ـ ۴ من القانون وقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٥٤ و ١٩٣٤ – ٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهم الأول والمسادتين ١ و٢/٢٦ من القانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٥٤ بالنسبة للشانى مع إضافة المـــادة ١٧ بالنسبة لحما بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن تهمة إحراز السلاح وبراءته من تهمة إخفائه وقدرت للحامى المنتدب أتعابا . فطمن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول ينمى على الحكم المطمون فيه أنه مشوب با لقصور والغموض في البيان والفساد في الاستدلال كما أنه أخطأ في الإسناد وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وأخل مجمق الدفاع حين دانه بجريمة للقتل العمد المقترن بحياية إحواز سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص ، ذلك أن المدافع عنه أثار أنه كان في حالة سكر أفقده الإختيار مما كان لا يصح معه معاقبته عن جريمة المقتل العمد التي تستلزم قعسد لم خاصا هو نية إزهاق روح المجنى عليه وأسس الحكم وفضه لحسدا الدفع على أن الدفاع لم يوضح درجة الشائة التي كان طيها الطاعن وقت

الجادث حتى يعرف مدى تأثيرها عليه واعتبمه تام الإدراك مكتمل الاختيار واستدل على ذلك بأنه استدرج القتيل إلى ركوب البحر معه وجعله يطمأن إليه فيسلمه سلاحه ثم عمل على إزالة آثار الجريمة بعد مقادفتها فألتي بالجثة في للنيل — وهذا الذي أورده الحكم لا يصلح ردا على ماطرحه الدفاع على المحكمة مما تضمنته أقوال الشهود وتحريات الشرطة من ثبوت سكر الطاعن وفقده الوعي لتعاطيه أكثر من ثلاث زجاجات من الخمر—و كان يتعين على المحكمة أن تبسط في وضوح تفنيدها لأقوال هؤلاء الشهود وألا تكتفي بهذا الرد القاصر الذى لا يتحقق به معنىالاستدراج أو توافر الإدراك التام والوعى اليقظ لدى الطاعن . كما أن الحكم قد أرجع سبّب القتل إلى أن القتيل سب الطاعن بعبارات بذيئة نابية كان لها أسوأ الأثر في نفسه ــ في حين أن جميع الشهود على واقعة تدخل العسكري القتيل في المشادة التي قامت بين الطاعن وآخرين قطعوا بأن القتيل لم يوجه أية عبارة فيها مساس به وإنما كان كلامه مرسلا عاما غير موجه إلى شخص بذاته ـــ بل إن المراكبي قرني هاشم أضاف أن الطاعن يعرف القتيل من قيل وأنه رحب به حين قدم إلى مكان المشادة مما طوع لهذا الأخير قبول دعوته إلى السكر وترك دركه ليلا ــ ولوصح أنه فاه بمثل العبارات التي أوردها الحكم فإن المعقول أنه لم يوجهها إلى الطاعر_ بل إلى غيره من خصومه الذين كانوا يتشادون معه. كما أن الحكم حين رد على دفاع الطاعن من أن الحادث بفرض حصوله لايعدو جناية إحداث جرح أفضى إلى الموت لانعدام نية إزهاق الروح لديه وأن يكون مجرد جنعة قتل خطأ ، اقتصر على تناول الشق الأخير من هذا الدفاع دون أن يعرض إلى الشق الأول منه . هذا إلى أن الحكم قد أخطأحين دان الطاعن بجناية إحراز سلاح نارى لمجرد إمساكه لسلاح المجنى عليه وتسليمه إلى الطاعن الشاني لأن هذه الحيازة العارضة المؤقنة لايتحقق بها معني الإحراز القانوني الذي يتطلب توافر قصد الإحراز ـــوهو مالم يستظهره الحكم في حقه . كما عول الحكم في إدانته على الاعتراف المنسوب اليه في حين أنه كرر القول في المرحلة السابقة على نظر الدعوى وفي جلسة المحاكمة أنه أكره على هذا الاعتراف وعذب وثبت من التقوير الطبي الموقع عليه أن به مجموعة من الإصابات ، وكان بتعين على المحكة أن تعرض لهــــذا الدفاع وأن تفنده ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعــة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة مر أقوال شهود الإثبات ومن مجسوع أقوال المتهمين ومن تقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص بندقية المحبى عليه الأميرية –وهيأدلة مردودة إلى أصلها ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها . وعرض الحكم إلى نيــة القتل فاستظهرها في قوله ود إنه بالنسبة لتهمة القتل المتهم ثبوتا كافيا لايتطرق إليه الشك وذلك من استعماله سلاحا ناريا هو أداة قاتلة بذاتها ثم إطلاق النار على المجنى عليه بعد تصويب فوهةالسلاح إليه تصويبا محكما ومن مسافة قصيرة جدا قدرها الطبيب الشرعى بما يزيد على الربع متر في إحدى الإصابتين و بضعة سنتيمترات في الإصابة من العيار الناني - كل ذلك فضلا عن إطلاق النــار على المجنى عليه مرتين متنا ليتين حتى خرصريعا يتخبط فى دمائه الأمر الذي يقطع بأن نية المتهم قد انعقدت فعلا ساعة الحادث على إزهاق روح المجنى عليه وقتله وقد كان له ماأراده وليس أدل على توافر هذه النية مر أن المتهم لم يكتف بالعيارين اللذين أصابا المجنى عليه بل ألقاه في البحر ليتخلص منه نهائياً . "وتناول الحكم دفاع الطاعن الموضوعي القائم على أن الحادث على فرض وقوعه فإنه لايعدو أن يكون جنحة قتل خطأ ففنده بأسباب سائفة ، ثم رد على ماأثاره الدفاع في شأن وجوده في حالة سكر أفقده الإرادة والإدراك وأثر ذلك على توافر القصد الخاص في جريمة القتل العمد لديه فقال : وو إنهو إن كان المتهم الأول (الطاعن) قد تعاطى الخمر فعلا قبل ارتكاب الحادث إلا أنالدفاع لمبيين درجةالثمالة التي قال بها والتي اعتبر أنها تفقد المتهم إدراكه و إرادته – بل على العكس ققد وضم منالتحقيق ومن ظروف الحادث وملابساته أن المتهم و إن كان قــد شرب الخمر فعلا إلا أنه قد قارف جريمته وهو مدرك تمام الإدراك لما يفعل عالم تمام العلم بما يقترف فقد غرر بالمحنى عليه ليثار منه في وسط البحر واستطاع أن يقنعه بترك دركه أشناء الخدمة وأن يجعله يطمئن إلى أن يسلمه سلاحه لمناظرته - وهو تصرف لا يصدر إلا من رجل كامل الإدراك وقد أطلق الرصاص على المجنى عليه مرتين حتى أرداه قتيلا ثم بدأ يعمل على إزالة آثار جريمته فألتي بجثة القتيل في اليم لتضيع معالم جنايته ثمُأمرالملاح قرني هاشم عد بالذهاب به إلى الشاطىء الآخر فامتثل هذا لأمره وهناك قام المتهم المذكور

بتسليم السلاح إلى أخيه المتهم التاني (الطاعن التاني) وطلب منه إخفائه وكل ذلك يقطع بأن المتهم المذكور كان في تمام العقل والإرادة والإدراك، ويكون ماذهب آليه الدفاع في هذا الشأن بعيدا عن الواقع ومخالفا للوقائع الثابتة في حق المتهم وفق ماتقهم بيانه ويكون المتهم والحالة هذه قد قارف جناية القتل العمد بنية أزهاق روح المجنى عليه ، وهو مدرك لما فعل مربد لما اقترف. " عمم عرض الحكم إلى إحرآز الطاعن للسلاح النارى في قــــوله : " إنه قد ثبت أنَّ جناية القتل العمد المتقدمة الذكر قد اقترنت بجناية أخرى هي إحراز المتهم الأول (الطاعن) للسلاح والذخيرة التي استعملها في ارتكاب جريته ــألا وهي بندقية الحبني عليه وطلقاتها وقد استمرت حيازته لها حتى وصل إلى شاطىء النيل الآخر فعمد إلى إخفاء هذا السلاح لدى أخيها لمتهم النّاني – كلذلك رغم سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية لشروع في سرقة " كما كان ذلك ، وكان ماأورده الحكم تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد المقترن بجناية إحراز سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص اللتين دين بهما الطاعن ــــذلك أن ماقاله الحكم في شأن استظهار نية القتل وقيامها في حق الطاعن سائغ وصحيح في القانون ويتضمن الرد على ما أثاره الطاعن في شأن تكييفه للواقعة بوصف أنها ضربا أفضى إلى الموت ، وكان الحكم قــد محص دفاع الطاعن في خصوص امتناع مسئوليته تأسيسا على وجوده في حالة سكر وقت الحادث وانتهى للأسباب السائغة التي أوردها إلى أنه كان أهلا لحمل المسئولية الجنائية لتوافر الإدراك والإختيار لديه وقت مقارفة الفمل الذي ثبت :في حقه،وكانالفصل فيذلك يتعلق بوقائع الدعوي يقدره قاضي الموضوع دون معقب عليه . لما كان ذلك ، وكان الباعث ليس ركنا في الجريمة – فلا يضير الحكم ألا يكون قد وفق إلى ذكر السبب الصحيح ما دام قد اشتمل على البيان الكافى للواقعة المستوجبة للعقاب واطمأن إلى الأدلة السائغة التي ساقها ، وكان مجرد الاستيلاء على السلاح في غير الأحوال المرخص بها قانونا عن علم وإدراك ، يتحقق به معنى الإحراز كما هو معرف به في القانون مهما قصرت فترة الإحراز ومهما كان الباعث عليه. لمما كان ذلك، وكان لا ببين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أو... الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أن اعترافه في تحقيق النبابة كان وليد إكراء أو تعذيب فلا يقبل مسه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقلبم كله، فإن ما يتغاه

للطاعن على الحكم المطنون فيه لايعدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وأدلتها ومن ثم يتميّن رفضه موضوعا .

وحيث إن الطاعن الناني ينعى على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ذلك أنه دانه بجويمة إحراز سلاح المجنى عليه النارى بدون ترخيص واعتمد في ذلك على أقوال المراكبي قرني هاشم وشيخ البلد مجد أحمد عرابي في عين أنه يبين من الأوراق أن الشاهد الأول قرر بالتحقيق أن الطاعن الأول غادر المركب بالمبندقية ولا يعلم مصيرها ، وأن الشاهد التاني نفي بالجلسة علم الطاعن بمكان إخفاء السلاح وقور أنه علم بمكانه بعد خلوته بالطاعن الأول. أما ما قاله الشاهد الأول بالمبلسة من أن الطاعن الأول سلم الطاعن الأول أخبر أخاه الطاعن بأن البندقية التي سلمها جوهره الذي تضمن أن الطاعن الأول أخبر أخاه الطاعن بأن البندقية التي سلمها إليه قد ارتكب بها جناية قتل أحد العساكر ، وبرأ الحكم الطاعن من تهمة إخفاء السلاح المتحصل من هذه الجرية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض إلى مانسب إلى الطاعن في قسوله: " إنه بالنسبة المتهم التاني (الطاعن) فإن تهمة إحرازه السلاح النارى "بندقية المحبى عليه مششخنة الماسورة" فنابتة هذه من شهادة قربى هاشم عهد في تحقيقات النيابة العامة وأمام المحكمة بجلسة المرافعة من أن المتهم الأول (الطاعن الأول) قد سلمه هذا السلاح وطلب منه إخفاءه لأنه قد قتل رجلا من رجال البوليس وقد دلت تحريات الضابط سعد الدين زهران على صحة مذه الواقعة فكف شيخ البلد أحمد عد عرابي بالعمل على البحث عن بندقية الحبي عليه بعد أن أخبره بما علمه من تحرياته هذه فاتصل شيخ البلد بالمتهم الثانى المنتى تظاهر بعدم معرفته بمكان السلاح حتى قا بل أخاه المتهم الأول و بعد ذلك على الذي تظاهر بعدم معرفته بمكان السلاح حتى قا بل أخاه المتهم الأول و بعد ذلك على ترجمه هذا المتهم من أنه لم يكن عالما بمكان إخفاء السلاح وأن أخاه المتهم من المسئولية الأول هو الذي عرفه عنه إذ أن هذا الدفاع إنما قصدبه الحلاص من المسئولية المخائية وهي تابتة ضده من شهادة قرني هاشم عهد وتحويات البوليس..." لما الحنائية وهي تابتة ضده من شهادة قرني هاشم عهد وتحويات البوليس..." لما كان ذلك ، وكان ما أورفه الحكم له سنده من أقوال الشاهد قرني هاشم عهد كان ما فردي هاشم عهد كان ذلك ، وكان ما أورفه الحكم له سنده من أقوال الشاهد قرني هاشم عهد

من تعلمتن إليه من الشهود في أية مرحلة من مراحل الدعوى '، وكانت تبرئة الهاجي من تهيية إخفاء السلاح الناري مع علمه بأنه متحصيل من جناية قتل عمد مقترن بجناية إحراز سلاح وذخيرة التي كانت مسندة إليه لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع إدانته يتهمة إحراز السلاح لاستقلال كل من الحريمتين عن الأخرى في عناصرها . لما كان ما تقدم ، فإن ما يتعام الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له عمل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته علىغير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ٧ من نوفمبرسنة . ٩ ٩ ٦

برياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ويحضور السادة : السيد احمد هفيتي ، وعادل يونس ، وعبد الحسهب عدى ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(127)

الطعن رقم ١٢٦٣ سنة ٣٠ القضائية :

(١) إجراءات المحاكمة . دفاع.

المذكرات التعقيبية : مجرد عدم تقديمها من المتهم لا يمس سلامة الإجراءات ما دام لا يدعى أن المحكمة منعته من ذلك . سكوت المتهم عن التعقيب يدل على أنه لم يرما يستأهل الرد على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لذلك .

(ب) خبير . خيانة أمانة . محكة الموضوع .

عدم التزام محكة الموضوع بفحص الحساب بنفسها أو مناقشة الحبير في تتيجة تقريره التي لم تأخذ بها .

(ج) خيانة أمانة.

عقود الانتمان : من بينها عقد الشركة . الاختلاس : توافره بصرف أموال الشركة في غير ما خصصت له .

ا — إذا كان المتهمان لا يدعيان في طعنهما أنهما طلبا إلى المحكة التعقيب على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لتقديمها ولم يطلبا أن تكون لها الكلمة الأخيرة ، ولا يدعيان أن أحدا منعهما من ذلك ، فلا يحق لها النمى على الحكم شيئا في هذا الصدد — إذ أن سكوتهما عن ذلك دليل على أنهما لم يحدافها أبداه المدعى بالحقوق المدنية ما يستوجب ردامن جانبهما عما لا يبطل المحاكمة .

لا تلترم عكة الموضوع أن تفحص الحساب بنفسها ، أو أن تناقش الحبير في النتيجة التي لم تأخذ هي بها ، ما دام أنها لم تجد من ظروف الدعوى ، وملابساتها ما يدعو إلى هذا الإجراء .

٣ – عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن تقدير حصصهم فيها – فإذا اختلس الشريك مال الشركة المسلم إليه بصفته هذه ولم يصرفه فيا خصص له عد مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقو بات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بددا مبلغ ٥٥٠ جنيها لآخر إضرارا به وكانا قد تسلما هذا المبلغ على سبيل الوكالة بصفتهما مديرين متضامنين فىشركة توصية بسيطة . وطلبت عقابهما بالمسادة ٣٤١ من قانون العقو بات وقد أقام المدعى بالحقوق المدنية دعوى جنحة مباشرة أعلنت للتهمين متهما إياهما بأنهمأ بددا واختلسا مبلغ ١٥٠٠ جنيه رأس مال الشركة وموجوداتها وقد سلمت لها على سبيل الشركة فاختلساها إضرارا به وطلب فى ختامها الحكم بالزام المتهمين متضامنين بأن يدفعا له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلاكفالة وإلزامهما بالمصاريفوأتعابالمحاماه وأمام المحكمة دفعالمتهمان بعدماختصاصها بنظرها وإعادتها للنيا بةالعامة لتقديمها للحكمة المختصة ثم أصدرت حكما حضوريا بعدم اختصاصالمحكمة بنظر الدعوى وإعادة القضية إلى النيابة لتقديمها إلى المحكمة المختصة . وأمام المحكمة الجنرية التي أحيلت إليها الدعوى والتي قررت ضم دعوى الجنحة المباشرة إلى الدعوى العمومية الفصل فيها بحكم واحد، ادعى المدعى بالحقوق المدنية مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٥١ جنيها تعويضاً مؤقنا . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا للأول وحضوريا للنآني عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عمسائة فرش لوقف التنفيذ و إلزامهما متضامنين بأن يدفعا للدعى بالحق المدنى

مبلغ ا وجنيها والمصاريف وأتماب المحاماه . فعارض المحكوم عليه غيابيا وقضى في معارضته بتأييد الحمكم الفيابي المعلوض فيه . استأنف المحكوم عليهما الحكم الأخير والمحكمة الاستثنافية أصدرت حكما تمهيديا بتعيين الحبير الحسابي صاحب الدور من مكتب الحبراء الحكوميين بأسوان لفحص حساب الشمركة القائمة بين طرفي الخصومة، وبعد أن قدم الحبير تقريره قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية فطعن المحامى الوكيل عن المحكوم عليه الأول كما طعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق القض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هـــو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعتين بجريمة التبديد قد خالف انف نون وأخطأ في تطبيقه ، كما انطوى على خطأ في الاسناد وفسأد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع وشابه بطلان في الإجراءات أثرفيه، وفي تفصيل ذلك يقول الطاعنان إن المبلغ المقول بتبديده هو جزء من وأس مال الشركة القائمة بين المسمدعي بالحقوق آلمدنية والطاعنين واتتي باشرت نشاطها بالفعل واستوعب ذلكرأس مالها ،وعلى رغم أن الحكم التهيدى ناط مكتب خبراء وزارة العدل فحص حساب الشركة تتيجة أعمالها فإن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين دون أن يعني بما أسفر عنه فحص الحبير لحسابات الشركة الذي ثبت أن خسارة لحقتها وأطاحت برأس المال لاتتوافر معه جريمة النبديد في حق الطاعنين لأن مجرد انتأخير في رد ما يكون قد سلم إلى الوكيل لا يعد في ذاته خيانة للاَّمانة . وقد اعتمد الحُكم في قضائه بالإدانة على مايخالف المنبت بالأوواق وتجــاهل مبادئ النجارة التي تقضى باستغلال رأس مال الشركة في الغرض الذي أمست من أجله وقد أثبت الخبير في تقريره أن قيمة مشتر وات الشركة جاوزت وأس مالها النقدى وأن الطاعنين سددا للمدعى بالحقوق المدنية مايجاوز المدنوع منه وأن الشركة اشترت أقمشة شعبية قبل الفء نظام توزيعها وسلم بعضها فعلا وتم تسليم البُّ في بعد تاريخ التوقف عن الدفع عندما أشهر إفلاس الطاعنين مما كان يتميِّن بحته بمعرفة المصفى، والنفت الحسم عن النتيجة التي انتهى إليها تقوير مكتب الحبراء دون أن يناقش مقدم التقرير ، كما أطرح الحكم ما أثبته التقرير

المذكور في خصوص الكبيالات الأربع الصادرة من الطباعنين واعتبارها مدفوعة منهما إلى المدعى بالحقوق المدنية خصما من رأس مال الشركة قولا من الحكم أن هذه النتيجة وليدة الاستنتاج الذي لاتسانده الأوراق ويؤخذ منها أن هـذه الكبيالات حررت ثمنا لبضاعة استلمها الطاعنان من المدعى بالحقوق المدنية الذي كان يتعامل معهما قبل تكوين الشركة وفي أثناء قيامها وبعد إخطارهما بتصفيتها ، وهذا الذي خلص إليه الحكم غيرسائغ ذلك أن الوصف القانوني الصحيح لهذه الأوراق هو أنها سندات تحت الإذن وليست كمبيالات والفرق بين النوعين كبير مرب حيث الشكل والغرض والآثار التي تترتب على كل نوع منهما . كما أن المدعى بالحقوق المدنية لحا إلى الضغظ على الطاعنين في الوقت الذي اضطرا فيه إلى التوقف عن الدفع بسبب كساد السوق وكانت وسيلته في ذلك شكايته إياهما وإسناده إليهما تبديد رأس مال الشركة بالكامل مع أنه ثبت من التحقيق استلامه نصفه بمقتضى إيصال مسادر منه وأرب هناك بضاعة شحنت فعلا بتكليف منه إلى شركائه حسن عبد الله وعايد فرج وأن المستندات التي قدمها المدعى بالحقوق المدنية تأييدا لمزاعمه فضلا عن أنها من صنعه ولا قيمة لها في الإثبات فإنها تخالف المثبت بالمستندات المذكورة وأن علة النص في تلك السندات على أن قيمتها وصلتهما وبضاعة " دون ذكر أنها من أصل رأس المال هي تمكين المدعى المذكور من خصمها بالبنوك وتحويلها بالطرق التجارية. كما ثبت منالقضية رقم ٢٢/. ١٩٥٠ إفلاس أسوان أن المدعى بالحقوق المدنية وصله منالطاعنين ما يجاوز رأسماله المدفوع ممــا يجعل الطاعنين دائنين له وينفي جريمة النبديد المسندة إلىهما. هذا إلى أن الحكم إذ أطرح دفاع الطاعن الناني من انعدام صلته بالشركة قولًا من الحكم بأن الطاعن المذكور تراخى في إبداء هذا الدفاع ، قد جاء مشوبا بالخطأ في الاسناد ذلكأنا الطاعن المذكور أثار هذا الدفاع منذ اللحظة التي ووجه فيها بالتهمة وقد أوضح في مذكرته المقدمة في أثناء سير المحاكمة أنه لم تسمع أقواله في النيابة وأن التحقيقات كانت محصورة بين الطاعن الأول والمدعى بالحقوق المدنية فضلا عن أن عقد الشركة موقع عليه من الطاعر. الأول وحده الذي لم تكن له صفة في توقيعه نياية عنالطاعن الثاني ـــوهو وحده الديح ر له المدعى بالحقوق المدنية الهشيك بقيمة رأس المسال المدفوع منه. كما خالف الحكم أصول

المحاكة المرسومة بالمادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أنه بعد أن أمرت المحكمة الاستثنافية بحجز الدعوى للحكم مع التصريح للنصوم بتقديم مذكرات بدءا بالمدى بالحقوق المدنية فوت هذا الأخير على نفسه الأجل المحدد له فاضطر الطاعنان إلى تقديم مذكرتهما ثم قدم المدى بالحقوق المدنية مذكرته فأصبح هو آخر من تكلم في الدعوى - لا المتهمين فيها مما يعيب الحكم المطعون فيسه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه المكملة بأسباب الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بمسا مجمله إنه بموجب عقد شركة توصية بسيطة بين المدعى بالحقوق المدنية عبد الله أحمد الشرقاوى بصفته شريكا موصيا وبين الطاعنين بصفتهما شريكين متضامنين ومسئولين ، محرر في ٣ يناير سنة ١٩٤٧ غرضها القيام بتوزيع أقمشة أكفان الموتى والأقمشة الشعبية الخاصـــة بسكان مديرية أسوان برأس مال قدره ١٥٠٠ جنيه قام المدعى بالحقوق المدنيــة بدفعه بمقتضى شيك على البنك الأهلى بالقاهرة في تأريخ التوقيع على عقد الشركة واتفق على أن تقسم الأرباح الناتجة بواقع النلثين للطاعنين والنلث للمدعىبا لحقوق المدنية وتعهد الطاعنان بإدآرة الشركة وآيداع جميع المبالغ المتحصلة البنكالأهلى هالقاهرة واكنهما لم يودعا أىمبلغ ولم يمسكا دفاتر متنظمة وطلب المدعى بالحقوق المدنية تصفية الشركة ودفع نصيبة فدفعاً له ميلغ ٧٥٠ جنيه - بمقتضى إيصال تاريخه ١٥ ما يو سنة ١٩٤٨ واتفق مع الطاعنين على أن يظل المبلغ الباقى فى الشركة حتى آخر سنة ١٩٤٨ حين توقف الطاعنان عن الدفع وأشهر إفلاسهما وعرض الحكم إلى أدلة الدعوى ودفاع الخصوم فقال : * إن النَّابِت من عقد الشركة أن المتهم الأول (الطاعن الأولّ) أبرم هذا العقدعن نفسه و بصفتهوكيلاعنأخيه المتهمالناني (الطاعن التاني) وأنه قبض وأسمال الشركة من المدعى بالحق المدني سذه الصفة وأقر فيجميع أقواله ودفاعه بأنالمتهمالتانى شريك فىالشركة كماأن هذاالأخيرحضر جميع إجراءات الدعوى أمام محكمة أول درجة وباشر الدفاع عن نفسه بصفته شريكا في الشركة المتهم بتبديد رأص مالحا ولم يبدأى دفاع بعسدم اشتراكه في الشركة مما يدل دلالة واضحة لاتقبل الشك على أنه شريَّك فيهما و إلا لكان بادر منذ الوهلة الأولى بإبداء هذا الدفاع حتى ينأى بنفسه نعرب الاتهام

المسلط عليه " ثم تناول الحكم ما أثاره الطاعنان حول تصفية الشركة فقال :°^ران عدم تصفيةالشركة أو عدم اتخاذ الإجراءاتالمؤدية إلى ذلك لا يمنع من إدانة الشريك إذا ماثبت من التحقيقات أنه اختلس من رأس مال الشركة أو من موجوداتها المسلمة إليه بصفته لأن تسلمه مال الشركة في هذه الحالة يعتبر بمقتضىالقا نون حاصلا بصفته وكيلا عن شركائه والوكالة من عقود الائتمان الوارد ذ كرها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات " ثم عوض إلى تقرير الحبير فاطوح ما انهى إليه للاسباب السائفةالتي ساقها وانتهى إلى قوله: ووحيث إنه متى ثبت مما تقدم أن الميالغ الثابتة بالكبيالات وقدرها ٤٦٠ جنيها لمرتدفع للدعى بالحق المدنى سدادا من رأس مال الشركة وأن الميلغ المدعى متبديده له ثمنا للبضاعة المدعى بتصديرها إلى حسن عبد الله وعابد فرج وقدره ٣١١ جنيها و ٨٨٢ ملما لميسدد له حقيقة بعد أن نفي حسن عبدالله إرسال المتهمين (الطاعنين) لبضاءً. له ، فإن المبلغ البــاقى من رأس مال الشركة وقدره ٧٥٠ جنبها الايزال في ذمة المتهمين بغير سداد ويكون هذان الأخيران قـــد اختلساه حالة كونهما كانا يقومان بإدارةالشركة وسلمإليهما رأس مالها بصفتهما وكيلين عن شريكهما المدعى بالحق المدنى، الأمر الذي يتعين معه اعتبارهما خاشين للا مانة وعقابهما بالعقوبة المقررة لذلك . " وما أورده الحكم من ذلك يؤدى إلى النتيجة التي رتبها وتتوافر به جريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة في القانون ، ذلك أن عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض فأداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمأل خاص بهـ هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها ، فإذا اختلسالشريك مال الشركة المسلم إليه بصفته هذه ولم يصرفه فياخصص له - وهو ما أثبته الحكم المطعون فيه في حق الطاعنين ــ عد مرتكا للجويمة المنصوص عليها في المـــادة ٣٤١ من قانون العقو بات. لماكان ذلك، وكان ما يجادل فيه الطاعنان في شأن التفات الحكم المطعون فيه عن الأخذ بتقرير الخبير مردوها بأنه من المقور أن تقديرآ راء الخيراء والقوة التدليلية لتقار يرهم مرجعه إلى محكمة الموضوع – و إذ كان أطواح المحكمة لتقرير الحبير وعدمالتعويل عليه للاً سبابالسائفة التي أوردتها أمرا يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك ، وهي ليست بعد مكلفة بأنّ تفحص الحساب بنفسها أوأن تناقش الحبير في النيجة التي لمتأخذ هي بهـــا مادام أنها لمتجد من ظروف الدعوى وملابساتها مايدعو إلى هذا الإجراء،وكان z. (1).

لايبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين أو المدافع عنهما قــد طلبوا إلى المحكمة دعوة الخبير لمناقشته في أمر معين فلا يقبل منهم النَّمي على المحكمة سكوتها عن تحقيق طلب لميرفعوه إليها . ولما كان الحكم قد دلل تدليلا سائغا على قيام عقد الشركة بين الطاعنين كلهما والمدعى بالحقوق المدنية وأشار إلى أنهما لم يحدا في دفاعهما صفتهما كشركاء وهو ماله مأخذه مرب محاضر المحاكة الاستثنافية . لما كان ذلك،وكان ماينعاه الطاعنان على الحكم من قالة الإخلال محقهما فىالدفاع وبطلان الإجراءات بدعوى أنهما لميكونا آخرمن تكلم مردودا بأنه يبين من الاطلاع على محساضر جلسات المحاكمة الاستثنافية أن المحكمة بعد أن استمعت إلى الدفاع من الخصوم ومن بينهم الطاعنان بجلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ حجزت الدعوى للحكم بجلسة ٩ من فيرابر سنة ١٩٦٠ وصرحت للطرفين بمذكرات إلى ماقبل الحلسة المذكورة بأسبوع والمدة مناصفة تبدأ بالمدعى بالحق المدنى ثم مدت أجل النطق بالحكم لحلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٠ حيث أصدرت الحكم المطعون فيه ، ولما كان الطاعنان لابدعيان في طعنهما أنهما طلما إلى المحكة التعقيب على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لتقديمها كما يقرران، ولم يطلبا أن تكون لهما الكلمةالأخيرة ولا يدعيان أن أحدا منعهما من ذلك فلا يحق لهما النعي على الحكم شيئًا في هذا الصدد إذ أن سكوتهما عن ذلك دليل على أنهما لم بجدا فيا أبداه المدعى بالحقوق المدنية ما يستوجب ردا من جانبهما مما لا يبطل المحاكمة . لما كان ما تقدم ، وكان ما شيره الطاعنان ينحل في حقيقته إلى جدل في موضوع الدعوى وسلطة محكمة الموضوع في وززالأدلة هما مرجعه إلى اطمئنانها ، فإن الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لمــا تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ٩٦٠

برياسة السيد محمود ابراهيم اصماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيقى ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، ومجمود اسماعيل المستشاريني .

(121)

الطعن رقم ٢٣٦٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(۱) دعوی مدنیة .

مسئولية الوالد عن رقاية ولده : وجوب بيان الحكم عناصرها . من بين هذه العناصر عمر المترم وهل تجاوز سن الولاية على النفس .

(ب) مسئولية جنائية . ضرب أفضى إلى موت .

رابطة السبية . اقتصار الحكم على بيان وصف الإصابات الواردة بالتقرير الطبى التشريحي لا يكنمي في استظهار علاقة السبية بين الإصابة والوفاة .

١ _ إذا اقتصر الحكم في بيان موجب التعويض المدنى على ما قاله من أن المتهم في رداية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت إشرافه دون أن بيين العناصر التي استقى منها ذلك ، كما لم بيين عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على النفس _ فإن الحكم يكون معيها بالقصود .

٢٠ - إذا كان الحكم عندما تعرض للتقرير الطبي التشريحي قد اقتصر على
 وصف الإصابات الواردة بالتقرير ، فإن ما أثبته من ذلك يكون قاصرا في بيان
 رابطة السبية بين ظك الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه و بين الوفاة

^{*} راجع أيضًا الحكم في الطعن ٣٠/١٣٣٢ ق -- (جلسة ٢٠/١١/٢١) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم وآخر بأنهما ضربا المجنى عليه فأحدثا به الإصابتين الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أقضى إلى موته وكان ذلك مع سبق الإصراد . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى عكمة الحنايات لما قبتهما بالمادة ١/٣٣٦ - ٢ من قانون العقوبات فقردت ذلك . وقد ادعى والد المجنى عليه بحق مدنى قدره خمسة آلاف جنيه قبل المتهمين بالتضامن مع والد المتهم الأول بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية «الطاعن التانى» وعكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالماحتين ١/٣٣٦ و ١/١ من قانون الإبراءات الحفو بالنسبة للتهم الأول والماحتين ١/٣٨٤ و ١/٣٨١ من قانون الإبراءات الجنائية بالنسبة للتهم الثانى بما قبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنتين و ببراءة المتهم الثانى بحما أسند إليه ووفض الدعوى المدنية الموجهة إليه و بالزام المتهم الأول بالتضامن مع المسئول بالحقوق المدنية بأن يدفع للدعى بالحق المدنية الموجهة اليه و بالزام المتهم الأول بالتضامن مع المسئول بالحقوق المدنية بأن يدفع للدعى بالحق المدنية الموجهة اليه و بالمناسبة لهذا المبلغ وأتعاب المحاماه .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

مد حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسبيب إذ لم يتعرض الحكم لبيان رابطة السبيبة بين الإصابتين اللتين حدثنا بالمجنى عليه وبين الوفاة ولم يستند إلى أن دليل فني يشير إلى أن الوفاة نجت عن ها تين الإصابتين أو إحداهما واكتنى با لقول بأنه ظهر من تقرير الصفة التشريعية أن بالمجنى عليه إصابة رضية حديثة بالرأس وأخرى بالفخذ الأيسر حدثنا نتيجة المصادمة بجسم صلب راض فقيل عدود السطح، ثم قال الطاعن إن الحكم قد أخطأ في مساحلة والد المتهم الطاعن الناني متضامنا مع ابنه عن التعويض المدنى تأسيسا على أنه في رعايته وتحت إشرافه في حين أنه ليسي قاصرا وغير مشعول برعايته .

وحيث إن واقعة الدعوى كما جاءت في الحكم المطعون فيه أن المتهم احمد الريس ذهب يوم الحادث إلى منزل المجنى عليه وعلى إثر حديث بينهما ضرب المتهم المذكور المجنى عليه بعصاكانت معه فأحدث به إصابات مختلفة تسبب عنها وفاته وحيث إن الحكم المطعون فيه عند ما تعرض للتقرير الطبى التشريمي لم يذكر الإ عبارة " ظهر من تقرير الصفة التشريمية أن بالحينى عليه إصابة وضية حديثة بالرأس وأخرى بالفخذ الأيسر حدثتا تتبجة المصادمة بحسم صلب راض تقيل محدود السطح ومن الحائز حصول ذلك من الضرب بعصا " . ولماكان ما البته الحكم من وصف الإصابات جاء قاصرا في بيان رابطة السهبية بين تلك الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه وبين الوفاة عما يعبه . لماكان ذلك ، وكان الحكم قد اقتصر في بيان موجب التعويض المدنى على ما قاله من أن المتهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت إشرافه دون أن بيين العناصر التي استق منها ذلك ، كا لم يبين عمر المتهم وحل تجاوز من الولاية على النفس . المدن ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصوو بالنسبة للدعويين العمومية والمدنية عما سعين معه نقضه .

جلسة y من نوفمبر سنة ١٩٦٠

ريامة السيد محمودا براهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبمحضور السادة : السيد احمد عفيني ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(1 & 1)

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) رشوة . مسئولية جنائية . تموين

أغراض الرشوة والاختصاص: الإخلال بواجبات الوظيفة. كفاية اختصاص الموظف بالممل — لا فرق بين طلب أدائه والامتناع عنه .

النية الإجرامية : توافرها بغض النظر عما إذاكانالعمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق .

أسباب امتناع المسئولية الجنائية : الاكراه المعنوى والضرورة : قضاءالمحكة يبراءة المتهم من تهمة عرضه للبيع شايا بأغلفة ناقصة الوزن إستنادا إلى أن عدم التعبئة يجعل الحريمة منعدمة لا يترتب عليه أن المتهم كان في حالة اكراه معنوى أوضرورة عندعرض الرشوق على مفتش الأسعار لحمله على الامتناع عن ضبط الإغلفة المذكورة . براء المتهم من التهمة التموينية لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة .

(ب) نقض .

أسياب جديدة : التمسك يقيام حالة الاكراه المعنوى أو الضرورة لأول ممة أمام محكمة النقض أمر غيرجا ثرما دامت الواقعة النابتة لا أثرللاكراه فيها .

ا ــ متى كان الموظف مختصاً بالعمل فلا فوق بين أن يطلب منه أداؤه أو الامتناع عنه ، كما يؤاخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق ــ فإذا كان النابت أن مفتش الأسعار وقت أن ضبط الأظفة الناقصة الوزن في مصنع المتهم إنما كان يقوم

بعمل من أعمال وظيفته ولم يكن في الاجراء الذي قام به أية مخالفة القانون سـ
وقد إسفرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفعل للحاكة عن جريمة أنه طرح لليبع
"شايا" معباً في أغلفة ناقصة الوزن ، فإن قضاء المحكة ببراءة المتهم عن هذه
الواقعة إستنادا إلى أن صدم النعيثة يجعل الجريمة متعدمة لا يترتب عليه أن المتهم
كان في حالة إكراء معنوى أو حالة ضرورة عند عرض الرشوة – و إكماكان
عرضها للتأثير في مفتش الأسعار وحمله على الإخلال بواجبه بالامتناع عن ضبط
الأظفة الناقصة في الوزن للتوجه بها إلى مراقبة الأسعار لوزنها هنائه ، ومن ثم
كان سليما ماذكره الحكم من أن بهاء المتهم مزواقعة عرضه للبيع "شايا" بأغلقة
ناقصة الوزن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف .

ب — التمسك بحالة الاكراه المعنوى أو حالة الضرورة أمر لا تجوز إثارته
 لأول مرة أمام محكة النقض ما دام الثابت أن المتهم لم يتمسك بذلك أمام
 عكة الموضوع وأن الواقعة كما أثبتها الحكم لا أثر للاكراه فيها

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عوض وشوة على موظف عمومى للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته بأن قدم ميلغ عشرة جنبهات لمقتش الأسعار بمراقبة تموين الفيوم مقابل التفاضى عن ضبط شاى يعده البيع حالة كونه معبأ في أغلفة أقل من الوزن القانوني – وأحالته إلى محكة الجنايات أسود معبأ في أغلفة أقل من الوزن القانوني – وأحالته إلى محكة الجنايات و كاوه ١٠٠ مكرو و ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات و كاوه و ١٠٠ من القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ و الاهره من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ و الحرسوم بقانون رقم ٩٥ حضور ياعملا بالمواد ١٠٤ و ١٠ مكرو و ١١٠ و ١١١ و ١١١ و ١٧ من قانون العقوبات قضت حضور ياعملا بالمواد ١٠٤ و ١٠ مكرو و ١١٠ و ١١١ و ١٧ من قانون العقوبات معاقبة المتهم بالمجلس سنة واحدة مع الشغل و بتغريمه نحسياتة جنيه ومصادرة مبالم المرسوم يقانون العقوبات من التهمة النائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق القص ... الخ

المحكمة

... حيث إن ملخص الطعن أن الحكم الطعون فيه قد أخطأ في القانون وشابه فساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه عرض الرشوة على الموظف لخلاص من عمل ظالم قام به هذا الأخير ، و بالتالى فإنه كان في حالة كراه أدبي أو حالة ضرورة تنفى عنه المسئولية الجنائية ، كما أيد الفقه والقضاء هسنذا الانجاه نقيل بأن الذي يدفع مائه ليتخلص من عمل ظالم قام به موظف أو شرع في التيام به لا يبتنى بذلك جرمغنم ولا شراء ذمة الموظف و إنما يربد الخلاص من شر محقق ودفع مضرة لا يبررها القانون لا محل لعقابه إذا الميستطح دفع الأذى عن نفسه إلا برشوة الموظف و يمكن الاستنادق هذه الحوظف لأداء عمل من قانون العقوبات ، ويقول بأن الرشوة يجب أن تقدم للوظف لأداء عمل من أعمال وظيفته أو للاستناع عن عمل من أعمال الوظيفة حوطالما أن الطاعن من أعمال وظيفته ، ويقول الطاعن في الوجه الثاني إن ما انتهى إليه الحكم من أبراءة الطاعن من التهمة التمويذة لا يؤثر في تمام جريقة الرشوة لا يصلح من أن راءة الطاعن من التهمة التمويذة لا يؤثر في تمام جريقة الرشوة لا يصلح من أن داء المستند إلى قيام حالة الضرورة والإكراء المعنوى .

وحيث إنه بين من صراجعة الحكم المطعون فيه أن الواقعة تتلخص في أن مفتش مراقية الأسعار السيد / مجمود عبد المجيد زايد توجه يوم الحادث إلى مصنع تعبثة الشاى الخاص بالطاعن وشاهد العمال يعبئون أكياسا صغيرة من الشاى قام بوزن جانب منها فتبين له أن بجيعها نقصا ملحوظا يجاوز المقور المتجاوز عنه وطلب إحضار الطاعن الذي كان غائبا وقتئذ فحضر ووزن أمامه بعض الأكياس وأخبره بالنقص المشاهد في وزنها فحاجه بأن وزن الأكياس غير منقوص فطلب إلى مفتن الأسعار التوجه بالأكياس بقص الأكياس وخرج إلى مراقبة الأسعار لينان الحساس فامتنع فاحضر المفتش بعض الأكياس وخرج إلى مراقبة الأسعار ليحمل المتهم على إحضار باقي الأكياس فطلب المتهم إمهاله وفي الطريق عرض طيد أن يقدم م له مبلغ عشرة جنبهات لفض الموضوع إلا أن المفتش صمم على التوجه بالأكياس التي معه إلى المراقبة فبعه المتهم ودس له في جيبه ورفة ما لية لم

نتبين قيمتها وأخطره أنها من ذات العشرة الحنمات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن دفع انهمة الثانية الخاصة بعرض شاى في أغلفة ينقص وزنها عن الوزن المقرر قانونا بآن الأكياس التي شاهدها المفتش بالمصنع لم تكن قد أعدت بعد للتعبئة لأنه كان ينقصها أن يجرى هو عليها إخبار الوزن (الجشني) حتى إذا اطمأن هو إلى صحة الوزنكافالعال بالنعبئة ــ وقدقضت المحكمة ببراءة الطاعن من واقعة طرحه للبيع شايا في أغلفة أقل من الوزن اتنا نوني وذكرت بأن عدم إتمام تعبئة الأكياس يجعل الجريمة المذكورة غير قائمة إلا أن ذلك لا يؤثر في تمام جريّة عرض الرشوة – تلك هي الواقعة التي أثبتها الحكم – وظاهر مما أثبته الحكم أن مفتش الأسعار وقت أن ضبط الأغلفة الناقصة الوزن في مصنع الطاعن إنمــا كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته — ولم يكن في الإجراء الذي قام به أنة مخالفة للقانون ــ وقد أسفرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفعل للحاكمة عن جريمة أنه طرح للبيع شايا معباً في أغلفة ناقصة الوزن — و إذا كانت المحكمة قد قضت ببراءة الطاعن عن هذه الواقعة إستنادا إلى أن عدم إتمام التعبئة يجعل الجريمة منعدمة ، فإن ذلك لا يترتب عليه أن الطاعن كان في حالة إكراه معنوى أو حالة ضرورة عند عرض الرشوة ــ و إنما كان عرض الرشوة للتأثير على مفتش الأسعار وحمله على الإخلال بواجبه بالامتناع عنضبط الأغلفة الناقصة فىالوزن للتوجه مِما إلى مراقبة الأسعار لوزنها هناك – ومتى كان الموظف مختصا بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أداؤه أو الامتناع عنه ، كما يؤاخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق ، ومن ثم كان سلبها ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن براءة الطاعن من واقعة الأغلفة الناقصة الوزن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام عكمة الموضوع بحالة الضرورة ، وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم لا أثر للإكراء فيهأ لأن الطاعن آيمًا قدم مبلغ الرشوة إلى مفتش الأسعار لما وجده مصمما على تقل الأكياس بحالتها إلى مراقبة الأسعار، وكان غرضه صرف النظر عن ضبطها، أكان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يقبل منه لأول مرة أمام هذه المحكة .

وحيث إنه لمـا تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برياسة السيد محمود ايراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومجمفور السادة : السيد احمد طفيتي ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، ومحمود اسماعيل المتشارين .

(129)

الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ القضائية :

دعوی جنائية . تهر ب جرکی . نقض .

توقف تحريك الدعوى الجنائية عن جرائم التهريب الجمركى أو اتخاذ إجراءات فيها على طلب كتابى: أثر نخالفة الحظر المةرر بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٥: بطلان إجراءات بدء تسيير الدعوى الجنائية أمام جهة التحقيق أو الحكم . طبيعة هذا البطلان: تعلقه بالنظام العام . آثار البطلان: بطلان الحكم المترتب على الإجراءات الباطلة .

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون وقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٥ – أحكام التهريب الجمرى – هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم – فإذا اتخذت فيها إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون موقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق – وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم تحريك الدعوى الحنائية ولصحة اتصال لحكمة بالواقعة ويتمين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها – فإذا كان الحكم قد أطرح الدفع ببطلان التفتيش المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجارك بمونع الدعوى الجنائية ، ووون أن يورد الحكم قضاءه بالإدانة على عناصر التحقيق أميا بالدعوى قبل صدور الإذن المذكور ودون أن تجرى المحكمة تحقيقا أو المستظهر أداة تالية على صدور الإذن المذكور ودون أن تجرى المحكمة تحقيقا أو المستظهر أداة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بنى على هذه الإجراءات الباطلة يكون مشو با بالبطلان ، مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى عكمة الموضوح لإعادة نظرها من جديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم وآخر بأنهما : قاما بإدخال بضائع إلى الأراضى المصرية بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم والفوائد الجركية المقررة. وطلبت عقابهما بالمواد ٢٩٠١، من القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥. وأمام المحكة الحزئية دفع الحضر مع المتهمين ببطلان التحقيق لعدم وجود إذن سابق. وقضت عملا بمواد الاتهام مجيس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لكل و الزام المتهم الثانى المتهم الأول بأن يدفع تعويضا قدره ٢٠٠٠ جنيه و ٢٦٠ مليا و الزام المتهم الثانى بدفع تعويض قدره ١٥١٨ جنيا و ٣٠٠ مليا والمصادرة . استأنف المتهم الثانى ثم قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف فيا يتعلق بعدو بة الحبس والمصادرة وتعديل الحكم فيا عدا ذلك بالزام المتهم أن يدفع تعويضا قدره ٢٦٠ جنيها .

المحكمة

... حيث إن جما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه مجريمة تهريب جمرى جاء مشوبا ببطلان الإجراءات والقصور في البيان، ذلك أن الأدلة التي اعتمد عليها الحكم في الإدانة مستمدة من إجراءات اتخذت قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينيبه كتابة في ذلك برفع الدعوى الجنائية على الطاعن عملا بحكم المادة ع من القانون رقم ٩٢٣ سنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجموى عما يبطل تلك الإجراءات ، وقد أثار الطاعن هذا الدفع ولكن الحكم لم يد عليه واكتفى بالرد على مادفع به الطاعن من يطلان التفتيش الذي تم بالقاهرة ، هما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين مر. الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكة بضمها تحقيقا لوجهالطمن أنه بتاريخ ٢١من بنايرسنة١٩٥٠ حروالصاغ أحمدكمال الدين

مجود قائد قسم سواحل أسوان محضرا ضمنه ما وصل إليه من أخبار سرية عن وجود بضائع مهربة من الرسوم الجركية شحنت بالقطار رقم١٦٣ فانتقلإلى محطة أسوان واصطحب ناظر المحطة إلى مقصف القطار وحصل على موافقته بالتفتيش وضبط ثلاثة طرود مشحونة بالرسالتين ٨١ و ٨٢ وتبين أن الطاعن هو مرسل إحدى ها تين الرسالتين إلى الطيب عهد النمني التاجر بالقاهرة فضبط هذه الطرود وقام مفتش المباحث السرية بالجارك بالقاهرة باستصدار إذن تفتيش من السيد وكيل نباية الحالبة لتفتيش محل الطبب عبد البمني وضبط ما يوجد به من بضائع مهربة من الرسوم الجمركية وأسفر النفتيش عن ضبط طردين مبين على كل منهماً أنه أمانة للطاعن كما تم ضبط خطاب صادر من هــــذا الأخير إلى الطيب عد اليمني ينبهه فيه بارسال طردين بقطار الركاب لاستلامهما وتصريف مابهما من بضاعة وعثر على صورة خطاب موجه من الطيب اليمني إلى الطاعن أنهى إليه استلامه الطردين المشار إليهما وحفظهما لديه على سبيل الأمانة . وبعد أن سارت الإجراءات طلب مدير جموك القساهرة إلى نيابة أسوان بكتابه رقم ٢٨٢٤ المؤرخ ١٩ من ما يو سنة ١٩٥٦ رفع الدعوى الجنائية على الطاعن وآخر وطُلب التعويضُ فأمرت نيابة أسوان الجزَّئية بقيد الواقعة جنحة ضد المتهمين المذكورين لأنهما في يوم ٧من يونيه سنة ١٩٥٦ بدائرة مركز أسوان قاما بإدخال بضائع إلى الأراضي المصرية بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم والعوائد الجركية المقررة ورفعت الدعوى الجنائية عليهما بتاريخ ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٦ وطلبت معاقبتهما بالمواد ١و٢وه منالقانون رقم٣٢٣ لسنة ١٩٥٥، ومحكةجنح أسوان الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٣ من ينايرسنة ١٩٥٧ بعدم جواز رفع الدعوى العمومية قبل المتهمين تأسيسا على صدم صدور إذن كتابى بذلك من المدير العام لمصلحة الجمارك أو من ينيبه عملا بالمادة ٤ من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ ثم طلب مدير الجمارك العام بكتابه رقم ٨٨٤ المؤرخ ٥ من يونيو سنة١٩٥٧ من نيابة أسوان الحزئية تقديم الدعوى للماكمة ، وفي أثناء سير الدعوى دفع الحاضر مع الطاعن ببطلان التحقيق لعدم وجود إذن سابق ، ومحكمة جنح أسوان الجزئية قضت بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ عملا بمواد الاتهام – غيابيا للتهم الآخر في الدعوى وحضوريا للطاعن بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لكل وإلزام المتهم الأول بأن يدفع تعويضا قدره ٣٠٠٠جنيه

و٣٦٥ملياو إلزام المتهم الثاني(الطاعن)بدفع تعويض قدرد ١٥١٨ جنيهاو.٣٥مليا والمصادرة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف الطاعن هذا الحكم ، وأمام محكة أسوان الابتدائية أصرعلى الدفع ببطلان محاضر جمع الاستدلالات ومأترتب عليها من إجراءات ضبطوتفتيش عملا بنصالمادة الرابعة من القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ لاتخاذها قبلصدور طلبرفع الدعوى الجنائية، والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ٣من فبراير سنة١٩٥٩ حضوريا بقبول الاستئناف شكلاوفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فيها يتعلق بعقوبة الحبس والمصادرة وتعديل الحكم فيها عدا ذَلَك بالزام المتهم أنَّ يدفع تعويضاً قدره ٦٦٥ جنيهــا مع إعفائه من المصاريف الجنائية . كما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن قبل الدفع سطلان التفتيش الحاصل بمقصف القطار استنادا إلى ماأورده من تجاوز مأمور الضبط القضائي الذي قام به حدود اختصاصه وانتفاء حالة التلبس ملتفتا عن أعتراف الطاعن لترتبه على هذا الإجراء الباطل - لكنه اطرح الدفع ف خصوص التفتيش الححاصل بمدينة القاهرة قبل صدور طلب مديرمصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، وأقام الحكم بذلك قضاءه بالإدانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الإذن المذكور دون أن تجرى المحكمة تحقيقا أو تستظهر أدلة تالية على صدور طلب رفع الدعوى ودون أن يورد الحكم وهو في معرض رفضه ذلك الدفع أسبابا تصلح لتبرير ما انتهى إليه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القــانون وقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهويب الجمركي الساري على واقعة الدعوى تنص على أنه " لايجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتحاذ إجراءات في جرائم التهريب إلا بناء على طلب كتاتي من مديرمصلحة الجمارك أو من ينيبه كتابة في ذلك ... " وكان مؤدى هذا النص عدم جواز تحريك الدعوى الحنائية ومبأشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم ، فإذا اتخذت فيها إجراءات من هــذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها الفانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق، وهو بطلان متعلق بالنظام العـام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الحنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بني على هــذه الاجراءات الباطلة يكون مشويا بالبطلان ممسأ يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لإعادة نظرها من جديد وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

ر ياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ويحضور السادة : السيد احمدعفيني ، وتوفيق احمد الحشن ، وعبد الحلم البيطاش ، وحسن خالد المستشارين .

(10.)

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(۱ – ج) إستدلال . تلبس . قانون . تفسيره . نقض .

تفتيش مُنزل المتهم في حالات التلبس: سناد هذا الحتى: الم ٢٤٧ . ج. نظاق تطبيق هذه الممادة: عند توافر حالة التلبس بصفة عامة ما دام أون التفتيش الذي أجراء مأمور الضبط القضائي وقع ، نزل يسكنه المتهم ولم يسبق للنيامة العامة تفتيشه . علة ذلك : عموم النص ونتأثج تفييده .

مًا لا يعد من شروط صحته الشكلية : حضور المتهم .

الدفع ببطلان النفتيش لإجرائه فى غيبة الشاهدين . ماهيته : دنع موضوعى يستلزم تحقيقاً للمثبت من صحته . لازم ذلك : عدم جواز إثارته لأول صرة أمام هكة النقض .

(د - ه) تلبس .

تقدير حالته : الفصل في المدة التي مضت بين ارتكاب الجريَّة واكتشافها أمر موضوعي عند سلامة التدليل.

حالاته :

انتقال مأمور الضيط القضائى إلى محل الحادث إثر علمه بوقوعه ومشاهدته آثار الحريمة بادية .

(و) إثبات ـ إفناعية الدليل . سلاح .

سلطة محكمة الموضوع في تحديد نوع السلاج وصلاحيته للاستعال اعتمادا على تقرير لحنة شكات لهذا الغرض . ١ — التفتيش الذى يقع فى حالة من حالات التلمس بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق للنيابة أن أجرت تفتيشه مستمد من الحق الذى خوله الشارع لمأمور الضبط القضائى فى المادة ٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وتضييق نطاق تطبيق المادة المذكورة — ونصما عام — يؤدى إلى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تفضى الظروف المحيطة بالحادث أن لا يتقاعس مأمور الضبط القضائى عن القيام بواجب فرضه عليه القانون وخوله الحق فى استماله .

 ٢ - لم يجعل قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطا جوهريا لصحة التفتيش ، ولم يرتب بطلانا على تخلفه .

س ما ينعاه المتهم مر_ أن النفتيش تم فى غير حضور شاهدين هو دفع موضوعى كان يقتضى من المحكة أن تجرى فيه تحقيقا النثبت من صحته ، ومن ثم فلا يقبل منه الجدل فى هذا الخصوص أمام محكة النقض لأول مرة .

 غ - تقدير الظروف المحيطة بالحريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها موكول إلى محكة الموضوع ، ولا بعقب طيها فى خصوصه متى كانت المحكة قد استدلت على قيام هذه الحالة بأدلة سائفة .

لا ينقى قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط القضائي قد انتقل إلى على الحادثة بعد وقوعها بزمن - ما دام أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة، وما دام أنه قد شاهد آثار الجريّة بادية .

لا سبيل إلى مصادرة محكة الموضوع فى اقتناعها بالأدلة التى اطمأنت إليها ومنحقها الأخذ بها فى تكوين عقيفتها بشأن إثبات توع السلاح وصلاحيته للاستجال ، سواء فى ذلك أن يكون تقرير فحص السلاح المضيوط تقريرا فنيا ، أو محضرا حروه مأمور الضبطالقضائى الذى تولى فحص السلاح مع لجنة شكلت لحذرا الغرض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما — المتهم الأول قتل عمدا المجنى عليها - بأن أطلق عليها عبارين ناريين قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بهما الإصابات المبينة بتقوير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ، وقد تقدمت هذه الجناية جناية أخرى هي أنه مع المتهم الناني في الزمان والمكان سالفي الذكر شرعاً في سرقة العنزة المبينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة للعجى عليها سالفة الذكر حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا ناريا ظاهرا وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو استفائة المجنى عليها وركونها للفرار . والمتهم الثانى : اشترك الوصف بأن اتفق معه على سرقة منزل المجنى عليها ورافقه إلى محل الحادث لشد أزره ولما تنبهت المجنى عليها لهما قتلها المتهم الأول وكانت جريمة القتل هذه نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة السرقة . والمتهم الأول أحرز سلاحاً ناريا ("مششخنا" "بندقية لى أنفيلد" دون ترخيص والمتهم الناني أحرز سلاحا ناريا مششخنا " فرد " دون ترخيص . وطلبت إحالتهما إلى محكة الحنايات لمحاكمتها بالمواد ٢/٢٠٠٠ و ٤١ و ٣٣ و ١/٢٣٤ - ٣ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقيم المرافق. وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر عن المتهمين ببطلان التفتيش لعدم توافرحالةالتلبس الحريمة والمحكة المذكورة قضت حضور ياعملا بالمسادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة لتهمتى القتل والاشتراك فيه والمواد 1 و ٣/٣٦ و ٣٠ من القا نونوقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٦٥ صنة ١٩٥٤ والحلمول رقم ٣ الملحق به مع تطبيق المسادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الثانية ببراءة كل من المتهمين من تهمة القتل والاشتراك فيه المسندة إليهماو بمعاقبة المتهم الأول بالأشفال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن تهمة إحرازه السلاح المستندة إليه و بماقبة المتهم الشاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة و بمصادرة السلاح المضبوط، وقد ذكرت فيأسباب حكمها أن الدفع في غير محله . فطعن المتهمان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول ينمى على الحكم المطمون فيسه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أن تفتيش متزله تم بغير إذن من النيابة وفي غير الحالات التي تجيزه بل و بعد مباشرة التحقيق بمدفة النيابة السامة عقب المتقالها لمحل الحادث فوق أن الضابط لم يصطحب المتهم ولم يستحضر شاهدين معه أثناء التفتيش ، هسذا بالإضافة إلى أن الحكم المطمون فيه اعتبر في وجود السلاح موضوع الحريمة في حفرة بالحظيرة دليلا على حيازة الطاعن له في حين أنه لا يؤدى إلى هذه النتيجة لزاما ، كما استند في إثبات صلاحية السلاح للاستمال إلى تقرير لا أصل له في الأوراق وكل ما هنالك هو محضر محرر بمعرفة معاون البوليس أثبت فيه أن الجمنة فحست السلاح وقررت صلاحيته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "أن لصوصا تقبوا ف الهزيع الأخير من ليلة ١٨ من نوفمبر ســنة ١٩٥٧ جدار مسكن المجنى طبها فلما شعرت بحركة النقب نهضت من فراشها وسعت إلى الغرفة التي نقب اللصوص جدارها ففاجأها بعض الجناة في الظلام بإطلاق النار طمها وفروا هاو بن... ثم تناهى خبر الحادث إلى زوجها فاتجه بالمظنة إلى المتهمين – ولما جاء اتهامهما فيهذه الجناية عند ضبط الواقعة وفي التحقيقات فقدسمي ضابط المباحث لضبطهما حتى تمكن من ضبطهما في المزارع وبادر بإرسالهما لسلطة التحقيق الذي كانت النيابة قد تولته وقتئذ ، ثم قام بتفتيش مسكن كلمنهما لضبط السلاح المستعمل في ألحادث قعثر بحضوره ألمخبر عجد حسّن الفولى بمسكن المتهم الأولّ (الطاهن) على بندقية لى انفيلد مششخنة صالحة للاستعمل مدفوية في زريبة المواشي ... " وقد استطرد الحكم في الرد على الدفع الذي أثاره الطاعن الأول في شأن بطلان التفتيش فقال "إنه دفع مردود بالتآبُّ من الأوراق إذ أن الضابط حسيا جاء بمحضر المأمور قد انتقل معه إلى محل الحادث وحضر المعاينة مع المحقق وأثبت الضابط نفسه في محضره قيامه بالتحريات في الحادث قبل الضّبط ... أما عن عدم اصطحابه المتهم معه أثناء التفتيش فالثابت من شهادة الضابط بالجلسة أنه اضطور إلى إرسال المتهمين إلى سلطة التحقيق أثر ضيطهما فما كان

يكن له مصاحبتهما وقت إجرا التفتيش فيها ترى المحكة ـــ لأهمية عوضهما على المحقق فورا ـــ أما القول ببطلان القبض فمردود بما نصت عليه المــادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أن لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وقد كان الضبط بعسد أن ذهب ابنالمجنى طيها للقول برؤيته للتهمين ، الأمر الذي يكون معه الدفع على غير أساس ويتعين رفضه " ولماكان هذا الرد سلما في القانون ، وكان النابت من الحكم أن الطاعن قد شوهد عند ارتكاب الجريمة المسندة إليه وأن الضابط وصل يجود علمه بوقوع الحادث فإن النفتيش يكون قد وقع في حالة من حالات التلبس ، ذلك بأنه لا ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط النضائي قد انتقل إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن ما دام أنه بادر إلى الانتقال عقب طلمه مباشرة ، وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية ، ولمما كان تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها موكول إلى محكمة الموضوع ولا معقب عليها في خصوصه متى كانت المحكمة قد استدلت على قيام هذه ألحالة بأدلة سائمة . لما كان ذلك، وكان التفتيش في هذه الحالة مستمدا من الحق الذي خوله الشارع لمأمور الضبط القضائي في المسادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد وقع هـذا التفتيش في منزل يسكنه الطاعن ولم يسبق للنيابة أن أجرت تفتيشه ، وكان تقييد نطاق تطبيق المــادة ٤٧ المذكورة ـــ ونصها عام ـــ يؤدى إلى نتائج قدتتأثر بها العدالة عندما تقتضي الظروف المحيطة إلحادث - كاهو الحال في واقعة الدعوى - أن لا يتقاعس مأمور الضبط القضائي عن القيام بواجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعاله ، ومن ثم يكون النعي ببطلان القبض والتفتيش على غير أساس ــ أما ما ينعاه الطاعن في شأن هدم اصطحابه عند إجراء التفتيش ، فإن قا نون الإجراءات الجنائية لم يجعل حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطا جوهريا لصحة هذا التفتيش ولم يرتب جللانا على تُعْلَفُه ، وما ينعاه من أن التفتيش تم في غير حضور شاهدين فإن الطاعن لم يدفع بذلك أمام المحكمة ـــ وهو دفع موضوعي كان يقتضي من المحكمة أن تجري أمام عكمة النفض لأول مرة . لما كان ذلك، وكان باق ما جاء بأسباب الطعن من مدم كفاية اعتبار وجود السلاح في جغرة فيحظيرة المواثمي الهلوكة للطامن دليلا على ملكيته له وحيازته إياه ، أو القول بصلاحية هذا السلاح للاستمال استنادا إلى تقرير لا أصل له في الأوراق ، فإن الحكم المطمون فيه قد أوود من أدلة النبوت التي استند إليها في أقوال الضابط والمخبر المرافق له ما يكفى لتبرير اقتناعه بالإدانة كما بين أنه اعتمد في إثبات نوع السلاح وصلاحيته للاستمال على التقرير المرافق ، ولا سبيل إلى مصادرة المحكمة في اقتناعها بالأدلة التي اطمأنت إليها ومن حقها الأخذ بها في تكوين عقيدتها ، سواء في ذلك أن يكون تقرير فحص السلاح المضبوط تقريرا فنيا أو محضرا حرره مأمور الضبط القضائي الذي قولي فحص السلاح مع لجنة شكلت لحذا الغرض، كما كان ما تقدم ، فإن العلمن مرمته يكون على غير أساس متمينا رفضه .

جلسة ۽ ١ من نوفمبرسنة • ١٩٦٠

برياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضورالسادة : السيد احمدعقيفي ، وتوفيق أحمد الخشق ، وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خاله المستشارين .

(101)

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(۱ – ب) تنفيذ . الإشكال فيه : ماهيته : تظلم من إجراء التنفيذ وليس طمنا . أثرذلك : ليس لمحكة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من حيث صحته أو بطلانه أو بحث ما يتصل بخطئه في القانون أو في تأويله .

١ حسط طرق الطعن فى الأحكام مينة فى القانون بيان حصر ـــ وليس الإشكال
 من بينها ، و إنما هو تظلم من إجراء تنفيذها .

٧ - سلطة محكة الإشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه ، وهذا الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا طبقا لنص الحادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس لمحكة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر فى الموضوع من جهة صحنه أو بطلانه ، أو بحث أوجه تشصل بخالفة القانون أو الحطأ فى تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما فى الحكم المرفوع عنه الإشكال من عيوب وقعت فى الحكم نفسه أو فى إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لما فى ذلك من مساس بحجية الأحكام - فإذا كانت أوجه الطعن التى أثارها الطاعن فى المؤسكال تتصل بموضوع الدعوى التى فصلت فيه المحكمة الاستثنافية ، فإن محل الاعتراض بها الطعن من الطرق العادية أم غير العادية .

 ^{*} أنظر الحكم في الطعن ٢١٣/٣١٢ ق - (جلسة ١٩٥٧/٥/١) قاعدة ١٣٧ - مجموعة الأحكام - السنة النامنة - صفحة ٢٠٥٠ .

الوقائع

إتهمت النابة العامة الطاعن بأنه هدم البناء المبين بالمحضرقبل موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم، وهدم البناء بدون رخصة ، وأقام البناء بدون رخصة ولم يترك منووا. وطلبت عقابه بالمادتين دولا من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٤ عن التهمتين الأولى والنانية والمواد ١٩٦١، ٣٢٩٠ من القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤ عن التهمتين النائة أمثال قيمة البناء المهدوم وحرمانه من البناء على الأرض المخالفة لمدة محس سنوات و الزامه بدفع الموائد المبلدية عن البناء المذكور في المدة المذكورة وذلك عن التهمتين الأولى والنانية و بتغريمه مائة قرش و الزامه برمم الرخصة و تصحيح من التهمتين الأولى والنانية و تتمريمه مائة قرش و الزامة بما المتهم هذا الملكم الأعمال على مصاريف عند الملكمة الاستثنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلام مصاريف . فاستشكل المحكوم عليه في تنفيذ هذا الحكم الموسق المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو البطلار. المبنى على غالفة الإجراءات وفساد الاستدلال والقصور في التسبيب ، ذلك أن دفاع الطاعن قام أصلا على أن قيمة المبانى تقل عن خمسائة جنيه فلا تخضع لقيود الهدم والبناء التى نظمها القانون وقم 782 سنة 90، وقد قررت المحكمة المطعون في حكها في سبيل تحقيق ذلك ضم محضر المخالفة السابق تحريره عن الواقعة والمثبت به قيمة المبنى ، كما قررت ضم الدعوى رقم 747 سنة 190، جنح شبرا التى أثار الطاعن أن المحكمة سبق أن فصلت فيها . وبجلسة ه/ه/190 إطلمت المحكمة على محضر المخالفة ثم حجزت الدعوى للحكم دون أن تنظر تنفيذ قرارها بضم الدعوى السابق الإشارة إليها مما ينطوى على غالفة للإجراءات وإخلال بحق الدفاع . كما أن الطاعن قد استند

في طلب وقف التنفيذ مؤقتا إلى بطلان الحكم المراد التنفيذ بمقتضاه بطلانا يعدم وجوده لعدم استناده إلى أسياب ، وقد استندت المحكمة في رفض الإشكال إلى أن الإشكال بنى على اعادة بحث موضوع الدعوى على غير الحقيقة والواقع – مما يعتبر عبيا في الاستدلال . كذلك استند الطاعن في طلب إيقاف التنفيذ مؤقتا إلى نصوص القانون رقم عود الم 1907 منة 1907 من الموضوع الدفاع التي يقررها ، وأنها تعفيه من الأوضاع التي يقررها ، وأن الواقعة كما هي ثابتة بالأوراق هي تعديل في البناء وأن هذا الدفاع كان علا لبحث المحكمة التي أصدرت الحكم المطمون فيه قلا بحوز لها بعد ذلك أن تنتبى إلى القول بأن سند الإشكال يقتضى بحث موضوع الدعوى و يكون حكمها قاصرا ومعيا مادام قد أهدر الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن واقعة الحال أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٧ - أولا - هدم البناء المبين بالمحضر قبل موافقة بلحنة توجيه أعمال البناء والهدم - وتانيا - هدم البناء بدون رخصة - ثالنا - أقام البناء دون رخصة - ثالنا - أقام البناء دون رخصة - ثالنا - أقام البناء دون أمنال قيمة البلاية بتغريمه ثلاثة أمنال قيمة البلاية المهدوم وحرمانه من البناء على الأرض موضوع المخالفة لمدة نحس سنوات و إلزامه بدفع العوائد للبلدية عن البناء المهذكوري في المدة المذكورة وتصحيح الأعمال على مصاريفه عن التهمين الثالثة والرابعة . فاستأنف وقضى حضوريا بقبول استثنافه شكلا و رفضه موضوعا ، فاستشكل الطاعن في تنفيذ ذلك الحكم أمام المحكمة الاستثنافية التي قضت بقبول اشكاله شكلا و رفضه موضوعا تأسيسا على ما قالته من أن ما استند إليه الطاعن في رفع الإشكال هو بحث منه في الموضوع بعد أن استنفدت المحكمة سلطتها بالنسبة إليه وأصرت بالاستمرار في التنفيذ .

وحيث إن سلطة محكة الإشكال عمد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه ، وهذا الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا طبقا لنص الحادة ووه من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس لحكمة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجه تتصل بخافته القانون أو الحطا في تأويله ، وليس لحاكداك أن تتعرض

لما في الحكم المرقوع عنه الإشكال من عبوب وقعت في الحكم نفسه أو في إبراءات الدعوى مما يجعل الحكم بإطلالما في ذلك من مساس بحجية الأحكام ، وفضلا عن ذلك فإن طرق الطعن في الأحكام مبينة في القانون بيان حصر وليس الإشكال من بينها، لما كان ذلك ، وكانت أوجه الطعن التي أثارها الطاعن في الإشكال وبالحكم الصادر فيه تتصل بموضوع الدعوى الذي فصلت فيه المحكمة الاستئنافية وعلى الاعتراض بها هو الطعن في الحكم متى كان باب الطعن ما زال مفتوحا وسواء أكان هذا الطعن من الطرق العادية أم غير العادية ، أما الاستشكال في تشفيذ الحكم فليس طعنا فيه و إنما هو تظلم من إجراء تنفيذه . لما كان ذلك فين قضاء الحكم المطعون فيه برفض الإشكال هو قضاء صحيح أصابت المحكة فيه وجه التطبيق القانوني السليم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن لا يكون له أساس وسعين رفضه موضوعا .

جلسة ١ من نوفمىرسنة ٩٦٠

برياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ويحضور السادة : السيد احمد عفيتي ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(101)

الطعن رقم ٦٦٨ سنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . معارضة .

شرط اعتبار الحكم حضوريا عند تخلف المترم عن حضور الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى من بعد مثوله بإحداها: أن يكون التأجيل لحلسات متلاحقة تخلف هذا الشرط بسقوط جلسة من الجلسات يقتضي إعلان المتهم إعلانا جديدا. الحكم الصادر دون حصول هذا الإجراء هو حكم غيابي قابل للمعارضة .

(ب) استثناف . معارضة .

آثار الاستثناف : حدود الدعوى أمام المحكمة الاستثنافية : تحديد الاستثناف عند المستثناف الحكم بعدم قبول المعارضة .

(ج) نقض . استثناف . معارضة .

الحكم في الطعن: متى يتعين أن يكون مع نقض الحكم لخطأ في تطبيق قانون الإجراءات الجنائية الاحالة – لا التصحيح؟ عند تخطى المحكمة الاستثنافية الحكم بعدم قبول المعارضة الذي انصب عليه الاستثناف نتيجة اضطرابها وعدم تفهمها حقيقة الواقعة المطروحة عليها .

*١ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقالمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الحنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الحلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الحلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذوا مقبولا - إنما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لحلسات متلاحقة أما إذا انقطعت حلقة الاتصال بين الحلسات بسقوط إحداها ، فإنه يكون لزاما إعلان المتهم إعلانا جديدا بالحلسة التي حددت لنظر الدعوى .

 لواجب أن تتقيد المحكمة الاستثنافية بالوجه الذي أقيم عليه الاستثناف فإذا أغفلته ولم تلتفت إليه كان حكمها معيبا .

٣ - إذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم النيابي الاستثنافي لأسبابه أنه تخطى الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة - وهو الحكم الذي انصب عليه الاستثناف أصلا ، فإن محكمة النقض لا تستطيع إزاء هذا الخطأ والاضطراب البادى في الحكم أن تراقب صحة التطبيق القانوني عمل يتمين معه نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة ثاني درجة لتبدى وأيها فيا شاب الحكم المعارض فيه من خطأ جارتها هي فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد السيارة المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لآخر والمسلمة إليه على سبيل الوكالة فاختلمها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه. وطلبت عقابه بالحادة ٣٤١ من قانون العقوبات. والمحكة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا معالشفل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . فعارض المتهم في هسذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بعدم قبولها . فاستأنف المتهم هذا الحكم . والمحكة الاستئنافية قضت

^{*} مبدأ الطمن ١٣٣١ لسنة ٢٦ القضائية ــ (جلسة ه/١٩٥٧) قامدة٣٣ يج الأحكام ـ سنة ٨ ص ١١٨ ـ / وراجع أيضا الطعن ٢٦/٩٠٧ ق ًــ (جلسة ١٩٥٦/١٢/٥) ــ قامدة ٣٦١ ــ جالأحكام ــسنة ٧ ــــ س ١٣١٣.

غيابيا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فعارض المتهم في هــــــذا الحمكم الأخير وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصروفات . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الطاعن كان قد قضى غيابيا بحبسه شهرا مع الشغل من محكة أول درجة ستاريخ ١/ ١/١٥٥٥ ، فعارض في هذا الحكم، وقضت المحكمة بجلسة ١/٩٥٦/٤ الغيابي بعدم قبول المعارضة، فاستأنف هذا الحكم ناعيا على المحكمة وصفها الحكم الغيابي بأنه حضوري اعتباري مع خطأ ذلك من ناحية القيانون وأن محكمة ثاني درجة إذ قضت بتأييد الحكم المستأنف ظنا منها أنه قضى باعتبار المعارضة كأن تكن حد أخطأت بدورها لأن الطاعن استأنف الحكم بعدم قبول معارضته.

وحيث إن محكة أول درجة أوردت في أسباب حكها الصادر بتاريخ المرافرام بعدم قبول المعارضة ما نصه " إنه استبان المحكة أن المتهم سبق أن حضر جلسات ٢/٥ ، ٩/٩ ، ١/١٠/٥/١٥ قبل صدور الحكم المعارض فيه وقد تخلف عن الحضور بعد ذلك دون أن يقدم عذرا مقبولا إلى أن صدر الحكم المعارض فيه بجلسة ٢/٠ /١٩٥٩ ، ومن ثم يتعين اعتبار هذا الحكم حضوريا عملا بنص المادة ٢/٥ / ٢٩٥٩ ، ومن ثم يتعين اعتبار هذا الحكم في هذا النظر وصف الحكم بأنه غيابي إذ أن العبرة بحققة الواقع الثابت من الأوراق وليست بما يوصف به الحكم على خلاف الواقع " . ولماكان التابت من الاطلاع على ملف الدعوى أن الطاعن حضر جلسة ١٩٥٤/١٥ وحضرالطاعن التابت من الاطلاع على ملف الدعوى أن الطاعن حضر جلسة ١٩٥٤/١٥ وحضرالطاعن أثم حجزت القضية للحكم لجلسة ١٩٥٤/١٥ ومناطاعن القضية إلى المدائرة المختصة وحددت لنظرها يوم ١٩٥٤/١٥٥٥ ولم تدرج القضية المذكورة (١٩٥٤/١٥ عنا ١٩٥٤ جنح عابدين) صن القضايا المحدد لحا ذلك اليوم ، كا ببت من كتاب نيابة عابدين المؤرخ ١٩٠١/١٩٥١ أنه بالرجوع الى يومية جلسة جنح عابدين أمن هذه القضية لم تثبت شن القضايا التي نظرت جلسة جنح عابدين أمن هذه القضية لم تثبت شن القضايا التي نظرت على يومية جلسة جنح عابدين أمن هذه القضية لم تثبت شن القضايا التي نظرت بطسة جنح عابدين أمن هذه القضية لم تثبت شن القضايا المحدد لحا في يومية بطسة جنح عابدين أمن هذه القضية لم تثبت شن القضايا التي نظرت بطسة جنح عابدين أمن ألم المراح على يومية بحسة جنع عابدين أمن ألم المراح على يومية المحدد المراح على يومية بحدة عابدين أبين ألم المراح على يومية بحدة المحدد المحدد المراح على يومية المحدد المحد

مجلسة ١٩٥٥/١/١٩ ، وثبت أيضا من الرجوع إلى محاضر الجلسة أن هذه القضية بعد تأجيلها يوم ١٩٥٤/١١/٤ إلى يوم ١٩٥٥/١/١٩ لم تنظر إلا بجلسة ١٩٥٥/٤/٧ ولم يمثل الطاعن بالحلسةوتأجل الحكم فيها أسبوعاً ،ثم تأجل مرات عدمدة حتى صدر الحكم بجلسة ١٩٥٥/١/٥٥ غيابيا بحبس الطاعن شهرا مع الشغل دون أن يعلن الطاعن بهذه الحلسات التي أعقبت التأجيل لحلسة ١٩٥٥/١/١٩ . ولما كان مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الحنائية ، أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الحلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا _ إعما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لحلسات متلاحقة ، أما إذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الحلسات ، فإنه يكون لزاما إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى . لماكان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم النيب بي الاستثنافي لأسبابه أنه تخطى الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة وهوالحكم الذى انصب عليه الاستئناف أصلا ، ولما كان الواجب أن تتقيد الحكة الاستئنافية بالوجه الذي أقبر عليه الاستثناف ـــ فإذا أغفلته ولم تلتفت إليه كان حكمها معيبا ، لما كان ذلك ، فإن محكمة النقض لاتستطيع إزاء هذا الحطأ والاضطراب البادى في الحكم أن تراقب صحة النطبيق القانوني مماً يتعين معه نقض الحكم و إحالة القضية إلى محكمة ثاني درجة لتبدى رأيها فيما شاب الحكم المعارض فيه من خطأ جارتها هي فيه ، وذلك دون حاجة إلى محث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برياسة السبد مصطفى كامل المستشار، و بيحضور السادة : عادل بوئس ، وعبد الحسيب عدى ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اصماعيل المستشارين .

(107)

الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ القضائية :

. ب ب) تفتيش . تنفيذ الإذن به .

(٢) تفسير حرف العطف الوارد بعبارة الندب :

هذا الحرف هو من الأحرف المشتركة بين مدة معاتى لنوية . ورود هذا الحرف قبل مايجوز فيه الجمع يقطع بإطلاق الندب و إياحة انفراد الضابط بالتفتيش أو إشواك ثبيه معه فيه عن شديه لذلك .

(ب) حضور الشاهدين . مجال تطبيق نص المادة ١٥ ١.ج .

عند دخول رجال الضبط الفضائى المنازل وتفتيشها فى الحالات التى يجيز لهم القانون ذاك فيها . تديهم الفتيش يسرى مليم نس المسادة ٩٦ أ . ج

(ج - د) إثبات . اعتراف .

(ج) طبيعة الاعتراف وبيانات التسبيب بالنسبة إليه :

خطأ الحكم في سرد يواعث الاعتراف لا يؤثر في متعلق ألحكم .

شروط صحة الاعتراف :

ليس منها ما تقدمه من ظررف وملابسات .

(د) تقدير الاعتراف:

عدم تقسيد محكمة الموضوع بنص الامتراف وظاهره . سلطتها في تجزئة الامتراف والأخذم، بما تطمئن إليه .

(ه – ز) إثبات · شهادة : نقض . أسباب الطعن الموضوعية والجديدة:

- ملطة محكمة الموضوع في الأخذ برواية مقولة عن آخر عند الاطمئنان
 إلى صدورها من هذا الاخير حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .
- (و) سلطة محكمة الموضوع في وزن أقرال الشهود وتقدير الظروف التي تؤدى فيها
 الشهادة . هذا التقدير موضوعي لا تجوز إذارته أمام محكمة النقض .
- (ز) ما يثيره المتهم بشأن مسلك الشاهد فى التحقيق و اتصاله بالشهود وجدارته الشهادة أمر يتصل بالإبرامات السابقة على المحاكة فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ح – ط) إثبات . إقناعية الدليل : تقض . أسباب الطمن الموضوعية:

- (ح) الأدلة في المواد الجنائية شماندة رمنها مجتمعة تتكون مقيدة الفاضي .
 يكفي أن تؤدى الأدلة في مجموعها إلى إضاعة المحكمة واطمئنائها إلى ما انتهت إلى .
- (ط) لاتجوز مصادرة المحكمة في اعتقادها المبثني هلي عناصر صائفة ولا المجادلة
 في تقديرها أمام محكمة النقض .

۱ - إذا صدر الإذن بالتفتيش ممن بملكه إلى أحد مأمورى الضبط القضائي وفروس ينديه من مأمورى الضبط القضائي ، فإن دلالة الحال هي أن المعنى المقصود من حرف العطف المشار إليه هو الإباحة - لوروده قبل ما يجوز فيمه الجمع ، وهو ما يقطع بإطلاق الندب و إباحة انفراد الضابط بالتفتيش أو إشراك غيره معه فيه ممن يندبه لذلك .

٢ – استقر قضاء محكة النقض على أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائى المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها – أما التفتيش الذي يقومه مأمورو الضبط القضائى بناء على ندبهم لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليهم أحكام

المسادة ٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق... والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أومن ينيه عنه إن أمكن ذلك..

٣ - خطأ الحكم في سرد بواعث اعتراف المتهم والظروف التي حملته عليه
 لا يؤثر في منطق الحكم والنتيجة التي انتهى إليها - وهي سلامة الاعتراف ذاته
 بصرف النظر عما تقدمه من ظروف وملابسات .

لا تلتزم المحكة في أخذها باعتراف المتهم بنصه وظاهره بل أن لها
 في سيل تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزئ الاعتراف وتأخذ منه
 بما تراه مطابقا للحقيقة وأن تمرض عما تراه مغايرا لها .

ه ــ ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر
 متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى.

ب وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكة الموضوع، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإنذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكة النقض .

لا حا ما يتيره المتهم فيا يمس مسلك الشاهد فى التحقيق واتصاله بالشهود
 حينذاك وجدارته بالشهادة أمريتصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يقبل
 منه طرحه لأول مرة على محكمة النقض .

* ٨ - لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينبي، كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جرئيات الدعوى - إذ الأدلة في المواد الحنائية متساندة يكل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون هقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة - بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها، ومشجة في اكتبال قناعة المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

^{*} الميدا ذاته ، الطمن ١٧٥٥/١٧٥ - (جلسة ٢١/١٠/١٠) .

 بينت محكة الموضوع واقعة الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر سائمة اقتنع بها وجدانها فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكة النقض.

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعر... بأنه أحرز أفيونا وحشيشا فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلب منغرفة الاتهام إحالته إلى محكة الجنايات لمحاكمته بالمواد وووسسجو و ۲ من المرسوم بقانون ۲۰۱۹ سنة ۲۰۰۳ والجدول المرافق فقررت بذلك . وأمام محكة الجنايات دفع الحاضر عن المتهم ببطلان التفتيش . والمحكة المذكورة قضت حضوريا عملا بحواد الاتهام برفض الدفع ببطلا التفتيش و بصحته و بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة و بتغريمه ثلاثة آلاقى جنيه ومصادرة المواد المضبوطة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى الإسنادو شابه فساد فى الاستدلال وقصور وتناقض فى التسبيب ، كما أخطأ فى تطبيق القانون وفى تضميل ذلك يقول الطاعن إنه دفع ببطلان التفتيش لأن الكونستا بل الذى ضبط المخدر فى منزله لم يكن مأذونا با لتفتيش ولم يتم الضبط تحت رقابة و إشراف ضابط المباحث ومن يذبه من رجال الضبط القضائى – ومن ينهم الكونستا بل المذكور ستفييش شخص الطاعن ومسكنه وأن أوراق الدعوى تنطق بأن الضابط اصطحب معه ذلك الكونستا بل وكلفه بإجراء التفتيش فاجراه . وهذا الذى أورده الحكم فى خصوص إذن التفتيش لا سند له من الأوراق ، إذ أن جارة الإذن خصت ضابط المباحث أو من ينتديه من رجال الضبط لإجراء التفتيش ، ومؤدى ذلك أن المندوب أصلا للتفتيش وهوضا بط المباحث له أن يقتل عن إجرائه لأحد مامورى الضبط ودن أن يضمه إليه بدلالة وجود حرف العطف قاو "الذي يفيد التخيير والاتفراد

لا الجمع والمصاحبة . وإذكانت سلطة المندوب للتفتيش تستند إلى إذن الآمرب ويتحدد نطاقها بمقتضاه ، وكان المندوب الأصيل قد آثر القيام بالتفتيش بنفسه فيمتنع عليه ندب سواه لإجرائه لتجاوز ذلك سند ندبه مما يبطل التفتيش الذي قام به الكونستا بل دون ندب صحيح ـ والذي لم يكن حين إجرائه تحت إشراف ورقابة المندوب الأصيل، إذ قرر الضابط بالتحقيقات وبالحلسة أنالكونستابل دخل مسكن الطاعن من باب آخر غير الذي دخل هو منه وأن كلا منهما كان بجرى التفتيش في مكان غير مكان الآخر وأن الكونستا بل حضر إليه في مكان وجوده وقدم له كيس المخدر ، كما قطع الكونستا بل بأنه لم يكن يجرى النفنيش تحت رقابة أو إشراف الضابط وتوجيه بل كان يعمل على استقلال بندب كتابي من الضابط المذكور ، كما دفع الطاعن ببطلان إجراءات التفتيش الذي قام به الكونستا بل دون مراعاة نص المسادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تستلزم ضرورة حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينيه عنه كاما أمكن ذلك ، و إلا وجب أن يكون بحضور شاهدين يكونان على قدر الإمكان من أقارب المتهم البالغين أو القاطنين معه بالمتَّل أو من الجيران . ورد الحكم على ذلك بأن مناط إعمال حكم تلك المــادة هوفى الحالات التي يتم فيها التفتيش من رجال الضبط القضائي في الأحوال التي أجاز لهم القانون فيها إجراؤه أما التفتيش الذي يقومون به بناء على ندب من سلطة التحقيٰقي فإنه تسرى عليه المادة ٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه كلما أمكن ذلك – وهذا الذي ذكره الحكم ينطوي على تفسير خاطىء للقانون لأن الخلاف بين المادتين ٥١ و٩٢ ليس معناه اختلاف طبيعة ونوع التفتيش بلأن مناطه شخصية من يجريه ـــفيث يكون القائم به من رجال الضبط طبقت المادة ٥١ التي تتطلب مزيدا من الضائات لورود تلك المادة في الفصل الذي تضمن الأحكام التي تسري على رجال الضبط في شتى ما يباشرونه من إجراءات سواء بصفة أصلية أو عند نديهم لإجرائها . ومؤدى ما أثبته الحكم من حضور الطاعن بعض مراحل التفتيش عند ضبط العلبة التي حوت الأفيون أنه لميكن موجودا وقت العثور على الحشيش في حجرته لاستحالة وجوده في مكانين مختلفين في وقت واحد وقد كان في مكنة الكونستا بل استدعاء والدي الطاعن وزوجته وأخته وغيرهما من النسوة اللاتي كن بردهة المنزل المؤدية إلى الغرفة

التي وجدبها كيس الحشيش لخضور التقتيش ولكنه لم يفعل مهدرا بذلك الضاتات التي أوجبها القانون لسلامة التفتيش – كما اعتمد الحكم في تكوين عقيدته بإدانة الطاعن على أقوال للشهود لامأخذ لها من الأوراق ولم يرفع التناقض عنهم ، ذلك أن ضابط المباحث قرر بالتحقيقات وبالحلسة أن الكونستابل حضر إليه ومعه كيس الحشيش وأن الطاعن كان يرافقه وقت عثور الكونستابل على الكيس المذكور – بينها قرر الكونستابل بالحلسة أن الضابط هو الذيحضر إليه بالغرفة التي ضبط فيها الحشيش كى يسأله عن نتيجة التفتيش ، وكان قد شهد بالتحقيقات أنه نادى على الضابط الذي لم يحضر إليه من تلقاء نفسه وأنه صادف الطاعن ووالديه فور دخوله المنزل ـــ واستدل الطاعن مما أثبته المحقق على مسلك الكونستابل في التحقيق واتصاله بالشهود الذين لم يسألوا وما شهدبه المأمور بالجلسة منعزل الكونستا بلمن الخدمة بجلس عسكري وإقرار الكونستا بل مذلك _ أن هذا الأخير غير أهل للثقة بأقواله التي أخذ الحكم بها دون أن يرد على ما أثير حول مسلكه . وقد انصبت رواية المخبر حسن ابراهيم - الذي لم يسمع بالجلسة – على واقعة إحراز الأفيون التي اطوحها الحكم ، أمَّا بالنسبة إلى واقعة إحراز الحشيش، فإنشهادته وزميله أحمد عبد الحفيط سماعية ، أما المخبر حسين شحاته ــ وهو الذي اتصل به الكونستابل في فترة تسلله مر. غرفة التحقيق - فإن جاءت أقواله لهـــذا السبب مطابقة لأقوال الكونستابل وغالفة لأقوال الضابط بالقدر الذي اختلف فيه مع هذا الأخير ، فإنه تناقض مع نفسه – إذ ذكر في التحقيقات أنه دخل الغرفة التي ضبط فيهــا الحشيش مع الشاهد مرزوق عد أبو العينين وفى أثناء التفتيش عثر الكونستابل على الكيس ، بينا نفى بالجلسة دخول مرزوق تلك الغوفة معهما، ونسب الحكم أيضا إلى مرزوق عجد أبو العينين رؤيته واقعة عثور الكونستابل على لقافات الحشيش على المنضدة - في حين أنه اعتذر بالجلسة لعدم تذكره تفاصيل هذه الواقعة ، وقد قرر بالتحقيقات أن الكونستا بل عثر على كيس الحشيش وهو يفتح درج " البوريه " ويخرج منه كيس المخدر عارضا إياه على الضابط . كما أخطأ الحَكم حين رد على ما أثأره المدافع عن الطاعن من بطلان الاعتراف المنسوب إليه لعدم إستكاله عناصر صحته لأنه لم يصدر عن شخص صحيح النفس حر الإرادة غير واقع تحت تأثير ، فضلا عن عدم مطا بقته للحقيقة ، فقد رداً لحكم بأنه لا يلتفت

إلى ما أثاره الدفاع من أن الطاعن آثر باعترافه إفتداء والده الذي سبق الحكم عليه بعدة عقوبات في إحراز مواد مخدرة بقوله * إن الطاعن تردد بين الإنكار والاعتراف وأنه أنكر إسداء ثم اعترف بحيازة المخدر والاتجار فيه ، وأن اعترافه صدر بعد مواجهته بملابسه التي وجدت بالغرفةالتي عثر على الحشيش فيها و بإقرار زوجته ووالدته بأنها حجرته . وهذا الذي ذكره الحكم غير صحيح ، ذلك أن اعتراف الطاعن كان سابقا على إنكاره ولم تحصل مواجهته بملابسه أو بزوجته ووالدته وحيناعدل الطاعن عناعترافه ظلرعلي إنكاره دون أن يعود إلى اعترافه ثانية – وقدسرد الحكم وقائع الدعوى علىهذا النحو، ومن ثم يكون رد الحكم على دفاع الطاعن لا مأخذ له من الواقع . هذا إلى أن الحكم حين أخذ باعتراف الطاعن بالنسبة إلى الحشيش واطرحه بالنسبة إلى الأفيون بقولة إنه قد يكون لو الدهأو لغيره من رواد المنزل وساكنيه ـ قد أتى بهذهالتفرقة التي لامبرر لها ، ولان مقتضى شكه في الاعتراف في شطوه الخاص بإحراز الأفيون أن ينسحب على شطره الآخرالمتصل بإحراز الحشيش، وإذا كان الحكم لم يروجهالانعطاف الشك على هذا الشطر من الاعتراف فقد كان عليه أن يورد لذلك سببا ، وهذا التخذل والتهاتر في التسبيب من شأنه أن يهــدر الأدلة التي اعتمد عليها الحكم المطعون فيه مما يعيبه وتستوجب نقضه

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله " إن الملازم أول عبد العزيز حسن رومان ضابط مهاحث بندر ملوى إستصدر اذنائنيا بة الهمومية فى تفتيش شخص ومسكن المتهم سيد عبد العزيز (هران (الطاعن) وضبط ما لديه من مواد مخدرة فافتتحت النيابة تحقيقا بتاريخ مع نوفمبر سنة ١٩٥٦ وأذنت للضابط ولمن يندبه من مأمورى الضبط القضائي بتفتيش شخص المتهم ومسكنه خلال ثلاثة أيام لضبط ما لديه من مواد مخدرة. وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٦ انتقل الضابط المذكور ومعه الكونستا بل الممتاز حليم جورجى غيريال و بعض المتقبر بألى منزل المتهم وهناك كلف الضابط الكونستا بل والمخبر حسين شحاته أحمد لدخول المنزل من أحد بابيه وقام هو بدخوله من يابه الآخر مع باقى أفراد التوة ووجدوا المتهم داخل المنزل وقش كل من الضابطوالكونستا بل عنويات المتوة ووجدوا المتهم داخل المنزل ووتش كل من الضابطوالكونستا بل عنويات المتوة ووجدوا المتهم داخل المنزل وقش كل من الضابطوالكونستا بل عنويات المتوة ووجدوا المتهم داخل المنزل وقش كل من الضابطوالكونستا بل عنويات المتوقع في المنابط بردهة

المنزل على علبة من الصفيح مخبأة بجوار الفرن وقدمها للضابط الذي فتحها فى حضور المتهم ووجد بها تخدر الأفيون وسأل المتهم فاعترف له بإحرازه بقصد الاتجار فيه ، كما عثر الكونستابل الممتاز حليم جورج ميخائيل على كيس فوق منضدة بحجرة المتهم قدمه للصابط ووجد به عدة لفافات من ورق أصفر تحوى مخدر الحشيش سأل المتهم عنه فاعترف عند ما اعترف له بإحراز، أيضا بقصد الانجار فيه وقاد الضابط المتهم والمضبوطات إلى مركز البوليس وقدمه إلى مأمور البندر الذي اعترف المتهم له يضبط المخدر لديه وأنه يتحرفيه وباشرت النيابة التحقيق وفيه اعترف المتهم بضبط المخدر في مسكنه ثم ادعى أنه مدسوس عليه... وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هــذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الضابط والكونستابل والخبرين والمأمور ومرس تقرير المعمل الكياوي ومن اعتراف الطاعن بالتحقيقات ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية لحريمة إحرازالمخدر التي دانه بها . وعرض الحكم لدفاع الطاعن ببطلان التفتيش بالنسبة إلى وأقدة ضبط مخدر الحشيش و بطلان اعترافه فرد عليه في قوله وفات الدناع أن إذن النيامة في هـذه الدعوى صدر لضابط المباحث ولمن ينديه من رجال الضبطية القضائية بتفتيش شخص المتهم ومسكنه ، ولا جدال في أن الكونستا بل المتـــاز أحد رجال الضبط القضائي، كما أن أوراق الدعوى تنطق بأن الضاط إستصحب معه هذا الكونستابل وكلفه بإجراء التفتيش فأجراه – أما المحاجة بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الحنائية فغير سليمة في الدعوى الحاضرة إذ مناط تطبيق المادة المذكورة هو دخول رجال الضبطية القضائية المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجاز لهم القانون ذلك فيها 🗕 أما التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبطية القضائية ساء على نديه لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليه أحكام المادة ١ من قانون الإجراءات الحنائية الخاصة بالتحقيق والتي تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه كاما أمكن ذلك . وقد حضر المتهم فعلا التفتيش في بعض مراحله عند ضبط العلبة التي تحوى مخدر الأفيون وما كان في الإمكان حضور المتهم في ذات الوقت بحجرته التي ضبط فيهما الكيس الذي يحوى مخدر الحشيش إذ أن التفتيش كان جاريا في أكثر من موضع ، ومن كل ماتقدم يكون الدفع ببطلان التفتيش غير قائم على سند من الواقع أو التسانون ويتعين

وقضه بشقيه . وحيث إن الدفاع حاول عبنًا إثارة الشبهات في قيمة الاعتراف آلذي أدلى به المتهم في التحقيقات ومجرد استعراض عبارات هذا الاعتراف في أكثر من موضع في تحقيقات النيابة تؤكد صحة هذا الاعتراف وأن المتهم كان متفهما لعباراته الصريحة الواضحة . أما عن استدراكه بعد ذلك عند مناقشته بقولة إنه لا يعرف من دس عليه المخدر المضبوط فقول لا يؤيه به ما دام المتهم لم يقم الدليل علىهذا الدس المزعوم، وفى وقائع الدعوى ومادياتها ما يؤكُّد عدمً جديةُ هذا الدفاع إذ أن لفافات الحشيش وجدت على منضدة داخل غرفته وقد اعترف بضبطها بهماً . وحيث إن المحكمة لا تلتفت إلى ما أثاره الدفاع من أن المتهم كان في اعترافه مفتديا والده السابق الحكم عليه بعقوبات متعددة في إحراز المواد المخدرة ، ذلك أن المتهم تردد بين الإنكار والاعتراف فقد أنكر صلته بحجرته التي ضبط مخدر الحشيش فيها وظل على إنكاره هـــذا حتى ووجه بضبط ملابسه فيها وإقرار والديه وزوجته بأنها حجرته فاعترف بحيازته المخسدر و بالاتجار فيه ، ولم يكن في اعترافه هذا مفتديا بل مقررا الواقع والمحكمة تطمئن كل الاطمئنان إلى صحة هذا الاعتراف وتأخذه به" - ثم التفت الحكم عن مساءلة الطاعن عن واقعة ضبط مخدر الأفيون بردهة منزله واستبعدها من عناصر التهمة وحصر الإتهام في واقعة إحراز الحشيش مستظهرا في ذلك قصد الاتجار لدى الطاعن بما يبرره . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليـه الحكم سديدا في القانون ، ذلك أن الإذن بالتفتيش صدر ممن علكم إلى أحد مأموري الضبط القضائي مخولا إياه ندب غيره من مأموري الضبط القضائي لإجرائه ، وبين من مدونات الحكم أن الندب جاء شاملا الضابط ومن يندبه من مأموري الضبط ومعالتسليم عما جاء بوجه الطعن منصدور الندب إلى الضابط ور أو " من ينديه من مأموري الضبط فإن دلالة الحال هي أن المعنى المقصود من حرف العطف المشار إليه هو الإباحة — لوروده قبل مايجوز فيه الجمع ، وهو ما يقطع بإطلاق الندبو إباحة انفراد الضابط بالتفتيش أو إشراك غيره معه فيه ممن سديه لذلك من مأموري الضبط ، ومن ثم يكون التفتيش الذي أجراه الكونستا بل الجمت ز حَلَيْم جَوْرِجِي غَبْرِيال قَدْ تَمْ فَي نَطَاقَ إِذِنْ التَفْتَيْشُ وَوَقَعْ صَحِيْحًا ـــ وَلَمَا كَان قضاً عذه الحكمة قد استقر على أن مجال تطبيق المسادة ٥١ من قانون الإجراءات الحنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيهما في الأحوال التي

يجيز لهم القانون ذلك فيها – أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على ندبهم لذلك من سلطة التحتميق فإنه تسرى طيهم أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الحاصة بالتحتيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينيبه عنه إن أمكن ذلك . لماكان ذلك ، وكان تقدر قيمة الاءترافكدليل إثبات في الدعوى من شأن محكمة الموضوع فلاحرج على المحكمة إذا هي آخذت الطاعن ياعترافه فيالتحقيقات على رغم عدوله عنه ما دامت قد اطمأنت إلى صحة صدوره عنه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى سلامة هذا الاعتراف وصدوره عن إرادة حرة ، وهي بعد ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره ... بل أن لهـا في سبيل تكوين عقيدتها في المواد الحنائية أن تجزئ الاعتراف وتأخذمنه بمــا تراه مطابقا للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايرا لها 🗕 ولا يقدح في ذلك خطأ الحكم 🗕 على فرض حصوله - في سرد بواعث اعتراف الطاعن والظروف التي حملته عليه لأن الخطأ فى ذلك لا يؤثر في منطق الحكم والنتيجة انتي انتهى إليها وهي سلامة الاعتراف ذاته بصرف النظر عما تقدمه من ظروف وملابسات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال الشهود بما له مأخذه من محاضر جلسات المحاكة ، ومن المقرر أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أب تأخذ من أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، ولها فيسبيل ذلكأن تأخذ بأقوال الشاهد فيجلسة المحاكمة ولوخالفت أقواله في مراحل التحقيق الأخرى ، وليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، وكان الحكم قد استخلص الإدانة من أقوال الشهود استخلاصاً سائغا لا تناقض فيه ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينبيء كل دليل منها و يقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ـــ إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي – فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومنتجة في اكتمال قناعة المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ،كما هو واقع الحال في الدعوى، وكان ما يثيره الطاعن فيما يمس مسلك الكونستابل في التحقيق واتصاله بالشهود

حينذاك وجدارته للشهادة مردودا بأنه لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار هــذه الواقعة التي تتصل بإجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة ، فلا يقبل منه طرحه لأول مرة على هذه المحكمة ، فضلا عن أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فهما الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الحدل في ذلك أمام محكمة النقض ، ومتى بينت المحكمة واقعة الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض لل كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل - ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر عناصر جريمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا في حق الطاعن وأثبت عليه قصد الإنجار فيه ، فإن المحكمة ترى في خصوص الدعوى المطروحة إعمالا للرخصة المخولة لهما بمقتضى الممادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شارب حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أنْ تنقض الحكم لمصلحة الطاعن وتطبق أحكام قانونالمخدرات الجديدرقم١٨٣ لسنة ١٩٦٠ المعمول به إعتبارا من ١٣ من يوليه سنة ١٩٦٠ على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم وتنزل العقاب مه في حدودما نصت عليه المادة ٣٤ من القانون المذكور .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية المقضى بها وجعلها الأشغال الشاقة لمدة سبع سنين ووفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ۲۱ من نوفمبر سنة ۲۰ ۱۹۳

برياحة السيد محودة ابراهم إسماعيل فاتب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عمد عطيه اسماعيل ، وعادل يوض ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خاله المستشارين .

(101)

الطمن رقم ١٣٣٥ لسنة ٣٠ القضائية :

* إشتباه . جريمة العود إلى هذه الحالة: ماهيتها: جريمة وقتية. بدءقيامها:

العبرة فى ذلك بتاريخ وقوع الجريمة بعد سبق الحكم بالمراقبة . فضاء النقض المستقو على توقيع جزاء حالة الاشتباء مع جزاء الجريمة أنو الجرائم الأشرى التي يرتكهما المشتبه فيه إنحا يتعلق بتطبيق للنقو بة — لا بطبيعة الجريمة .

جريمة المود الاشتباه هي جريمة وقتية، والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الحريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة ، ولا محل للتحدي بماجرى عليه قضاء محكة النقض في خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الحريمة أو الجوائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه حديث هذا القضاء الذي استندت إليه النيابة العامة إلحك يتعلق بتطبيق العقوبة ، في حين أن الطعن المقدم منها قد عرضت فيه إلى طبيعة الحريمة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطمون ضده بأنه عادلحالة الاشتباء بأن حكم عليه بالحبس أفى الفضية رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ لعمرقة بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة ، وطلبت عقا به بالمواد ١٩٥٥ لا ٤٩٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ والمحكة

مبدأ الطمن ١١٥٠ لسنة ٢٨ق – (جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠) قاعدة ٢٧٤ عبدأ الطمن ١٩٥٨/١٢/٣٠)
 عالأحكام سنة ٥ ص ١٩٣٠ ، الطمن ١٩٣٨ لسنة ٢٩ق – (جلسة ١٩٦٠/٤/١٩١٥)
 قاعدة ٢٤ عجالأحكام سنة ١١ ص ٣٢٥ .

الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام ما عدا المسادة ٧ وبدلا عنها المسادة ٢/٩ بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ و بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يحدده السيد وزير الداخلية تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليه مع النفاذ . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم. وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم الحكم الأخير وأمام المحكمة الاستئنافية دفع الحاضر مع المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات . والمحكمة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٥ و ٣/٤١٧ من قانون الإجواءات الجنائية بمضى المدة بلا مصروفات بإلناء الحامة في هذا الحكم يطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعي على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفى تأويله إذ قضى بتعِنَّة المطعون ضده من تهمة العودة للاشتباء المسندة إليــه تأسيساً على أن هذه الحريمة وقتية تبدأ وتنتهي من وقت ارتكاب الجريمة التي احتبر يمقتضاها عائدًا لحالة الاشتباه، وإذ كان الحكم على المطعون ضده بالمراقبة قد صدر في ٢٧٠/١٢/٣٠ وكان الحكم عليه في الجنعة رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ الميناء قد صدر في ١٩٥٨/٣/١٨ وكان الاتهام لم يوجه إليه إلا في ١٩٥٨/٧/١٢ فإذا لحريمة تكون قدسقطت بمضى المدة ـ وهذا الذى قاله الحكم غيرسديدذلك لأن جرائم الاشتباء لاتتكون من فعل واحد محدد بذاته ينع في وقت معين و ينتهي با نقضائه · وإنما هي وصف إذا توافرت عناصره قانونا لصق بالشخص المشتبه فيـــه ويستدل عليه بما طبع عليه هذا الشخص من اتجاه إنى ارتكاب جرائم حددها المشرع فإذا وقع من المشتبه فيــه بعد الحكم عليه باعتباره كذلك أى عمل مؤثم من شأنه تأييد حالة الاشتباء عد عائدا للاشتباء دون أن يلزم في هذه الحال لا يزول عن المشتبه فيه فلا تخضع تلك الجسريمة لقواعد السقوط بمضى المسدة حاضره بماضيه وكون الخطر في نفسه حق عليه العقاب ولو تراخت إجراءات ً

وفع الدعوى الحنائية لأكثر من المسدة التي حددها القانون لسقوط الدعوى الحنائية لا كثر من المسدد التي حددها القانون لسقوط الدعوى الحنائية ولا يكون الحلمة من دلالة الفعل على كون الخطوس. وقيد هذا النظر ماجرى عليه قضاء محكمة المتنص من أن حالة الاشتباء تقضى دائما توقيع جزائها مع جزاء الحريمة أو الحرائم الأحرى التي يرتكبها المشتبه فيه دون تطبيق أحكام المسادة ٣٣ من قانون العقوبات

وحيث إرب الدعوى الجنائية أقيمت على المطمون ضده بوصف أنه في يوم ١٠ ما يوسسنة ١٩٥٨ بدائرة قسم العرب عاد لحـالة الاشتباء بأن حكم عليهُ بالحبس في القضية رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ لسرقة بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة فى القضية رقم ٧٣١ سنة ١٩٥٢ جنح الميناء ومحكمة جنح بورسعيد الجزئية قضت بحبس المتهم شهرين مع الشفل والتفاذ ويوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية، فعارض وقضي في معارضته برفضها وتأييد الحكم النيابي المعارض فيه . فاستأنف الحكم وقضت محكمة بورسعيد الابتدائية بهيئة استثنافية حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبانقضاء الدعوى الحنائية بمضى الملدة . وقالت في أسباب حكمها : "وحيث إن النابت من مطالعة تذكرة سوابق المتهم (المطعون ضده) الموفقة أنه حكم على المتهم بتاريخ ٢٩٥٢/١٢/٣٠ بالمراقبة ستة شمور في جريمة اشتباه في القضية رقم ٢٧١٥/٧٣١ سنة ١٩٥٢ بورسعيد وبتاريخ ١٩٥٥/٣/١٨ حكم عليه في القضية 'رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ في جريمة سرقة' وأن النيابة لم تقيد التهمة المسندة إلى المتهم محل هذه الدعوى إلا بتاريخ ١٩٥٨/٧/١٢ ولم يعلن المتهم سهذه التهمة محل هذه الدعوى الابتاريخ ١٩٥٨ /٧/٢ وحيث إن النيابةالعامة لم ترفع الدعوى الجنائية قبل المتهم إلابتاريخ ٢٩٥٨/٧/٢١. وأن تهمة العود المنسوبة إلَّى المتهم قامت متوافرة لأركانها من يوم ارتكابه جريَّة السرقة المحكوم فيها فى القضية رقم ٣٧٠ ســنة ١٩٥٥ وقبل الحكم عليه فيها بتــاريخ ١٩٥٥/٣/١٨ و بعد الحكم عليه . و باحتساب المدة التي مضت من هذا اليوم حتى أقامت النيابة الدعوى الجنائية تكون أكثر من ثلاث سنوات وتكون النيابة العامة قد أقامت هذه الدعوى الجنائية بعد انقضائها بمضى المدة الفانونية وهي ثلاث سنوات ودون اتخاذ أي إجراء من إجراءاتالتحقيق في الدعوى، ويترتب على ذلك أن الدعوى الحنائية قد انقضت بمضى المدة عملا بنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية " وخلص الحكم إلى تكيف جريمة العودللاشتباه

أنها جريمة مؤقتة واحتساب مدة السقوط من تاريخ ارتكاب جريمة السرقة في القضية رقم ٧٧٠ سنة ١٩٥٥ بورسعيد سابقة البيان بعدا لحم عليه بالمراقبة وقضى با نقضاء الدعوى الحنائية بمضى المدة . وما قاله الحميم من ذلك صحيح في القانون ذلك أن جريمة العود للاشتباء هي جريمة وقتية والعبرة في تحققها بساريخ وقوع الحريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة . لما كان ذلك ؟ وكان النابت مما أورده الحكم أن الجريمة التي ترتب عليها العود للاشتباء قد وقعت قبل يوم ١٩٥٥/٣/١٥ وهبو تاريخ الحكم فيها ولم تتخذ النيابة العسامة أي إجراء قاطع للمدة منذ ذلك التاريخ حتى رفعها الدعوى على المطعون ضده في ١٩٥٥/١/١١ ١٩٥٨ ومن ثلاث فإن ما انتهى إليه الحكم من أن هذه الجريمة قد سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقا المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية يكون سنوات من تاريخ توافرها وفقا المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية يكون توقيع جزاء حالة الاشتباء مع جزاء الحريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه توقيع جزاء حالة الاشتباء مع جزاء الحريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه المود للاشتباء — في حين أن الطعن المقدم منها قد عرضت فيه إلى طبيعة الحريمة المود للاشتباء — في حين أن الطعن المقدم منها قد عرضت فيه إلى طبيعة الحريمة المود للاشتباء كان ذلك ؟ فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ۲۲ من نوفمبر سنة ۲۹،

برياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل ناب رئيس المحكمة ، ويجمضور السادة : عادل يونس ، وهبد الحسيب عدى ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خالد المستشارين .

(100)

الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٠ القضائية :

شيك بدون رصيد . اختصاص .

متى تتم جريمة المسادة ٣٣٧ ع ؟

بتسليم الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء •

ما يعد من قبيل الأعمال التحضيرية : تحرير النبك وتوقيعه ما دام لم يسلم إلى المستفيد .

المحكمة المختصة محليا منظر الدعوى :

هى المحكمة التى حصل تسليم الشيك إلى المستفيد بدائرتها ، أو التى يقيم بها المتهم ، أوالتى يقبض عليه فيها . اعتبار المحكم كان الوف، بقيمة الشيك هوالذى يحدد الاعتصاص محطى، فى القانون . خطأ الحكم فى الدفع والموضوع .

تم يحريمة إعطاء شيك بدون رصيد بجود إعطاء الساحب الشيك إلى المستقيد مع علمه أنه ليس له مقابل وفاء قابل السحب _ إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتنعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالمقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى بجرى النقود في المعاملات _ أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية _ ما دام الشيك لم يسلم بعد إلى اللستغيد _ فإذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكتها ، ولم يكن المتهم عمل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب ، ولم يقبض عليه في دائرتها ، فإن الاختصاص ينعقد لمحكة بولاق ، ويكون

ما ذهب إليه الحكم من جعل الاختصاص لمحكة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك المسحوب عليه بدائرتها قد بنى على خطأ فى تأويل القانون امتد أثره إلى الدفع و إلى الموضوع — حين تناولته المحكة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى .

الوقائع

اتهمت النابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية لآخر شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ١٩٣٩ و ١٩٣٧ من قانون العقوبات مع تطبيق أفصى العقوبة . وادعى المدعى بالحق المدنى بحق مدنى قبل المتهم بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا ثم عدل طلباته إلى ٥١ جنيها . وأمام المحكة الحثرثية دفع الحاضر مع المتهم بعدم اختصاص المحكة بنظر الدعوى و بطلان شهادة الشاهدين وعدم قبول الدعوى المدنية . والمحكة قضت حضور يا بتغريم المتهم ٢٠ جنيها وعدم قبول الدعوى المدنية مع الزام رافعها بالمصاديف ، استأنف كل من النبابة العامة والمحكوم عليه والمدعى بالحق المدنى هذا الحكم . والمحكة المستنافية قضت حضور يا و بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل و بإلزامه بأن يدفع المدعى بالحق المدنى ميلغ أحد وخمسين جنيها كتمويض مؤقت والمصروفات المدنية عن الدرجتين وأتعاب الحاماه .

المحامة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيسه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى وفصل في موضوعها على رغم انعقاد الاختصاص المحلي لحكمة بولاق الجزئية بقولة إن جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد المنسوبة إلى الطاعن وقعت بدائرة قسم السيدة زينب تأسيسا على أن الشبك موضوع الاتهام مسحوب على بنك مصرفع الدواوين التابع للقسم المذكر ومن ثم يتحدد اختصاص محكمة السيدة

زينب بجريمة صدم وجود رصيد للطاعن قائم وقابل للوفاء بقيمة الشيك في البنك على الوفاء . وهذا الذي أورده الحكم يجافي الناويل الصحيح للقانون لأن الجريمة تقع ونتم فور إصدار الشيك وفي مكان إعطائه ، وهو بدائرة قسم بولاق . أما الجمهة المسحوب عليها الشيك فلا تمدو أن تكون الجهة التي كشفت فيها الجريمة وهي ما لا يتحدد بها الاختصاص الهملي طبقا لنص المادة ٢١٧ مر قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن أمام محكمة السيدة زينب الجزئية بوصف أنه أعطى بسوء نية لوليم طحان شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب، ولدى نظر الدعوى أمام محكة جنح السيدة زينب دفيرا لحاضرعن الطاعن بعدم اختصاص المحكمة المذكورة بنظر الدعوى تأسيسا على أن الطاعن لا يقيم بدائرتها وأن الحريمة تمت في منزل وليم طحان ثم نزل الدفاع عن هذا الدفع . وقضت المحكمة بإدانة الطاعن وبتغريمه عشرينجنيها وبعدم قبول الدعوىالمدنية وعرضت في حكمها إلى ما أثاره الدفاع من دفع بعدم اختصاصها وانتهت إلى اختصاصها ينظر الدعوى فاستأ نفت النياية العامة والطاعن والمدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ولدى نظر الاستثناف أصر المدافع عن الطاءن على التمسك بالدفع بعدم اختصاص محكمةالسيدةز ينب الجزئية محليا بنظرالدعوى لحصول تسلم الشيك خارج دائرتها . فقضت المحكمة الاستثنافية بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وَحبس المتهم سنة مع الشغل و إلزامه بالتعويض المطالب به وقالت فى ردها على الدفع " وحيث آنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة فإنه لما كان الثابت أن الشيك موضوع الاتهام مسحوب على بنك مصر فرع الدواوين وهو عمل الوفاء وفيه وقعت الجريمة العدم وجود رصيد للتهم (الطاعن) قائم للوفاء بقيمة الشيك، ومن ثم يتحدد الاختصاص لمحكمة السيدة، و يكون الدفع على غير أساس صليم جديرا باطراحه". لما كان ذلك، وكان الطاعن قد دفع على مايين مماسيق أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها محليا بنظر الدعوى، وكان الناب من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الشيك موضوع الاتهام حرر وأعطى إلى المستفيد إدوار سليم غريب بمنزل وليم جورجطحان بدائرة قسم بولاق ،وأنه لما تقدم به إلى فرع بنك مصر بالدواوين رد إليه العدم وجود رصيد للطاعن فأبلغ النيامة العامة بآلواقعة وبعد أن سار التحقيق شوطا تقدم الطاعن إلى النيابة

العامة من تلقاء نفسه وأدلى بأقواله. ولما كان الاختصاص يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه وفقالما جرىبه نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الحنائية ، وكانت حريمة إعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها في المـــادة ٣٣٧ من قانون العقو بات تتم ــــ خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - بجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه أنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتنعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الحريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات _ أما الأفعال السابقة على ذلكمن تحرير الشيك وتوقيعه فتعدمن قبيل الأعمال التحضيرية مادام الشيك لم يسلم بعد إلى المستفيد . لماكان ذلك ، وكانت الجويمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكتها ولم يكن للطاعن محل إقامة بدائرة قسم السيدةزينب ولميقبض عليه في دَائْرَتُها ، فإن الاختصاص ينعقد لمحكمة بولاق ، ومن ثم يكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك محل الوفاء بدائرتها قد بنى على خطُّ في تأويل القانون امتد أثره إلى الدفع و إلى الموضوع حين تناولته المحكمة . ذلك أن الطاعن إذ دفع علىلسان محاميه أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ردت عليه ردا اعتبرت فيه مكان الوفاء بقيمة الشيك هو الذي محدد الاختصاص ــ وهو رد خاطيء قانونا لأن الجريمة تتم مجرد إعطاء الشيك للسنفيد كما سبق النول . لمساكان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون سديدًا، ويتعبن لذلك نقضه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الحزئية بنظر الدعوى وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطمن .

جلسة ۲۲ من نوفمبر سنة ۲۰ م

برياسة السيد محمود ابراهم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ¢و بحضور السادة : مجد عطيه اسماعيل ¢ وعادل يونس ¢ وعبد الحسيب عدى ¢ وحسن خالد المستشارين •

(107)

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ١٠ القضائية :

قتل عمد . رابطة السببية : قصور بيان الحكم في استظهارها :

عند إغفاله صلة الوفاة بالإصابات التي أشار إليها من واقع الدليل الفني — وهو الكشف الطبى الذى أورد الحكم مضمونه . قول الحمكم إن الإصابات الــارية أودت بحياة المجنى عليه لا يغنى •

" إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل العمد لم يبين كف انتهى إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هى التى سببت وفاة المجنى عليه ، فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه ، ولا يقدح فى ذلك ما أورده الحكم في ختامه من أن الإصابات النارية أودت يحياة المجنى عليه حد ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبى صلة الوفاة بالإصابات التى أشار إليها من واقع الدليل الفنى حوهو الكشف الطبى حدما بجعل بيانه هذا قاصرا قصورا لاستطع معه محكة النقض أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التى آخذه بها .

الوقائع

اتهمت النيابة السامة الطاعن بأنه قتل المجنى عليه عمدا بأن أدلمق هايه مقذوفا ناريا من مسدسه قاصدا من ذلك قتله فاصابه بالإصابات السارية المحصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت محياته . وطلبت من غرنةالاتهام إحالته إلى عمكة الجنايات لمعاقبته بالسادة 178 من قانون الدّوبات فتررت

^{*} راجع أيضا الحكم في الطعن ٣٠/١٣٦٤ ق – (جلسة ١٩٦٠/١١/٧) .

بذلك . ومحكة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانور... العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينماه الطاعن على الحكم المطمون فيه أنه إذ دانه بجريمة قتل عمد قد شابه قصور فى التسبيب ذلك أنه لميدلل على قيام رابطة السبهية بين الفعل المسسند إليه وهو إطلاق النار وبين النتيجة التى ساعله عنها وهى موت المجنى عليه فلم يبين مؤدى تقرير الصفة التشريحية عن سبب الوفاة وصلتها بإطلاق الميار على المجنى عليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما مجمله أنه على إثر نقاش بين المحنى عليه والطاعن أغلظ كل منهما للآخر في القول فكان أن غضب الطاعن ل اعتقده من خدش كرامته فأسرع بتناول مسدسه وصوبه على الحبني طيه وأطلق منه عارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرىر الطبيب الشرعي والتي أودت بحياته . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن تقرير الطبيب الشرعي . وبعد أن أشار الحكم إلى ما تضمنه تقرير الطبيب الشرعي من إصابات وعرض لدفاع الطاعن الموضوعي ففنده استظهر نية النتل في حقه وخلص إلى إدانته بقتل المحنَّى عليه عمدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم إذ انتهى إلى إدانة الطاعن ومعاقبته عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف انتهى إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشر عمة هي التي سببت وفاة الحبني عليه فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجهالطمن التي أثارها الطاعن في طعنه، ولا يقدح في ذلك ماأورده الحكم في ختامه من أن الإصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبي صلة الوفاة بالإصابات التي أشار إليها من واقع الدليل الفني وهوالكشف الطبي مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا لاتستطيع معه هذه المحكمة أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السبية بين فعل الطاعن والنتيجة التي آخذه بها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ۲۲ من نوفمبر سنة ۲۰ ۱۹

برياسة السيد مصطفى كامل المستشار، وبجضور السادة : السيد احمد عقبتى ، وتوفيق احمد الخشن ، وعبد الحليم الليطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(10V)

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٠ القضائية :

نقض .

(٢) التنازل عن الطعن :

عدم الاعتداد بالتنازل المعلق على شرط عند العدول عنه والتسك بالطمن .

(ب) إجراءات الطعن : الكفالة :

عدم إيداعها بالكامل يقتضي عدم قبول الطعن ومصادرة ما صدد منها .

١ - لامحل للاعتداد بالتنازل المقدم من الطاعن معلقا على شرط عند عدوله
 عن تناذله وتمسكه بالطعن .

٧ - أوجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لقبول طعن المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية إيداع الكفالة المينة في المادة ٣٦ منه - ولما كان الطاعن لم يودع خزانة المحكمة التي أصدرت الحكم كامل مبلغ الكفالة التي نص عليها ، القانون ، فإن طعنه يكون غير مقبول ويتمين مصادرة ما سدد من الكفالة .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدنى دعواها مباشرة على الطاعن بعريضة متهمة إياه بأنه تعدى طبها بالسب بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى . وطلبت معاقبته بالمواد ١٧٦١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات . كما طلبت أن يحكم لهما بقرش صاغ واحد تعويضا مؤتتا . والمحكمة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنبهات و الزامه بأن يدفع للدعية بالحق المدنى قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وأتماب المحاماه . المتأتف المحكوم عليه هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية وأنزمت المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية . فطمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض بالنسبة للدعوى الجنائية ... الحق .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن سبق أن تنازل عن طعنه تنازلا معلقا على شرط ثم عاد وقرر بالجلسة أمام هذما محكة أنه عدل عن تنازله وتحسك بالطعن فلا محل لاعتداد بالتنازل المقدم منه .

وحيث إن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات و إجراءات الطمن أمام محكة النقض أوجب على المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية ــ لقبول طعنه ــ إيداع الكفالة المبينة في المادة ٣٦ . ولما كان الطاعن وهو محكوم عليه بعقوبة الغرامة لم يودع خزانة المحكة التي أصدرت الحكم كامل مبلغ الكفالة التي نص عليها القانون ، فإن طعنه يكون غير مقبول و يتعين مصادرة ما سدد من الكفالة .

جلسة ۲۸ من نوفمبرسنة ۱۹٦۰

(10A)

الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٠ القضائية :

اختصاص . تنازع اختصاص .

ماهية الطلب بتعيين المحكمة المختصة :

هذا الطلب لا يعد طمنا تنقيد فيه محكمة النقض بقاعدة أن "الطاعن لا يضار بطعه"·

أثرذلك :

وجوب إحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات لسبق الفصل فيها نهائيا من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأنها جناية ولوكان المتهم هو الذي استأنف وحده الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدانته عن الواقعة المحالة إليها خطأ من غرفة الانهام . الممادة ١٨٠ أحج .

حالات التنازع السلبي على الاختصاص والجهة المختصة بالفصل فيه :

التنازع السلبي يصح أن يقع بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى منجهات الحكم . محكمة التقض هي صاحبة الولاية بالفصل في هذا التنازع . المحادة ٣٣٧ أ .ج.

إذا كان الحكم الصادر من محكمة الجنع المستأفة بإلغاء حكم محكمة أول درجة وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قد أصبحنها ئيا ،كا أصبحنها ليامن قبل قرار غرفة الانهام بإحالة المهم إلى المحكمة الجزئية لما قبته عن أما هذه بعقوبة الجنحة ، فحكمة الجنح قد فصلت في الدعوى بحكم نها في ولا تستطيع أن تمود إلى نظرها ، كما لا تستطيع غرفة الاتهام أن تنظر الدعوى ما دام قد سبق أن أصدرت فيها أمرا بالإحالة أصبع نهائيا كذلك حد وبذلك

يقوم التنازع السلبي بين محكة الجنح و بين غرفة الاتهام ، وهذا التنازع لايشترط لاعتباره قائما أن يقع بين جهنين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم ، ولما كانت غرفة الابتدائية ، جهات الحكمة الابتدائية ، جهات الحكمة الابتدائية ، ولما كانت غرفة الاتهام هى دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ولما كانت غرفة الولاية طبقا للحادة ٢٧٧ من قانون النصل في الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يتعين قبول الطلب وتعيين المحكمة المختصة وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات للفصل فيها و ولو أن المتهم هو الذي استأنف وحده المحكمة المحتمة المحتمة المقادر بإدانته من المحكمة الجزئية عن الواقعة المحالة إليها خطأ من غرفة الاتهام حدالك بأن المقام في الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة دات الاختصاص ، وليس طعنا من المحكم عليه وحده يمنع القانون إساءة دات الاختصاص ، وليس طعنا من المحكم عليه وحده يمنع القانون إساءة من المحكمة الأحوال .

الوقائع

اتهمت النابة العامة المتهم بأنه ضرب عمدا المجنى عليها فأحدث بها الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد عن عشرين يوما . وطلبت عقابه بالمحادة ١/٢٤٧ من قانون العقوبات . وقد ادعت الحجني عليها بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ عشرة جنهات بصفة تعويض مؤقت والمحكة الجزئية قضت حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الجنائية و بإحالة الأوراق إلى النيابة الممومية لتتولى شئونها فيها وذلك لما تبين لها من التقرير العلي الشرعى من تخلف عاهة لتدى المجنى عليها ، ثم حققت النيابة الدعوى وقدمتها إلى غرفة الاتهام لإحالتها إلى عمكة الجنيات المؤتية المتهم بالمادة ١٩٧٠ - ٢ من قانون العقوبات . والحمكة الجنية قضت غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى عمكة الجنية المعتمد بعقوبة الجنحة عضوريا عملا بمادي الاتهام بعيس المتهم الاثقة شهور مع الشخيل وكفالة حضوريا عملا بمادي الاتهام بعيس المتهم الاثقة شهور مع الشخيل وكفالة

من قرش لإيقاف التنفيذ و بالزام المتهم بأن يدفع للدعية بالحق المدنى عشرة جنيات والمصاريف. فاستأنف المتهم هـ بذا الحكم وأمام المحكة الاستثنافية طلب المتهم الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها مع الزام بالفاء الحكم المستأنف و بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها مع الزام المدعية بالحق المدنى بالمصروفات عن الديجتين . فقدمت النيابة طلبا إلى هذه المحكمة تطلب فيه تعيين الجمهة المختصة بنظر الدعوى . وقضت الحكمة المذكورة حضوريا للتهم وللدعية بالحق المدنى بعدم اختصاصها بنظر الطلب .وقدمت النيابة طلبا آخر إلى محكمة النقض تطلب تميين الجههة المختصة بالفصل في الجنحة المذكورة ... الخ

المحكمة

... من حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على السيد عد عبد العال لأنه فيوم ١٩٥٥/٢/١٩ ضرب أمينة محدعويس فأحدث بها الإصاباتالموصوفة بالتقريرالطبي والتيتقرر لعلاجها مدة لاتزيدعنالعشرين يوما وطلبت النابة معاقبته طبقا لنص المسادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات. وقضت محكة بورسعيد الحزئية بجلسة ١٩٥٦/١/١٦ بعدم اختصاصهـــا بنظر الدعوى و بإحالة الأوراق إلى النيابة العمومية لإجراء شئونها ــــلـــا أن تبين المحكة من تقرير الطبيب الشرعي الذي ندبته لفحص إصابة المجنى طبها من أنه قد تخلف لدى الحبني طيها عاهة مستديمة مما تكون معه الواقعة جناية ينطبق عليها نص المادة • ١/٢٤ من قانون العقوبات . و إذ أعيد تحقيق القضية قدمت لغرفة الإتهام التي قررت بجلسة ٢/٥/٧٥١ بإحالة المتهم على محكة جنح بور سعيد الجزئية لمعاقبته بعقوبة الجنعة عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و١٧ من قانون العقوبات ، وكان أن قضت المحكمة الحزئية بجلسة ١٩٥٦/٩/١ بمعاقبسة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقافالتنفيذ،فاستأنف المتهم الحكم. وقضت المحكمة الاستثنافية حضوريا في ١٩٥٧/١٢/١٦ بإلغاء الحكم المُستَانفُ وبصدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها مع إلزام المدعبة بالحقوق المدنية(المحبى عليهــــا) بالمصروفات المدنية، واستندت الحكمة في فضائها إلى حكم المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الحنائية . وقد تقدمت النيابة العمومية بمدصدور هذا الحكم بطلب

إلى دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة بور سعيد الابتدائية لتعيين الجهة المختصة للفصل فى هذه الدعوى وقضت فى هذا الطلب بتاريخ ١٩٥٩/٣/٣١ بعدم اختصاص دائرة الجنيع المستأنفة بنظره . فقدمت النيامة طلبا إلى عكمة النقض لتعيين الحهة المختصة لنظَّر الدعوى . ولما كان الحكم الصادر من محكمة الجنح المستأنفة بإلغاء حكم محكمة أول درجة وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيهآ من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا ، كما أصبح نهائيا من قبل قرار غرفة الاتهام الصادر في ١٩٥٦/٥/٢ - فحكمة الحنح قد فصلت في الدعوى بحكم نها في ولاتستطيع أن تعود إلى نظرها ، كما لا تستطيع غرفة الاتهام أن تنظر الدعوى مادام قدسبق أن أصدرت فيها أمر بالإحالة أصبح نهائيا كذلك ، وبذلك يقوم التنازع السلبي بين محكمة الجنحوبين غرفة الاتهام،وهذا التنازع لايشترط لاعتباره قائمًا أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق – بل يصح أن يقم ذلك بين جهتين إحداهما منجهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم_ على ما قضت به هذه المحكة – وكانت غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ومحكمة الجنح المستأنفة هي الأخرى إحدى دوائر تلك المحكمة ومن ثم فإن الفصل في التنازع ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية طبقا السادة ٧٢٧ من قانون الاجراءات الحنائية ، كانذلك ، فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين المحكمة المختصة و إحالة القضية إلى محكمة جنايات بور سعيد للفصل فيها. ولو أن المتهم هو الذي استأنف الحكم وحده، ذلك بأن المقام في الطلب المقدم لحكة النقض هو مقام تحديد المحكة ذأت الاختصاص وليس طعنا من المحكوم عليه وحده يمنع القانون من أن يسوء مركزه بهذا الطمن، ولا سبيل للفصل في العالب المقدم من النيابة إلا تطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الحنائية التي توجب الإحالة إلى محكمة الحنايات في كل الأحوال.

جلسة ۲۸ من نوفمبر سنة ۲۸

رياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : عجد عطيه اسماعيل ، وعادل يوقس، وهبد الحسيب هدى ، وحسن خالد المستشارين ،

(104)

الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(۱ -- ب) تحقيق . غرفة اتهام . اختصاص . قانون .

إحالة الجناية من غرفة الإتهام إلى محكمة الجنح . نتائج التجنيح :

سلطة محكمة الجنح في القضاء بعدم الاختصاص .

علة ذلك :

عموم إحالة نص المسادة ٧/١٧٩ عل المسادة ١٠٨٨. جـــــ النَّسوية فى سلطة النجنيح بين غرفة الاتهام وفاضى التحقيق تستلزم النَّسر ية بينهما فى آثار النجنيح .

إحالة الجناية من الفرفة إلى محكمة الجنايات بمناسبة الحكم النهائي فيها من محكة الجنح بعدم الإختصاص . مجال تطبيق حكم المسادة ١٨٠٠ . ج :

أغلباقه أيضا في حالة الحكم من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لانتفاء مبرر تحقيض المفر بة إلى حدود الجنح - خطأ الفول بقصوه على حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الاتهام حول الكيف الفانوني للواقعة من حيث كوتها جناية أو جنحة - سبب ذلك : اتحاد علة حكم عدم الاختصاص في الحالين - ليس لفرقة الاتهام أن تحكم في السعوى عند إعادة طرحها عليا بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها -

قانون . تفسيره :

عموم النَّص : مثال فى تفسير الإحالة المشار إليها ينص المَـادة ٢/١٧٩ أ .ج . اتَّحاد العلة : مثال فى تفسيرالمـادة ١٨٠ أ -ج . (ج) تنازع سلبي على الاختصاص . غرفة إتهام .

شرط قيــام التنازع السلبي على الاختصاص بين أوامر أو أحكام 'بائية متعارضة .

أن يكون طلب تعيين الجمهة المختصة هو السبيل الوحيد التحلل منها . إمكان إعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام في حالة لا يكون لها قيها أن تقضى بعدم جواز قطر الدعوى لسبق الفصل فيها — بمما ينتنى به قيام هذا النازع • أثر ذلك : انتفاء موجب اعتبار الطمن عند رفضه طلب يتعين الجفهة المختصة .

١ - ساوى الشارع بين غرفة الاتهام وقاضى التحقيق فيا خولهما من سلطة تجنيح الجنايات ، ومؤدى ذلك أنه يترتب على الأمر الصادر بإحالة الجناية إلى عكمة الجنح للقصل فيها في حدود عقوبة الجنح التنائج التي نص عليها القانون بعرف النظر عن الهيئة التي أصدرته ، وما تقوله النيابة العامة مر. أن إحالة المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية مقصورة فقط على الفقرة الثانية من المادة ١٥٨ - التي تخول قاضى التحقيق سلطة تجنيح الجنايات دون أن تمتد الإحالة إلى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٨ - التي تجيز لمحكمة الجنح بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف المحوى لا تبرر تخفيض المقوبة إلى حدود الجنح – ما تقوله النيابة من ذلك هو تخصيص للنص بغير محصص ، ويخالف الفهم الصحيح للقانون الذي لا يفرق بين الأمر الصادر في هذا الخصوص من قاضى التحقيق أو من غرفة الاتهام التي هي بلاشك من سلطات التحقيق .

٧ - لا عمل للقول بقصر حكم المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على حالة الحلاف بين قضاء الحكم وغرفة الاتهام حول التكيف القانوني للواقعة - ذلك أن عاة الحكم بعدم اختصاص محكة الجنج بنظر الدعوى واحدة في الحالين حالة الخلاف في تكيف الواقعة من حيث كونها جناية أو جنحة ، وحالة عدم وجود مبرر من ظروف الدعوى لتخفيض العقوبة إلى حدود الجنح، مما يتمين معه على غرفة الاتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم اختصاص محكة الجنح - في الصورة الأخيرة - أن تحيلها - إذا رأت عملا للسير فها - إلى محكة الجنايات، وليس لها عند ثالث أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فها .

٣ - شرط قيام تنازع سلبي على الاختصاص أن يكون التنازع منصبا على أواص أو أحكام نهائية متعارضة ، ولا سيل للتحلل منها بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة - فإذا كان السبيل لم ينغلق أمام النيا بة العامة لإعادة طرح المدعوى سابقة على غرفة الاتهام في حالة ليس لحافيها أن تحكم بعدم جواز نظر المدعوى لسابقة الفصل فيها ، فإنه لا عمل للقول بقيام تنازع سلبي على الاختصاص في حكم المادتين المتعمد عن قانون الإجراءات الجنائية ، و يكون ما طلبته النيابة الهامة من اعتبار الطعر على سبيل الاحتياط عمل المعين الجهة التي تتولى السير في المدعوى غير سديد .

الوقائع

اتبمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها : ضوبت المجنى عليها عمدا بعصا على رأسها فأحدثت بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم تقصد من ذلك قتابها ولكن الضرب أفضى إلى موتها وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتها إلى محكة الجنايات لحاكمتها بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فقررت إحالتها إلى محكة الجنحة المختصة لمعاقبتها بمادة الاتهام والمحكة الجنرية قضت حضوريا عملا بالفقرة الأخيرة من المادة مهم من قانون الإجراءات الجنائية بعسم اختصاصها بنظر الدعوى و إعادتها لنيابة العامة لإجراء شئونها فيها . فاستأنف المتهمة هذا الحكم بعاريق النقض ... الحم المستأنف . فطعمت النيابة العامة في هذا الحكم بعاريق النقض ... الح

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون حين قضى بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بعدم اختصاص محكة الجنح بنظر الدعوى استنادا إلى أن ظروفها لا تبرو تخفيض العقوبة إلى الحدود المقررة للجنح وفى تفصيل ذلك تقول الطاعنة إن غرفة الاتهام أحالت المطعون ضدها إلى محكمة الجنح لحاقبتها وفقا للادة ١٢٣٣م من قانون العقوبات على أساس عقوبة الجنعة عملا بالمحادة ١٥٨من قانون الإجراءات الجنائية . وإذ كانت

الحادة ١٧٩ من القانون المذكور نصت على حق فرفة الاتهام في استمال هذه الرخصة فإنما عنت بذلك الإحالة على الفقرة الثانية من الحادة ١٥٨ دون فقرتها الأخيرة التي تعطى المحكة الجزئية في هذه الحالة سلطة الحمج بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تحفيض العقوبة إلى حدود الجنح. ذلك أن هذا الحقي مقصور على حالة الإحالة على المحكمة المذكورة من قاضى التحقيق دون غوفة الاتهام والقول بغير ذلك يؤدى إلى إفلات المتهم من العقاب الأنه لو أعادت النيابة تقديم للدعوى لغرفة الاتهام الأصدرت قرارها فيها بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها . ولا عمل المتحدى بالمحادة ١٨٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب عند ثذ ولا عمل المتحدى بالمحادة ١٨٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب عند ثذ المحادة بين غرفة الاتهام والقاضى الجزئي في شأن التكيف القانوني المحافة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وطابت العامة الحتاط العتبار هذا الطعن بمشابة طلب لتدين الجلهة المختصة بالفصل في موضوع الدعوى .

وحيث إنه بين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضدها بوصف أنها ضربت المجنى عليها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم تقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موتها ، وطلبت النيابة العامة من غرفة الاتهام إحالتها على محكة الجنايات لمعاقبتها بالمادة بمها على أمتها على أساس من قانون العقوبات فقررت إحالتها إلى محكة الجناع المختصة لمحاكمتها على أساس عقوبة الجنحة ومحكة جنح أشمون الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة من قانون الإجراءات الجنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإعادتها للنابة العامة لإجراء شعوبها فيها . فاستأنفت المطمون ضدها هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة وقضت المحكمة الاستثنافية بتأييده . و بعد أن بين الحكم الابتدائي المنابع والمجكل بالحكم الابتدائي والمعامدة برى أن ظروف الدعوى لا تبر رتحفيض العقوبة إلى حدود الجنع ، ومن ثم فهى تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى طبقا لنص المحدد المقول بأنه "لا اعتداد بالقول بأن المنابة الحق ق أن تلجأ إلى دائرة المتهمة سوف تفات من المقاب لأن للنيابة العامة الحق ق أن تلجأ إلى دائرة

الجنح المستأففة وتحدد الجهة المختصة وذلك عملا بنص المسادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية " . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يجرى على أنه "إذا وأى قاضي التحقيق أن الواقعة جناية يحيلها إلى غرفةالاتهام و يكلفالنيابةالعامة بإرسال الأوراق إليها فورا ومع ذلك يجوز له أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أنَّ الجناية قد اقترنت بأحدالأعذار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح ... ويصدر أمر الإحالة المذكور بناء على طلب النيابة العامة أو من تلقّاء نفس القاضي . ويجب أن يشتمل على بيان الاعذار أو الظروف المخففة التي بني طيها وللحكة في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص ، إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدودا لحنح" وجرى نص المادة ١٧٩من القانون المذكور المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ في فقرتها الأولى والثانية على أنه "إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقا الحادة ١٥٨ أو من النيابة العامة أن الواقعة جناية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته ، تأمر بإحالته إلى محكمة الجنايات. ويجوز لهـــا إحالتها إلى المحكمة الجزئية طبقا للسادة ١٥٨ ... " . ومؤدى ما تقدم هو تخويل غرفة الاتهام الرخصة التي ناطها القانون بقاضي التحقيق من إحالة الجنايات المقترنة بأحد الأعذار القانونيــة أو بظروف مخففة مر_ شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح ـ وهي رخصة لا تقيد محكمة الجنح أو تلزمها بالاستجابة إلى الحكم في موضوع الدعوى ــ بل لهــا أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوية إلى حدود أبلنح، وذلك عام عكس ما كان يجرى به نص المادة الخامسة من القانون الصادر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بجعل بعض الجنايات جنعا إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففه الذى كان لا يجيز لقاضى الأموو الجنرئية ولاللحكة الابتدائية عند الاستثناف الحكم في هــذه الحال بعدم الاختصاص إلا إذا استجدت وقائع لم بتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جنابة أشد لاتنطبق علمها القانون ـــوهو قيد تحالت منه المادة ١٥٨ سالفة البيان. وعلة هذا كما أوضحه تقرير لحنة قانون الإجراءات الجنائية ومجلس الشيوخ" عن مشروع القانون المذكور المؤرخ ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٨ "إن معنى ذلك الحظر أن سلطة الإحالة يكون لقرارها قوة الشئ المحكوم فيه فيما يتعلق بوجود الظروف المخففة أو الأعذار القانونية التي تبرر تطهيق عقوبة الجنحة ولا تملك محكمة الجنح حتى الاستثنافية أن ترى غير ذلك، ولم ينقل المشروع هذا النص ، وقد أحسن في ذلك ، لأن سلطة الإحالة ليست بقاضي موضوع ، وليست هي التي تقدر نهائيا العقوبة التي يجب تطبيقها ويجب أن يكون تقديرها خاضعا لرقابة محكة الموضوع التي يجب أن يكون لهــــا إذا لم تر ما يبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح أن تحكم بعدم الاختصاص ولولم تستجد وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جناية أشد، وتأكيدا لهذا النص رأت اللجنة أن تضيف إلى المادة ١٧٨ (من المشروع التي أصبحت المادة ١٥٨) الفقرة الآتية : وللحكة في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود أبلمنح " أما ما تقوله الطاعنة من أن إحالة المادة ١٧٩ مقصورة فقط على الفقرة النانية من المادة ١٥٨ التي تخول قاضي التحقيق سلطة تجنيح الجنايات سالفة الذكر دون أن تمتد الإحالة إلى الفقرة الأخيرة من المسادة ٨٥٨ فهو تخصيص بغير مخصص تأباه طبيعة هذه النصوص ويخالف الفهم الصحيح للقانون الذى لا يفرق بين الأمر الصادر في هـــذا الحصوص من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام التي هي بلا شك سلطة من سلطات التحقيق " وقد أكد الشارع فيمذكرته الإيضاحية المصاحبة لمشروع قانون الإجراءات الجنائية هذا المبدأ حين قال " ... وتقرر المادة ٢٠١ (من المُشروع التي حذفت وأضيفت إلى المــادة ٢٠٠ التي أصبحت المادة ١٧٩) لَغرفة المشورة (غرفة الاتهام) نفس السلطة المقررة لقاضي التحقيق في تجنيح الجنايات"ومؤدى ماتقدم أنالشارعوقد ساوى بينغرفة الاتهام وقاضيالتحقيق فيا خولها من سلطة تجنيح الجنايات فإنه يترتب على هذا الأمر النتائج التي نص طيها القانون بصرفالنظر عن الهيئة التي أصدرته . لما كان ذلك ، وكان ماتثيره الطاعنة من خشية إفلات المتهم من العقاب في هــذه الحال غير سديد ذلك أن المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الحنائية إذ نصت على أنه (إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية، سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام ، يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى أن

تحيلها إلى محكمة الحنايات . ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنعة أو مخالفة جاز لما أن تحيلها إلى عَكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه» فقد دلت بذلك مل أنه يتعين على غرفة الاتهام في هذه الصورة إذا رأت أنهناك وجها للسير في الدعوى ، أن تحيلها لمحكمة الجنايات ولايكون لهـــا أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ولا محل للقول بقصر حكم المــادة ١٨٠ على حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الاتهام حول التكييف القانوني للواقعة دون انسحابه على آلحالة المطروحة ، ذلك أن علة الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى واحدة في الحالين ــ حالة الخلاف في تكييف الواقعة من حيث كونهـا جناية أو جنعة ، وحالة عدم وجود مبرر من ظروف الدعوى لتخفيض العقوبة إلى حدود الحنح مما يتعين معه على غرفة الاتهمام عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح في هذه الصورة أن تحيلها إذا رأت محلا للسير فيها إلى محكمة الحنايات. لما كان ذلك ، وكان السهيل لم ينغلق أمام النيابة العامة لإعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام التي ليس لح عندئذ أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى آسا بقة الفصل فيها ، فلامحل للقول بقيام تنازع سلبي في حكم المادتين ٢٢٧٠٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية لأن شرطه أن يكون التنازع منصبا علىأوامر أوأحكام نهائية متعارضة، ولاسبيل للتحلل منه بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة ، وهو ما لا بتوافر في الدعوي المطروحة ، ويكون ما طلبته النيامة العامة من اعتبار الطعن على سبيل الاحتياط مثاية طلب سعيين الحهة المختصة غير سديد.

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

جلسة ۲۸ من نوفمبر سنة ۲۸

برياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وببحضور السادة : عهد صليه اسماعيل ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خاله المستشارين .

(17.)

الطعن رقم ١٣٦٨ سنة ٣٠ القضائية :

 (۱-ب) عقوبة. الجزاءات المدنيه: دعوى مدنية. المدعى فيها: قانون عقوبات ضريع. تهريب جمركى: طبيعة جرائمه الواردة باللائمة الجمركة:

هى أضال مدنية بحت . عله ذلك : ما كانت تقضى به المجان الجمركة في مسائل التهريب لا يعتبر من قبيل المقو بات الجنائية . أثر ذلك : جواز ادعاء مصلحة الجمارك بحقوق مدنية لاقتضاء مبلغ بمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزانة العامة .

١ – الأفعال التي عبرت عنها اللائمة الجمركية – والقوانين الملحقة بها بتريب البضائع ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة إخراجها بغير ترخيص ابق من جهات الاختصاص – كل هذه الأفعال تنطبق عليها أحكام تقادم الالتزام المقررة بالقانون المدنى، ويستهدف المشرع من مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار إليها الحصول على الرسوم المقررة وتعويض مجز يستحث به الأفراد على المسار إليها الحصول على الرسوم المقررة وتعويض مجز يستحث به الأفراد على

^{*} راجع الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية في الطمون : ٢٣/٢٦ ق - (جلسة ١٩٥١/١٢/٦) ق اعدة ١٣٤ - بخوعة الأحكام المدنية - سنة ٧ - مفعة ٢٥٥ ق - (جلسة ١٩٥٨/١٢/١) - قاعدة ١٤ - مجوعة الأحكام - سنة ٩ - صفحة ٢٥٥ / ٢٥٧٦ ق - (جلسة ١٩٥٨/١٠/١٥) - قاعدة ٥٥ - بجوعة الأحكام - سنة ١٠ - صفحة ٢٥٥ .

دفع الرسم ومباشرة حقوقهم فى الحدود التى نظمت لمم بنـــــير إضرار بالخزانة العامة ــــ فلا تنحرج أفعال التهريب عن كونها من الأفعال التى ترتب المساطة المدنية فى الحدود التى وسمها القانون .

٣ -- ما كانت تقضى به اللحان الجمركية في مواد التهريب من الغوامة والمصادرة لايعتبر من العقوبات الجنائية بالمنى المقصود في قانون العقو بات ــ بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة، والنص الوارد بالمـــادة ٣٣ بشأن حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لوقضي بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية ، وكذلك ،ا جاء بالمسادة ٣٤ من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن – كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزانة العامة ، أما ما نص عليه من جواز التنفيذ بطريق الإكراه البدني وكذلك ماجاء بالفقرة الثانية من المــادة ٣٣ من اللائحة الجمركية من جواز الحكم بمصادرة البضائع وحميع وسائل النقل وأدوات التهريب ، فإن ذلك لا ينسير من طبيعة الأنعال المشار إليها باللائمة باعتبارها أفعالا ذات صيغة مدنية _ فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيسا على أن النعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوية جنائية ليس لغير النياية العامة طلب توقيعها ، فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أدخل رسالتي الألعاب المبينة الوصف بالمحضر إلى الأراضى المصرية بطريق الاحتيال بأن أخفى المستندات الدالة على قيمتها الحقيقية وأوهم المختصين بمصلحة الجمارك بأنها واردة لغرض مؤقت هو العرض و إعادة تصديرها في حين أنها واردة برسم الوارد وحولت قيمتها كاملة بتاريخ سابق على ورودها والاستخلاص عليها ولم يعد تصديرها بعد مضى ستة أشهر من استيرادها وطلبت عقابه بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من اللائحة الجركية

الصادر بها الأمرالعالى المؤرخ ١٨٨٤/٤/٢ . وأمام الحكة الجزئية تدخلت مصلحة الجمارك مدعية مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٢٤٤٠ ج و ١٤ م ، والمحكة المذكورة قضت حضور يا محملا بالمحادة ١٢٤٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية . بعدم قبل تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحق المدنى و الزامها بمصاد في تدخلها و براءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كا استأنفته المدعية بالحقوق المدنية . والمحكة الاستثنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف فيا قضى به من براءة المتهم وفيا قضى به في الدعوى المدنية مع إلزام المدعية بالحقوق المدنية المصاريف المدنية الاستثنافية . فطعنت المدعية بالحقوق المدنية المصاريف المدنية الاستثنافية . فطعنت المدعية بالحقوق المدنية المطوري النقض . . . الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصـــور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول تدخل الطاعنة ومصلحة الجارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيسا على أن التعويضات التي تقضي مها المحكمة عن التهريب الحمركي هي في حقيقتها عقوية جنائية وليست بتعويضات مدنية وأن طلب الحكم بالعقوبة الجنبائية على المتهم هوأص تختص به النيابة العامة وحدها دون غيرها وأن الحكم المطعون فيــــه قد تجاهل نص المادة ٣٣ من اللائحة الجركية الصادرة في سنة ١٨٨٤ والتي تنص على أن الغرامة واجبة مهما كان جنس البضائع المضبوطة وهي تعادل ضعفي رسوم الوارد وأن لفظ الغرامة الوارد في المادة لا ينصرف إلى الغرامة الحنائية على النحو الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه بل القصود به التعويض المدنى المستحق للخزانة نظير ما لحقتها من خسارة سبب المخالفة وحرمانها من الضرائب المخولة لها قانونا . كما أن الحكم المطعون فيه لم يمن بالرد على دفاع الطاعنة من أن جريمة التهريب الجمركي هي جريمة من نوع خاصلايجوز أن يرفع بها دعوى جنائية أو تتخذ فيها إجراءات إلا بناء على طلب كتابي من مدير مصلَّحة الجمارك أو من ينيبه كتابة في ذلك وأنه هو الذي يملك التصالح فيها في جميع الأحوال والتنازل عن الدعوى قبل تقديمها للحكمة وكذلك بعد رفعها ووقف تنفيذ العقوية يمد صدور الحكم بها الأمر الذى يتمتضى أن تكون مصلحة الجمارك ممثلة في الدعوى وأن تباشرها في جميع مراحلها وذلك على خلاف ما يقضى به القانون من أن الدعوى الجنائية متى رفعت إلى المحكمة لا يجوز لاحد حتى النيابة العامة التنازل عنها وأن العقوبة الجنائية لا تفرض إلا بحكم ولا توقع إتفاقا .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه في ٨ من مارس سنة ١٩٥٥ و ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ بدائرة قسم الميناء بالاسكندرية أدخل رسالتي الألعاب المبينة الوصف بالمحضر إلى الأراضي المصرية بطريق الاحتيال بأن أخفى المستندات الدالة علىقيمتها الحقيقية وأوهم المختصين بمصلحة الحمارك بأنها واردة لغرض مؤقت وهو العرض وإعادةالتصدير في حين أنها واردة برسم الوارد وحولت قيمتها كاملة بتاريخ سابق على ورودها والاستخلاص عليها ولم يعدتصديرها بعد مضي وأشهر من استبرادها وطلبت عقابه بالمواد ٣٥،٣٤،٣٣ من لائحة الحارك الصادرة في سنة ١٨٨٤، وتدخلت مصلحة الحمارك في الدعوى وادعت مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٢٤٤٠ جنيها و ١٤ ملما على سبيل التعويض وهو ما يعادل مثلى الرسوم الجمركية المستحقة فقضى ابتدائيا أولا _ بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحق المدنى و إلزامها يمصاريف تدخلها ــ ثانيا ــ ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه بلامصروفات جِنائية. فاستأ نفت النيابة والمدعية بالحقوق المدنية فقضت محكمة جنح الاسكندرية المستأنفة _أولا _ بقبول استثناف النيابة شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف فيها قضي به من براءة المتهم – ثانيا – بقبول استثناف المدعية بالحق المدنى شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف فيما قضي به في الدعوى المدنية مع إلزامها المصاريف المدنية الاستثنافية .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى اعتمدت المحكة الاستثنافية أسبابه حصل واقعة الدعوى فى أن إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة كلفت المتهم المطعون ضده فى سنة ١٩٥٤ باستيراد ألعاب الملاهى من الحارج بقصد تنشيط الموسم السياحى ولمناسبة الأعياد فاستوردها فى مايو سنة ١٩٥٤ ودخلت على نظام الموقوفات أى بقصد عرضها وإعادة تصديرها وقام المختصون بتقدير الرسوم المطلوب دفعها أمانة فى هذه الحالة فأداها المتهم وتم الافراج على الألعاب مراح المساور على المراح، جالما المساور السوم مراح) . حراك ، ج

وفى من سبتمبرسنة ١٩٥٤ تقدمت شكوى إلى نيابة أمن الدولة تتضمنان المتهم اشترى تلك الألعاب من إيطاليا و بيت النية على أن تتم هذه العملية بالتهريب من الرسوم الجركية المقررة عليها والانتفاع من فرق العملة بتهريب باقى الثمن إلى البائع في إيطاليا فادعى بأنه استوردها مؤقتا بقصد عرضها و إعادة تصديرها المستحق دفعه عنها لمصلحة الجمارك بيلغ حوالى خسة آلاف جنبه ، و بوشر التحقيق واتنهى الأمر بتقديم المتهم للحكة ، واستند الحكم في القضاء بعراءة المهتم المستحق المستحق المتحرف إلى التهرب من الرسوم المجتركية ، كما استند في القضاء بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية الجموكية ، كما استند في القضاء بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقولة جنائية للم تنفر اليامة العامة طلب توقيمها .

وحيث إن القانون رقم ٩٢٣ لسنة ١٩٥٥ قد نقل اختصاص الفصل في مسائل التهريب من الجحنة الجمركة المنصوص عليها في اللائعة الجمركة إلى القضاء صاحب الولاية العامة وبذلك أصبحت حرائم التهريب من الجرائم العامة التي تختص بالفصل فيها المحاكم الحنائية ولم يعد للجان الجمركية اختصاص قضائى في مسائل التهريب بجمود مريان القانون المذكور مريت تاريخ نشره في الوقائع بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فيكون صحيحا اتصال الحكة الحنائية بالواقعة التي تحت قبل نفاذه .

وحيث إن ما كانت تقضى به الجمان الجمركة فى مسواد التهريب من الغرامة والمصادرة لا يعتبر من العقو بات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقو بات بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة ، كما أن الأفعال التى عبرمت عنها اللائعة الجمركة والقوانين الملحقة بها بتهريب البضائع أو وسائل النقل أو تصديرها أو هحاولة إخراجها بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص - كل هذه الأفعال ينطبق عليها أحكام تقادم الالتزام المقررة بالقانون المدنى ويستهدف المشرع من مجوع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار إليها الحصول على الرسوم المقسررة وتعويض مجز يستحث به الأفراد على دفع الرسوم ومباشرة حقوقهم في الحدود التي نظمت لم بغير إضرار بالخزانة العامة - فلا تخرج أفعال التهويب عن كونها من الأفعال التي رسمها القانون

والنص الوارد بالمادة ٣٣ من اللائمة من حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحقبه فيما لوقضي بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية ، وكذلك ماجاء بالمسادة ٣٤ من اللائحة الجموكية منأن العقو بات في مواد التهريب يلتزمبها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق النضامن - كل ذلك مدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطالب بِّه باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزانة العامة، أما ما نصعليه منجواز التنفيذ بطريق الإكراه البدني، وكذلك ماجاء بالفقرة التانية من المادة ٣٣ من اللائعة الجركية من جواز الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وأدواتالتهريب، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأفعال المشار إليها باللائعة باعتبارها أفعالا ذات صفة مدنية إذ أن التنفيذ بطريق الإكراه البدني وكذلك المصادرة ليس من شأنهما أن يضفيا على الفعل الوصف الحنالي . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيسا على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية ليس لغير النيابة العامة طلب توقيعها يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه ، ومن الواضح أن للطاعنة مصلحة في طلب نقض الحكم في خصوص دعواها المدنية رغم القضاء ببراءة المتهم بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه لأن ذلك يمكنها من مناقشة عناصر الحربمة وأحقيتها في طاب التعويض أمام المحكمة الاستثنافية ، ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن بحث عناصر التعويض وتقديره ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وقبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية والإحالة .

جلسة ۲۸ من نوفمبر سنة ۲۸ م

برياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : عجد عطية اسماعيل ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب هدى ، وحسن خالد المستشار بن .

(۱۳۱) الطعن وتم ۱۳۷۲ ستة ۳۰ القضائية :

قانون . سريانه في الزمان :

سوريا على مواحق . مر يان قوا فين الاجراءات إثر فورى على ما لم يتم من إجراءات ولو تعلقت بجرائم وقعت قبل تفاذ هذه القوانين .

اختصاص ولائي . القوانين المعدلة لاختصاص المحاكم : نفاذها :

فورية أثرها حلى الدعاوى التائمة أمام المحكمة التي عدل اختصاصها طالما أنها لم تنته بحكم بات — وذلك ما لم ينص الشارع على أحكام وقية تنظم فترة الانتقاء • الممادة ١٣ مكرا من قانون ٣٩ المستة ٥٠ ١٩ — بالتدابير التي تخف لقاومة الآذات والأمراض الضارة بالنيانات المضافة بالقانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ بالمقارنة بنصها الجلديد في التمانون وقم ١٩٧٧

نتيجة ذلك :

اختصاص الجمان الإدارية المشكلة في المحافظات والمدير يات بنظر دعاوى إهمال مقاومة دودة القطن ورى البرسي بعد الميمادالقانوني الفائمة أمام المحاكم البذائية وقت نفاذ الفانون وقم لا ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ وجوب الحسكم يعدم اختصاص هذه المحاكم بنظرها

* الأصل أن قوانين الاجراءات تسرى من يوم نفاذها على الاجراءات التى لم تكن قد تمت ولوكانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقــد جرى قضاء

^{*} المبدأ ذاته فى الطعن ٣٠/١٣٧٣ ق — (جلسة ١١/١/١/١٩٠) ، راجع أيضا الأحكام الصادرة فى الطعون ٣٠/٣٠٥ ق — (جلسة ١٩٥٢/١/١٣ ق — قاعدة ٣٥٣ – مجموعة الأحكام السنة النالثة — صفحة ١٩٤ ما ٢٢/١٠٨٧ ق — (جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢ ق — مجموعة الأحكام السنة الرابعة صفحة ٣٦٧ .

عكة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر قورى شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات - فإذا عدل القانون من اختصاص محكة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقا للقانون القديم إلى محكة أو جهة قضاه أخرى فإذهذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للحكة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد - ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل على بعد نفاذ القانون القانون المحديد التي بالفعل المناهم المنته بحكم بات - وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال - كما فعل عند صدور القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٠ التذابير التي تتخذ لمقاومة الإفات والأمراض الفيارة بالنباتات - فهي وحدها التي تطبق . ولما كان القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ المنتب معد المبعد القانوني في المحافظات والمديريات للجان إدارية مشكلة لهذا البرسيم بعد المبعاد القانوني في المحافظات والمديريات للجان إدارية مشكلة لهذا الغرض لم يرد به حكم خاص في شأن الدعاوى القائمة أمام القضاء وقت نفاذه ، فإنه يتعين على المحام أن تقضى بعدم اختصاصها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه لم يبلغ السلطة المختصة عن ظهور لطع دودة القطن بزراعته المبينة بالمحضر ولم يتخسف الإجراءات الوقائية العلاجية المنصوص عنها قانونا لمقاومة انتشارها وطلبت عقابه بالمواد ٢ ، ٢ ، ٣ ، ١/١٠ ٢ ـ / ١/١٠ ٢ من القانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٥ . والمحكة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بنفريم المتهم مائة قرش ثم أعلن إليه الحكم ولم يعارض فاستأنفت النيابة هسدا الحكم . والمحكة الاستثنافية قضت حضور يا محملا بالمسائن في وبعدم اختصاص المحكة ولا تيا بنظر الدعوى بلا مصاريف جنائية . المستأنف و بعدم اختصاص المحكة ولا تيا بنظر الدعوى بلا مصاريف جنائية . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الح .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم الابتــدائي وعدم اختصاص المحكمة الجزئية ولائيًا بالفصل في الدعوى بقولة إن القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ الصادر بتعديل مِصْ أحكام القانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٥ أبالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنبأتات قد جعل الاختصاص بالفصل في الحرائم المتعلقة بالإهمال في مقاومة دودة القطن للجان إدارية تشكل في المديريات ونص علىأن تبق الدعاوي المنظورة أمام المحاكم إلى حين الفصل فيها نهائيا وقد خلا التعديل الوارد في القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ الذي أضاف المحافظات من مثل هـــذا التحفظ بشأن القضايا المنظورة لدى القضاء مما يفيد إحالتها إلى الجهات الإدارية المختصة في المحافظات ، وماذهب إليه الحكم المطعون فيه من ذلك غير سديد ، ذلك أنه وأن كانت الآواء قد تعددت واختلفت في شأن طبيعة قوانين الاختصاص ومدى سريانها من حيث الزمان إلا أن الرأى السائد يقضى بأن اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يتعين بالقــا نون المعمول به وقت ارتكاب الحريمة فتي رفعت الدعوى إلى المحكة قبل العمل بالقا نون الحديد فإن الاختصاص يظل منعقدا لهما ولوصدر قانون لاحق ينزعه عنها ويحيله إلى جهة أخرى طالما أنه لمينص على إلغاء الجمهة الأولى — و بمقتضى هذا الرأى فإن المحكمة الجزئية وقد رفعت إليها الدعوى في٧٩/٧٥ قبلالعمل بالقانون رقم١٩٥ لسنة١٩٥٧ المعمول به من ١٩٥٧/١٢/١٨ الذي ناط الاختصاص بالجهات الإدارية تظل مختصة بنظر الدعوى . ولا يقدح في ذلك خلو القانون المذكور من نص مماثل **لما تضمنه القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن وض**ع الدعاوي القائمة أمام القضاء عند صدوره لـ ذلك أن هــذا النص هو في الواقع من الأمر من قبيل إقرار الوضع القانوني السائد في خصوص سريان قوانين الاختصاص من حيث الزمان . وَلَا يَفْسُرُ هَذَا الْخُلُو بَاتْجَاهُ قَصْدُ الشَّارَعُ إِلَى الْخُرُوجِ عَلَى الْقُواعِدَالْعَامَة بمسا يتعين معه الرجوع إلى أحكامها في هــذا الشَّأن وبقاء الاختصاص للحكمة المنظورة أمامها الدعوى

١٩٥٧/٦/٢٠ بقسم القنطرة غرب لم يبلغ السلطة المختصة عن ظهور لطع دودة القطن انتشارها الأمر المعاقب عليه بالمواد ١ ، ٢، ٣ ، ١٥ ، ١/١٢ – ٢ ، ١٣ من القانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخــذ لمقاومة الافات والأمراض الضارة با لنُباتات . وطلبت النيابة العامة معاقبة المطعون ضده بأقصى العقوية . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بموادالاتهام بتغريمه مائة قرش بلا مصاريف جنائية وأعلن الحكم إليه ولم يعارض فيه . واستأنفته النيابة العامة وقضتالمحكمة الاستثنافية حضوريا و بإجماع الآراء بقبولالاستثناف شكلا وفي الموضوع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . وأسس الحكم المطعون فيه قضاءه بما مجمله أن المــادة ١٢ مكررا المضافة بالقانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ إلى القانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٥ و إن كانت قد جعلت الاختصاص في شأن الجرائم التي نص عليها القانون المذكور منوطا بلجان إدارية في المديريات دون المحافظات على أن تظل الدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء باقية أمامها حتى يتم الفصل فيها نهائيا ،فإن هذه المادة وقد استبدل بها المادة ١٢ مكررا من القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ التي عممت اختصاص اللحان الإدارية في المديريات والمحافظات على السواء لم تورد نصا خاصا بشأن القضايا المنظورة وقت صدور القانون الحديد وخلص الحكم من ذلك إلى القول با نعقاد الاختصاص في الفصل في هذه الدعوى إلى اللجان الإدارية المشار إليها، وبذلك تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيما لايدخل في اختصاصها طالمًا أن حكمها قــد صدر بعد نفاذ القانون رقم ١٩٧ لسـنة ١٩٥٧ . لمـا كان ذلك ، وكان ماانتهى إليه الحكم المطعون فيه محيحا في القانون ، ذلك أن القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ المعمول به من تاريخ نشره في الحريدةالرسمية في ١٩٥٦/٩/١٣ قد جاء معدلا لبعض أحكام القانون رقم ٣٩٥٠ لسنة ه ١٩ في شأن التدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات ونص في مادته الثانية على إضافة المسادة ١٢ مكررا إلى القانون المذكور وحرى نصها بأنه ^{دو}استثناء من حكم المسادة السابقة يختص بالفصل في المخالفات المتعلقة والإهمال في مقاومة دودة القطن ورى البرسيم بعد الميعاد لجنة إدارية تشكل في كل مديرية ... " ونصت الفقرة الأخيرة منها على أنه "ومع ذلك فالدعاوى المنظورة أمام القضاء والتي أصبحت بحكم هذا القانون مر_ اختصاص اللجان الإدارية سألفة الذكر تبق أمام تلك الجهات إلى أن يتم الفصل فيها نهائيا" ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٩٥٧/١٢/٢٩ وتص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بنص المادة ١٢ مكررا من القانون وجعله شاملا المديريات والمحافطات وسكت عن تنظيم وضع الدعاوى القائمة أمام القضاء وقت صدوره أسوة بما كان يجرى به نص المادة المستبدلة . لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أن الدعوى نظرت في ١٩٥٨/٢/١٢ أى بعد نفاذ القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ وفصل فيها في التاريخ المذكور، وكانت النيابة العامة تقول في أسباب طعنها إن الدعوى الجنائية رفعت في ١٩٥٧/٩/٧ أي قبل نفاذ هذا القانون، وكان الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ــ ولوكانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فورى شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات فإذا عدل القانون من اختصاص محكة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقا للقانون القديم إلى محكة أوجهة قضاء أخرى، فإن هذه الجهة الأخبرة تصبح مختصة ولا يكون للحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفأذ القانون الجديد ــ ولوكانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات ، وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال ، كما فعل عند صدور القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٩ ـــ فهي ُوحدها التي تطبق. ولما كان القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بمض أحكام القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ إذ جعل الاختصاص بنظر الجرائم الناشئة عن إهمال مقاومة دودة القطن ورى البرسيم بعد الميعاد القانونى في المحافظات والمديريات للجان إدارية مشكلة لهذا الغرض لم يرد به حكم خاص في شأن الدعوىالقائمة أمام القضاء وقت نفاذه، فإنه يتعين على المحاكم أن تقضى بعدم اختصاصها لزوال ولايتها ، اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صحيحا في القانون، و يكون ما تنعاه الطاعنة عليه في غير محله . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ۲۸ من نوفمر سنة ۲۸

برياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبمحضور السادة : مجد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(177)

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٠ القضائية :

استئناف .

آثاره : ما الذي يطرحه استثناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كأن لم تكن ؟

طرح الموضوع برمته الفصل فيه . علة ذلك .

المتهم لا يساء بطعنه وحده :

عدم جواز إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية بناء على استثناف المتهم وحده .

نقص .

الحكم في الطمن : متى يتعين أن يكون مع النقض لمخالفة القانون الاجرائي الإحالة — لا التصحيح ؟

عند عدم النعرض للواقعة الجنائية من ناحية النبوت من عدمه .

* استثناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كأن لم تكن يشمل كذلك الحكم الفيابي حلى ما جرى به قضاء محكة النقض — نظرا إلى أن كلا الحكمين متداخلان ومند مجان أحدهما في الآخر – مما يلزم عنه أن استثناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كأن لم تكن يطرح أمام المحكة الاستثنافية الموضوع برمته للفصل فيه •

^{*} مبدأ الطعن ٧ لسنة ٢٥ ق -جلسة (١٩٥٥/٢/١٤) - قاعدة ٢٠٩٠ - ٢٠٩٠ عبد ٢٠١ الطعن ١٥١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ع ١٩٥/٥/٢ السنة السادسة ص ٩٣٣ ٠ .

** ومقتضى ذلك أنه كان على المحكمة الاستئنافية أن تطبق نص المادة ١١٧ من قانون الاجراءات الجنائية - في فقرتها النالئه - أما وقد قضت بعدم اختصاصها على اعتبار أن الواقعة جناية، فإنها بذلك سوأت مركز رافع الاستئناف، وخالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة، ومن ثم يتمين نقض الحكم. ولماكانت المحكمة قد قصرت بحثها على الاختصاص دون أن تتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها -حتى كانت محكمة النقض تستطيع تطبيق القانون عليها ، فإنه يتمين إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لنفصل فيها من جديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدد الأشياء المبينة بالمحضر لآخر والتي سلمت إليه على سبيل العارية فاختلمها لنفسه . وطلبت عقابه بالمادة ١٤٣ من قانون العقوبات . والمحكة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعاوض وقضى في معارضته باعتبار المعارضة كان لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم، وكانت النيابة قد استأنفت الحم الفيابي . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا عملا بالمادة ١٩٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية بعدم جواز استئناف النيابة ويقبول استئناف المتهم و إلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة بنظرالدعوى و إحالتها إلى النيابة العامة لاجراء شغونها فيها وذلك باجماع الآراء . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيـــه أنه أخطأ فى تطبيق القانون حين قضى بعدم جواز استثناف النيابة العامة وقبول استثنـــاف المتهم (المطعون ضده) وفى الموضوع وبهاجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف الذى

^{**} مبدأ الطعن ١٤٩٣ لسنة ٣٣ ق - (جلسة ١٩٥٣/١٢/٢١) -- قامدة ٩٠٠ - بح الأحكام - السنة الحاصة ص ١٧٨ .

قضى بحبسه شهرا مع الشغل — وعدم اختصاص المحكة بنظو الدعوى و إحالتها للى النيابة العامة لاجراء شئوتها فيها، ذلك لان قضاءالمحكة بعدم جوازاستثنافى النيابة صحيح قانونا لأنها لم تكن قد طلبت توقيع قسدر معين من العقوبة فى حق المطعون ضده سواء فى ورقة التكليف بالحضور أو بالجلسة، أما ما جرى بهقلم المطعون ضده سواء فى دباجة الحكم الابتدائى من إثبات طلب النيابة توقيع أقصى العقوبة المقررة فقد جاء على خلاف المنبت الأوراق فلا ينتج أثره ، وما كان للحكة عند ذاك وقد قبلت استئناف المتهم سوى تأييد الحكم المستأنف أو تعديله لمصلحته عملا بحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهر ما قنبه إليه الحكم المطعون فيه فى أسابه فاستلفت النظر إلى ما وقع فيسه من خطأ قانونى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده لإرتكابه جريمة تبديد معاقب عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومحكة أول درجة قضت غياسا بحبسه شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ تطبيقا المادة المذكورة. فعارض المحكوم عليه وقضي في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فاستأنف هــذا الحكم كما استأنفت النيابة العــامة الحكم الغيابي ، والمحكمة الاستثنافية قضت بعدم جواز استثناف النيابة وبقبول استثناف المطعون ضده شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لما تبن لحا من أن سوابق المطعون ضده المدونة بتذكرة حالته الحنائية تجعله عائدًا في حكم المادة ١/٤٩ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانقضاء المحكمة بعدم جواز استثناف النيابة العامة لما تبين من قصر طلبات النيابة على تطبيق المادة ٣٤١ من قانون العقوبات دون طلب قدر معين من العقومة المقررة بها سواء في ورقة التكليف بالحضور أو بالجلسة المعلن إليها المتهم بالحضور. سديدا لصدور الحكم وفقا لما طلبته، وكان استئناف المتهم للحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل كذلك الحكم الغيابي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ نظراً إلى أن كلا الحكين متداخلان ومندمجان أحدهما في الآخر مما يلزم عنه أن استثناف المتهم حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته للفصل فيه ، وكان مقتضي ذلك أنه كان على المحكة الاستنافية أن تطبق نص الفقرة الثالثة مرب المادة 19 من قانون الإجراءات الجنائيسة التي يجوى نصما على أنه "إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة ، فليس للحكة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف" أما وقد قضت بعدم اختصاصها على اعتبار أن الواقعة جناية ، فإنها بذلك سوأت مركز رافع الاستئناف وخالفت ما نص عليه القانون في الممادة المذكورة ، ومن ثم يتمين نقض الحكم ، ولما كانت المحكة قد قصرت بحثها على الاختصاص دون أن تتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم شوتها حتى كانت محكة النقض تستطيع تطبيق القانون عليها ، فإنه يتمين إحالة الدعوى إلى محكة الموضوع لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

جلسة ۲۸ من نوفمبر سنة ۲۸ م

ر ياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، ويحضور السادة : عمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خاله المستشار بن .

(777)

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٣٠ القضائية :

عود : نهائية الحكم السابق : حكم . ضوابط الندليل :

ا لحكم فى الدعوى إنما يكون بناء على الأوراق المقدمة فيها . صحة الحكم الذي لم يتد بالسابقة الغابية فى اعتبار المتهم عائدا ما دامت النيابة لم تقسدم ما يتالف شاهر الأوراق ولم تطلب أجيل الدعوى لهذا الغرض . ورود الحكم النيابي فى صحيفة العالمة الجنائية دغم فوات مدة سقوط الدعوى الجنائية لا يقطع بنهائية المبائية . قد يرد ذلك إلى إهمال الموظف فى شفيذ قرار وزير العدل فى مره م ه و و يشأن قلم السوابق .

^{*} من المقرر أنه إذا كانت صحيفة الحالة الجنائية التي قدمتها النيابة العامة يبين منها أن الحكم الذي تستندإليه في اعتبار المتهم عائدا حكم غيرنهائي ، ولم تقدم الليابة إلى الحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها يكون حكمها بريمًا من قالة القصور والفساد في التدليل ــــ أما ما تثيره

^{*} مبدأ الطعن ١٩٥٣ لسنة ٢١ ق - (جلسة ١٩٥٧) قاعدة ١٩٥٠ جموعة الأحكام السنة الثائثة صفحة ١٠٤٥ الطعن ١٩٥٥ لسنة ٢٩ق - (جلسة ١١٥٧) - قاعدة ١٩٥٧ - جموعة الأحكام السنة السابعة - صفحة ١١٤٧ الطعن ١٥٥ لسنة ٢٩ ق - (جلسة ١٩٥٧/٤/١) - قاعدة ١١٥ - مجموعة الأحكام - السنة الثامنة ٢٩ ق - صفحة ٢٥٥ .

النيابة منأن ورود هذا الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطة للدعوى الجنائية التي يعد الحكم الغبابي مبدأ لها يعد قرينة على نهائيته – و إلا كانت النيابة قد أخطرت إداوة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملا بقرار وزير العدل في ٥/٥٥٥٥ بتعديل القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/١ ، فإنه قول لا سند له من القانون ، ذلك أن مجرد إدراج الحكم الغبابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيته ما دام وروده بها قد يرد إلى الإهمال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها :عرضت للبيع لبنا مغشوشا بإضافة 1/ ماء إليه مع علمها بغشه وطلبت عقابها بالمواد ١٩٢١ هره ١ و١٢ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٠ . والمحكمة الجزئية قضت غيا بياعملا بمواد الاتهام بتغريم المتهمة خمسة جنيهات والمصادرة . فعارضت ، وقضى في معارضتها باعتبار الممارضة كأن لم تكن . وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي . والمحكمة الاستثنافية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتأبيد الحكم المستأنف وأعلن اليها ولم تعارض . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في البيان والفساد في الاستدلال، ذلك أنه بعد أن قضت المحكمة الجزئية بمعاقبة المطعون ضدها بالفرامة والمصادرة في تهمة عرض لبن مغشوش للبيع واستأنفت النيابة العامة هذا الحكم طالبةالتشديد حسبا يتضح من صحيفة الحالة الجنائية وقبل صدور الحكم المطعون فيه ضمت علك الصحيفة إلى أوراق الدعوى وتبين منها أنه سبق الحكم عليها مرتين لتهمة مماثلة وأن الحكم عليها مرتين لتهمة محائلة وأن الحكم الأخير صدر غيابيا بالحبس لمدة شهر واحد مع الشغل والمصادرة في 190/1/ وعلى الرغم من ذلك فإن المحكمة لم تناقش هذه الجهة وتقول كلمتها في موضوع الدود، ولا يعتبر مجود تأييد الحكم المستأنف ردا كافيا من الحكمة على ما تضميته الصحيفة لأن ما وردفها يجعل المتهمة عائدة ، إذ ثبت أن الحكم الخيافيا في الوادد فيها الصحيفة لأن ما وردفها يجعل المتهمة عائدة ، إذ ثبت أن الحكم النيا في الوادد فيها

قدأصبع نها ثيا، وكان يجبعلى المحكة أن تتحقق من ذلك وخاصة أن ظروف الحال تدعو إلى الاعتقاد بأن الحكم المذكور أصبح نها ثيا لأن مجرد إثباته بصحيفة الحالة الحنائية بعد فوات المدة المسقطة للدعوى الجنائية التي يعدا لحكم النيابي مبدأ لها باعتباره آخر إجراء من إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى يعد قرينة على نها ثيته و إلا كانت النيابة العامة قد أخطرت إدارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملا بقرار وزير العسلل في ١٩٥١/٥/٢ بتعديل القرار الوزارى في ١٩١١/١٠/٢ ولو كانت المحكمة قد تحرت عن هذا الحكم لاستبان لها أنه أعلن المطمون ضدها وأصبح نهائيا بفوات ميعاد المعارضة فيه وهو ما كان يقتضى من المحكمة معاقبة المطمون ضدها بعقوتي الحيس ونشر الحكم بطريق الوجوب .

وحيث إن النيابة العامة لم تبدأى طلب يتعلق بتحقيق نهائية الحكم الوارد في صحيفة الحالة الجنائية ، ولم يرد بمحضر جلسة المحاكمة الاستثنافية أو الحكم المطعون فيه أية إشارة إلى تلك الصحيفة، وكان من المقرر أنه إذا كانت صحيفةٌ السوابق التي قدمتها النيابة العامة يبين منها أن الحكم الذي تستند إليه في اعتبار المتهم عائدًا حكم غير نهائي ، ولم تقدم النيابة إلى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ، ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض، فإن المحكة إذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها يكون حكمها بريئا من قالة القصور والفساد في التدليل. ولما كان الثابت من تقرير أسباب الطعن أن الحكم الذي تستند اليه النياية العامة في القول بأن المتهمة عائدة هو حكم غيا بي فهو بذلك حكم غيرنهائي _ أما ما تثيره الطاعنة من أن وروده في صحيفة الحالة الحنائية بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات يعد قرينةعل أنه أصبحنها ئيا فإنه قول لا سندله في القانون ، ذلك أن مجرد إدراج الحكم الغيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قريئة قاطعة على نهائيته ما دام وروده بها قد يرد إلىالإهمال ، لمساكان ذلك، وكان ما تعيبه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من قالة الحطأ بدعوى عدم اعتداده مدلالة الحكم الفيابي سالف الذكر الذي ثبت إغلائه إلى المطعون ضدها وعدم معارضتها فيه وبذلك أصبح نهائيا مردودا بأنه يعد من قبيل الاستدلال بواقعة لم تعرض على عجكة الموضوع مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكة . لماكان ما تقدم ، فان ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ۲۸ من نوفمبر سنة ۱۹۹۰

يرياسة السيد مصطفى كامل المستشار، وبحضور السادة : مجدحطيه اسماعيل ، وعادل يوئس، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(178)

الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إجراءات المحاكمة . إثبات . إدراك معانى إشارات الأصم الأبكم :

هذا الإدراك أمر موضوعى . عدم الترام المحكمة بالاستجابة إلى طلب تعبين وسيط مادام المتهم لم بدع أن مافهمته المحكمة يخالف ماأراده . حضور المحامى يحقق تتبع إجراءات المحاكمة وتقضيم ما يشاء من أوجه دفاع .

(ب) دفاع . طلب ندب وسيط بين المتهم الأصم الأبكم وبين المحكة :

متى لايكون من الطلبات الهامة ؟ إذا كان المقصود به مجرد النفاهم دون أن

يتملق لجفيق دفاع هام من شأنه التأثير في نتيجة الفصل في الدعوى .

(ج) حكم . عيوب التدليل :

الخطأ في الإسناد إلى الشهود: متى يعيب الحمكم ؟ عند تناوله أدلة تؤثر في مقيدة المحكمة . ومثى لايعيه ؟ عند تعلقه بأقوال شهود النتي اللم تعول المحكمة علمها .

(د) تحقيق الدفع ببطلان إجراءات التفتيش : قلص . أسباب جديدة :

فرق بين الدفع بطلان إذن التفتيش و بينالدفع بيطلان إجراءاته ، الدفع ببطلان إجراءات التفتيش أمر لاتجوز إثارته لأول مرة أمام عكمة اللقض . *1 - إدراك المحكة لممانى إشارات الأصم الأبكم أمر موضوعى يرجع إليها وحدها - فلا تعقيب عليها في ذلك ، ولا تثريب إن هى دفضت تعيين خبير ينقل إليها معانى الإشارات التى وجهها المتهم إليها ردا على سؤاله عن الحريمةالتى يماكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة أن تنبين سنفسها معنى هذه الإشارات، ولم يدع المتهم في طعنه أون ما فهمته المحكمة شمالف لما أداده من إنكار التهمة المسلمة إليه ، وفضلا عن ذلك فإن حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفى في ذاته لانتظام أمور الدفاع عنه وكفالتها - فهو الذى يتبع إجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من إبدائها ، ومن ثم لا تلترم المحكمة بالاستجابة إلى طلب تعين وسيط .

٢ — إذا كان طلب تعيين وسيط بين المتهم الأصم الأبكم وبين الكة قد قصد به مجرد التفاهم بين الحكة والمتهم دون أن يمتد إلى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ، ومن شأنه التأثير في نتيجة الفصل فيها ، فإنه لا يعد من الطلبات الجلوهرية التي تلتزم المحكة بالرد عليها في حالة رفضها .

**٣ – الحطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة حواذا كانت المحكمة لم تعول على أقوال شهود النفى حوابل أخذت بأدلة الثبوت التى اطمأنت إليها وكونت عقيدتها منها ، فإن خطأ الحكم بنسبته إلى شهود النفى وقائم لاسند لها من الأوراق لم يكن له تأثير فى سلامة الحكم ، ولا فى النتيجة التى انتهت إليها المحكمة ، فلا يضير الحكم خطأه فى هذا الحصوص .

 ^{*} راجع فى سلطة المحكمة فى إدراك معانى الأبكم: الطعرب ٣/٨ ق - (جلسة ١٩٣٢/١١/١٤) - البند ٣٣٥ ، ٣٣٥ - الفهرس الخمس والعشرينى
 ج ١ ص ٦٢ .

^{**} مبدأ مستقر: راجع الطعن ۲۷/۱۲۰۰ ق – (جلسة ۱۹۰۷/۱۲/۱۰) – القاعدة ۲۷۰ – ج الأحكام – السنة النامنة – صفحة ۹۷۰ م الطعر... ۲۷/۱۹۷۹ ق – (جلسة ۱۹۰۳/۲/۱۲) – القاعدة ۲۳ – بج الأحكام – السنة العاشرة – صفحة ۱۹۳ -

ع – فرق بين الدفع ببطلان إذن التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته ، وإذ كان المتهم لم يدفع ببطلان إجراءات التفتيش أنساء المحاكة ، فإنه لا يجوز إبداؤه لأول مرة أمام محكة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها محكة الموضوع عقيدتها ، ومادامت قد اطمأت إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور عن المخدر المملوك للتهم ، فإن النمى على هسذا الإجراء باحيال دس المخدر في جيبه لا يقبل أمام محكة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز حشيشا وأفيونا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكة الجنايات لمحاكمته بالمراد ١ و ٢ و ٧ و ٧ و ١/٣٣ و ٣٥ و ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٧ والبندين ١١ و ١٦ من الجدول رقم ١ الملحق فقررت بدلك . وأمام محكة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن النفتيش لصدووه من وكيل نيابة غير يختص . والمحكمة المذكرة قضت حضور يا عملا بمواد الاتهام عدا المحادة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه وأمرت التعاطى بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه وأمرت بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع قائمة بأنه غير سليم و يتعين رفضه . فطعن المحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... أنلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال والحطأ في الإسناد ، ذلك أن الدفاع عن الطاعن طلب من المحكة قبل اتخاذ أى إجراء في الدعوى أن تستمين بخبير من أساتذة معهد العم والبكم ليكون وسيطا بين الطاعن والمحكة ، ولم تستجب المحكة إلى هذا الطلب على وغم أهميته لثبوت حالة الطاعن وتقدر إحاطته بما يجرى في محاكته ولم ترد عليه المحكة مكتفية برفضه ، في حين أن المادة ١١٧ من القانون المدنى قد أجازت المحكة أن تعين لمن كان

في منل حالة الطاعن مساعدا قضائيا يعاونه في التصرفات التي تقضي مصلحته فيها ذلك ، وكفالة الحماية في التصرفات المدنية مدعاة لتقرير حمايته في الدفاع عن نفسه في تهمة يترتب عليها عقوبة جنائية ، ولا يكفي في هذا الخصوص مجرد سؤال الطاعن عن التهمة المسندة إليه ونفيه إياها بالإشارة ، كما أن الدفاع عن الطاعن دفع ببطلان التفتيش إستنادا إلى حدوث تماسك بين المخبر أحمد ابراهيم حسن والطاعن ، أدى إلى وقوعهما على الأرض قبل دخول الضابط إلى المقهى وقيامه بالتفتيش ، و إن جاز لرجل الضبط القضائي أن يستعين برجاله إلا أنه يتعين أن يكون قيامهم بالتفتيش أو اتصالهم بالشخص المأذون بتفتيشه تحت بصره و إلا بطل التفتيش، و بطل تبعا لذلك الدُّليل المستمد منه – غير أن المحكمة لم تلتفت إلى أقوال/الشهودق.هذا الخصوص واستند الحكم في اطراح شهادة أحدهم وهو أحمد عبد الحميد جمعه إلى أنه وكيل محام وأنه اجترأ على الحقيقة حين ادعى أنه رأى الخبريدس شيئا في جيب الطاعن، وهو مالم يشهد به المخبر شاهد النفي الأول ــ وما أورده الحكم من ذلك غير سائغ لأنه لا دخل لعمل الشاهد المذكور في ذكر أقواله فضلا عن أن ما أسنده الحكم إليه من رؤيته المخبريدس شيئا في جيب الطاعن لا مأخذ له من الأوراق ، كما أسند الحكم إلى الشاهدين أحمسد عبد الحميـــــــد ومحمود القليني نفي واقعة دخول المخبر المقهى قبل حضور الضابط والشرطى - في حين أن الثالث في تحقيق النيابة أنهما شهدا صراحة مدخول المخبر قبلهما بنحو ثلاثأو أربع دقائق،ولوكانت المحكمة قد فطنت إلى حقيقة الواقعة كم ثبتت بالأوراق لتغير وجه الرأى في الدعوى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن محصل واقعة الدعوى كما جاء بالحكم المطعون فيه هو أن رئيس فرع الخسدرات بالمنصورة بالنيابة انتقل مع قوة من رجال المكتب لتفتيش الطاعن تنفيذا الإذن الصادر إليه من النيابة ، فوجده جالسا في المقهى موليا ظهره للهاب فدخل الضابط والكونستابل و بقيت أفراد القرة خارج المقهى المحافظة على الأمن ثم قام الضابط بتفتيش الطاعن فوجد بجيب الصديرى الأيسر كيسا يحدى أربعين لفافة بها أفيون وخمسة وثلاثين لفافة بها حشيش و بعض الفتات ، كما عثر بجيب سرواله على لفافة بداخلها قطعة كبيرة من الأفيون ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستعدة

من أقوال الضابط والكونستابل ومن التقرير الطبي الشرعي ، وهي أملة سائغة مؤدية للنتيجة التي انتهى اليهــا الحكم ، ويبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب الاستعانة بأحد الخبراء من أساتذة الصم والبكم ليكون وسيطاً بينه وبين المحكة ولم يدع أنه طلب تعيين هذا الحبير لينقل إلى المحكمة أقوالا معينة يريد الطاعن إبداءها - كما أنه لم يذكر في طعنه أن رفض الحكة طلبه قد فوت عليه دفاعا معينا أراد إبداءه أمامها . كان ذلك ، وكان الشابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن ^{وو}سئل عما هو مسند إليه بالاشارة فأنكر بالإشارة وأشار بما يفيد الإنكار" وكان إدراك المحكمة لمعانى الإشارات أمرا موضوعيا يرجع إليها وحدها،فلا تعقيب طيها في ذلك ولا تثريب إن هي رفضت تعيين خبير ينقل إليها معاني الإشارات التي وجهها الطاعن اليها ردا على سؤاله عن الجويمة التي يحاكم من أجلها طالم كان باستطاعة المحكمة أن تتبين بنفسها معنى هذه الاشارات،ولم يدع الطاعن في طعنه أن مافهمته المحكمة مخالف لما أراده من إنكار التهمة المسندة إليه ،وفضلا عن ذلك ، فإن حضور محام يتولى الدفاع عن الطاعن يكفي في ذاته لانتظام أمور الدفاع عنه وكفالتها فهو الذي يتتبع إجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من ابدأتها ، ومن ثم لا تلتزم في مثل هذه الدعوى بالاستجابة إلى طلب تعيين هذا الوسيط وما دام هـــذا الطلب قد قصد به مجرد التفاهم بين المحكمة والطاعن دون أن يمتد إلى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ومن شأنه التأثير في نتيجة الفصل فيها فلا يعد من الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بالرد عليها في حالة رفضها . لما كان ذلك، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن اقتصر على الدفع ببطلان التفتيش لصدوره من وكيل النيابة الكلية ولم يتعرض لإجراءات التفتيش ذاتها التي أثارها في وجه طعنه ، وفرق بين الدفع ببطلان إذن التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته، وإذ كان الطاعن لم يثر الدَّفع ببطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة فلا يجوز إبداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه فيحقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها محكة الموضوع عقيدتها ، ومادامت قد اطمأنت إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على المحدر المملوك للطاعن، فإن النعي على هذا الإجراء باحتمال دس المخدر في جيبه لا يقبل أمام هذه المحكمة ، وكان ما يثيره الطاعن من النفات المحكمة عن أقوال شهود النفى مردودا بأنه من المقرر أن نحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من عناصر الدعوى المطروحة أمامها فتأخذ منها بما تعالمئن إليه و تطرح ما عداه بغير أن تكون مطالبة ببيان علة ذلك ، فلا معقب عليها إن هى اطرحت شهادة شهود النفى . لما كان ذلك ، وكان ما ينماه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ فى الاسناد مردودا بأنه و إن كان الحمج المطمون فيه قسد ذكر أن شاهد النفى أحمد عبد الحميد جمعه رأى الخبر يدس شيئا فى جيب الطاعن ولا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الشاهد المذكور قد ذكر هذه الواقعة إلا أنه بفوض أن هذه التحقيقات لم تتضمن هده الرواية ، فإن اسنادها إلى الشاهد لم يكن له تأثير في سلامة الحكم ولا فى التيجة التى انتهت إليها المحكمة وكونت عقيدتها منها ، وكان الحطأ فى الأسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة وكونت عقيدتها منها ، وكان الحطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدته المحكمة فلا يضير الحكم خطأه فى هذا الخصوص أو نسبته الى باق شهود المناع، واغرى لا سند لها من الأوراق . لما كان ما تقدم فإن ما شره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون العامن على غير أساس متعينا رفعته موضوعا .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ٢٠ ٩١

برياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، ويحضور السادة : السيد احمد عفيفى ، وتوفيق أحمد الحشن ، وحبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد المستشارين .

(170)

الطعن رقم ٣٤٨ سنة ٣٠ القضائية :

خبير . رأيه : قتل خطأ . التسبيب المعيب بالنسبة للرابطة السببية :

الفصل في إمكان حصول الإصابة القاتلة من مسدس أطلق على مسافة مدية مسألة فنية بحت . الإستادة إلى الفقر بر الطبي بشأن ما أورده عن إمكان حدوث الإصابة من المسدس المضبوط — رفم خلوه عما جل على أن محروه كان على بينة من مسافة الإطلاق عندما أبدى رأيه — لا يبرر رفض ما يتيره المتهم مرب مازعة فى هذا الشأن .

إذا كان التابت أن التقرير الطبي الذي أثبت أن إصابة المجنى عليه – وهى الإصابة الفائلة – يمكن أن تحدث من المسدس المضبوط قسد خلا مما يدل على أن الطبيب الشرعى كان عندما أبدى هذا الرأى على بينة من مسافة الإطلاق بحيث لا يمكن حصول بحيث لا يمكن القول بأن هذه المسافة كانت في تقديره عندما انتهى إلى إمكان حصول الإصابة القاتلة من المسدس المضبوط ، فإن ما أورده الحمكم عن رأى الطبيب الشرعى لا يصلح بصورته سندا لرفض دفاع المترم المبنني على أن الإصابة القاتلة لا تحدث من هذا المسدس من مثل المسافة التي كانت بينه و بين المجنى عليه علم عند إصابته ، والقطع في هسده المسالة الفنية البحث متوقف على استطلاع رأى أهل الخرة .

الوقائع

اتهمت الذابة السامة الطاعن بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل محود درويش منصور وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن أطلق أعيرة نارية ومسدسا ون دون حيطة أصابت إحداها المجنى عليه وحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التمريجية والتي أدت إلى وفاته ، وطلبت عقابه المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . والمحكة الجزئية قضت حضوريا محسلا بمادة الاتهام مجبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأنف بلا مصاريف . فطمن المحكوم عليه في هسذا الحكم بطريق المقض ... الح

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور وفساد الاستدلال ذلك بأنه تمسك أمام محكمي أول وتانى درجة بأن الإصابات القاتلة لا تحدث من المسدس المضبوط من مثل المسافة التي كانت بين الطاعن وبين الحجني عليه عند إصابته والتي قدرت بنحو ٢٥ مترا فلم تعر هذا الدفاع بردسليم .

وحيث إن الحكم المستأنف الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسيابه قد ود على دفاع الطاعن القائل بأن إصابات المجنى عليه القائلة لا تحسدت من المسدس المضبوط على مثل مسافة الإطلاق المقدرة بالمعاينة بقسوله و إنه عن جدل المتهم حول إمكان حدوث الاصابة القائلة من مثل المسدس المضبوط على البعد الذى قدرته المعاينة بنحو ٣٣ خطوة أى ما يترب ٢٥ مترا بخدل مردود بأنه ليس في ذلك غرابة إلا أن يكون المسدس الذى استعمل في الحادث محما يعمد للهو الصبية ، وأما المسدس المضبوط والذى استعمل في الحادث تعما يعمد النقو برالطبي الشرعى أنه مششخن محما يستعمل في إطلاق الرصاص" . ثم أورد

الحكم أن التقرير الطبى الشرعى أثبت وجود رائحة بارود بماسورة المسدس المضبوط مما يؤيد أنه أطلق حديثا وأن إصابة المجنى عليه تحدث من المسدس المضبوط ومن مثله . لماكان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أحمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن التقرير الطبى الذي أثبت أن إصابة المجنى عليه – وهي الإصابة القاتلة – يمكن أن تحدث من المسدس المضبوط قدخلا مما يدل على أن الطبيب الشرعى كان عندما أبدى هذا الرأى على بينة من مسافة الإطلاق عيث لا يمكن القول بأن هذه المسافة كانت في تقديره عندما انهى إلى إمكان حصول الإصابة القاتلة من المسدس المضبوط . لماكان ما تقدم ، وكان البت في هذه المسافة الفينة البحت متوقفا على استطلاع رأى أهسل الحبرة ، وكان المحب المسافة العدم عن رأى الطيب المسرعى فلا يصورته سندا لقضائه ، فإن الحكم يكون معيا على وجب الشرعى فلا يصورته سندا لقضائه ، فإن الحكم يكون معيا عما يوجب

نقضه والإحالة بغير حاجة إلى محث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمر سنة ٢٩ ١

برياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبجضور السادة : عهد عطبه اسماعيل ، وهادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشار بن .

(177)

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٠ القضائية :

جريمة . تقسيمها : مواليد ووفيات : طبيعة جريمة عدم الإبلاغ عن الميلاد والوفاة في الميعاد المحدد .

هى من الجرائم المستمرة إستمرارا تجدديا • آثار ذلك .

جريمة النخلف عن الإبلاغ عن المبلاد أو الوفاة في المياد المحدد من الجرائم المستمرة استمرارا تجدديا ، وذلك أخذا من جهة بمقومات الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتداخل إرادة الجانى ، وإيجابا من جهة أخرى لصريح نص المسادة ٣٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦ والمسادة ٣٣ من القانون رقم ٣٣ من المستمرار عاشة ١٩٤٦ ، ويقل المتهم مرتكبا للجريمة في كل وقت ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولاتبدأ مبدة التقادم مادام الامتناع عن التبليغ قائما ، ومتى كان المتهم لم يُماكم في ظل القانون السابق فإند القانون السابق فإند

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه لم يبلغ مكتب الصحة عن وفاة ابنه في الميماد المقرر دون عذر مقبول وطلبت عقابه بالمواد ١٩٥١٨٥١٧٥١ دالمراه ١٩٥١٥٥٥٠ من الفانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٦. والمحكة المؤريب قضت غيابيا ببراءة المتهم عما أسند إليه . فاستأنف النيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستثنافية فضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فطنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إنه لما كانت العبرة فيا يتعلق بتطبيق الضوابط التي وضعها القانون لتحديد جواز الطعن في الأحكام بطريق النقض هي بوصف الواقعة كما رفعت بها العكمة، وكانت المدعوى الحالية قد أقيمت على أساس أن الواقعة المسندة للطعون ضده جمعة فقضى الحكم المطعون فيه بإعبارها مخالفة ، فإن الطعن في هسذا الحكم بطريق التقض يكون جائزا ، ولما كان الحكم المطعون فيه لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصع له المعارضة فيه، فإن مبعاد الطعن من الذا بة ببدأ من تاريخ صدوره.

وحيث إن الطعن بعد ذلك قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطمن هو الحفا في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بالبراءة استنادا إلى أن القانون المنطبق على الواقمة المسندة للمتهم هو القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٩١٧ ، وأنه لما كانت جريمة عدم الإبلاغ عن الوفاة المنصوص عليها في هذا القانون "غالفة" كما أنها جريمة وقوع المخالفة ، المدعوى الجنائيسة تكون قد القضت بخضى سنة من تاريخ وقوع المخالفة ، وما ذهب إليه الحكم ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن جريمة عدم التبليغ عن الوفاة اعتبرها القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩١٧ جريمة مستمرة طلما أن المسئول عن التبلغ في ظل القانون رقم ١٩١٠ لسنة ١٩٤٦ جولاً مستمرة طالما أن المسئول عن التبلغ في ظل القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ وفا المناقبة ، ومن ثم يستمر ملزما بالتبلغ في ظل القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٣ وفا المرغم من أنه شدد العقوبة وجعل الجريمة جنحة بدلا من المخالفة ، ولذا الرغم من أنه شدد العقوبة وجعل الجريمة جنحة بدلا من المخالفة ، ولذا الوقت جريمة وقضية وقضي بالبراءة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

وحيث إنه لما كان النابت من الحكم المطعون فيه أن النيابة العاءة اتهمت المطعون ضده بأنه في المام 1 ١٩٥٨/١١/١٨ لم يبلغ مكتب الصحة لوفاة ابنه في الميعاد المقرر دون عذر مقبول . وطلبت عقابه طبقا للواد ١ و ١٧ و ١٩ و ١٩ و ٣٧ و ٣٣ و ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ فقضت محكة أول درجة بالبراءة ولما استأنفت النيابة الحكم فضت محكة ثاني درجة بتأييد الحكم المستأنف مستندة في ذلك إلى ما ثبت بمحضر ضبط الواقعة مر أن الوفاة حصلت في سنة ١٩٣٧ أو سنة ١٩٣٨ وهو تاريخ سابق على صدور القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٣ الذي طلبت النيابة تطبيقه ، و إنه الماكان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٣ الذي حدثت الوفاة في ظله ينص على اعتبار جريمة عدم التبليغ عن الوفاة محالة وهي في نفس الوقت جريمة مؤقتة فإن الدعوى الجنائية تكون قلد القضت بمضي المدة .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٧ قد نصت على أنه "يستمر وجوب النبلغ عن المواليد والوفيات لفساية يوم إنمام هذه الإجراءات" وكان القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات قد نص أيضا في الممادة ٣٧ منه على أنه "يستمر وجوب النبلغ عن المواليد والوفيات لغاية يوم تمام إجراء القيد". لما كان ذلك وكان مفاد ما تقدم أن جريتة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في المياد المحدد من الجرائم المستمرة استمرارا تجدديا ، وذلك أخذا من جهة بمقومات الجريمة السبية وهي المستمرة استمرارا تجدديا ، وذلك أخذا من جهة أخرى لصريح النص، فإن المتهم يظل مرتجا لجويمة في كل وقت وتقع جريته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الاستناع عن النبليغ قائما ومادام أن المتهم لم يحاكم في ظل القانون السابق، فإن اتفانون المدناع عن النبليغ قائما الطبيق ، وإن اتفانون المدناء ١٩٤٠ تنص

على معاقبة مرتكب هذه الجريمة بعقوبة الجنحة – وهى الغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات . لماكان ذلك ، وكان التابت من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المتهم المطعون ضده لم يقم بالتبلغ ، فإن ماذهب إليه الحكم المطعون فيه مر اعتبار الواقعة المسندة للطعون ضده مخالفة والقضاء ببراءته على أساس انقضاء المدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد خالف القانون مما

يتعين معه نقضه وتصحيحه ومعاقبة المتهم طبقا لنص المادتين ٣٥ و ٣٧ من القانون رقم ١٩٤٠ لسنة ١٩٤٦ .

جلسه ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ويحضور السادة : عجد عطيه اسماعيل ، وعادل يوثس ، وعبد الحسيب عدى ؛ وحسن خالد الممتشارين .

(177)

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) دعوى مدنية. موضوعها: مصاريفالدعوى ومقابلأتعاب المحاماه.

حمته إلزام المتهم يهما فى غير مطالبة من المدعى بالحقوق المدتية · ذلك لا يعتبر قضاء من المحكمة بما لم يطلبه الخصوم . علة ذلك . المادة · ٣٣ أ · ج › المادتان ٢٥٣ c rov من قانون المرافعات المدتية والتجارية .

 (ب) إثبات . تقدير أقوال الشهود بشأن إمكان الرؤية من حيث صلتها بالتسبيب : دفوع . الدفوع الموضوعية غير الجوهرية : حكم .
 ما يكفى فيه الرد الضمنى :

الدفع باستحالة الرزية يسبب الظلام .

ر - تنص المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الحنائية على أنه إذا حكم بإدانة المتهم في الحريمة وجب الحكم عليه للدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تعملها ، وتنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تقتهى به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ، كما تنص المادة ٣٥٧ من هـذا القانون على أنه يدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماء ، ومن ثم فإن قضاء الحكم بالزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل أتعاب المحاماء من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة لا يعتبر قضاء علم يطلبه الحصوم ، وإنما إعمالا لحكم القانون .

* ٢ – الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالا – بل يكفى أن يكون الرد عليها مستفادا من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل المجنى عليه عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدس قاصدا قتله فأحدث به الإصبابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد تلت هذهالجناية جناية أخرى هي أنالمتهم في الزمان والمكان سالفي الذكر شرع في قتل المجنى عليها بأن أطلق عليها عياراً ناريا من مسدسه قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الحريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هوعدم إحكام الرماية و إسعاف المحنى عليها بالعلاج – الجناية المعاقب عليها بالمواده يموم و٢٣٤٤ و١/٢٣٤ مر. _ قانون العقوبات ،وأحرز سلاحا ناريا مششخنا (مسدس) بغير ترخيص وذخيرة (طلقات) ممما تستعمل في سلاح ناري غيرمرخص له بحيازته ،وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/٣٣٤ ـــــ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ٢/٢٦ ــ غ و ٣٠ من القانون رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٥٤ المعــدل بالقانونين ٤٥٥ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ٥٨ والقسم الأول من الجملول رقم ٣ المرفق . وادعى المدعى بالحق المدنى قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سديل التعويض . ومحكمة الحنايات قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ منقا نونالعقوبات ببراءة المتهم من تهمة الشروع فىقتل آلمجنىعليها وبمعاقبةالمتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات عنَّ باقى التهم المسندة إليــه و إلزامهُ بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على مبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

^{*} مبدأ الحكم في الطعن ٣٠/١٤٨٤ ق – (جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٣) ، الطعن ٣٠/١٧٦٧ ق – (جلسة ٣٩١/١/٣٣) ، الطعن ١٥٣١/٥٣٣ ق – (جلسة ١٩٦١/٢/٧) .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن الفساد في الاستدلال والقصــور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه دانه في جناية القتل العمد في حين أن نية القتل غير واضحة في الدعوى ، فضلا عن التضارب بين أقوال شهود الإثبات الذين استندتالمحكمة إلى أقوالهم وأنه لم يرد على لسان أحد من الشهود أنالطاعن حياً أطلق الناركان متعمد القتل ولم يستقر هؤلاء الشهودعلي أنه أطلقعديدا منالأعيرةالناريةأو أثه كانيحمل مسدسا ــ بلتناقضوا فيذلك تناقضا بهدم الدليل الذي أخذ به الحكم المطعون فيه ، كما أنه انتهى إلى معاقبة الطاعن بقولةً إن واقعة الدعوى قد توافر الدليل عليها من شهادة كل من عائشة هلال الكيلانى وابراهيم بسيونى الأجرب وبسيونى أحمد سالم ومن المعاينة والتقارير الطبية الشرعية ولم ينتبه إلى ما اعتور شهاداتهم من خلط وتناقض ، فضلا عن اتفاقهم على أن الحادثة كانت عند أداء فريضة العشاء من ليلة ٢٨ من شعبان سنة١٣٧٧وفي الظلام الذي يستحيل معه الرؤية والتمييز من بين عديدمن المتشاجرين وقد أشهد الطاعن شاهد نفي هو أحمد مجد بسيم الذي ذكر علة اتهام الطاعن ولم يجرح أحد شهادته بشيء،ومعذلك لم يشر الحكمُ المطعون فيهعن سبب التفاته عن هذه الشهادة. وقد اقتصر طلب المدعى بالحق المدنى على طلب الحكم له بمبلغ قرش واحد على سديل التعويض فقضي له الحكم المطعون فيه بذلك المبلغ مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه فيكون قد قضي بما لم يطلبه الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله: "إن نزاعا دب بين عبد العظيم أحمد حسنين وأولاده و بين حامد ابراهيم عاس وأقار به واجتمع من الطرفين يوسف عبد العظيم حسنين وعبد الله عجد ابراهيم عاص لإتمام الصلح ولما لم يتم تبادل الطرفان الأعيرة النارية ونظرا لأن منزل حافظ ابراهيم البسيوني ووالدته عيشه هلال يفصل بين المتنازعين ولمناسبة وجودها فقد أصاب حافظ ابراهيم البسيوني عيار ناري أطلقه المتهم أحمد عاص حامد أرداه قتيلاكم أصيبت والدته عيشه هلال الكيلاني من عيار ناري أطلقه عليما مجهول فأحدث إصابتها وأسعفت بالعلاج وأبلغ الحادث إلى النيابة حيث تولت التحقيق "وساق الحكم تدليلا بالعلاج وأبلغ الحادث إلى النيابة حيث تولت التحقيق "وساق الحكم تدليلا

على صحة هذه الواقعة أقوال عائشة هلال الكيلانى وابراهيم بسيوتى الأجرب وبسيونى أحمد سالم وما ثبت من المعاينة والتقارير الطبية الشرعية التى نقل الحكم عنها أن المجنى عليه أصيب بصدره تحت منتصف الترقوة اليمنى من عيار نارى سبب وفاته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دلل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن بقوله :

"إن نية القتل ثابتة ثبوتا أكيدا لدى المتهم من إمساكه بمسدس وهو سلاح نارى قاتل بطبيعته وإطلاقه على الفريق المعادى وفى مقتل منه، يؤيد ذلك إصابة المجنى عليه وتعدد إطلاق الأعيرة النارية بكثرة تنبىء بلا أدنى شك عن نية أكيدة فى إزهاق أرواح الفريق المعادى له — فإذا أخطأ الطلق القدر وأصاب أحدا محن لادخل له فى المشاجرة فأرداه قبيلا كان المتهم مسئولا بغير نزاع عن جريمته ونية القتل فيها ظاهرة واضحة "وهذا البيان فيه التدليل الكافى على توافر نية القتل لدى الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل من أقوال شهود الإتبات ما يطابق شهادتهم أمام المحكمة وأورد هذه الشهادات بصورة متسقة لا تناقض فيها فلايعيبه أن يكون هناك خلاف غير مؤثر فى جوهر الشهادة بين أقوال هؤلاءالشهود مادام قد أورد مااستخلصه من هذه الأقوال بما لا تعارض فيه . ولما كان من المقرر أن لحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من شهادة الشهود وأن تطرح مالا تطمئن إليه منها . لما كان ذلك ، وكان الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على الحكمة أن ترد عليه استقلالا – بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي استند إليها المحكم في الإدانة .

وحيث إن محكة الموضوع غير ملزمة بأن تشير في حكها إلى شهادة شهود النفى والرد عليها ردا صريحا لأن قضاءها بالإدانة إعتماداعلى عناصر الإثبات التي بينتها يقيد أنها اطرحت تلك الشهادة ولم ترفيها ما يغير عقيدتها في ثبوت الجريمة التي دانب الطاعن عنها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا حكم بلوانة المنهم في الجريمة وجب الحكم

طيد الدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تعملها، وتنص المادة ٢٥٩ من قانون المرافعات في الحواد المدنية والتجارية على أنه يجب على المحكة عند إصدار الحكم الدي تتهيىبه الحصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف المدعوى، كما تنص المادة ٢٥٥ من هذا القانون على أنه بدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماه، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام المتهم يمصاريف المدنية ذلك المدنية ومقابل أتعاب المحاماه من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الحصوم و إنما إعمالا لحكم القانون .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الطحن برمته على غير أساس فيتعين رفضه موضوعا مع إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

جلسة ٥ من ديسمبرسنة • ٩ ٩ ١

برياسة السيد محمود ابراهيم اسماهيل نائب رئيس المحكمة ، و بيحضور السادة : مجدعطيه اسماعيل ، وعادل يوفس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(171)

الطعن رقم ٤٠٠ / ٣٠/١ القضائية :

(أ) نقص . أسباب الطعن الموضوعية : تحقيق . الاختصاص المكانى بإجرائه : تفتيش : الشروط الموضوعية لصحة الإذن به .

الأصل فى الابواءات الصحة رأن بياشر المحقق أعمال وظيفته فى صدود اختصاصه . المنازعة فى اختصاص مصدو الإذن بالتفتيش وبطلان "نشيذه مما يقتضى تحقيقا موضوعيا . عدم جواز إنارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقش .

(ب) تحقيق . تفتيش : شروط صحة الإذن بتفتيش منزل المتهم .

جواز صدور الأمر يه من النيابة العامة بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات مثى رأت كفامة ما تضمته لاصدار الاذن .

* 1 — الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه ، ولما كان ما أورده الطاعن في أسباب طعنه بشأن عدم اختصاص من أصدر الإذن بالتفتيش و بطلان تنفيذه مما يقتضي تحقيقا موضوعيا عند إبدائه أمام محكة الموضوع ، فإنه لا يقبل من المتهم ما يثيره من ذلك لأول صمة أمام محكة النقض .

* المبدأ ذاته بشأن اختصاص مأمورى الضبط القضائى _ راجع الحكم في الطعن ٢٩٥٩/٥٢٦ (جلسة ١٩٥٩/٥/١) _ القاعدة ١١٣٥ ـ مجوعة الأحكام _ السنة العاشرة _ صفحة ١٧٥ ، راجع في استازام إثارة الدفع ببطلان التفتيش أمام محكة الموضوع _ الأحكام في الطعون ٢٤/٧٧٤ ق _ (جلسة ١٩٥٧/٤/٢٩) ، ١٦٦٢ / ١٢٥ (جلسة ١٩٥٧/١/١٦) _ قاعدة ١٢١ ٤٤٤ _ مجوعة الأحكام _ السنة الثامنة _ صفحة ، ٤٤ ، ٥٩٥ ، ٤٧/٨٥ق _ (جلسة ٢٤٤٠) .

**٢-استقر قضاء محكة النقض على جواز صدور أمم النيابة بتفتيش متزل المتهم بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه الإصدار هذا الأمر .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز أسلحة نارية مششخنة بغير ترخيص وذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية بغيز ترخيص ، وسرق الأسلحة والذخيرة المبينة بالأوراق والمملوكة للقوات المسلحة، و بصفته مستخدما عموميا ود أمباشي مطافىء " استولى بغير حق على مال للدولة `(الأسلحة والذخيرة والبطانية المبينة بالأوراق والمملوكة للقوات المسلحة) وسرق البطار يات المبينة الوصف والقيمة بالأوراق والمملوكة لمجهول . وأحالته إلى مِحكمة الجنايات لمحاكته بالمواد ١و٢وع وه وه و ٣٠ و٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٥٤ والحدول المرفق والمواد ١١١و١١٢ و١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات .ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ١و٢و٢٢٦ – ٤ منالقانون رقم ٤٣٤لسنة٤٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٦٥ لسنة٤٥٩ والبند(ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ والقسم الثاني من هذا الجدول أيضاو ١١١ و١١٣و١١٩ و١١٩ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والمادة ٣١٦ مكررة فقرة أولى من نفس القانون المضافة بألقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٤ مع تطبيق المواد ٣٢ و١٧ و٥٥ و٥٦ من ذات القانون بمعاقبة المتمم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسائة جنيه والرد والعزل عن التهم. الأربع الأولى وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبتى الحبس إوالغوامة فقط وببراءته من التهمة الخامسة بشأن سرقة البطاريات. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

^{**} راجع الأحكام الصادرة في الطعون ٢٧/٢٠٣٧ ق_ (جلسة٣/٣/١٥) (١٩٥٨/ ١٩٥٠ ق. (جلسة ١٩٥٨/ ١٩٥٨) ق. و المجموعة ٢٥/٤ ق. و (جلسة الأحكام _ السنة التاسعة _ صفحة ٣٠٠٢ وصفحة ٨٧٢ و ١٩٥٨/ ٢]ق. (جلسة العاشرة _ صفحة ٣٠٠٢ وسفحة ١٩٥٨ مـ السنة العاشرة _ صفحة ١٩٥٥ م.

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن خطأ في تطبيق القانون و بطلان الإجراءات وفساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن أوراق الدعوى خالية من وجود إذن منالنيابة العامة المختصة بتفتيش منزل المتهم، وأن وجود هذا الإذن من المسائل الجوهرية ، وكان من المتعين على المحكمةأن تتحقق منوجوده ،وأن المادة ٩١ منقانون الإجراءات الجنائية نصت على أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الإلتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح و بناء على تهمة موجهة إلى من يقيم في ذلك المنزل ، كما أن قانون استقلال القضاء عين اختصاص أعضاء النيابة العامة بالنسبة لدائرة عمل كل منهم بحيث إذا باشر أحدهم إجراء في غير دائرة اختصاصه كان إجراء باطلا ، ولم تبحث المحكمة ما إذا كان قد صدر إذن صحيح بالتفتيش ، وما إذا كان قد صدر ذلك الإذن من مختص إذ الثابت أن منزل الطاعن يقع بدائرة قسم أول بور سعيد والضابط الذي باشر التفتيش هو ضابط من ضباط قسم ثالث ــ ويقول هذا الضابط إن الإذن صدر من نيابة قسم ثالث، وبذلك تكون الحكة قد أخطأت في تطبيق القانون ولا تعذر في ذلك بأن أحدا لم يطعن ببطلان التفتيش أو ببطلان الإذن ، كما أن واقعة الدعوى لم تكن واصحة للحكمة إذ أنها اعتمدت في إدانة الطاعن على أقوال كل من ضابط المباحث على محود يونس والمخبرين فتحي عهد سلمان والسيدعباس عبد الرحيم وهد البلتاجي -- بينما اختلف كلّ من فتحي عدّ سلمان إ والسيد عباس عبد الرحم المخبرين . إذ قرر الأخير أن الأسلحة كانت معلَّفة بالخيش ، بينها قرر الأولَ في أقواله أنها كانت موضوعة بحالتها عارية ـــ وهذا ـ التضارب في أقوال الشهود الذين اعتمدت المحكمة على أقوالهم معا في إدانة الطاعن مما يعد فسادا في الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعور فيه بين واقعة الدعوى في قوله: "إنه بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٥٧ سرقت أسلاك هوائية لمصلحة التليفونات بمنطقة الحيل واتهم بسرقتها و إخفائها المتهم صابر سيد أحمد الفار الأومباشي بقوة مطافيء بور سعيد و بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٧ الساعة ٤٠ و ٤ دقيقة مساء أذنت النيابة المختصة للملازم أول على مجود يونس ضابط مباحث قسم ثالث

بور سعيد بتفتيش مسكن هذا المتهم والسيد عُد البدرى لضبط ما لديهما من أسلاك مسروقة على أن يتم ذلك مرة واحدة خلال ثلاثة أيام فقامذلكالضابط بتنفيذ هذا الإذن فىذات يومصدوره وصحبمعه فتحى مجدسليان والسيدعياس عبد الرحيم من رجال البوليس الملكي ضمن القوة التي رافقته بالسيارة إلى مسكن المتهم في الكابينة رقم ٤٥ صف أول بشارع الكورنيش حيث وصلوا إليها قبل غروب ذلك اليوم ولم يجدوا المتهم إذ كانّ يقوم بعمله في منطقةالجميل ــ فصعد الضابط والمخبران إلى الجزء العلوى من الكابينة وتركوا باقى رجال القوة حولها وقام الضابط بالتفتيش بحضور سنية سيد أحمد الفار أخت المتهم وإبراهيم سيد أحمد الفار أخيه فعثر على (١) مدفع من نوع برتا (٢) ومدفع من طواز لا نكستر (٣) و بندقية مششخنة (٤) و ٢٥ طلقة الذخائر مختلفة الأنواع (٥) وأربع خرانات لمدافع رشاشة (٦) وصندوق من الخشب بداخله أربع بطاريات جافة (٧) و بطانية أميرية . وذلك بخلاف بعض الأسلاك التليفونية وهي موضوع دعوى أخرى مستقلة في الجناية رقم ٨٣٢ سنة ١٩٥٧ قسم المناخ – وكانالعثور على صندوق البطار يات فى القمم العلوى من الكابينة بداخل صندرة بأعلى دورة الميَّاه بينما عثر على باقى المضبوطاتُ الأخرى سالفة الذكر في الجزء الأسفل منها وهو عبارة عن حجرة من الخشب لها باب يقفل - فياعدا البطانية فوجدت بإحدى الغرف العلوية ، واتضح أنه صبق سرقة بطاريات من مخزنها في الدائرة الجمركية. كما أن البطانية ليست من النوع الذي يصرف عهدة لرجال البوليس بل هي مما يتسلمه جنود الحيش ". واستندت المحكمة في إدانة الطاعن إلى أقوال ضابط وعدبلتاجي على ومفتش مباحث الجمارك عدجلال ومندوب مخازن البوليس نصريونس سعودي، كما استندت فيذلك أيضا إلى اعتراف الطاعن بمحضر البوليس وإلى التقرير الطي الشرعي .

وحيث إن التابت في الحكم المطمون فيه أنه تحدث عن الإذن الصادر بالتفتيش وهن فحواه وأثبت تاريخ وساعة صدوره وأنه صدر من نيابة مختصة الأمرالذي يقطع بوجوده ، ولما كان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع ما أورده في أسباب طعنه بشأن اختصاص من أصد لا الإذن و يطلان تنفيذه ، وكان الأصل في

الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه، وكان ما أثاره الطاعن من ذلك مما يقتضي تحقيقا موضوعياعند إبدائه أمام محكة الموضوع. لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على جواز صدور أمر النيابة بتقتيش منزل المتهم بعد إطلاعها على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لإصدارهذا الأمر . لما كان ما تقدم، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس .

وحيث إن ما يثيره الطاعن فى الوجه التانى من أسباب طعنه من خلاف بين أقوال المخبرين فتحى مجد سليان وسيد عباس عبد الرحيم من أن أولها قور أن الأسلحة كانت مغلفة خلافا لما قرره التانى، فهذا الحلاف ليس من شأنه أن يعيب الحكم، ما دام المستفاد عما حصله من أقوالها أنهما شاهدا تلك الأسلحة وحددا عددها بما يتفق فى جملته مع ما فصله ضابط المباحث فى شهادته التى أثبتها الحكم إذ وصف هذه الأسلحة و باقى المضبوطات لماكان ذلك ، وكان التغييش قدتم بحضورا لمخبرين حكما أثبت الحكم فى بيان واقعة الدعوى، وكان من التفييش قدتم بحضورا الخبرين حكما أثبت الحكم فى بيان واقعة الدعوى، وكان من سلطة عمكة الموضوع أن تلتفت عن الحلاف بين أقوال الشهود ما دام هذا للاف من الفساد الذي يدعيه الطاعن، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه غير من الفساد الذي يدعيه الطاعن، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه غير صدر .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطمن برمتــه على غير أساس ويتعين رفضه موضوط .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ٦٩٦٠

ريامة الحديد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ويحضور الحمادة : عادل يونس ، وهد الحديب عدى ، وعبد الحليم البيطاش ، وحد الحديب عدى ، وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد الحسيب عدى .

(171)

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إعلان . معارضة .

وجوب اشتمال الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها إما على توقيع من سلمت إليه صورة الورقة على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه .علة ذلك : عدم استيفاء هذا الشرط يبطل الإعلان . الم ٥/١٥ و ٢٤ مرافعات .

الإعلان الباطل للحكم الغيابي لا يبدأ به ميعاد المعارضة .

(ب) معارضة . دفاع .

تسبيب الأحكام الصادرة في المعارضة بعدم قبولها للتقريربها بعسد الميعاد . وجوب تعرض المحكمة للمذر الذي حال دون حضور المعارض بالجلسة، وللشهادة الموضية المقررة له . إغفال ذلك وعدم "تمكين المحكوم عليه من الحضور لسماع ما عساه يبديه في تبرير تأخيره في التقرير بالمعارضة يعيب الحكم بالإخلال يحتى الدفاع .

^{*}١ - توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات في فقرتها الخامسة أن يشتمل أصل الورقة المعلنة إما على توقيع مستلم الصورة و إما على إثبات واقعة امتناعه وصببه - لأن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتى على امتناعه بل قد يرد إلى سبب آخر كتقصير المحضر في القيام بواجبه - فإذا كان النابت أن إعلان الحكوم عليه قد أعلن مخاطبا مع شخصه ، إعلان الحكوم عليه قد أعلن مخاطبا مع شخصه ، ولا يوجد على أصل الإعلان توقيع المخاطب معه ولا من تسلم الإعلان ، فإنه

^{*} راجع الحكم الصادر من الدائرة المدنية في الطمن ٢٣/٨٦ ق. (جلسة ١٩٥٧/٤/٢٥) ــ القاعدة ٤٧ ـجالاً حكام المدنية _ السنة التامنة ــ صفحة ٤٥١.

يكون باطلا طبقا للسادة ٢٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وذلك لعدم استيفائه الشروط المبينة في الفقرة الخاصمة من المسادة العاشرة من هذا القانون ، و بطلان هذا الإعلان يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم النيابي ، ولا يصبح أن تبدأ به ميعاد المعارضة .

٣٠ – المرض عذر قهرى وحتى الدفاع مكفول بالقانون – فإذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور في جلسة المعارضة ، واعتذر عنه عاميه وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا العذر ، فإن على المحكة إن لم تروجها للتأجيل أن تعرض في حكها للعذر وللشهادة المرضية وأن تبدى رأيها فيها – أما وهي لم تفعل ، ولم تمكن المحكوم عليه من الحضور لسماع دفاعه – لعل له وجها يبرر به تأخيره في التقرير بالممارضة ، فإن حكها يكون معيبا بالإخلال بحتى الدفاع مما يستوجب تقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بمحضر المجز القضائي المتوقع لصالح آخر والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلسها لنقسه إضرارا بالحاجز وذلك حالة كونه مالكا . وطلبت عقابه بالمحادتين ٣٤١ لنقسه إضرارا بالحاجز وذلك حالة كونه مالكا . وطلبت عقابه بالمحادتين ١٣٤١ م ٣٤٠ من تانون العقوبات . والمحكة الجزئية قضت غيابيا عملا عادتي الاتهام عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستثنافية قضت غيابيا بعدم قبوله شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض الحكم عليه في هذا الحكم ، وحضر محاميه بالجلسة وقدم شهادة مرضية تفيد أن المتهم مريض، ثم قضى بعدم قبوله شكلا للتقرير بها بعد الميعاد . فعلمن الحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الح

^{*} المبدأ ذاته في الطمن ٢٠٠/١٠٧٢ ق - (جلسة ٢/١٢/٠ ١٩٦٠) .

المحكمة

... من حيث إنه ولو أن الحكم المطمون فيه صدر في10 من نوفجر سنة 1909 ولم يقرر الطاعن الطمن فيه بطريق النقض إلا في ٢٧ من ديسمب سنة 1909 إلا أن الطاعن لم يحضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطمون فيه كما هو ثابت إ يحضر الجلسة وقد اعتذر محاميه لمرضه وليس في أوراق المفردات التي أمرت هذه المحكة ما يدل على أنه علم بهذا الحكم قبل التقرير بالطعن، فإن طعنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع و بطلان الإجراءات، ذلك بأن الطاعن لم يتمكن من الحضور بجلسة ١٩٥٧/١١/١٨ التى صدر فيه الحكم بمدم قبول معارضته شكلا لمرضب الذي أقده الفراش وقدم الدفاع عنه شهادة طبية نفيد ذلك ققضت المحكة في المعارضة دون التفات إلى هذا العذر، كذلك أقامت المحكة الاستثنافية قضاءها بعدم قبول المعارضة شكلا منها بأن المتهم أعلن مع شخصه بتاريخ ١٩٥٧/٢/٨٨ واعتمدت على أصل ورقة الإعلان مع أنها ورقة باطلة إذ لم يثبت فيها توقيع المتهم باستلامه الصورة أو بحصول الإعلان في مواجهته فلا يصح أن يبدأ بهذا الإعلان ميعاد المعارضة .

وحيث إنه ببين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لأنه بدد أشياء محجوزا عليها قضائيا ومسلمة إليه على سبيل الوديعة وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٣ من قانون العقوبات فقضت محكة أول درجة غيابيا بعبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ فعارض وقضى غابيا بعدم قبول استثنافه شكلا ولما عارض قضت محكة ثانى درجة بحكها المطعون فيه بعدم قبول المعارضة شكلا للتقرير بها بعد الميعاد . وقالت فى أسباب حكها "إن المتهم قرو في ١٩٥٧/٣/١٨ ألمارضة فى الحكم المعلن إليه شخصيا بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٨ أى بعد المدة المقررة للتقرير بالمعارضة وهى ثلاثة أيام من اليوم التالى لحصول الإعلان بعد المدة المقردة للتقرير بالمعارضة وهى ثلاثة أيام من اليوم التالى لحصول الإعلان الحكم الغيابي

المؤرخ ٢٨ من فبرايرسنة ١٩٥٧ وقد ورد به أن المحكوم عليه قد أعلن نخاطبا مع شخصه ولا يوجدعلي أصل الإعلان توقيع المخاطب.معه ولا من تسلم الإعلان، فإنَّه يكون باطلا طبقا للسادة ٢٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، وذلك لعدم استيفائه الشروط المبينة في الفقرة الخامسة من المسادة العاشرة من هذا القانون التي توجب أن يشتمل أصل الورقة المعلنة إما على توقيع مستلم الصورة و إما على إثبات واقعة امتناعه وسببه، لأن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتما على امتناعه بل قد يرد إلى سبب آخر كتقصير المحضر في القيام بواجبه ، و بطلان هذا الإعلان _ يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم الغيابي . لم كان ذلك، وكان الطاعن كما ببين من مراجعة محضر الجلسة قسد تخلف عن الحضور في جلسة المعارضة واعتذر عنه محاميه وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا العذر ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشر إلى العذر الذي أبداه المحامي ولا هو تحدث عن الشمادة الطبية المقدمة منه ، ولما كان المرض عذرا قهريا وكان حق الدفاع مكفولا بالقانون فكان على المحكمة إن لم تروجها للتأجيل أن تعرض في حكمها للعذر وللشهـــادة المرضية وأن تبدى رأيها فيها ــ أما وهي لم تفعل ولم تمكن الطاعن من الحضور لساع دفاعه لعل له وجها يبرر به تأخيره في التقرير بالمعارضة، فإن حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

جلسة ۱۲ من ديسمبرسنة ۱۹۳۰

ر يامة السيد محودا براهيماصماعيل نائب رئيس المحكمة ، ويحضور السادة : السيد أحمد عفيني ، وتوقيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

 $(1 \vee \cdot)$

الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٣٠ القضائية :

(٢ - ب) تحقيق . الدفع ببطلان الفتيش من حيث صلته بالتسبيب : الدو الضمني : تطبيقات .

 (۱) عدم ثروم تصريح المحكمة بأنها تفر سلطة النحقيق على ما ارتأته من جدية التحريات .

(ب) الدفع أن إذن النفتيش صدر بعد إجوائه هو دفع موضوعى لايستازم
 ردا خاصا ما دام أن تعاقب الاجواءات مستفاد من الحكم

(ج) إثبات . أقوال شهود نفى المتهم والدفوع الموضوعية من حيث صلتها بالتسبيب :

عدم النزام بالمحكمة بالرد على ما جاء بشهادة شهود النفى ، ولا على الدفع بتلفيق النهمة .

١* _ إذا كان الحكم قد رد على دفرا لمتهم ببطلان الإذن الصادر بتفتيشه على أساس خلو الدعوى من التحريات بقوله " إن الضابط أثبت في محضر من الوقائع ما يوحى بصحة التحريات وجديتها ، وقد أخذت النيابة بتلك التحريات وأصدرت الإذن على أسامها وفي حدود سلطتها " فإن هذا يفيد أن الحكة أقرت سلطة التحقيق على ما رأته من جدية هذه التحريات .

^{*} المبدأ ذاته في الطمن ٣٠/١٤٧٣ ق - (جلسة ٢٦/١٢/١٩) .

الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجرائه هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم ردا خاصا – بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم – منأن الإجراءات قدتما قبت وأن العنشي إنما وقع بعدصدور الإذن به من النيابة .
 "٣ – لاتلتزم المحكمة بأن ترد على ماجاء بشهادة شهود نفى المتهم ، ولا على ما أبداه بشأن تلفيق التهمة ما دام الردمستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها .

الوقائع

إنهمت النابة العامة الطاعن بأنه أحرز (حشيشا وأفيونا " في غير الأحوال المرخص بها قانونا وطلبت من غرفة الإنهام إحالته إلى محكة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٢٢،١٩٩٢ من المحلول ١ المرافق فقررت بذلك . وأمام محكة الجنايات دفع الحاضر عن المتهم بسطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجواءات . والمحكة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة اللاف جنيه ومصادرة المواد المضبوطة وقد ذكرت في أسباب حكها أن الدفع في غير محله ، فطمن المحكوم عليه في هذا الحم بطريق النقض مدالخ .

المحكمة

... حيث إن ملخص أسباب الطمن أن الحكم المطمون فيه يشو به قصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع وخطأ فى الإسناد – ويقول الطاعن بيانا لذلك فى السبب الأولى أنه استند فى دفاعه أمام محكة الموضوع على أن اذنالتفنيش صدر بعد القبض والتفنيش وأنه صدر باطلا لأنه لم يين على تحريات جدية ، وأن الادعاء بأنه كان جالسا فى مقهى مع آخر يزولما أن رأى رجال البوليس قادمين وضع يده فى جيبه الأيسر فأمسكه الضابط وأخرج من جيبه منديلا به المخدرات غير صحيح وأن التهمة ملفقة ، كما يقول بأن الحكم المطمون فيه تجنب فى بيان

المبدأ ذاته فى الطعون ٢٠٠/١٣٤٥ ت _ (جلسة ١٩٦١/١/٣١) ، ١٩٥٥٠ م. (جلسة ١٩٦١/٢/٢١) ، ١٩٥٨ م. (جلسة ١٩٦١/٢/٢١) ، ١٧٤٢ م. (جلسة ٢٠/٢/٢١ ت _ (جلسة ٣٠/٢٦١٤) ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٤ م. (جلسة ١٩٦١/٣/١٣ ت _ (جلسة ١٩٦١/٣/١٣) .

الواقعة تحديد ساعات التحريات والإذن ومحضر الضبط، كما أن ما أورده الحكم في صدد الرد على الدفع ببطلان القبض ليس سائغا لأن القبض والتفتيش حصلاً الساعة ٣٠ و ٧ صباحاً وصدر الإذب الساعة ٢٠ و ١١ ، ويقول الطاعن أيضا بأن الحكم لم يفاضل بين شهادة شهود الاثبات وشهادةشهود النفى وانتهى إلى إدانته دون أن يقول رأيه في الواقعة كما رواها المتهم والشهود وهي أنه قبض عليه في الطريق واقتاده المخبر للقسم حيث نتش ولم يعثّر معه على مخدر ، وأن رد الحكم على دفاعه بعدم جديةً التحريات جاء قاصرا إذ اقتصرت المحكمة على القول بأن النيابة أخذت بتحريات الضابط التي قام بهما ــ مع أن . الأمرفي التحرياتخاضع لرقابة محكمة الموضوع. ويقول الطاعن في السببآلثاني بأنه كان له محام موكل طرأ عليه مرض مفاجىء منعه من الحضور في الجلسة فأناب عنه آخر طلب التأجيل لهذا العذر فلم تستجب المحكمة له بل ندبت محاميا آخر حضر عن نفسه وعن زميل آخركان هو الآخر غائبا ولا يصح وجود المحامى المنتدب مع محام آخر موكل ، والمحكمة إذ استمرت في إجراءات المحاكمة رغم غيبة المحامي الموكل تكون قد أخلت بحق الدفاع. ويقول الطاعن في السبب الثالث إن الحكم المطعون فيه أشار إلى شهادة الضابط والكونستابل فقال بأن كلمهما شهد بأن المخدر كان موضوعاً في منديل في حين أن الكونستا بل شهد أمام النيابة بأن المخدركان موضوعاً في كيس.

وحيث إنه فيا يتملق بما ييره الطاعن في الوجه الأول فالتابت من مم اجعة الحكم المطعون فيه أنه ذكر بأن الحاضر عن المتهم دفع ببطلان إذن التفتيش و ببطلان القبض والتفتيش على أساس خلو الدعوى من التحريات وأن المتهم لم يكن في حالة تلبس كما أن إذن التفتيش والضبط كمانا في وقت واحد مما يدعو إلى الشك في إجراءات الضابط ، وقد رد الحكم على هذا الدفاع بأنه "لاسند له لأن الضابط أثبت في محضره من الوقائم ما يوحى بصحة التحريات وجديتها وقد أخذت النيابة سلك التحريات وأصدرت الإذن على أساسها وفي حدود سلطة التحريات وهو ما يفيد إن المحكمة أقرت سلطة التحقيق على ما رأته من جدية هذه التحريات للكان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن كما يبين من الاطلاع على عضر الحلسة المحتر من "إن المحضر حروف \$ 1/4 الساعة التاسعة وعشر دقائق والإذن

صدر في اليوم نفسه الساعة ١٠ و ٤٠ دقيقة ومحضر الضبط حرر في الساعة ٥ ويقول الضابط أنه نزل من القسم الساعة ٣٠ و ١١ دقيقة في نفس اليوم ومن الغريب أن تكون التحريات والاذن والضبط في يوم واحد ومتلاحقة " ولم يدل في دفاعه بأن الإذن صدر بعد حصول التفتيش كما يقول في طعنه ، وكان الحكم في بيان الواقعة أثبت "إن المحكمة قد اطلعت على الأوراق و إن النيابة اطلعت على محضر التحريات فأصدرت الإذن بعد اطلاعها عليه فقسام الضابط المأذون بالتفتيش على رأس قوة من رجال البوليس من بينهم الكونستابل عبد الله بياوى فوجد المتهمجا لسا في مقهى ففتشه وعثر معه على منديل به المخدرات المضبوطة... ومع ذلك فإن الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجرائه هو منالدفوع الموضوعية التي لاتستازم ردا خاصا بل يكفئان يكون الردعليه مستفادا من الحكم – من أن الاجراءات قد تعاقبت و أن التفتيش إنمــا وقع بعد صدور الإذن به من النيابة لم كان ذلك ، وكان الحكم لم يأخذ بدفاع الطاعن من أنه كان يسير با لطريق عند ضبطه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن ترد على ماجاء بشهادة شهود نفي المتهم ولا على ما أبداه بشأن تلفيق التهمة ما دام الود مستفادا ضمنا من القضاء بالإدائةُ استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ، ومع ذلك فقد رد الحكم على ما أمداه المتهم من أن الاتهام ملفق له وانتهى إلى اطراحه . لماكان ذلك ، فإنما شيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا.

وحيث إنه فيما يشيره الطاعن في الوجه الثانى فهو مردودبانه يبين من مراجعة محضر الجلسة أنه حضر مع الطاعن محاميان أحدهما قرر أنه يحضر عن الأستاذ على الحشخانى وطلب التأجيل لعذر طرأ على هذا الأخير فلما رفضت المحكة طلب التأجيل ونظرت الدعوى استمع إلى أقوال الشهود وناقشهم فيما ارتآه ، ثم أبدى دفاعه ولم يصر على طلب التأجيل ، كما أن الطاعن لم يطلب التأجيل لحضور المحامى الأصلى ولم يعترض على سماع الدعوى في غيابه ، لما كان ذلك فإن ما جاء بهذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إرب ما يثيره الطاعن فى الوجه النالت مردود كذلك بأنه ببين من الاطلاع على محضر الجلسة أن ما ذكره الحكم من أن المخدرات المضبوطة كانت بداخل منديل يتفق مع ما شهد به الضابط عد رضا هاشم والكونستا بل عبدالله مِباوى ، ولماكان للجِحكة أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق ولو خالفت ما قاله فى مرحلة أخرى . لماكان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن الواقعة كما بينها الحكم تفيد أن الطاعن كان محرز المخدرات المضبوطة الاتجار بها، وكانت المت و و من القانون وقم و المست و و و كانت المحلون فيه أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى، وكان القانون وقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد صدر بعد الحكم في هذه الدعوى وهو الأصلح للتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف فهو الواجب التطبيق عملا بالمادة و من قانون العقوبات، لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادة ١٣٥من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة المتهم منها بعشرة سنوات أشغال شاقة عود لك بالإضافة إلى العقوبات الأخرى المقضى بها م

جلسة ۱۲ من ديسمبر سنة ۱۹۳۰

(1 V 1)

الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٣٠ القضائية :

سلاح . العقوبة عن إحرازه : نقض : الحكم في الطعن :

العقوبة المقررة بالمحادة ٣/٣٦ من قانون السلاح المعدل: هي الأشغال الشاقة المؤيدة . لا يصح أن تصل هذه العقوية في حدها الأدنى عن السجن عند تعليق المحادة ١٧٧ ع . إشارة الحكم إلى قيام الظرف المشدد وقضائه مع ذلك بمقوبة الحبيس عملا بالمحادة ٢٧٧ من قانون السلاح والممادة ١٧٧ يوفر المطافى المقارف . عدم تنبه المحكمة إلى قيام الظرف المشدد يقتضى أن يكون مع القض الإحالة — لا التصحيح .

إنذار المتهم هو من الظروف المشددة التي تتغير بها وصف الجريمة المسندة إليه وهي إحرازه سلاحا ناريا مششخنا بدور ترتغيص ويوجب أن تعمل المحكة حكم الفقرة النالثة من المحادة ٢٩ من القانون رقم ٢٩٥٤ لسسنة ١٩٥٤ – وهي التي تفرض عقوبة الأشفال المعادة ١٩٥٠ ألى عقوبة الشفال الشاقة المؤبدة ، وهـنه العقوبة تصل في حدها الأدبي إلى عقوبة السجن عند تطبيق المحادة ١٩٥٧ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون قضاء محكمة الموضوع بالحبس تطبيقا المحادة ٢٩ من قانون العقوبات منطويا على خطأ في تطبيق القانون – متي صع والمحادة ١٩٥٧ من قانون العقوبات منطويا على خطأ في تطبيق القانون – متي صع قص الظرف المشدد الذي أشار إليه الحكم – وهذا الخطأ كان يقتضي مع تقض الحكم تصحيحه – لولا أن المحكة لم تتبه لأثر الظرف المشدد ولم تنبه على المتهم إليه لتهيأ له فرصة إبداء دفاعه فيه ، مما يتمين معه أن يكون مع القض الإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة السامة المطعون ضده بأنه أحرز سلاحا من الأسلحة النارية المششخنة و البندقية الموصوفة بالمحضر بغير ترخيص ، وسلاحا من الأسلحة البيضاء و السونكي الموصوف بالمحضر بغير ترخيص . وطلبت إحالته إلى محكة الجنايات لمعاقبة بالمواد ١٩٥٤ (٢/٢٠ ٥ ٥ من القانون رقم ١٩٥٤ لمنة ١٩٥٤ والجدول ٣٠ . ومحكة الجنايات قضت المعدل بالقانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣٠ . ومحكة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ٣٤٤ (٢/٢٠ ٥ ٥ من القانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣٠ بند من القسم ١ مع تطبيق المادة ١٧ بنا قانون المقو بات بالنسبة للتهمة الأولى والمادتين ١ ١/٣٨١٤ من قانون المعلى من التهمة النائية بالنسبة للتهمة الشائية بنعاقبة المتهم بالحبس سنة واحدة مع الشاغل ومصادرة المضبوطات و ببراءته من التهمة الدائية . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

...حيث إن ملخص الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطاً في تطبيق القانون لأنه اتهى إلى ثبوت الواقعة الأولى المنسوبة إلى المتهم وهى أنه أحرز سلاحا من الأسلحة النارية المششخنة (البندقية الموصوفة بالمحضر) بغير ترخيص وقضى بمبس المتهم سنة واحدة مع الشغل إعمالا لنص المادة ١٧ عقوبات في حين أن المتهم من المشتبه فيهم – والعقوبة الواجبة التطبيق في حقه هى الأشفال الشاقة المؤبدة طبقا المادة ٣/٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والمذار ولايجوز أن تنقص هذه العقوبة عن السجن في حالة استمال المادة ١٧ من قانون العقوبات .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده بأنه بتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٧ أحرز سلاحا ناريا من الأسلحة المششخنة بغير ترخيص وطلبت النيسابة العامة مرز ١٦٠) . ج

معاقبته بالمواد ٣٠٠٢/٢٦٠١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٥٤ والحسدول ٣ الملحق بأولهما فقضت محسكة الحنايات بحبس المتهم سنة واحدة عملا بالمواد المذكورة وقالت فى حكمها إنهاترى اخذه بشىء من الرافة إعمالا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وغم ما ثبت من سوابقه من سابقة إنذاره سنة ١٩٥٥ .

وحيث إن المادة ٣/٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المصادة المؤبدة إذا كان مرتكب الحريمة المنصوص عليها فيالفقرتين الأولى والنانية من المادة من الاشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د، ه، و من المادة السابعة ، وقد نصت الفقرة وو " من المادة المذكورة على المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة اليوليس .

ومن حيث إن النابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أفلر في سنة ١٩٥٥ ، ولذا فإنه كان من المتعين تطبيق الفقرة النائة من المادة ٢٩ من القانون وهي التي تفرض عقوبة الأشغال الشافة المؤبدة وهذه العقوبة تصل في حدها الأدنى إلى عقوبة السجزعند تطبيق المادة ١٩ من قانون العقوبات ، ولما كان إنذار الطاعن كما أشار إليه الحكم المطعون فيه هومن الظروف المشددة التي يتغير بها وصف الجريمة و يوجب أن تعمل المحكمة حكم المادة ٣٩٣ من القانون رقم ١٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة . لما كان ذلك ، وكان قضاء عمكة الموضوع بالحبس تطبيقا للمادة ٢٧ من القانون المذكور والمادة ١٧ عقوبات الموضوع بالحبس تطبيقا للمادة ٢٧ من صح قيام الظرف المشدد الذي أشار ينظوى على خطأ في تطبيق القانون – متى صح قيام الظرف المشدد الذي أشار إليه الحكم – وكان هذا الحطأ يقتضى نقض الحكم وتصحيحه لولا أن الحكم لم يتنبه لأثر الظرف المشدد ولم ينبه محاى المتهم إليه لتتهيأ له فرصة إبداء دفاعه فيه مما يقتضى أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبيحضور السادة : السيد احمد صفيفى ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

 $(1 \vee Y)$

الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ٣٠ القضائية :

استدلال . تفتيش: قواعد تنقيذ الإذن به بمعرفة مأمورى الضبط القضائى: قبض : ما يوفر الدلائل الكافية على الاتهام : الدفع ببطلان التفتيش من حيث صلته بالتسبيب : خطأ الإسناد غير المؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم :

صدورإذن النيابة بتفتيش شخص ومن يتواجد معه أثناء التفتيش . تفنيش الفير إنما يكون عند وجوده مع الشخص المأذون بتفتيشه . مشاهدته بهاب منزل هــــذا الأخير ومحاولته الهــرب عند رژيته رجال القوة ثم عودته إلى غرفة المأذون بتفتيشه يوفر الدلائل الكافية المبررة للقبض عليه ومن ثم تفتيشه . الممادة ٣٤ و ٢٤ أ . ج . لا يؤثر في سلامة نتيجة الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجودا مع المأذون بتفتيشه ، ولا خطؤه في وصف حالته عند مشاهدته من أفراد القوة .

إذا كان النابتأن النيابة العامة أصدرت أمرها بتفتيش شخص ومن بتواجد معه أثناء ذلك ، وأن الطاعن كان لدى الباب يحاول الهرب من منزل الشخص المأذون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة — وعندها دخل غرفة الشخص المذكور ، فان هذا الذى أثبته الحكم يوفر لدى الضابط الدلائل الكافية التي تجيزله القيض على الطاعن وتفتيشه طبقا للكوتين ٣٤ و٢ عمن قانون الإجراءات الحنائية ، ولا يؤثر في سلامة النتيجة التى انتهى إليها الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجودا مع المأذون بتفتيشه ، كما لا يؤثر كذلك ما قاله الطاعن من خطأ الحكم في الإسناد بالنسبة لما جاء به من وصف لحالته عند ما شاهده الحراد القوة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز "حشيشا وأفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكة الحنايات لمعاقبته بالمواد ١٩٥١ والجدول المرافق فقررت بذلك . وأمام محكة الجنايات دفع الحاضر عن المهم ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات . والمحكة المدكورة قضت حضوريا عمد بمواد الاتهام ما عدا المحادة ٣٣ وبدلا منها المحادة ٣٤ بمعاقبة المهم بالسجن ثلاث سنين و بتغريمه حميائة جنيه ومصادرة المضبوطات . قطعن المهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكة

... حيث إن محصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو الخطأف تطبيق القانون، إذ دفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه بقولة إنه لم يكن في إحدى الحالات التي تميزه، وأنه ضبط وقبض عليه خارج منزل شخص مأذون بتفتيشه ثم أدخل إليه عنوة حيث تم تفتيشه وأسند إليه حيازة المخدرات موضوع الجريمة المنسوبة إليه، وأن الحكم المطعون فيه حين ناقش همذا الدفع وانتهى إلى رفضه شابه فساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد إذ استند إلى أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر في إثبات وجود الطاعن في منزل الشخص المأذون بتفتيشه أثناء التفتيش ، وأسند إلى الشهود من رجال البوليس أقوالا لا أصل لها في الأوراق وهي أن الطاعن تملكه الفزع وامتقم لونه تبريرا لتفتيشه ، وانتهى من ذلك كله المدنع ببطلان القبض والتفتيش وإدانة الطاعن في جريمة إحراز المخدرات المسندة إليه، كل ذلك بالإضافة إلى الخلافات العديدة بين أقوال الشهود الذين استند الحكم المطعون فيه إلى شهادتهم .

وحيث إن الحكم المطمرن فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله " إنه فى يوم المادث حصل المسلازم أول شوقى عبد السلام ضابط مباحث مركز ملموى على

إذن من النيابة بتفتيش حسن الاسكندراني ومنزله ومرس يتواجد معه أثناء التفتيش ... ولماهم بتنفيذ الإذن المسذكور قام على رأس قوة ... وأخذوا طريقهم إلى منزله ببندر ملوى وما أن وصلوه حتى و زع الضابط بعض أفراد القوة حول المنزل لحراسته ولما هم بدخوله ألفي بالباب واقفا من الداخل المتهم الذى امتقع لوثه واعتراء الارتباك بمجرد رؤيته للضابط وحاول الخروج من المغزَّل إلَّا أن الضابط حال بينه و بين ذلك ، فالتجأ إلى الغرفة التي يوجد بها حسن الاسكندراني ... وعندئذ أمسك به الضابط وقام بتفتيشه على مرأى ومسمع من باقي أفراد القوة ، فعثر في جيب الصديري الأيسر الذي يرتديه على لفافتين إحداهما بها مادة ثبت أنها أفيون وتزن ٩و١ جراما والشانية بها حشيش وتزن ه٢و٢ جراما " . واستند الحكم المطعون فيه في إدانة الطــاعن إلى أقوال شهود الإثبات وما جاء بالتقرير الطبي الشرعى ، ورد الحكم على الدفع ببطلان القبض والتفتيش بقوله و إن هذا الدفع لا سندله من الحقيقة والواقع إذ الشابت من مراجعة أوراق الدعوى وما جاء في مستهل محاضر جمع الاستدلالات والتحقيقات وماجاء علىألسنة الشهود في التحقيقات وأمام المحكمة وكذلك ماجاء في أقوال حسن الاسكندراني صاحب المنزل أنالمتهم إنما وجد داخل المنزل عند حضور القوة على مقربة من بابه الخسارجي وأنه هم بالحروج ولكنه لم يستطع إلى ذلك سبيلا ، فعاد ودخل غرفة حسن الاسكندواني وظلُّ بها إلى أن دخل الضابط ورفاقه في إثره وأمسكوا به وأجروا تختيشه ... فلذلك يكون الدفع ببطلان التفتيش على الأساس المذكور لاسند له من أوراق الدعوى " وواضح من هذا الذي أثبته الحكم أن الطاعن كان لدى الباب يحاول الحرب من منزل الشخص المــأذون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة ، وعندها دخل غرفة حسن الاسكندراني ، ومن ثم فقد توافرت لدى الضابط الدلائل الكافية التي تجيزله القبض على الطاعن وتفتيشه طبقا للمادتين ٤٦٤٣٤ من قانور الإجراءات الحنائية ، ولا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، ماقاله من أن الطاعن كان موجودا مع المأذون بتفتيشه ، كما لايؤثر فيها ماقاله الطاعن من خطأ الحكم في الاسناد بالنسبة لما جاء به من وصف لحالة الطاعن عندما شاهده أفراد القوة . كما كان ذلك ، وكان الحكم قد استدل على وجود الطاعن في منزل الشخص المأذون بتفتيشه استدلالا سائغا استخلصه من أقوال شهود

الإثبات الذين اطمأن إليها واطرح دفاع الطاتعن وأقوال شهوده في هذا الشأن، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدر هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وما دام مر. حق محكمة الموضوع أن تقدر أقوال الشهود وتأخذ منها بما ترتاح إليه وتطوح ما عداه . لما كآن ذلك ، وكان

باقى ما جاء بأوجه الطعن بشأن الخلافات بين أقوال شهود الإثبات الذين استند الحكم المطمون فيه إلى أقوالمم ، فإن الحكم المطمون فيه قد أورد ما اطمأن إليه من أقوال هؤلاء الشهود بما لا أثر فيه لخلاف الذي يدعيه الطاعن . لما كان

ما تقدم ،فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ۱۲ من ديسمبر سنة ،۱۹۹

برياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة: بهد عطبه اسماعيل ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

$(1 \vee T)$

الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٣٠ القضائية :

دفاع . طلب إجراء معاينة وتجربة رؤية لمكان الحمادث : متى يعتبر دفاعا موضوعيا – يكفى فيه الرد الضمني ؟

إذا كان القصد من الطلب إثارة الشبية فى أدلة الثبوت التى اطمأت إليها المحكمة مع انتفاء المنازعة فى قوة إيصار شهود الرئرية .

" إذا كان النابت من محضر الجلسة أن المدافع عن المتهم حين تقدم إلى المحكة بطلب معاينة وتجربة رؤية لمكان الحادث لم يقصد إلا إثارة الشبهة في أدلة النبوتالتي اطمأنت إليها المحكة، ولم يناذع في قوة إيصار شهود الرؤية، فإن منل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لايستازم ردا صريحا من المحكة بين من يحكن أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة إستنادا إلى أقوال الشهود الذين اطمأت إليهم المحكة .

[&]quot; العبارة الواردة على لسان المدافع عن الطاعن بمحضر الجلسة هي "إن الفيصل في الدعوى هو من رأى، وهل رأى، أو أن أحدا لم ير، أو لم تكن الرؤية ممكنة ... فقد أجمع من سئلوا في التحقيق على أن الحادث وقع في العشاء والعشاء على الساعة والنصف مساء "، المسبدأ ذاته في الطمن ١٩٦١/١/٦٣ ق ... (جلسة ١٩٦١/٢/٦ ق ... (جلسة ١٩٦١/٢/٢ ق ... (جلسة ١٩٦١/٢/٢ ق ... (بطسة ١٩٦١/٣/١).

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم وآخرين بأنهم قتلوا المجنى عليه عمـــدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن انتووا قتله وعقدوا العزم عليه وأعدوا لذلك أسلحة نارية (نسادق) وتربصوا له في المكان الذي علموا سلفا شروره فيه وما أن ظفروا مه حتى أطلقوا عنيه النار قاصدين من ذلك قتله فأصيب بالإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد افترنت هــذه الجناية بجناية أخرى هيأن المتهمين في الزمان والمكان سالفي الذكر شرعوا في قتل آخر عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن انتووا قتله وعقدوا العزم عليه وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وترصدوا له في المكان الذي علموا سلفا عمروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه النار من بنادقهم قاصدين من ذلك قتله فأصيب بالإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثرابلريمة لسبب لادخل لإرادة المتهمين فيه وهو تدارك المجنى عليه بالعلاج، وأحرزوا بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بنادق لى أنفيلد) وذخيرة مماً تستعمل في السلاح سالف الذكر دون أن يكون مرخصًا لهم بحيازته أو إحرازه . وطلبت عقابهم بالمواد 60 ، 43 ، ٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٢ ٢ ٣ . ٣٠ . من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٤٤٥ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة الجنايات قضتُ حضوريا عملا بموادالاتهام ماعدا المادتين، ٢٠٤٥مع تطبيق المادتين ١٧٤٢/٣٢ من قانون العقوبات للأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية للثاني والثائث ، بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة مع مصادرة السلاح المضبوط وببراءة المتهمين الآخرين مما أسند إليهما . فطَّعن المتهم الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى أوجه الطمن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على إخلال محق الدفاع وقصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ، كما أخطأ فى الإسناد حين دان الطاعن بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد و إحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص، ذلك أن المدافع عن الطاعن إذ نمى على التحقيق قصوره فى أجراء تجربة رؤية منعته المحكمة من شرح وجهة نظره بحجة أنه وجه مرافعته إلى شخص ممثل النيابة المترافع فنحا بذلك ناحية شخصية لا عينية مما أخل بحرية الدفاع ــ وقد أصر المدافع عن الطاعن على طلب إجراء معاينة وتجربة رؤية ولكنَّ المحكمة التفتت عنَّ هذا الطلب الجوهري ولم ترد عليه . واعتمد الحكم في الإدانة على ما اتضحمن المعاينة من كفاية الضوء للرؤية بقولة إن القمر كان بدرا في حين أن المعاينة التي تمت أجريت في وقت يختلف عن وقت الحادث فضلاعن أن المحكمة لم تبين حالة من ادعى الرؤية من الشهودوطبيعة مكان الحادث مما له أثر في تقدير أقوال الشهود ــ هذا إلى أن مؤدى رواية شهود الحادث هو أن إصابة القتيل كانت من الأمام حين أطلق الجناة النارعليه وهومقبل عليهم ف حين أن الإصابة كما أثبتها التقرير الطبي الشرعي في الجانب الأيمن للصدر ونفذتمن الجانب الأبسر منه غترقة التجويف الصدرى والبطني وعندما تصدي الحكم لهذا التناقض علل حدوث الإصابة في هذا الموضع بمحاولة المجنى طيه الاستدارة بجسمه عندما فوجيء باطلاق النارعليه مستندا في ذلك إلى ووامة الشاهد أحمد حسن فراج سفحين أن أقوال الشاهد المذكور بمحضر الحلسة جاءت خلوا من استدارة القتيل ، وعلى فرض أنه شهد بذلك فإن روايته هذه لا تصلح لرفع التناقض بين الدليل القولىوالدليل الفني لعدم تضمنها اتجاه الاستدارة وهل كَانْتَ إلى اليمين أو إلى اليسار مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحاضر عن الطاعن نزل بجلسة المرافعة عن التمسك بالوجه الأول من أوجه طعنه المبنى على دعوى الإخلال بحقه فى الدفاع ، ومن ثم فلا حاجة إلى بحث هذا الوجه .

وحيث إنه بالنسبة إلى سائر أوجه الطمن فإن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد و إحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص التى دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائنة من شأتها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ملكان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن حين تقدم إلى المحكمة بطلب معاينة وتجوبة رؤية لمكان الحادث قال و إن الفيصل في الدعوى هو من رأى وهل رأى أو أن أحدا لم يرأو لم تكن الرؤية ممكنة ـ

فقد أجم من سئلوا في التحقيق على أن الحادث وقع في العشاء، والعشاء على الساعة السابعة والنصف . . " وهذه العبارة لم يقصد بها إلا إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة ولمينازع الدفاع في قوة إبصار شهود الرؤية ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة إستنادا إلى أقوال الشهود الذين اطمأنت إليهم المحكمة . ولما كان الحكم قد عرض إلى ما دلت عليه المعاينة في قوله " كما أتضح من المعاينة أن حالة الضوء كانت كافية للرؤية إذ أن القمر كان بدرا في تلك الليلة " واطمأن إلى رواية الشاهد الأول في الدعوي حين قرر أنه رأى الطاعن رأى العين على مسافة لا تعدو خمس أو ست قصبات وعلى ضوء القمر الذي كان ساطعاً في تلك الليلة وهي ليلة الثالث عشر من شهو رمضان، فلا يقبل من الطاعن معاودة الجدل في هذا الشأن . ولما كان ماشوه الطاعن من قالة الحطأ في الإساد مردودا بأن ما أورده الحكم في خصوص ما نسبه إلى الشاهد أحمد أحمد فراج من محاولة الحنى عليه الاستدارة بجسمه موليا الفرار عندما فوجيء باطلاق النارطيه ، له مأخذه مما أثبته تقرير الطب الشرعي وإذ كان الطاعن لا يجادل في ذلك ولا يدعي أن هذه الرواية لم ترد على السان الشاهد المذكور في التحقيقات فليس له أن يعيب على الحكم استدلاله بها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الإدانة من أقوال الشهود ومن التقرير الطبي بما لا تعارض فيه ، وكان لمحكمة الموضوع أن تتبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة طيها دون أن تنقيد بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم ولوكان ذلك بطريق الاستنتاج والاستقراء متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطق كما هو واقع الحال في الدعوي المطروحة . لمــا كانَّ ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكمَ المطعون فيه لا يعدو الحدل في موضوع الدعوىوأدلتها مما لا معقب فيه على محكمة الموضوع، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

جلسة ۱۲ من ديسمبر سنة ۲۰ ۾ ۱

برياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : عمد عطيه اسماعيل ، وعاهل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشار بن .

(1 > ٤)

الطعن رقم ٤٤٥٤ لسنة ٣٠ القضائية :

إثبات . المحررات : تزوير . مضاهاه .

عدم تنظيم المضاهاة فى نصوص آمرة يترتب البطلان على مخالفتها . أثر ذلك : صحة اتجاذ ورقة استكتاب تم أمام موثق قضائى بدولة أجنبية — أساسا الضاهاة عند اطمئتان المحكمة إلى صحة صدور توقيع المستكتب على الورقة المذكورة .

* لم تنظم المضاهاة — سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية — في نصوص آمرة يترتب البطلان على مخالفتها ، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على تتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الحطوط بين استكتاب المجنى عليها الذي تم أمام الموثق القضائي بدولة أجنية وبين التوقيع المنسوب إليها على الأوراق المزورة — صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون ، ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة صدور التوقيع على ورقة الاستكتاب من المجنى عليها أما الموثق القضائي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهمين بأنهم : المتهم الأول — بوصفه موظفا خموميا. (موزع بمصلحة البريد) اختلس الحطاب المسجل المسلم إليه بسبب وظيفته حالة كونه أمينا عليه، وارتكب تزويرا فى محرد أميرى (إيصال استلام المراسلة)

^{*} مبدأ الطعن ١٢١ لسنة ٣٠ ق. (جلسة ١٦٠/٦/١٦٣) والطن٢٦/٨٤٣ق. (جلسة ١٦/١/٥) قاعدة ٢٤٢ – مج الأحكام . سنة (٧) صفحة ١٢٣٤ .

المعد لاستلام ... للخطاب المبين بالتهمة الأولى وكان ذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقمة صحيحة مع علمه بتزويرها ـــ و بوضع إمضاء مزور بأن أثبت فيه على خلاف الحقيقة حضور الحبني عليها واستلامها الخطاب وشفع ذلك بإمضاء مزور نسبه زورا إليها . والمتهمين الشاني والثالث اشتركا بطريق الاتفاق والتحريض مع المتهم الأول في ارتكاب الجريتين المبيئين بالتهمتين الأولى والثانية فوقعت الجريمة بناء على هــذا الاتفاق وذلك التحريض . والمتهمين الثلاثة اشتركوا وآخر مجهول بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة في ارتكاب تزوير في محرر عرفي هو الشيك الصادر لأمر المجنى عليها على بنك الجمهورية وكان ذلك بوضع إمضاء مزور وذلك بأن اتفقوا مع ذلك المجهول وحرضوه على أن يوقع على ظهر الشيك بما يقيد تظهره بامضاء مزور للجني علمها وساعدوه بأن قدموا الشيك إليه فغعل المحهول ذلك ووقعت الجريمة مناءعلى ذلك الاتفاق والتحريض وتلك المساعدة ـــ والمتهم النالث استعمل الشيك المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى بنك الجمهورية لصرف قيمته وتوصل بطريق الاحتيآل إلى الاستيلاء على قيمة الشيك المختلس للجني علما وكان ذلك بقصد سلب بعض ثروتها و باستماله طرقا احتيالية من شأنها الإمهام بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن تقدم إلى بنك الجمهورية ومعه ألشيك المزور موهما بتظهيره إليه من المجنى عليها فتمكن بذلك من الاستيلاء على قيمته – والمتهمين الأول والثاني اشتركا بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة مع المتهم الثالث في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر وذلك بأن اتفقا معه وحرضاه وساعداه بأنقدما إليه الشيك المزور فوقعت الجربمة بناء على هــــذا الاتفاق والتحريض وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد . 1/٤ --٢-٢ ١ ١٤ ١ ١١ ١ ١١١ و١١١ و١١١ و١١١ و١١١ و٢١٢ و٢١٢ و١٢٥ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ١١١ و ١/١١٧ – ٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات للأول عن التهمة الأولى والمسادة ٢١١ منه له أيضا عن التهمة الثانية والمواد ٢/٤٠ ٣ ٣-٣ و ٤١ و ٢١٥ عقوبات للاول والناني عن تهمة الاشتراك والمواد ٢/٤٠ ـ ٣ و ٤٦ و ٧/٢١٥ عقو بات الشاني عن التهمة النانية مع تطبيق المسادتين ٧/٣٢ و ١٧ عقو بات للا ول والتاني والمسادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات

الجنائية للنالث — بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة خمس سنوات و بتغريمه خميائة جنيه و الزامه برد مبلغ مائة جنيه قيمة الشيك المختلس و بعزله من وظيفته عن التهمتين الأولى والتانية و ببراءته من التهمة الأخيرة المسندة إليه ، و بمعاقبة المتهم النانى بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات عن تهمتى اشتراكه في تزوير الشيك واستعاله و ببراءته من باقى التهم المسندة إليه ، و ببراءة المتهم الثالث هما أسند إليه . فطعن المتهمان الأولان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو مخالفة القانون والقصور والتناقض في التسبيب، ذلك أن الحكم المطعون فيه استدل على تزوير الشيك بالمضاهاة التي تحت بين التوقيع المنسوب للجنى عليها "مارلين بترو" على الشيك وبين التوقيع الذي كتبته أمام الموثق القضائي بسويسرا وكان يتعين لتصح المضاهاة استكتاب المجنى عليها أمام المحقق و بحضور الخصوم — أكثر من مرة بعد التثبت من شخصيتها — هذا فضلا عن أن الحكم لم ببين واقعة المدعوى بيانا كافيا ولم يقم الدليل على توافر القصد الخاص في جريمة التروير لدى الطاعن ، كما لم يبين أدلة اشتراك بالاتفاق والمساعدة في جريمتي تزوير الشيك واستعاله ، كذلك جاء المتراك مناقضا في نسبة التزوير للطاعن – إذ بينا قضى ببراءتمن تهمة الاشتراك مع الطاعن الأول في تهمتي إختلاس الخطاب الذي كان بداخله الشيك وتزوير امضاء المجنى عليها إيصال استلام الحطاب أدانه في تهمتي الاشتراك في تزوير امضاء المجنى عليها بي الشيك واستمال الشيك المزور مع أن أسباب براءته تعتبر بذاتها أسبابا لنفي على القدل في مكتب بريد القاهرة سنة ١٩٥٧ و بأنه سبق أن نسب إليه سرقة حوالة الأول في مكتب بريد القاهرة سنة ١٩٥٧ و بأنه سبق أن نسب إليه سرقة حوالة البرد ورفع قيمتها وهو ما لا يصلح دليلا ضده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعسة الدعوى بقوله "إنه بتاريخ وم من مارس سنة ١٩٥٨ أرسل فريد بترو المقيم وقتئذ بالمحلة الكبرى خطايا مسجلا برقم ٦٩٥ بداخله الشيك رقم ١٤١٩/١٤١٩ ؛ المسعوب على بنك الجمهورية والبالغ قيمته مائة جنيه لأمم ابنته مارلين بترو مم

وفي ١٩٥٨/٣/٣٦ تسلم الخطاب المذكور بما فيه إلى المتهم الأول عزت عد عابدين بسبب وظيفته باعتباره موزعا بمكتب بريد القاهرة ... تسليمه إلى صاحبته لكن سؤل له جشعه إختلاسه لنفسه ... فاختلسه ولهــذا السبب قام بارتكاب تزويرفي الورقة الرسمية المعسدة لأخذ توقيع المرسل إليها بالاستلام وهي إيصال التسليم إذ جاء عليه بتوقيع إمضاء كذب نسبه زورا إليها ... ثم تبين بعد ذلك أن الخطاب قد تسلم فعلا إلى المتهم الأول الموزع المختص بهذه المنطقة الذي لم يجحد أم تسلمه الخطاب ... ولما استفسر فريد بترو من بنك الجمهـورية بالحملة الكبرى عن مصير الشيك أفاد فرع البنك بالقاهرة أنه قد تم صرفه ف١٩٥٨/٣/٢٩ بناء على تظهيره بامضاء نسبت إلى مارلين بترو وتحويلها قيمته إلى. °° على حسين لطنى مكى " بتوقيع إمضاءه ووقم بطاقته الشخصسية ٢٢٥٥٢٤ وعنوانه ٢٢ شارع عبد الرحيم الدمرداش بالعباسية الذي قرر أنه صرف قيمة هــذا الشيك حقا بتظهيره والتوقيع طيه بإمضائه وأنه كان قد عرضه طيه المتهم الثاني عبد الوهاب عثمان عبده دو الطاعن الناني " وهو موزع بريد بمكتب سراى القبة ضمى اليوم المذكور في مقهى محمود السيد بالعباسية بحضور عد يوسف أحمد وأنه ذهب معه يومئذ إلى صيدلية كاظم بميدان الأوبرا حيث حاول الاتصال ببنك الجمهورية من هناك لمعرفة وقت فتحه وأنه سلم الشيك المذكور بحالته وعليه الإمضاء المنسوب لماراين بدعوى أنه أخذه منها عربون صفقة أرض باعها لها وطلب إليه صرفه من البنك ليــأخذ منه باقى مقدم ثمن عقار كان قد اتفق معه على مشتراه ثم عدل عن ذلك ... فصرف قيمته بعد تظهيره بحسن نية دون أن يعلم حقيقة أمره . وأنه عاد بعــد ذلك إلى مقهى العبــاسية حيث وافاه هناك المتهم الثانى وتسلم منه ثمانين جنيها بعد استبقائه مبلغ العشرين جنيها التي كانت باقية له في ذمة المتهم الثاني من مقدم الثمن الذي كان قد دفعه إليه وقد صادقه شهوده جميعا ــ واتضح من تقرير قسم أمحاث التربيف والتروير خاصا بما انتهت إليه مضاهاة نمــوذج آمضاء مارلين بترو المكتوب بخطها أمام الموثق القضائى بسويسرا على التوقيع المنسوب إليها بإيصال استلام الخطاب المسجل المذكور وأوراق استكتاب المتهمين والامضاء الذي نسب إليها بظهر الشيك المشار إليه تسليم المراسلات المسجلة في الصحيفة رقم ٢١ منه على إيِّصال الاستلام المشار

إليه فقد كتبت بأحرف ذير مميزة وغير مقروءة مما لايمكن معه إجراء المضاهاة " وقد استند الحكم فإدانة الطاعن إلىأقوال شهود الإثبات وأقوال المتهمالثالث " على حسين لطفي مكى " الذي قضت الحسكة ببراءته و إلى ما تبين لهــا من الاطلاع على الأوراق المزورة وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير، ولماكان يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العتاصر القانونية لحريمتي الاشتراك في التزويروالاستعلل اللتين دان الطاعن الناني بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالا عن توافر القصد الحنائي في جريمة الاشتراك في التزوير والإستعال ما دامت مدوناته تفيد قيام هــذا الركن ، وكان ثبوت الاشتراك في التزويريفيد حتما العلم بأنالورقة التي استعملت مزورة . ولمما كان من المقور قانونا أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد في تكوين عقيدتها على ما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وأنها في سبيل ذلك ليست ملزمة بأن تتبعطرةا معينة في الإثبات إلا في الحالات التي نص عليها القانون ، وكان المشرع سواء في قانون الإجراءات الحنائية أو في قانون المرافعات لم بنظم المضاهاة في نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان، فإن اعتباد الحكم على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بن استكتاب الحبي علمها الذي تم أمام الموثق القضائي بسويسرا وبين التوقيع المنسوب إليها على الأوراق المزورة يكون صحيحا ولا مخسالفة فيه للقــانون ما دامت الحـــكمة قد اطمأنت إلى صحة صدور التوقيع على ورقة الاستكتاب من المجنى عليها أمام الموثق القضائي بسويسرا ، فضلا عن أنه لا سين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أبدى اعتراضا عل هذا الاستكتاب. ولما كان لا تناقض فيما انتهى إليه الحكم من تبرئة الطاعن من تهمتي الاشتراك مع الطاعن الأول في اختلام الخطاب وتزوير إيصال استلامه وإدانته في تهمتي الاشتراك في تزوير إمضاء المجنى عليها على الشيك واستعلله ما دام قد برر قضاءه في الحالين بأدلة سائنة مقبولة ، وكان الحكم لم يقتصر — على حد قول الطاعن —

قى التدليل على إدانته بثبوت صلته بالطاعن الأول فى العمل وبسابقة إتهامه فى مرقة حوالة بريدية ، بل إنه أشار إلى ذلك كقرينة معززة للادلة السائفة التى سبق أن ساقها للتدليل على إدانته . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ليس فى حقيقته إلا محاولة للجدل فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع ولاتجوز إثارته أمام محكمة النقض، فإن الطعن

برمته یکون علی غیر أساس و یتعین رفضه .

جلسة ۱۳ من ديسمبر سنة ، ۱۹۲

رياسة السيد مصطفی كامل المستشار ، و يحضور السادة : عادل يونس ، وعبد الحسيب عدى . ومحمود اسماعيل ، وحسن خالد للمستشار بن .

(140)

الطعن رقم ٢٤٢ سنة ٣٠ القضائية :

() دعوى مدنية . المسئولية عن عمل الغير : مسئولية المتبوع عن التابع : علاقة السبية بين الخطأ والوظيفة : متى تنتفى ؟

إذا لم يكن بين خطأ التابع وبين ما يؤدى من أعمال الوظيفة ارتباط مباشرولم تكن الوظيفة ضمودية فيا وقع من خطأ ولا داعية الله . منال . حصول الجريمة بهيدا عن محيط الوظيفة بارتكابها خارج زمان الوظيفة ومكاتها وخالفها وبغير أدواتها . ظروف النماوف والصلة الشخصية التى تربط التابع بالمجنى عليسه بمناسبة اشتفالها معا في صيدلية واحدة هي ظروف طارئة لا تربطها بجناية القتل السرقة واجلة لولاها ما كان الفعل غير المشروع قد وقع . عدم تميام مسئولية المتبرع عن جريمة تابعه المتهم .

* من المقرر أنه يخرج عن نطاق مسئولية المتبوع ما يرتكبه التابع من خطأ لم يكن بينه وبين ما يؤدى من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن هى ضرورية فيا وقع من خطأ ولا داعية اليه ـ فاذا كان الحكم قد أسس قضاءه بمسئولية الحلاعن على أن التابع وهو عامل "فواش" بالصيدلية التي يملكها الطاعن و يعمل معه فيها الحجنى عليه بصفة صيدلى قد استغل وظيفته وعمله بالصيدلية فى الدخول على الحجنى عليه بمسكنه بعد متصف الليل ، و إنه لولا هذه العلاقة لما أنس على الحجنى عليه وأفسح له صدره وفتح له باب مسكنه وأدخله هادئا مطمئنا حين بلغ اليه فى ذلك الوقت بحبة إسعافه من مفص مفاجى، ، وأن وظيفته كانت

^{*} أنظر الحكم في الطعن ٢١٨٥ لسنة ٢٣ قضائية _ (جلسة ٢٦ من يساير سنة ١٩٥٤) _ قاعدة ٩٣ _ مجموعة الأحكام _ السنة الخامسة _ العدد التاني _ صفحة ٢٩١ .

السبب المباشر في مساعدته على اتيان فعله الضار غير المشروع بغض النظر عن الباعث الذي دفعه وكونه غير متصل با لوظيفة أو لا علاقة له بها ، فانهذا الذي اتهى إليه الحكم يجافي التطبيق الصحيح للقانون — إذ يبين ممى قاله الحكم أن المتهم لم يكن وقت ارتكابه الجريمة يؤدى عملا من أعمال وظيفته — وإنمى وقت الجريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها و بغير أدواتها — فالمريمة على الصورة التي أثبتها الحكم إنمى وقعت بعيدا عن محيط الوظيفة فلا تلحقها مسئولية المتبوع ، لأنه وإن كان المتهم قد خالط المجنى عليه وتعرف دخائله وأحواله واستغل حدة المخالطة ، كما استغل ما آنسه فيه من الرفق به لا شأن لهذه العوامل والمشاعر بأعمال الوظيفة التي لا تربطها بجناية القتل للسرقة وهي ظروف طارئه — هي التي زينت للتهم أمم تدبير الحريمة على نحو ماحدث، ومي ظروف طارئه — هي التي زينت للتهم أمم تدبير الحريمة على نحو ماحدث، ومي تقرر ذلك فان الطاعن على ما أثبته الحكم لا يكون أمسئولا عن التعويض ومي تقرر ذلك فان الطاعن على ما أثبته الحكم لا يكون أمسئولا عن التعويض المطالب به عن جريمة تابعه المتهم ، ويكون الحكم إذ قضي بالزامه بالتعويض قد أخطأ و يتعين لذلك أن للك أنتضه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليه .

الوقائع

اته مت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه قتل عمدا ومعسق الإصرار الحينى عليه بأن عقد العزم على ذلك وأعد سلاحا حادا (سكينا) توجه به إلى المجنى عليه بمنزله وظفنه به عدة طعنات فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان القصد من القتل إرتكاب جنعة هي سرقة نقود الحيني عليه من منزله المسكون الأمر المنطبق على المادة ١/٣١٧ - ١ وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكة الجنايات لمحا كمته بالمواد ٢٣٥٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠ ، وقد ادعى والد الحيني عليه ووالدته بحق مدنى قلوه عشرة آلاف جنية قبل الماتهم وصاحب الصيدلية بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية بالتضامن. ومحكة الجنايات قضت حضوريا محملا مسئولا عن الحقوق المدنية بالمتصام، عواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالإعدام شنقا و إزامه متضامنا مع المسئول عن الحقوق

المدنية بدفع مبلغ ألفى جنيه للدعيين بالحق المدنى مع المصاريف المدنية المناسبة فطعن المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنيسة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول عمرو احمد حسن عمرو وإن قرر بالطعن في الميماد إلا أنه لم يقدم لطعنه أسبا با فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى ـــ المسئول عن الحقوق المدنية ـــ قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إرب مبنى الطعن هو أن الحكم الطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله إذ قضى بمسئولية لطاعن عن فعل تا بعه طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدنى بقولة إن ارتكاب التابع (المتهم) جريمة قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار بقيمد سرقة نقوده التى دانه الحكم بها كان بسبب وظيفته لدى الطاعن في حين أنه يشترط لقيام مسئولية المتبوع أن يكون الفعل الضار الذي وقع من التابع دا صلة وثيقة بأعمال وظيفة همدذا الأخير بأن تكون هاك علاقة سببية أو أن تكون الوظيفة ،ولا يكفى فى ذلك أن يقع الفعل بمناسبة الوظيفة أو أن تكون الوظيفة بحرد ظرف عارض سهل فعل التابع الذى ترتب عليه الغمر. والحمال في الدعوى المطروحة أن الجريمة وقعت في منزل المجنى عليه وفي خارج زمان ومكان ونطاق عمل التابع ولم يكن دخول همدذا الأخير منزل المجنى عليه ملحوظا فيه صفته كموظف معه في الصيدئية التي يعملان بها في خدمة الطاعن مستنجدا لإسعافه وهو مالا يمت إلى الوظيفة بصلة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنها تتحصل في أن المجنى عليه الدكتور شكرى حنا جورجى كانب يعمل مديرا لصيدلية الدكتور أبو الوفا أحدد (الطاعن) الكائنة ببندر طهطا مقابل مرتب شهرى قدره سبعون جنيما وكان المتهم عمرو أحمد حسن عمرو (الطاعن الأول) يشتغل عاملا بالصيدلية المذكورة وحدث أنه في اليوم السابق لليل الحادث قبض المجنى عليه

مرتبه داخل مظروف عله إليه المتهم في مكان عمله بالصيدلية ثم نقله الأخير إلى منزله ليلا ولقد وسوس الشيطان للتهم وسولت له نفسه الحصول على المرتب من المجنى عليه بأى وسيلة و بأى تمن مهما كان، فهداه شيطانه إلى الذهاب إلى منزله بعد منتصف ليل الحادث وكان إحدى ليالى شهر رمضان وطرق باب شقته وتظاهر بأنه مصاب بمغص حاد ونظرا لآصرة العمل التي تربط المتهم بالمجنى عليه أنس إليه المجنى عليه ففتح له صدوه وفتح له الباب وأدخله وأجلسه بالصالة إلى المسائدة على أحد الكراسي واستدار في طريقه إلى الصوان الذي يه الدواء ليعده إلى المتهم إسعافا و إنقاذا له ممسا أصابه وهنا انقلب المتهم وحشا ضاريا وقد تجردت روحه من كل أنواع الانسانية وخلا قليه من كل عطف أوحنان وهج علىالمجنى عليه وطعنه من الخلف طعنة نافذة بسكين أعدها وحملهامعه لهذا الغرض وهنا حاولالمجنى عليه المقاومة مااستطاع إلى ذلك سبيلا إلا أن المتهم تغلب عليه وعاوده بعدة طعنات خارت معها قوة آنجني عليه فأراد الفرار من وجه المتهم فأخذ سبيله إلى خارج الشقة وخرج من بابهــا إلى ردهة السلم وغلق باب الشقة خلفه على المتهم ليحول بينه وبين تكرار اعتدائه وأخذ يستغيث فأطل عليه من جيرانه أبوضيف حسن حمد الله شيخ بلدة الجيرات وعجد عبد الكريم رجب المدرس بمدرسة كامل مرسى الاعدادية وسألاه عن أمره فأخرهما عمل كان من اعتداء المتهم عليه فاستغاثا من شرفات منزليهما برجالالشرطة الذين حضروا وضبطوا المتهم والسكين المستعمل في الحادث وقد تلوثتالسكين وتلوثت ملابس المتهم بالدماء ولم بجـــد المتهم بدا إزاء ذلك سوى الاعتراف بجرمه إلا أنه أراد أن يُحفف من هول الجرم أمام المجتمع إفقرر أنه ارتكب الاعتداء دفاعا عن شرفه إذ أن المجنى عليه طلب منه أن يحضر له امرأة وفي رواية أخرى حاول الاعتداء على عرضه الأمر الذي تكذبه ظروف الدعوى وواقع الحال " وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هـــذه الصورة أدلة مستمدة ممــا ورد على لسانُ والتقارير الطبية ومن ثنايا أقوال المتهم نفسه وما اعترف به في مختلف مراخل الدعوى من اقترافه الحادث. تو بعدأن تحدث الحكم عن نية القتل وسبق الإصرار واستظهرهما في حق المتهم من العناصر التي سأقها المؤدية إلى مارتبه عليها خلص إلى إدانته بجريمة قتل المجنى عليه عمدًا مع سبق الإصرار بقصــــــد سرقة نقوده

وأقام قضاءه في ذلك على أدلة سائنة . ثم عرض إلى مسئولية الطـــاعن عن فعل تابعه "المتهم" فقال "إن المسئولية المنصوص عليها في المادة ١٧٤ من القانون المدنى والتي تقع على المتبوع تكون متحققة على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعالَ الشئون التي عهد المتبوع إليه بها متكفلا بمــــ افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته . لما كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن المتهم وهو عامل "فراش" بالصيدلية التي يملكهــا المسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) فقد استغل وظيفته وعمــــله بالصيدلية المجنى عليه وفتح له صدره و باب مسكنه وأدخله هادئا مطمئنا وكلهما ظروف هيأت للتهم ارتكاب الحادث وقد كانت وظيفته السبب المباشر في مساعدته على إتيان فعله الضار غير المشروع وذلك بغض النظر عن الباعث الذي دفعه وكوثه غير متصل بالوظيفة أو لا علاقة لهبها وبذلك فقد تحققت مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية". لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧٤ من القانون المدنى تنص على أنه "كون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حالَ تأدية وظيفته أو بسببها" . وهذا النص _ كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، لا يفترق في شيء عن حكم المادة ١٥٢٥ من القانون المدنى القديم ولم يستحدث جديدا بل آثر أن ينسج على منوال التشريم القديم في التعبير واقتصر في تعديل صيغة الفقرة الأولى من آلمادة ١٧٤ سالفة الذكر فلم يضف موى عبارة "أو بسببها" إلى الضرر المستوجب لمسئولية المتبوع عن فعل تابعه غير المشروع الواقع منه في حال تأدية وظيفته ، ولم يهدف الشارع من ذلك إلى إيراد حكم جديد لمسئوليَّة المتبوع في هذه الحال و إنما قصد في الوآقع إلى إقرار هذه المسئولية كما كانت وفي الحدود التي جرى عليها القضاء في ظل القانون القديم ــ كما يبين مرب الأعمال التحضيرية لتقنين المادة ١٧٤ سالفة البيان ، ومفاد هذا النص أن المتبوع يكون مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تاجه بعمله غيرا لمشروع متى وقع الخطأ من آلتابع وهو يقوم بأعمال وظيفته أوأن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة ، وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ وماكان يفكرفيه لولاً الوظيفة ، و يستويأنَ تتحقق ذلك عن طريق مجاوزة المتبوع لحدود وظيفته

أو عن طريق الإساءة في استعال هـــذه الوظيفة أو عن طريق استغلالهـــا ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون الساج في ارتكابه للخطأ المستوجب للسئولية قد قصــد خدمة متبوعه أو جر منفعة لنفسه ، يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن ليستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من تأسيس قضائه بمسئوليةالطاعن على أن التاب وهوعامل ونفراش" بالصيدلية التي يملكها الطاعن ويعمل معه فيها المجنى عليه بصفة صيدلى قد استغل وظيفته وعمله بالصيدلية في الدخول على المجنى عليه بمسكنه بعدمنتصف الليل وأنه لولا هذه العلاقة لما أنس إليه المجنى عليه وأفسح له صدره وفتح له باب مسكنه وأدخله هادئا مطمئنا حين لحأ إليه في ذلك الوقت بحجة إسعافه من مغص مفاجيء وأن وظيفته كانت السبب المباشر في مساعدته على إتيان فعله الضار غير المشروع بغض النظر عن الباعث الذي دفعه وكونه غير متصل بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، هذا الذي انتهى إليه الحكم يجافي التطبيق الصحيح للقانون، لأنه من المقور أنه يخرج من نطاق مسئولية المتبوع ما يرتكبه التابع من خطأ لم يكن بينه وبين ما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكنُّ هيضروريةفيا وقع منخطأ ولا داعية إليه ، ولما كان يبين مما قاله الحكم فيا سبق أن المتهم لم يكن عند ارتكابه الحريمة يؤدى عملا من أعمال وظيفته و إنما وقعت الحريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير أدواتها فالجريمة على الصورة التي أثبتها الحكم إنما وقعت بعيدا عن محيط الوظيفة فلاتلحقها مسئولية المتبوع ، لأنه و إن كان المتهم قد خالط المحنى عليه وتعرف دخائله وأحواله واستغلُّ هذه المخالطة كما استغل ما آنسه فيه من الرفق به والعطف عليه ، وكان ذلك بمناسبة اشتغالهما معا في صيدلية وأحدة ، غير أنه لا شأن لهذه العوامل والمشاعر بأعمال الوظيفة التي لا تربطها بجناية القتل للسرقة رابطة لولاها ما كان الفعل قد وقع — إنما ظروف التعارف والصلة الشخصية ـ وهي ظروف طارئة ـ هي التي زينت للتهم تدبير الجريمة على نحوما حدث . لما كان ذلك ، فان الطاعن الناني على ما أثبته الحكم لا يكون مسئولا عن التعويض المطالب به عن جريمة تابعه المتهم ، و يكون الحكم إذ قضى بالزامه بالتعويض قد أخطأ ويتعين لذلك نقضه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليه و إلزام المطعون ضدهما بمصاريفها . وحيث إنه بالنسبة إلى الحكم الصادر في الدعوى الجنائية حضوريا باعدام المتهم (الطاعن الأول) فقد عوضت النياية العامة القضية على هذه المحكمة طبقا لماهو مقررفي الممادة ٩ عن القانوزرقي ٥٧ السنة ٩ ه ٩ وفي أن حالات وإجراءات الطعن أمام محكة النقض وقدمت مذكرة مرايها في الحكم وطلبت فيها تأييده.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقا القانون ، وقد جاء الحم سليا من عيب غالفة القانون أو الحطأ في تطبيقه أو تأويله ، كما أنه صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى . لما كان ذلك ، فانه يتعين إقوار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه عمرو أحمد حسن عمرو .

جلسة ۱۹۲۰من ديسمبر سنة ۱۹۲۰

برياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبمحضور السادة : عادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، ومحمود اسماعيل ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(۱۷٦)

الطعن رقم ٢٦٦١ سنة ٣٠ القضائية :

(١) جرح عمد: أسباب إباحة الجرائم. استعال حق مقرر بمقتضى القانون: إباحة عمل الطبيب :

علتها : الحصول على اجازة علمية . هذه الاجازة هي أساس الترخيص يمزاولة المهية . لا يغني عنها الحصول على شهادة في الصيدلة أو ثبوت هراية الصيدل بمــا آتاه .

آثار ذلك : مسئولية من لايملك حق مزاولة مهنة الطب عما يحدثه من بروح على أساس العمد .

مهن طبية . ما يعـــد مزاولة لها :

عملية الحقن . ممارستها من صيدل لا تعفيه من العقاب إلا في حالة الضرورة .

(ب) جرح عمد . نقض . أسباب موضوعية : مسئولية جنائية . العلاقة السبية . ماهيتها :

الفصل في شأنها إثباتا أو تميا — لأطة مؤدية ـــ مسألة موضوعية .

١ — الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يجرمه فانون العقو بات وقانون مزاولة مهنة الطب، وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد والأوضاع التى نظمتها القوانين والملوائح ـ وهذه الاجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا، وينبى على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون ـ أنمن لا يملك حق مزاولة مهنة الطبيسال عما يحدثه الغير من الحروح القانون ـ أنمن لا يملك حق مزاولة مهنة الطبيسال عما يحدثه الغير من الحروح

وما إليها باعتباره معنديا _ أى على أساس العمد ، ولا يعفى من العقاب إلاعند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية ، ومن ثم يكون سديدا في القانون ما قروه الحكم من أنه لا تغنى شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلي بعملية الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساءلته عن جريمة إحداثه بالمجنى عليه جرحا عمديا ما دام أنه كان في مقدوره أن يمتنع عن حقن المجنى عليه هما تنغني به حالة الضرورة .

* ٧ — العلاقة السبية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب وترتبط من الناحية الممنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أناه عمدا أو خروجه فيا يرتكبه بخطئه عن دائرة النبصر بالمعواقب العادية لمسلوكه والنصون من أن يلحق عمله ضررا بالغير ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية عبد الفاضي الموضوع تقديرها ، ومتى فصل في شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى إلى ما انتهى الميد فاذا كان الحكم قددلل بأدلة مؤدية على اتصال فعل المتهم بحصول الجمين عليه اتصال السبب بالمسبب ، فانه لا يقبل من المتهم المجادلة في ذلك أمام محكة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا بآخر الإصابة المبينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، وزاول مهنة الطب دون أن يكون مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة و بجدول نقابة الأطباء البشريين وذلك بأن حقن المجنى عليه وطلبت عقابه بالمادة ١٩٢٤ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ١٠ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٩٤ وقد ادعى المجنى عليه بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سيل التعويض المؤقت قبل المتهم . والمحكمة المجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ من قانون العقوبات بتغويم من قانون العقوبات بتغويم

^{*} مبدأ الطمن ٢٨/١٣٣٣ ق _جلسة ٢٨/١/٧٥ قاعدة ٢٣_مجموعة الأحكام س ١٠ - ص ٩١ .

المتهم عشرين جنيها وغلق صيدليته ونشر الحكم مرة واحدة فيجريدتي الأهرام والأخبار على نفقته و إلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وأعفت المتهم من المصاريف الحائمة الاستئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات مع إلزام المتهم بالمحداريف المدنية عن الدرجتين . فقرر الوكيل عن المتهم الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الح

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى البيان ذلك أن (حقنة السوبرساين) تمتبر حقنة إسعافية وأن إعطاء الحقنة بمعرفة الصيدلى عمل تحتمه الانسانية ولا تعتبر مزاولة لمهنة الطب وقد قررت وزارة الصحة فى كتابها المودع بالدعوى ٣١٩٥ بأن للصيدلى إعطاء الحقنة فى حالة الإسعاف هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ التي عبء إثبات رابطة السبيبة بين فعل المتهم والإصابة على عاتق الطاعن فى حين أن المجنى عليه كان يتعامل مع التمرجى وكان يحقنه كما أنه اشترى أدوية ودفع ثمنها ١٩٥ قرشا وأن الطبيب الشرعى قرر أن الموضع الذي أشار الطاعن بأنه أعطى الحقنة فيه لا يعتبر خطأ و وهذا يشير إلى أن رابطة السبية بين حتن الطاعن بأنه أعطى المقنة فيه لا يعتبر خطأ وهذا يشير كذلك يقول الطاعن بأن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاعه المستند إلى أن الحكم على تكاب وزارة الصحة و يضيف الطاعن أن الحكم بايةافى تنفيذ الخكم على تكاب وزارة الصحة و يضيف الطاعن أن الحكم بايةافى تنفيذ الغلق غالف الحادة الماشرة من القانون و من القانون .

وحيث إن ما يثيره الطاعن حول رابطة السبية وعب، إثباتها وقوله إن المجنى عليه كان يتعامل مع آخر مردود بأن الحبكم الابت دائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيسه أثبت على الطاعن أنه هو الذى حقن المجنى عليه فأحدث به شللا بذراعه وأورد على ثبوت هذه الواقعة فى حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه ومصطفى موسى تابع الطاعن — ومن الوصول المقدم من الطاعن الدال على أنه

دفع تقوداً للجني عليه مقابل مصاريف علاجه من الإصابة التي أحدثتها الحقنة، وهي أدلة سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدى إلى إدانة الطاعن، أما ماورد بالحكم من أن الطاعن لم يستطع نفي علاقة السببية بين فعله وبين الإصابة التي حدثت بالمحنى عليه وسببت له شَلَا بالدَّراع ، فإنه فضلا عن كونه تزيدًا من الحكم لايعيبه في معرض الرد على دفاع المتهم — ومن المقسور أن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي سُدُّو فيبُ اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الحارجة عن سياق هذا الاقتناع . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بما يفنده ويبرر رفضه ، وكانت العلاقة السببية في المواد الجنائيــة علاقة مادية تبدأ بالفعل المتسبب وترتبط مر. ﴿ الناحية المعنوية ﴿ يَمَا يَجِبُ عَلَيْهُ أن يتوقعه من الننائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمدًا أوخروجه عما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضررا بالغير،وكانت هذه العلاقةمسألة موضوعية بحتة لقاضي الموضوع تقديرها، ومتى فصل في شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه ، ولما كان الحكم المطعون فيـــه قددلل على اتصال فعل الطاعن بحصول الحرح بالمخنى عليه اتصال السبب بالمسبب بأدلة مؤدية ، فإنه لا يقبل من الطاعن المحادلة في ذلك أمام محكمة النقض. أما ما يقوله الطاعن من أن حقنة (السوبر ساين) تعتبر حقنة إسعافية ولا تعتبر مزاولة لمهنة الطب ، وأن للصيدلي إعطاء الحقن في حالة الاسعاف ، وكذلك ما يقوله من أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاعه المستند إلىأن المادةالأولى من القانون رقم و13 لسنة ١٩٥٤ لم يذكر فيها الحقن ؛ وأن الحكم لم يرد على خطاب وزارة الصحة كل ذلك في غيرمحله - فقد ذكر الحكم الابتــــدائى في هذا الصـــدد ووكان المتهم قد تعاطى مهنة الطب فعلا على خلاف القانون عن طريق عملية حقنه الحبني عليه ولا تغني شهادة الصيدلة أو شبوت دراية المتهم بعملية الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب ، وهو ما يلزم عنه مساءلة المتهم عن جريمة إحداثه بالمجنى عليه جرحا عمديا ... فإنه يتعين إدانة المتهم عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ . ج ومساءلته بمواد ووصف التهمة مع تطبيق المادة ٢/٣٢ع" وأضافت المحكمة الاستئنافية قولح "ما قرره المتهم تبريرا لفعلته لا ينفي مسئوليته

الجائية وبالتالى المدنية وقد كان في مقدوره أن يتلافي الوقوع في هذه المسئولية لو امتنع طبقا لقواعد القانون عن إعطاء الحبنى عليه هذه الحقنة ، كما أنه لايبرو فعلته كُون الكثير من الصيادلة يقومون بإعطاء الحقن أو اعتادوا على ذلك فليس فى مخالفة الصيادلة للقانون وعدم وقوعهم تحت طائلته ما يسوغ للنهم بأن يرتكب هذه المخالفة " وهذا الذي قرره الحكمان سأ تغرف الواقع سديد في القانون و يصلح ردا مقبولاً على دفاع الطاعن وعلى ما ورد بكتاب وزارة الصحة المشار إليه بالطَّعن ــ لأن الأصــل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، و إنما يبيح القانون فعل الطبيب نسبب حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد والأوضاع آلتي نظمتها القوانين واللوائح . وهـــذه الاجازة هي أساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا ، وينبني على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب هو استمال الحق المقرر بمقتضى القانون – أن من لا يملك حق مزاولة مهنــة الطب يسأل عما يحدثه بالغير من الجروح وما إليها باعتباره معتديا _ أى على أساس العمد ، ولايعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القا نونية ، وهىمنتفية في ظروف هـــذه الدعوى لمــا ذكرته المحكمة الاستثنافية و منأنه كان في مقدور الطاعن أن يمتنع عن حقن المحنى عليه " . وأما ما يقوله الطاعن من مخالفة الحكم المطعون فيمه للقانون في صدد ما قضي به من وقف تنفيذ الغلق نخالفته للمادة العاشرة من القانون ، فإنه لامصلحة للطاعن في هذا الوجه والمصلحة هي أساس الطعن طبقا للقانون .

وحيث إنه لمــا تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩٦٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

رياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفى ، وتوفيق أحمد الحشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(144)

الطعن رقم ٣٠/١٤٣٣ القضائية :

شيك . سحب مقابل الوفاء: عدم جوازه. قيمة الشيك من حق المسحوب له. أثر ذلك : عدم جدوى التحدى بالظروف التي أحاطت بالساحب وأدت إلى سحب الرصيد . كذلك صدور قرار بتأجيل الديون .

سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء بالنقود سواء بسواء ، وتكون قيمة الشيك من حق المسحوب له لا يجوز للساحب أن يستردها من البنك أو يعمل على تأخير الوفاء بها لصاحبها ، ومن ثم لا يجدى المتهم ما يثيره من إلجدل عن الظروف التي أحاطت به وأدت إلى سحب الرصيد ، أو صدور قرار بتأجيل الديون .

الوقائع

اتهمت النابة العامة الطاعن بأنه أعطى آخر بسوء نية شيكا لايقا بله رصيد قائم وقابل للسحب. وطلبت عقابه بالمادتين ١٣٣٩/١٩٧٩من قانون العقوبات والمحكة الجزئية قضت غابيا حد عملا بمادى الاتهام حبيس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسائة قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه في هذا الحمج وقضى في معاوضته بتأييد الحكم اللاستثنافية قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام والمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بتأييد الحكم المستأنف مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات . فطمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض عليه في هذا الحكم بطريق النقض عليه في هذا الحكم بطريق النقض عليه في هذا

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنالطاعن دفع بأن الشيك موضوع الدعوى حرر كأداة التمان بقيمة بضاعة سلمها المجنى عليه لشركة النهر للهندسة والمقاولات وعهد إلى الطاعن بتحصيل قيمة هذه البضاءة وأدائها إليه بينا سلم الطاعن الشيك للجنى عليه ضمانا لتحصيل قيمة هذه البضاءة على أن يسترده منه بعد الوفاء بخنها ، وأضاف بأن المجنى عليه قد استوفى حقوقه من الشركة بماكان يقتضيه أن يرد الشيك إلى الطاعن، وطلب سماع أقوال المجنى عليه أو وكيله ومناقشته في هذا الخصوص مع التصريح له باعلان مدير شركة النهر شاهد نفى في الدعوى غير أن المحكة لم تجبه إلى طلبه وانتفتت عن دفاعه دون أن ترد عليه في أسباب حكها .

وحيث إنه ببين من محضر الجلسة الاستثنافية أن الدفاع عن الطاعن قرر الشيك صدر من الطاعن كأداة ائتمان ، وأن الشركة لم تدع مدنيا قبله لأنها استوفت جميع حقوقها من شركة النهر وهي المدينة الأصلية ، وطلب التأجيل لاستدعاء المجنى عليه لمناقشته أو ممثل شركة النهر فلم تجبه المحكة إلى طلبه وثبت من محضر جلسة المعارضة أمام محكة أول درجة أن الحاضر مع المتهم طلب سماع أقوال الحبنى عليه في جلسة الحبنى عليه ومناقشته فأجابته المحكة إلى ذلك ، وسمعت شهادة المجنى عليه في جلسة تالية فقرر أنه كان على المتهم ٢٧٠ جنيها ثمن بضاحة وأنه أعطاه الشيك الذي تأليف صرف قيمته لمدم وجود رصيد مقابل له . ولما كان مقررا أن الأصل المحكة الاستثنافية إنما تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم ترهى الأصل أن المحكة إذ لم تجب الطاعن الموال المحكة إذ لم تجب الطاعن المن تأجيل الدعوى لساع الشاهدين اللذين طلب الدفاع سماعهما ، وأحدهما سمعته محكة أول درجة ، والآخر لم يصر على سماحه أمامها مما يفيد تنازله عن سماعه — لاتكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق المذيم في الدفاع — لما كان ذلك ، فان هذا الوجه من النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن محمل الوجه الثانى هو القصور فى التسبيب ، ذلك أن الطاعن دفع بأنه عندما أصدر الشيك كان له رصيد قائم بالبنك وأنه اضطر (فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦) إلى المجرة من الاسكندرية بسبب الاعتداء الثلاثى وسحب أمواله من البنك مما جعل عدم وجود مقابل الوفاء فى تاريخ الاستحقاق راجعا إلى الضرورة التى أبلأته إليها ظروف هذا العدوان بقصد وقاية نفسه من خطر جسيم عليها على وشك الوقوع لم يكن لإرادته دخل فيه – كم دفع بأن ظروف إصدار الشيك تمعل منه أداء اثنان لا أداة وفاء ، وأنه صدر فى تاريخ سابق على التاريخ الذى يحمله بدليل كوب الشيكات السابقة واللاحقة إنه ، ودفع أخيرا بأن الحكومة قد أصدرت مورتوريوم بتأجيل كافة الديون التى استحقت في ترة العدوان الثلاثي – وقد دانه مورتوريوم بتأجيل كافة الديون التى استحقت في ترة العدوان الثلاثي – وقد دانه الحكم المطون فيه دون أن يناقش هذه الأرجه من الدفاع أو يرد عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه قوله "إن قضاء النقض قد استقر على أن سوء النية يتحقق فى جريمة إصدار الشيك بدون رصيسد بجود علم الساحب بأنه وقت إصداره لم يكن له مقابل وفاء للسحب وقد قضى بأن مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لايقابله رصيد قائم وقابل للسحب هو حماية هذه الورقة من التداول بين الجهور وحماية قبولها فى المعاملات على أساس أنها تجرى مجرى النقود ، وإذن فلا عبرة بحا يقوله المتهمن أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمينا لدائنه ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء فى نظر القانون ، ومن ثم فلا عبرة بحا ساقه الدفاع عن المتهم عن الباعث له على إصدار الشيك".

وحيث إنه لما كان ما تقدم ، وكان الشارع قد وفو الحماية للشيك باعتباره أداة وفاء تجوى مجرى النقود في المعاملات وتستحق الأداء لدى الاطلاع دائما ، ومتى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا ، فان مفاد ذلك أنه صدر في هذا الناريخ ولا يقبل من الطاعن الادعاء بأنه حرو في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله ، كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أثبت أن الشيك قد استوفي شرائطه القانونية ، فان ما يثيره الطاعن من أنه صدر كأداة التمان يحون عديم الجدوى ، كما لا يجديه

أو صدور قوار بتأجيل الديون ، ذلك لأن سحب الشيك وتسليمه السحوب له يعتبر وفاء كالوفاء بالنقود سواء بسواء وتكون قيمة الشيك من حق المسحوب له ، لا يجــوز للساحب أن يستردها من البنك أو يعمل على تأخير الوفاء بهــا

ه لعباحبها ه

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩٩٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برياسة السيدمحود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عمد عطيهاسماعيل ، وعادل بوئس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(NVA)

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٠ القضائية :

ا با با غش . قانون . إثبات .

قرينة افتراض العلم بالغش المقررة بالقانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ : نطاقها :

انحاف أثرها — لعموم النص — على كافة الأغذية والعقاقير الطبية والحاصلات الزراعية أو الطبيعية المشار إليها بالمادة النائية من ق 8 ع لسنة ١٩٤١ .

أثرها :

عدم مساسها بالرکن المدنوی لجنعة النش . سلطة محكمة الموضوع فی استظهار هذا الرکن من عناصر الدعوی .

وسيلة دحضها :

عدم اشتراط أدلة معينة فى ذلك . تدليل الحسكم على جهل المتهم بغساد المسادة المعروضة للبيع يقتضى اعتبار الواقعة مخالفة بالمسادة ٧ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ — لا تبرئة المتهم .

١ — أورد الشارع بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ قرينة قانونية حين افترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين — تلك القرينة التى رفع الشارع فيها عبء إثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كاهل النابة العامة تحقيقا المصلحة العامة ، ومحافظة منه على مستوى الأليان — على ما أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية — وهو ما ينعطف أثره العموم النص على كافة الأغذية والمقاقير الطبية والحاصلات الزراعية أو الطبيعية المشار إليها بالمادة التانية من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ بشأن قع التدليس والغش .

٧ - قرينة القانون ٧٢٥ لسنة ١٩٥٥ القابلة لإنبات العكس لم تمس الركن المعنوى في جنعة الغفي للؤنمة بالقانون وقم ٨٨ لعنة ١٩٤١ والنبي يازم توافره للعقاب عليها ، ولم تنل من سلطة محكة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الله على القرينة - فإذا كان الحم قد الهدوي ، ولم تشترط أدلة ، معينة لدحض تلك القرينة - فإذا كان الحم قد أثبت على المتهم طرحه للبيع "ملينا" فاصدا لتحجوه وعدم صلاحيته للاستهلاك الآدمى ، واطمأنت المحكة إلى أن المتهم لم يقع منه غش عن طريق قيامه بنفسه بفعل إيجابي معين من شأنه إحداث تقيير بالمادة المضبوطة لديه واستدفت لذلك بالأدلة حسن نيته وجهله بالتحجو الذي طوأ على تلك المادة ، واستدفت لذلك بالأدلة السائمة التي أوردها الحكم ، فإن ذلك كان يقتضى من المحكة إنزال حكم المادة السابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ على الواقعة - أما وهى لم تفعل - فان حكها يتكون مخطئا في القانون متمينا ققضة وتصحيحه وإعبار الواقعة عاقمة فان حكها يتكون مخطئا في القانون متمينا ققضة وتصحيحه وإعبار الواقعة عاقمة طبة المادتين الثانية والسابعة من قانون قم التدليس والفش .

الوتائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأنهما باعا وعرضا للبيع ملبنا مغشوشا مع علمهما بذلك حللة كونه من مأكولات الإنسان وطلبت عقابهما بالمواد 19 و ٥ و ١١ و ١٥ و ١٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . والحكمة الحزئية قضت حضور يا عملا بحواد الاتهام بالنسبة إلى المتهم الأول بتغويمه حسائة قرش والمصادرة و بعراءة المتهم الناني محما أسند إليه بلا مصلر يفد استأنف النيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستثنافية قضت حضور يا بالغاء الحكم المستأنف و براءة المتهم عما أسند إليه بلا مصاريف . قطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... إنظ .

المحكمة

مد وحيث إن النيابة العامة تتعنى على الحكم المطعون فيد أنه أخطأ في تطبيق القا نين حين قضى بالفاء الحكم الابتدائ الذي دان المطعون ضده بحريمة عرض ملبن مفشوش للبيع مع علمه بذلك و بتبرئته صها. تأسيسا على أخد لم يقع منـــه فعل إيجابي نشأ عنه تغيير في الشيء موضوع الفش باضافة عادة غربية إليه أو با تتراع جنفسر من عناصره بدعوي أن التججر الذي طرأ على الملبني فليضبوط لديه داخلي على مقفلة صرده إلى حوامل طبيعية كشدة الجرارة التي تسود الجو في المنطقة الموجود بها محل المطاهون صده وفق الحكم علمه بالفساد لوجود الحلين داخل على مقفلة . وهذا الذي ذهب إليه الحكم مردود بانالظاهر من واقعة الدعوي المن الفقرة الأولى من المادة الثانية من الفا نون رقم ٤٤ لسنة (١٩٤ في مثأن قع التدليس والنش الذي يؤثم طرح الأعذية المبينة به أوعرضها أو بيعها مع العلم بفشها أو فيسادها هوالواجب النطبق على الواقعة المطروحة وهوما لا يقتضى تدخلا إيجابيا من المطعون ضده ، وقيد النفت الحكم عن أنه القانون رقم ٢٧ لسنة ده ١٩ قرأ السافة البيان تقضى بافتراض العلم يا لفش أو بالفساد إذا كان المخالف من انتفاء علمه بالفساد فإن الواقعة مع هذا الفرض المحلون ضده به وعلى فرض انتفاء علمه بالفساد فإن الواقعة مع هذا الفرض المدلى تكون الخالفة المنصوص عليا في المادة السابعة من القانون المطبق عليا عما كان يقتضى إزال حكها عليا .

وحيث إن الحكم المطحون فيه حصل واقعة للدعوى بمسلم لحمله أن مراقب عسمة " فاو بحرى " أخذ عينة من " ملبن فاخر " كان المطعون ضده - وهو تلبحر بقالة - يعرضه للبيع في محله وتبين من تعليلها أنها متعجرة وتعتبر غير صالحة بحلة أرشد عنه وأدخل معه في النهمة وقضى ببراعه وأنه لم يكن يعلم شيئا عن حالة الملبن بم عرض الحكم إلى ما تمسك به المدافع عن المطعون ضده في جلسة أعاكمة الاستثنافية من أن "الملبن كان بداخل علب من ورق الكرتون وأن المتهم (المطعون ضده) لم يكن يعلم بالغش لأن العلم إذا كان مغروضا فهو مغروض في الأشياء الظاهرة وتناوله في قوله "وحيث إنه لم كان الواقع في المدعوي يفيه بأن الملبن الفاهرية عن المحوى يفيه بأن الملبن من الورق المقوى (الكرتون) وكان التابت من تتبعة تحليله أن الملبن وجد مقفلة من الورق المقوى (الكرتون) وكان التابت من تتبعة تحليله أن الملبن وجد متحجوا على الشيء نفسه بإضافة مادة غريبة إليه أو انتواع عنصر من عناصوه المكونة لو على الشيء نفسه بإضافة مادة غريبة إليه أو انتواع عنصر من عناصوه المكونة لو خلك أن الصحير الذي طرارة التي تسود الجوفة المنافقة الحرارة التي تسود الجوفة المخوية المحود المحود المعود يقيدة والمل طبيعة والمل طبيعة المحود المحود المنافقة المنافقة المنافقة من المجمود يقده المنافقة المنافقة من المجمود يقده على المعود المنافقة المنافقة من المجمود يقيدة على المحود المحود المنافقة المنافقة من المجمود يقيدة عوامل طبيعة المنافقة المنافقة المنافقة من المجمود يقد المحود المنافقة المنافقة من المنافقة من المنافقة المنافقة من المنافقة من المنافقة على المنافقة المنافقة من المنافقة المنافقة من المنافقة من المنافقة من المنافقة من المنافقة المنافقة من المنافقة المنافقة من المنافقة المنافقة المنافقة من المنافقة المنافق

كذلك فلا يمكن مساعلة المتهم عن تلك الحالة التي طرأت على الشيء المذكور إذ لم تكن له بد على الإطلاق فيها طرأ عليه من تحجر، فضلا عن أن هـــذا التحجر فى ذاته إنما هو تصلب لم مفقسد الشيء خواصه أو ذاتيته أو أى شيء آخر من عناصره – وحيث إنه لما كان ذلك ، وكان الثابت فوق ما تقدم أن الملبن كان مودعا داخل علية مقفلة من الورق المقوى السميك . فمن الواضح أن المتهم لم يكن يعلم بحالة التحجر الذى طرأت عليه مادام الشيء لم يكن ظاهوا آمامه، ولم كانت جريمة غش الأشياء وهي جريمة عمدية يشترط لقيامها شوت القصدالحنائي وهو علم المتهم بالغش الحـاصل في الشيء فإن القصد الجنائي يكون منتفيا ومن ثم تكون التهمة على أي وجه لاأساس لها "وخلص الحكم من ذلك إلى إلفاءا لحكم المستأنف وتبرئة المطعون ضده . لما كان ذلك وكانت القرينة القانونية التي أوردها الشارع بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادةالثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بقمعالتدُّليس والنش حين افترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كأن المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين وهو شأن المطعون ضده على مايبين من الحكم ، تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عب، إثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كاهلالنيابة العامة تحقيقا للصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان على ما أفصح عنه في مذكرته الإيضاحية للقا نون المذكور. وهو ما ينعطف أثره على كافة الأغذية والعقاقير الطبية والحاصلات الزراعية أوالطبيعية المشار إليها بالمادة النانية منه لعموم النص، وكانتهذه القرينة القابلة لإثبات العكس لم تمس الركن المعنوى في جنحة الغش المؤتمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي يلزم توافره للعقاب عليها ولم تنل من سلطة محكة الموضوع فى استظهار هذا الركن منءناصر الدعوى ولم تشترط أدلة معينة لدحض تلك القرينة ، وكانتانحكة قد اطمأنت للاَّدلة السَّائلة التي أوردتها إلىأن المطعون ضده لم يقع منه غشعنطر يق قيامه بنفسه بفعل إيجابى معين مرح شأنه إحداث تغيير بالمادة المضبوطة لديه واستشفت حسن نيته وجهله بالتحجر الذى طرأ على تلك المسادة من حصوله عليها داخل طب مقفلة واستبعدت بذلك قرينة العلم المفترض في حقه ، إلا أنه لمُ كانت الممادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنَّة ١٩٤١ إذ نصت على أنه «تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد النانية والنالثة والخامسة مخالفات. إذا كان المتهم حسن النية على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد أوالعقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة" وكانت محكمة الموضوع مكلفة بتمعيص الواقعة المطروحة أما مها بجيع كوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، وكان هذا الإزام يسرى على محكمة الدرجة النانية وهى في معرض الفصل في الاستثناف المعروض عليها بأن تعطى الوقاع النابتة في الحم الابتدائي وصفها الصحيح ، وكل ما عليها من قيد في هـــذا الشأن ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم وألا تشدد عليه العقاب إذا كان هو المستأنف وحده . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون إذ أثبت على المطعون ضده طرحه للبيع الملبن موضوع ذلك ، فان الحكم المطعون إذ أثبت على المطعون ضده عليح على الواقعة طالما أنه الاتهام مع فساده لتحجيم وعدم صلاحيته للاستهلاك الآدمي مما كان يقتضي إنزال حكم المحلون فيه من هذه الناحية يكون في عله و يتعين لذلك تقض الحكم على الحكم المطعون فيه من هذه الناحية يكون في عله و يتعين لذلك تقض الحكم وتصحيحه واعتبار الواقعة عالمة طبح بتغريمه مائة قرش بالإضافة إلى عقوبة لمصادرة المقضي بها .

اجلسة ١٩٦ من ديمسېر سنة ١٩٦٠

برياسة السبد محمود ابراهم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبمحضور السادة : مجد عطيه أسماعيل ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسق خاله المستشلاين .

(1 / 1)

الطعن رقم ١٤٥٤ سنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) إثبات . خبير . وقاع .

تقدير أقوال المجنى عليه التى أدنى بها إثر إصابته باصابات جسيمة: رأى الحبير: لا يجوز للحكمة أن تحل نفسها محل الحبير في مسألة فنية .

تقرر طبيب المستشفى بإمكان استجواب المصاب لايدل بذاته على أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل على ما يوجه إليه من أسئلة . عدم إجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى بشأن قدرة المجنى عليسه على إدراك ما يقوله إثر إصابات جسيمة ـ يوفر الإخلال بحق الدفاع .

(ج) دعوى مدنية .

حالات إحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها: من بينها المنازعة فى صفة المدعين بالحقوق المدنية. هذه الإحالة لاتعد فصلافى الدعوى المدنية. المادة ٢٠٠٥. ج.

^{*} ١ - لا يجوز للحكة أن تحل نفسها عمل الحبير الفنى فى مسألة فنية - فاذاكان الحكم قد اعتمد فى إدانة المتهمين على أقوال الحبنى عليه التى أدلى بها فى التحقيق الابتدائى بعد إصابته مر العيار النارى الذى نشأ عنه إصابته بالإصابات الحسيمة التى أثبتها التقرير الطبى ، وكان الدفاع قد نازع فى قدرة

^{*} مبدأ الطعن ١٩٨٦ لسنة ٢٨ القضائية – جلسة ١٩٥٩/٢/١٧ – القاعدة ٤٨ – مج الأحكام – س ١٠ – ص ٢٣٣ .

الحجنى عليه على الكلام بتعقل عقب إصابته ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا – وهو الطبيب الشرعى سه أما وهى لم تجب المتهمين إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيا شقدم، فان حكما يكون معيبا للإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

٧ – ما أثبته المحقق في محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن طبيب أول المستشفى أخبره بامكان سؤاله --و إن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق، إلا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل على ما يؤجه إليه من الأسئلة وأنه يعى ما يقول .

٣ - ما يقوله الطاعنان في شأن الدعوى المدنية من أن الحكم قد ابنى على إجراءات باطلة - ذلك بأنهما أنكرا صفة المدعين بالحقوق المدنية ، وقور هؤلاء أنهم على استعداد لتقديم إعلام الوراثة إذا رأت المحكة تأجيل الدعوى ، هما كان يجب معه تأجيلها حتى يقدموا الإعلام - وإلا فكان على المحكة أن تحكم بعدم قبولها - ما يقوله الطاعنان في هذا الحصوص مردود بأن المحكمة لم تفصل في المدعوى المدنية ، وكل ما فعلته أنها استعملت حقها المخول لها في المدنية ، وكل ما فعلته أنها استعملت حقها المخول لها في المدنية . أخالتها على المحكة المدنية المختصة لما رأته من أن الفصل في الستازم إجراء تحقيق يعظل الفصل في الدعوى المناشة .

الوقائع

اتهمت النابة العامة الطاعنين بأنهما قتلا المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن بينا النية على قتله وأعدا لذلك سلاحا ناريا ثم انتظراه على جانب الطريق المفضى إلى زراعته وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه أولهما من خلفه مقذوفا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما على محكة الجنايات لمحاكتهما في طبقا المواد المجنى عليه وزوجة القتيل عن نفسها و بصفتها وصية على ابنه القاصر مدنى أولاد المجنى عليه وزوجة القتيل عن نفسها و بصفتها وصية على ابنه القاصر عملا المهمين يميلغ منه عبد تحويضا . ومحكة الجنايات قضت معتوديا عملا

بمواد الاتهام مع تطبيق الممادة ١٧ من قانون العقوبات باحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة الابتدائية بلا مصاريف للفصل فيها و بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ــ و بمعاقبة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينماه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الإخلال محق الدفاع إذ طلب الحاضر عنهما إلى المحكمة استدعاء كل من الطبيب الشرعى و كبير الأطباء الشرعين لمشاقشتهما فيا إذا كان المحبى عليه يستطيع الكلام بتعقل بعد إصابته بالإصابات الحسيمة التي أثبتها التقرير الطبي ونشأ عنها تهتك الكلي وتقوب بالأمماء وصدمة عصبية شديدة فرفضت المحكمة هذا الطلب بمقولة إن المجنى عليه سئل تفصيلا في محضر ضبط الواقعة وفي تحقيق النيابة ، ولو لاحظت النيابة أنه كان يهذى أو لايمى ما يقول لأثبتت ذلك في محضرها ولما واصلت التحقيق معه طوال تلك المسدة ويرى الطاعنان أن ما قاله الحكم لا يبرر رفض تحقيق معافيا عنه المناب فية ينبغى أن لا يقطع فيها غير رجال الفن من الأطباء.

وحيث إنه لما كان الحكم المطمون فيه قد عرض لما يثيره الطاعنان في وجه الطعن بقوله " إن ما أثاره الدفاع عن المتهمين من النعى على شهادة المجنى عليه بأنه لا يمكنه أن يتكلم بتمقل عقب الحادث بسبب إصابته فردود بأن المجنى عليه قد سئل تفصيلا في محضر ضبط الواقعة وفي تحقيق النيابة وكانت إجاباته تنم عن وعي و إدراك تامين لما يقول ولولاحظت النيابة أنه كان يهذى أولا يعى ما يقول لأثبت ذلك في محضرها ولما واصلت التحقيق معه طوال تلك المدة ، وعلى ذلك قلا ترى المحكمة محلا لإجابة طلب الدفاع باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في هذا الحصوص ، خاصة وأن و كيل النيابة المحقق قد أثبت قبل استجواب في هذا الحصوص ، خاصة وأن و كيل النيابة المحقق قد أثبت قبل استجواب

المجنى عليه أن طبيب أول المستشفى أخبره بإمكان سؤاله ." وكان الشابت من الحكم أنه اعتمد فى إدانة الطاعنين على أقوال المجنى عليه التى أدلى بها فى التحقيق الابتدائى بعد إصابته من العيار النارى الذى نشأ عنه كسر الضلع الأين الأخير وتزق الكلية اليمنى والأمعاء وما صحب ذلك من نزيف وصدمة عصيية ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تحقق ما أبداه الطاعنان من دفاع جوهرى عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى أما وهى لم تفعل فإنها تكون قد أحلت نفسها على الخبير الفنى في مسألة فنية ، ولا يغنى في هذا الصدد ما أثبته المحقق في محضره قبل سؤال المحتفى أخبره بإمكان سؤاله ، ذلك على النوال المحتفى عليه منه استطاعة المجنى عليه النطق ، إلا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل على ما يوجه إليه من الأسئلة وأنه يعى ما يقول . لما كان ذلك ، فإن الحكم على ما يوجه إليه من الأسئلة وأنه يعى ما يقول . لما كان ذلك ، فإن الحكم على ما يوجه إليه من الأسئلة وأنه يعى ما يقول . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعنين إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمنافشته فيا تقدم يكون قد أخل بحق دفاع المذم مم المعتب وستوجب تقضه، وذلك دون حاحة لدحث أوجه الطع، الأخرى .

جلسة ۱۹ من دیسمبرسنة ، ۱۹۹

برياسة السيد مصطفى كامل المستشار، وبمحضور السادة : السيد احد عفينى، وتوفيق احدا للمشن، وعيد الحليم البيطاش، ومحود اصاحيل المستشارين

(11-)

الطعن رقم ١٥٤١ لسنة ٣٠ القضائية :

(1) إثبات . شهادة : مالا يعيب التسبيب والتدايل بشانها :

إحالة الحكم في بيان مؤدى أقرال الشهود إلى مأأورده من أقوال شاهد آخر عند اتفاق أقرالم فيا استند إليه منها. اختلاف الشهود في بعض النفصيلات. عدم ذكرها ينجيد اطراحها

(ب) حكم . مالا يعيب التدليل :

إغفال الحكم بيسان بعض تفصيلات تمريرى الدفمة التشريحية والمعابنة . يكفى أن يورد مثهما مايكنى لتير يراقتناه، بالإدانة .

*١ - لايعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ماأورده من أقوال شاهد آخر – مادامت أقوالهم متفقة في استند إليه الحكم منها ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في تفصيلات مدينة لم يوردها الحكم – ذلك لأن لحكة الموضوع في سبيل التكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وفي عدم إيراد الحكم لحذه التنصيلات ما يفيد اطراحه لها .

**٢ - لحكمة الموضوع أن تورد في حكها – من تقرير الصفة انتثر يحيقو محضر

" المحتمة الموصوع ان تورد في حميم اسمن تقرير الصفة التمريحية ومحضر المعاينة — ما يكفى لتبرير اقتناعها بالإدانة ، ومادامت المحكمة قد اطمأن إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها فى تكوين عقيدتها ، فإن إغفالها إيراد بعض تفصيلات معينة يعتبر اطراحا لهساً .

^{*} أنظر الحكم في الطعر.. ٢٩/٧٣٩ق – (جلسة ١٩٥٩/١١/٢) – قاعدة ١٧٩ – مجموعة الأحكام – السنة ١٠ – صفحة ٨٣٨ .

^{**} المبدأ ذاته في الطعن ٣٠/١٩٥٣ ق - (جلسة ٢/٢/١٩٩١) ، ٣٠/٢٣٨٦ - (جلسة ٢/٢/١٩٩١) .

الوقائع

اتهمت النيابة المامة الطاعن بأنه قتل المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار. بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك آلة حادة (سكينا) وتوجه إلى المكان الذي اتفق وجود الحبى عليه فيه وطعنه بهذه السكين عدة طعنات في مواضع مختلفة من جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقوير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى محكة الجنايات لماقبته بالممادتين ٢٣٠ ، ٢٧١ من قانون العقويات . فقررت الغرفة ذلك . وادعت والدة المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهم بقوش صاغ واحد تعويضا ذلك . وادعت والدة المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهم بقوش صاغ واحد تعويضا المحقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات و بإلزامه بأن يدفع المديمة بالحق المدنى قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . وقد استبعدت المحكة ركن سبق الإصرار . فطعن المحكم عليه في هدذا الحكم. بطويق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبى الوجه الأول من الطمن هو القضود في التسبيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر في التدليل على ثبوت إدانة الطاعن على إيراد أقوال بعض شهود الإثبات دون أن يورد أقوال باقي الشهود الذين استند إلى شهادتهم مكتفيا بالإحالة إلى الشهود السابقين مقردا بأن الأخير بن شهدوا بمضمون شهادة الأواين ، ولم يورد جميع إصابات الحجى علية التعاتبة في تقرير الصفة التشريحية بل اقتصر على ذكر الإضابتين الطفيقتين بالحائب الأيسر من الطفيقة التشريحية بقالا عن أوراق المستشمى عن حالة الحجنى عليه عند وضوله إليا من أنه كان في حالة ثرع موتى وتوفي الرقوق المرتبين فاشهم الطاعن عليه ماشهدبه الدكتور عبد سالم من أنه سأل المجنى عليه في المستشمى ميتان فاشهم الطاعت على ومهالتقصيل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "أيت فريقا من الطلبة سلدة انشاص أنشأوا فيا بينهم ناديا رياضيا أسنسدوا رئاسته لمحمد عباس المولد وكان المتهم (الطاعن) والحبني عليه من أعضائه ويقوم جميع أعضاء النادى بسداد الاشتراكات المقررة عليهم إلا أن النادى لم يستمر للغرض الذي أنشىء من أجله لحادث قام بين الأعضاء على إدارته بعامل أن قيمة الاشتراكات المقررة كانت لا تصرف في الغرض الذي أنشيء من أجله النادي ولهذا السبب ﴿ انقسم الأعضاء إلى فويقين تزيم المتهم حلمي حسن على فريقه وكان المجني عليه هاشم جامع الرفاعي من بين أفرادالفريق الآخر، وحدث حوالىالساعة ٣من مساء يوم أول يوليه سنة ١٩٥٩ أن ذهب الحبنى عليه مع بعض من أفرادفريقه وهم مجد وحيد عباس وسالم على سالم وسالم عمد الغازى ومنصور ابراهيم نصر إلى حوش مدرسة انشاص الاعدادية لهـــارسة لعب كرة القدم، وقد اعتادوا ذلك في الأجازة الصيفية حتى ينتهى الإشكالاالقائم حول النادى، و بينما هم مجتمعون بحوش المدرسة في انتظار إَحضَار الكرة حضر لهم المتهم ومعه نفر من فرُيقه وهم فاروق ابراهيم ضيف وعد عباس وعبد العظيم سلطان وطلب فاروقيا براهيم ضيف إنهاءموضوع النادى صلحا وأيده في ذلك المجنى عليه على أساس اختيار خمسة أعضاء من كلُّ فريق لإدارة النادى وأثناء الحديث بشأن الصلح بين المجنى عليه وبين فاروق ابراهيم تدخل المتهم في حديث الصلح فطلب المجنّى عليه إمهاله حتى ينتهى حديثه مع فاروق ابراهيم فثار المتهم على المحنى عليه وغضب منه وسيه ـــ فحذبه المجنى عليه مَن جلبابه فنارت ثورة الأخير على الحبنى عليه وتماسكا وأخرج المتهم من جيبه سكينا وهو في ثورة غضبه وطعن بها الحبيعليه طعنتين في جنبةالأيسر من الخلف قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وفي أثناء ذلك ... " ثم استند الحكم في التدليل على ثبوت الواقعة في حق الطاعن على هذه الصورة إلى أقوال عدسالمضيف وعدوحيدعباس وسالم على سالم وسالم عمد الغازى ومنصور ابراهيم فنصوه والدكتور عهد أبراهيم سالم وعبد المنعم على هاشم ولطغى السيد مصطفى وإلى التقسوير الطبى الشرعى والمماينة ، وبعد أن فصل الحكم مضمون شهادة الشاهدين الأولين عد سالم ضيف وعد وحيد عباس وذكر أثهما شهدا بأنهما رأيا الطاعن يعتدى على المجنى عليه و يطمنه بالسكين في ظهره أورد مضمون شهادة الدكتور عهد ابراهيم سالم ،

ثم عرض لشهادة باقى الشهود وقال بأن سالم على سالم وسالم عجد الفازى ومنصوو ابراهيم قنصوه شهدوا بمضمون شهادة الشاهدين الأولين وأن عبد المنعم هاشم ولطفي السيد مصطفى شهدوا بمضمون شهادة الدكتور عد ابراهيم سالم ،' ولممأ كان ما ينعاه الطاعن على الحكم من اعتماده على شهادة هؤلاءالشهود (الثا لشوالرا بع والسابع والثامن) دون ذكر مؤدى شهادتهم مردودا بأنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر — ما دامت أقوالمم مَنْفَقَةً فيما استند إليه الحكم منها ــ وهو ما لم ينازع الطاعن فيه ــ فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن هو من قبيل الجدل الموضوعي — ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في تفصيلات معينة لم يوردها الحكم ، ذلك لأن لمحكة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أفوال الشاهد وأن تطرح ها عداها ، وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات مايفيد اطراحها_ أما مايثيره الطاعن من عدم إيراد الحكم لتفصيلات ما جاء بتقرير الصفة التشريحية ومحضر المباينة فان الحكم المطعون فيه قد أورد منهما ما يكفى لتبرير افتناعه بالإدانة ، وما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى هذه الأدلةواعتمدت عليها في تكوين عقيدتها، فان إغفالها إيراد بعض تفصيلات معينة يعتبر اطراحا منها لهذه التفصيلات. لما كان ما تقدم ، فان ما يثيره الطاعن في الوجه المتقدم يكون على غير أساس.

وحيث إن محصل الوجه الشانى هو الإخلال بحق الدفاع إذ أن الدفاع عن الطاعن طلب إلى المحكة ضم أوراق علاج المجنى عليه بالمستشفى و إعلان طبيب الاستقبال وسؤاله لمعرفة مدى صدق شهادة الدكتور بجد سالم من أن المجنى عليه تحدث إليه يتعقل وأخيره باسم ضاربه ، كما طلب سمساع شهود نفى على تلك الواقعة فضلا عن طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين وسماعه في هذا الخصوص لم إلا أن المحكة رفضت هذه الطلبات وردت على ذلك برد قاصر ، كما رفضت طلب الدفاع إحضار السكين المستعملة أو تقرير التحليل الخاص بها إن كانت أرسلت للتحليل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لطلب سماع شهود النفى ورد عليه بقوله : 2 وقد أجابت المحكة طلب الدفاع بتأجيل الدعوى لجلسة اليــوم لإعلان شمود النفى ـــ وبجلســة اليوم (٢٦ من ما يوسنة ١٩٦٠) لم يعلن الدفاع عن المتهم

يْهِبُودُ بَنِي وَإِلَّى شَهَا مِا بَشَّائِهُمْ إِنِّهِمْ فِي فَتَرَّةَ الْإَنْهُمْ الْمِنْهُ فِي قَلْ " وحيث إنه من طلب سماع شهود النفي فإن المتهم بفيسه قبد أشهد بعض شهود النفي على أَنْهُ لَمْ يَقَارَفَ لِبِلَوْ يَهِ مِنْ يَوْمِدُاهِ مِنْ خَنْبِلَاهِ فِيهَا أَشْهِدِهِمَا عَلِيهِ ، أما عن شهود النفي الآنيرين الذين تعرض التفاع لجم وقال عنهم إنهم لم يسمعوا بالتحقيقات، فإن المحكمة أجابت الدفاع لطليسه ولم يحقق هو من تاحيته ذلك الطلب ، وقول الدفاع بأنهم في فترة امتحان ، فانه لم يعلن أجدا منهم حتى يعتذر من يعلن يتخلفه هِنَ الْحَصْدُورُ لَادِاءُ لِلشَهَادَةُ لَلْمُسْهِبِ اللَّذِي أَبْدَاهُ اللَّهُاءُ ، وَيَلَّمُكُ يَكُونُ اللَّهَاعِ قد تقاعس من ناحبته عرب إجابة طلب وليس للحكمة ثبان في ذلك. ". كما ود الحبكم المطعون فيد على طلب استدعاء كبير الأطباء للشرعين وضم أوواق علاج المجنى عليه وسياع شهود معينين بقصد تكذيب الدكتور عدسالم فيأشهد يه من أن الحبي عليه كامه بتعقل وأخيره باسم ضاربه في قوله '' لمن النيابة العمومية في صند استِيفاء التعقيق قد طلبت من الطبيب الشرعي بكتابها دقم ... بيد مد الإفادة بعد الاطلاع على التقرير الطبي الشرعي دقم ... الماص بالصفة التشريمية التي يستغرقها ذلك إن كلد في الإمكان حدوثه - وقد أجاب الطبيب الشرعي الدُّكتور شارل حلمي بتخبه رقم... ... المؤرخ... ... ما على: ١ - الذالإصابات. الموصوفة لا يوجد بهـــا مايتعارض و إمكان تكليم المحنى عليه بتعقل . ٢ ــ إنه ليس بهده الإصابات ما يمنع أن تمتد حياة التصاب بعد وقوعها فترة يتعدد تعديدها بالضبط والمحكة إزاء ماورد بتقرير الطبيب الشرعي شارل حلى الذي تطمئن إليه اسلامة ماورد به من جميج فنية لاترى بعد ذلك استدعاء كبير الأطباء الشرعين لأخذ رأيه ".

وحيث إنه لميا كان ما تصدم ، وكانت عجمة الموضوع قد اطمأت إلى أقو إلى الدكتور شارل حلمي أقو إلى الدكتور شارل حلمي في شأن تكلم الحجني عليه بعد إصابته بتعقل فانها غير مازمة تتحقيق أوجه الدفاع الموضوعي للتهم بالطريق الذي يطلبه – أما ما أثاره الدفاع في شأن طلب ضم السكين المستعملة وتقرير تحليلها إن كانت قد أوسلت للتحليل فقد رد الحكم على ذلك في قوله "وحيث إنه اللسبة لطلب غير ماتج في الدعوى والدليك من آثار دماء القتيل فان ذلك الطلب غير منتج في الدعوى والدليك من آثار دماء على دماء القتيل فان ذلك الطلب غير منتج في الدعوى والدليك

على ذلك ما يل: ١ - استعالة تنفيذ ذلك الطلب لعدم وجود دماه لليجي عليه يمكن اجراء على فعما ألل علم المحتود وماه لليجي عليه يمكن اجراء على فعما ألل عليه ٣ - أن شهود الرؤية أجموا على أن المتهم هو الذي طمن المجني. عليه ٣ - أن شهود الرؤية أجموا على أن المتهم هو الذي طمن المجني. عليه السكين في جنبه الأيسر فأحدث به الإصابتين الموصوفتين بالتقرير المعلجي الشرعي واللتين أودتا بحياته ". ولماكان ما قاله الحكم من ذلك سائما وكلفيا للرد على الطلبات التي تقدم بها الطاعن ومبروا لوفضها ، فإن ما يثهره الطاعن في الوجه المقدم لا يكون له على .

وحيث إن مبنى الوجه الشالت هو اضطراب الحكم المطعون فيه وتباقضه فى تصويرواقعة الدعوى لأنه إذ سلم بوقوع مشاجرة بين فريق الطاعن والمجنى، عليه أصيب فيهاهذا الأخير فقد سلم بأن دفاع الطاعن يؤيد هذا التصوير، لأنه لا يمكن تميين الضارب لتعدد المشتركين فى المشاجرة ولا تحديد كيفية الاعتداء.

وحيث إنه لما كان الحكم المطنون فيه قد بين واقعة الدعوى فيا مقدم بيانا وافيا ، وأورد الأدلة الكافية على شوتها بما تتوافو به الحريمة التي دان الطاعن عنها دون اضطراب أو تناقض ، وأورد من أقوال الشهود ما اطمأنت إليه المحكمة في شأن ماقرروه من رؤيتهم الطاعن وهو يعتدى على المجنى عليه بالبسكين، فان ما شيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون في حقيقته إلا جدلا واردا على وقائم المسعوى وتقسد يرالأدلة فيها محما تستقلى به محكمة الموضوع ولا شأن نحكمة النقض به .

وحيث إن محصل الوجه الرابع هو الحطأ في الإسناد والقصود في البيان ، ذلك أن الحكم المطعون فيسه أورد أن تقرير الصفة التشريجية دل على وجوف المسابتين قطعيتين بظهر المجنى عليه مع أن النابت من التقرير وجود عدة إعدابات رضية و إصابة قطعية في الساعد ، كما أورد الحكم أن الدكتور عبد سالم شهد بأنه سأل المجنى عليه فأ جابه بتعقل عن اسم ضاد به في حين أن همذا الشاهد قود في التحقيق أن المجنى عليه كان في النزع الأخير ، كما أن الحكم بهرد عن الماينة وقوع سوى أثر الدماء التي وجدت على النخيل وأغفل ما ورد بها عن كيفية وقوع الخادث وتصوير الشهود له . وحيث إنه لماكان الحكم المطعون فيه قد أورد من تقوير الصفة التشريحية ومن المعاينة ما يكفي لتبرير اقتناعه بإدانة الطاعن عن الجريمة المسندة إليه ، فأنها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ذلك و إلى الأدلة التي استندت إليها ، فأنها غير ملزمة بأن تورد في حكهاكل ما تضمئته التحقيقات من وقائع ، على أنه لا جدوى جما يثيره الطاعن من اغفال الحكم وجود إصابات رضية بالمجنى عليه فند ذلك أنه وقد اطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو الذي طعن المجنى عليه طعنتين في ظهره ، وهما على ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي اللتان نشأت عنهما الوفاة هان الحكم يكون سديدا إذ دان الطاعن عن قتل المجنى عليه ء ولا يؤثر في مسئوليته هذه مشاركة النير في الاعتداء على المجنى عليه اعتداء ترك آثار اصابات رضية الأخيرة قد شاركت في إحداث وفاة المجنى عليه حكمة الموضوع أن هذه الإصابات الدكتور عد سالم عن إجابة المجنى عليه بتعلى وذكره اسم الطاعن باعتبار أنه هو الذي اعتدى عليه لا يتعارض مع حالة النزع التي كان يعانبها المجنى عليه المذكور ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن محصل الوجه الخامس هو القصور في بيان نية القتل لدى الطاعن وهي غير متوافرة في حقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استظهر نية القتل لدى الطاعن في قوله "وحيث إن نية القتل قد ثبتت قبل المتهم بدلالة الآلة التي استعملها في الاعتداء وهي سكين ذات نصل حاد هي بذاتها آلة قاتلة إذا أصابت مقتلا ، وقد ثبت أن الإصابات قد تعددت بالحيني عليه ، وأن الاصابتين اللين بظهره قد أحدثت قطعا غائرا بنسيج الوئة اليسرى وترتب على ذلك حصول نزيف وهاتان الإصابتان هما في مقتل بالنسبة لمحلهما وقد قارف المتهم جريمته بطعن المجنى عليه بالسكين في ظهره طعمتين بقصد إزهاق روحه "وهذا الذي استدل به الحكم على توافر نية القتل سائغ وكاف التدليل على قيام هذه النية ، فضلا عن أن المقوبة المقضى بها مقررة بلمريمة الضرب المفضى إلى الموت بمقتضى الماذة ١/٢٣٦ من قانون المقوبات فيا لواستيعدت نية القتل فلا جدوى للطاعن مما شيره في هذا الوجه. وحيث إنه لما نقدم وكوث الطمن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من ديسمبرسنة ٢٠ ١٩

برياسة السيد مصطنى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد احمد عفينى ، وتوفيق ا حمسه الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المسقشارين .

$(1 \wedge 1)$

الطعن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٣٠ القضائية :

سب وقذف : جرائم النشر : إعادة النشر : هي في حكم القانون كالنشر الجديد . المــادة ١٩٧ ع . أثرذلك .

يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من إنشائه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التي تتضمن جرينة ونشرها يعتبر في حكم الغانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد للإفلات من المسئولية الجذئية أن يتذرع بأن تلك الكتابة إنما نقلت عن صحيفة أخرى الم الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل إقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوى على أية مخالفة للقانون كمفهوم نص اللشر من أن من فانون المقوبات .

الوقائع

أقام المدعون بالحقوق المدنية دعواهم مياشرة أمام المحكمة الجزئية على المتهم نسبوا إليه بأنه بصفته المدر المسئول للعلة الأصبوعية سورناك نشر فيها نقلا عن جريدة أخرى مقالا تضمن عبارات تعد سبا فى حق مورثهم بأن نسب إليه أنه يشتغل جاسوسا . وطلبوا معاقبته بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٧ من قانون المقو بات كما طلبوا القضاء لهم تبله بمبلغ ألف جنيه تعويضا . والمحكمة الجزئية قضت وضا . والمحكمة الجزئية قضت حضور يا عملا محواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنبها عما نسب إليه مع الزامه بأن يدفع المددي بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض عع الزامه بأن يدفع المددي الحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض

والمصاريف وأتعاب المحاماه . استأنف المحكوم عليه هـــذا الحكم . والمحكمة الاستثنافية قضت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وأثرمت رافعها مصروفاتها عنالدرجتين بلامصروفات جنائية . فقرر الوكيل عن ورثة المدعى بالحقوق المدنية الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن ميتى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، لأن المطعون ضده بوصفه المدير المسئول بمجلة سورناك الأسيوعية نشر في هذه المجلة مقالا يتضمن عبارات تعد سبا وقذفا في حق المجنى عليه دارمورث الطاعنين) وهذا المقال منقول عن صحيفة تصدر في بيروت ، وكانت هذه الصحيفة قد نقلته عن صحيفة أخرى تصدر في إحدى الدول الأجنبية وقضى الحكم ببراءة المطعون ضده و برفض الدعوى المدنية تأسيسا على تخلف عنصر سوء النية لأنه لم يتعمد الإساءة بالمجنى عليه ، مع أنه من المقرر أن هذا المنصر إنحا أوراق الدعوى أن المطعون ضده نسب إلى المجنى عليه أنه أنشأ شبكة جاسوسية ثم علق من عند نفسه على المقال بعيارة تتضمن السب والقذف في المجنى عليه مع علمه بعدم صحة ما أسنده إليه تقلا عن صحيفة أخرى مدفوعا في ذلك بالرغبة في الكيد سواء كانت عبارات السب والقذف منقولة عن صحيفة أخرى أوصادرة من شخص سواء كانت عبارات السب والقذف منقولة عن صحيفة أخرى أوصادرة من شخص سواء كانت عبارات السب والقذف منقولة عن صحيفة أخرى أوصادرة من شخص سواء كانت عبارات السب والقذف منقولة عن صحيفة أخرى أوصادرة من شخص فيه بل يكفى قيام القصد العام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ''إن المدعى بالحق المدنى (مورث الطاعنين) رفع دعواه مباشرة في صحيفة أطنها في ١٩٥٥/٣/١ ضمنها أن المذهم (المطعون ضده) يصفته المدير المسئول بالحملة الأسبوعية سورناك نشر فيها نقلا عرب بريدة أخرى مقالا تضمن عبارات تعد سبا في حقه بأن نسب إليه أنه يشتغل جاسوسا وألفاظا أخرى تعد سبا للدعى بالحق المدنى، إن نسب إليه أنه يشتغل جاسوسا وألفاظا أخرى تعد سبا للدعى بالحق المدنى، إ

لفي غبطة لأنها وأت زعيما منشفكا يؤكد تأكيدا قاطعا أن الزعماء والتشنجيين والله من نشاط تجسس الحظ يقومون بنشاط تجسس ويتلقون المساعدات الممالية من أمريكا إلى آخر ما جاء بتلك الترجمة "ثم استطرد الحكم إلى تقرير أن القصد الحنائي لا يتوفر ولا يفترض في جرائم النشر عبد نشر العبارات مع العلم بمعناها بل يجب على المحكمة أرب تبحث جميع ظروف الدعوى لتقف على ما إذا كان قصد الناشر من نشر المقال هو خدمة المنفعة الصامة أو مجرد الإضرار بشخص المحبي عليه ، واتنهى الحكم من ذلك إلى براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قولا منه "وتأسيسا على ما تقدم ، ومتى كان الثابت من ظروف هذه الدعوى أن المتهم هدف فيا نشره إلى أن يوقف كان الثابت من ظروف هذه الدعوى أن المتهم هدف فيا نشره إلى أن يوقف نقام بنقل المقال موضوع الاتهام في مجلته بعد أن توه إلى ذلك وأن القصد فقام بنقل المقال موضوع الاتهام في مجلته بعد أن توه إلى ذلك وأن القصد الجناق الحناص الذي يتطلبه القانون في جرائم النشر يكون متخلنا لدى المتهم توافر حسن النية لديه و بالتسانى تكون التهمة المسندة إليه قد حفدت ركنا من أركانها و يكون الحكم المستأنف إذ قضى بإدانته قد جانب وجه الحق".

وحيث إنه لما كان مقررا أن القصد الجنائي - بعنصريه قصد الإسناد وقصد الإذاعة - في جريمة القذف أو السب إيما يتوفر متى نشر القاذف أو الساب العبارات الماسة بالشرف أو السمعة أو الاعتبار مع علمه بأنها لوكانت صادقة لأوجيت عقاب المقذوف في حقد أو احتقاره أو الحط من شرفه وكرامته ويستفاد هذا العلم من كون هذه العبارات شائنة بذاتها ، فالعبارات أو الألفاظ الماسة تحل بنفسها الدليل الكافى على توفر القصد الجنائي ، ولايشترط القانون في هذه الجريمة سوى حدا القصد العام المشروط في سائر الجرائم العمدية ، في هذه الجريمة سوى حدا القصد وشرف الغياية وأنه لم يبتغ من وراء فعلته التشهير بالمجنى عليه والحط من كرامته ، كما لا يقبل منه التذرع باعتقاده صحة الأمور التي ينسبها إلى المقذوف من كرامته ، كما لا يقبل منه التذرع باعتقاده صحة الأمور التي ينسبها إلى المقذوف المن على المناذع به في قيام هذه الجريمة إلا في الحالة المنصوص عليها في الفقرة التائية من المادة ٢٠٣ من قانون العقوبات ، يستوى في كل ذلك أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الحاني يستوى في كل ذلك أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الحاني

منقولة عن الغير أو من إنشائه هو ، ذلك أن نقل الكتابات التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حسكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد للإفلات من المسئولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابات إنما تقلت عن صحف أخرى ، إذ الواحب يقضى على من ينقل كتا بة سبق نشرها بأن يتحقق قبل إقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تنظوى على أية تحالفة للقانون ، ولما كانت المحكة وذلك كفهوم نص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات ، ولما كانت المحكة المطعون في حكمها إذ حكمت بغير ذلك وأقامت قضاءها برفض المدعوى المدنية على انعدام الحريمة مع تسليمها بأن العبارات التي نشرها المطعون ضده وأسندها إلى مورث الطاعنين تتضمن قذفا وسبا في حقه ، فادب حكها يكون مبنيا على الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ويتعين لذلك تقضه . ولما كان هذا الحط منها حجبها عن الجحث في تقدير التعويض الذي يستحقه الطاعنان فانه يتعين إعادة القضية للفيل فيها من جديد .

جلسة · ۲ من ديسمبر سنة · ۲ ۹ ۲

برياسة السيد مصطفى كامل المستشار، ويحضورالسادة : السيد احمدعفيفى ، وتوفيق احمد الخشن ، وهبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(111)

الطعن رقم ٩ ٤ ٣ ١ سنة ٥ ٣ القضائية :

(۱ – ب) تحقیق . تفتیش : شروط صحةالإذن به : إغفال إثبات ساعة إصدار الإذن . متى لا تؤثر في صحته ؟

عنه ثبوت حصول التفتيش بعه الإذن به وقبل ثقادً أجله .

المختص باصدار الإذن :

العبرة في ذلك هي بالواقع و إن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة •

إغفال صفة مصدر الإذن _ متى لا تعيبه ؟

عند ثبوت اختصاصه بإصداره .

١ — إثبات ساعة إصدار الإذن بالتقتيش إنما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح باجرائه فيه — وما دام أن الحكم قد أورد أن التقتيش قد تم بعد صدور الإذن به وقبل نفاذ أجله فلا يؤثر في صحة الإذن عدم اشتماله على ساعة صدوره .

* ٢ - صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن بالتفتيش – ما دام أن المحكة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا باصداره – والعبرة في ذلك إنما تكون بالواقع – وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكة .

^{*} أنظر الحكم في الطمن ١٣٧٨/٢٦ ق ــ (جلسة ١٩٥٧/١/٢١)_قاعدة ١٥ــ مجموعة الأحكام ــ السنة الثامنة ــ صفحة ٥٢ .

الوقائع

إسهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكة الجنايات نحاكته بالمواد و ٢٥ و ٢٣/ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ٢١ من الحدول رقم ١ الملحق. فقررت الغرفة بذلك. وأمام محكة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفيش. ومحكة الجنايات قضت حضوريا عمل بحواد الاتهام ما عدا المادة ٣٣ج وأخيرة وبدلا عنها المادة ٣٤ مع تطبيق المحدد ١٥ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس معالشغل لمدة سفة وتفريمه مبلغ خمهائة جنيه والمصادرة حوقلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطى والاستعال الشخصى وردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إنخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاسناد وفساد الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون وفهمه بالإضافة إلى القصور في التسبيب، وفي ذلك يقول الطاعن إنه دفع بوجود خصومة بينه ووالده و بين آخرين أدت إلى الشروع في قتل والده وقتل ابن عمه وقد دفع ذلك خصومه إلى دس المحدر له، الا أن المحكمة أخطأت إذ نسبت للطاعن في الحكم المطعون فيه أنه قال إنهسبق اتهامه بالشروع في قتل آخر، وا تهت بهذا الإسناد الخاطيء إلى نتيجة عكسية ودانت الطاعن على أسامهما مع استبعاد فكرة دس المخدر له ، كما استخلص ودانت الطاعن على أسامهما مع استبعاد فكرة دس المخدر له ، كما استخلص الحكم نتائج بناها على مقدمات خاطئة من عندياته إذ دلل الدفاع على دس المخدر للطاعن بأن السلاح الذي ضبط معه مدسوس هو الآخر عليه يؤيد ذلك أن الضبابط الذي أجرى التفتيش وصفه في محضره أنه ذو عشر طلقات بينها وصفته النيابة بأنه بخس طلقات ققط ورداءة الخط دون أن ترجع إلى الحرز وتعاينه بنفسهما ، وفوق ذلك فقد أخطأ الحكم المطعون فيه في تفهم الدفع الذي أثاره بنفسهما الدفع الذي أثاره

الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم النص فيه على ساعة صدوره فقضى الحكم يصحة التفتيش لا بصحة الإذن وتضمن رده على خلاف الواقع – إحت ساعة الإذن قد شبت فيه و إنها هي الساعة الناسعة و . ع دقيقة – كما رفض المدفع ببطلان الإذن لعدم النص فيه على صفة مصدره – كل ذلك بالإضافة إلى المقصور الذي شاب أسباب الحكم في إغفال الرد على باقي مستندات الطاعن المقدمة للتدليل على قيام الحصومة بينه و بين أشخاص آخرين وعلى سمولة الوصول إلى المكان الذي عثر فيه على المخدر و إمكان دسه فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله ٥٠ نمي إلى الملازم أول أحمد لطفي السمان ضا بطمباحث كفر الزيات أن المتهم ووالده يعرزان مواد مخدرة فاستصدر إذنا من النيابة متفتيشهما وتفتيش مسكنيهما وفي الله ١٩٥٨/٩/٢٨ قام لأداء هذه المسأمورية برفقة الخبرين عبد المنعم مجد الفتى ومجد فرج ابراهيم فقصدوا منزل المتهم بناحية كفر الشبخ على وفتحوا بابه الحارجي بالقوة ثم صعدوا إلى الدور العلوى حيث وجدوا المتهم نائمًا في حجرة على حصير وقد هب من نومه واقفا عند ما أحس بقدومهم ففتشه الضابط ولم يجد معه شيئا ثم قتش صديريه الذىكان معلق على حبل بالحجرة فعثر في أحد جيوبه على حافظة نقوده وعلى شفرة حلاقة ثم كلف المخبر عبد المنعم عدالفق برفع الوسادة التي كان المتهم نائماعليها فعثر على مسدس أفرد عن حيازته قضية خاصة . كما رفع الحصير فعثر على كيس مربوط فضه الضابط فوجد به قطعا من الحشيش ... "وقد استند الحكم في ثبوت الواقعة و إدانة الطاعز إلى أقوال الضابط والمخبرين ، وتقرير المعامل الكياوية ، ولما كان مايشره الطاعن في شأن الخطأ في الإسناد لا تعلق له مجوهر الأسباب التي بني عليها الحكم . فلا يصح أن يتخذ سببا في الطعن في سلامته ، ولا يؤثر في سلامة الحكم أن تكون المحكمة قد أخطأت _ على ما يزعم الطاعن _ في فهم حقيقة الضغينة بين الطاعن وخصومه ، ما دام هذا الخطأ لا أثر له في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهى إلها ،كذلك لا عبرة بخطأ الضابط في وصف السلاح الذي ضبط لانقطاع صلة هذا السلاح بالتهمة موضوع الدعوى ،فضلا عن أنَّ المحكمة علمت هذا الخطأ تعليلا سائفا مقبولا. ولماكان الحكم المطعون فيه قد عرض لمماينعاه الطاعن من وقوع خطأ في القانون حين رفض الحكم الدفع ببطلان إذن التفتيش

لعدم ذكر الساعة التي صدر فيها ، وعدم اشتماله على صفة مصدره مكانا ليعرف مدى اختصاصه ، ورد على هذا الدفع بشقيه في قوله " إنه فضلا غمـــا ثبت للحكة من الاطلاع على أصل الإذن، ومن أقوال ممثل النيابة الذي أصدره بمحضر جلسة القضية ٢١٧٥ ج سنة ١٩٥٧ جنايات كفر الشيخ الخاصة باحراز السلاح أنه قد أثبت في الإذن تاريخ وساعة صدوره وهو ١٩٥٨/٩/٢٧ الساعة ٤٠ و ٩ مساء، إنه فضلا عن ذلك فقد نص الإذن على حصول النفتيش مرة وأحدة خلال أسبوع من تاريخ إصداره ، وقد تم التفتيش حسياً هو ثابت من محضر ضبط الواقعة يوم ١٩٥٨/٩/٢٨ الساعة ٢ صياحا ومن ثم يكون التفتيش قد وقع صحيحا بعد صدور الإذن وقبل أنتهاء مدته ... واثبات ساعة صدور الإذن ليس من الشروط الشكلية لصحة الإذن و إنما تنحصر قيمته في اثبات أسبقية صدور الإذن على حصول التفتيش" ثم استطرد الحكم المطعون فيه قائلا إنه "لا محل للاحتجاج با غفال مساعد النيابة الذي أصدر الإذن ذكر محل عمله لما قد ثبت للحكةمن التحقيقات أنه كان يعمل وقت إصدار الإذن بنيابة كفرالزيات وقد تولى منفسه تحقيق هذه القضية فهو مختص والحالة هذه بأصدار هذا الإذن لإقامة المتهم في دائرة مركز كفر الزيات ووقوع منزله المطلوب تفتيشه في هذه الدائرة " . وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ويصح الاستناد إليــــه فى رفض الدفع إذ أن إثبات ساعة إصدار الإذن لازمة فقط عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه قد تم بعد صـــدور الإذن وفي خلال الأجل المصرح باجرائه فيه ، وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم في الساعة الثانية من صباح يوم ١٩٥٨/٩/٢٨ ، أي بعد صدور الإذن وقبل نفاذ أجله فلا يؤثر في صحة الإذن عدم اشتماله على ساعة صدوره _ أما صفة مصدره فليست مر. البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن مادام أنالمحكمة قد أوضحت أنمنأعطى الإذن كان مختصا ماصداره ، ذلك مأن العبرة في اختصاص من يملك اصدار إذن النفتيش إنما تكون بالواقبرو إن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة . لماكان

ذلك ، فان وجه النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى القانون يكون على غير أساس . أما مايثيره الطاعن غير ذلك فلا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب وهى ليست ملزمة بالرد على هذا الدفاع الموضوع لأن الرد عليه يكون مستفادا ضمنا من قضائها

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

بالإدانة استنادا إلى الأدلة التي أوردتها .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ٢٠ ١٩

برياسة السيد مصطفى كامل المستشار : ويحضور السادة : السيد احمد مفيني ، وتوفيق أحمد الحشن ، وعبد الحليم البطاش ، وهمود اسماعيل المستشارين .

(114)

الطعن رقم ٥٥٥ السنة ٣٠ القضائية :

(١) محكة جنايات . فصل الجنع المرتبطة عن الجناية : أثرذلك .
 المادة ٣٨٣ . ج .

حكم . آثار النطق به : ارتباط بسيط بين جناية وجنحة : أثرزواله .

نقض . أوجه الطعن : الحطأ فى القانون الإجرائى : مثال . محكمة الإعادة: هى محكمة أول درجة عند نقض الحكم الاستثنافى بتأييد الحكم الابتدائى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

دعوى جنائية . انقضاؤها بالحكم البات: دلالة حكم المحكة الجزئية بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية . عدم شموله الجنح المسندة إلى باق المتهمين إلا بحكم ارتباطها بواقعة الجناية . ووال هذا الارتباط وقت إعادة عرض هذه الجنح على المحكة الجزئية منفصلة عن الجناية التي تقرر من محكة الجنايات بالاقتصار على نظر واقعتها يقتضى فصل المحكمة الجزئية في الجنح المسندة إلى المتهمين فيها . الحكم منها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نحطى ، في القانون .

(ب) محكمة جنايات . أثر توافر الارتباط بين الجناية والجنحة : عقوبة .
 تعددها : أثر توافر الارتباط فير القابل التجزئة .

حق المتهم فى ألا توقع عليه محكة الجنع عقوبة عن الجنعة عـــند ارتباطها بالفعل المكون للجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة أو أنها لمرتبطبها وحوكم عنها أمام تلك المحكة . "1 - إذا كان الحكم الحسابق صدوره من الهكمة المؤرثية بعدم الانتصاف كان مقصوراً على تهمة الجنابة المستدة إلى المتهم الأنول فقط بعد أن تحلف لدى الحجني عليها عاهة مستديمة يولم يشمل هذا الحربباط قد زال وقت إعادة هرض الحجني عليها عاهة مستديمة يولم يشمل هذا الحربباط قد زال وقت إعادة هرض بعد الجنابية المذكورة بعد صدور قراو محكة الجنابية منفصلة عن الجنابية المذكورة بعد صدور قراو محكة الجنابات بقصر نظرها للجنابية ، فإنه لم يكن هناك ما فع قانوني يحول دنون الفصل في الجنح المسندة إلى المطعون ضدهم من عكمة الجنع بعد أن زال أثر الحكم العمادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجنابية التي قضت فها الحكم العمادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجنابية التي قضدت فها عكمة الجنزئية بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها غطنا في القانون من المحكمة الجنزئية المختصة وإحالة الدعوي الى الحكمة الجنزئية المختصة وإحالة الدعوي إلى الحكمة الجنزئية المختصة المفصل فيها .

"" - ارتباط الجنحة بالجناية المحالة إلى محكة الجنايات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكة الجنحة بالمنحق الذي المتهم ألا توقع عليه محكة الجنح تقوية عن الجنحة إذا تبين من التحقيق الذي تجويه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية المطروحة أمام محكة الجنايات ارتباطا لايقبل النجزية ، أو أنها لمرتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكة .

الوقائع

اتهمت النيابة الصامة المطعون ضدهم بأنهم : المتهم الأول ضرب الجنى عليها الأولى فاحدث بها الإصابة المبينة بالتقرير الطبي والتي تقسور لملاجها مدة تزيد على العشرين يوما . والمتهم الأولى أيضا ضرب المتهم الخامس فأحدث به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجه مدة تزيد على العشرين يوما . والمتهم النانى ضرب المتهم الساندس فأحدث به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها

 ^{*} في معنى زوال أثر الارتباط بين الجناية والجنحة أنظر الحكم في الطعن ٣٠/٣٩٤ في - (جلسة ١١٠٠/٦/٢٠) -- ق ١١٤ - بح الأحكام السنة ١١ ص ٥٩٥ .

^{**} مبدأ الحكم في الطعن ٢٦/١١٥٧ ق - (جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٤) -قامدة ٢٥٧ نج الأحكام -س٧٧ - ص ١٢٩٩ .

مدة لاتزيد على العشرين يومًا . والمتهم النا لشضر بالمجنى عليها النانية فأحدث نها الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد على العشرين يوما . والمتهمان الراج والحسامس ضربا المجنى طيها الشالثة فأحدثا بهسا الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد علىالعشرين يوما والمتهمان الخامس والسادس ضربا المتهم النالث فأحدثا به الإصابات المبينسة بالتقرير الطبي والتي تةرر لعلاجه مدة لاتزيد على العشرين يوما. وطلبت عقامهم بالمادتين ١/٢٤٦ ، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . طلبت المجنى عليها الأولى إحالتها إلى الطبيب للشرعى للكشف عليها لأنه تبين أنه تخلف لديها عاهة مستديمة يستحيل برؤها. وترتيبا على ذلك قضتالمحكمةا لجزئية حضوريا بعدم اختصاصها وإحالة الأوراق إلى النيابة لاتخاذ شئونها فيها . قامت النيابة بعد ذلك بتحقيق الواقعة ثم أصــدرت قرارا بإحالة المتهمين إلى غرفة الاتهام لإحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم عما هو منسوب إليهم بالمسادتين المذكورتين وقررت محكة الحنايات فصل الجنحة المسندة إلى المتهمين من الشاني إلى الأخير عن الجناية حضوريا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصــل فيها بلا مصاريف جنائية . استأنفت النيابة هذا الحكم ومحكة الاستثناف قضت حضوريا بتأييسد الحكم النقض ... إلخ

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنصى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، ذلك أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضدهم بجنح الغرب وفقا لل دتين 1/۲٤١ و 1/۲٤٢ من قانون العقوبات وقدمتهم لمحكمة الباجور الحزئية وقضت هذه المحكمة بجلسة ١٩٥٦/٩/١ حضور يا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى و بإحالة الأوراق إلى النيابة لاتخاذ شئونها فيها استنادا إلى ما تبين لها من أن إصابات المجنى طبيها رقية يونس تخلفت عنها عاهة مستديمة فأصبحت بذلك إحدى التهمتين المستدين إلى المطعون ضده الأول " عبد العظيم عبد الوهاب صالح " جناية ،

وبعد أن أعادت النيابة تحقيق الواقعة قدمت المطعون ضدهم إلى غرفة الاتهام فأحالتهم بدورها إلى محكمة الحنايات غير أن هذه المحكمة قررت فصل الجنح المسندة إلى المطعون ضدهم و إحالتهم إلى محكة الحنح المختصة وقصرت نظر الدعوي أمامها على الجناية المسندة إلى المطعون ضده الأول فقطتم فصلت في هذه الجناية ، وَلَمَا عَرَضَتُ ٱلقَضِيةَ بِالنَّسِبَةِ للتَّهْمِينِ في جَرَاتُم الجنَّعِ على محكمـــة ٱلباجور الحزئية قضت بتاريخ ٥ من فبرايرسنة ١٩٥٩ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فاستأنفت النيابة هذا الحكم وقضت المحكمة الاستثنافية في ١٦من مايو سنة ١٩٥٩ بتأييد الحكم المستأنف. فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النتَّض في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٩ وأسست طعنها على أن المحكمة إذ قضت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله وكان طهما بعد أنأعيدت إليها القضية من محكمة الحنايات بمقتضى السلطة المحولة لها بالمادة ٣٨٣ من قا وزالإجراءات الجنائية أن تفصل في موضوعها . ولماكان الحكم الصادر من محكمة جنح الباجور في ٥ فبراير سنة ١٩٥٩ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هُو حكم خاطىء قانونا ، لأن الحكم السابق صدوره منها في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ بعدم الاختصاص كان مقصورا على تهمة الحناية المسندة إلى المتهم الأول فقط بعد أن تخلف لدى المجنى عليها رقية يونس عاهة مستدية، ولم يشمل هذا الحكم الجنح المسندة إلى المطعون ضدهم إلا يحكم ارتباطها بواقعة الحناية . ولما كنان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرض هذه الجنح على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجناية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الحنآيات بقصر نظرها للجناية ، فانه لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنح المسندة إلى المطعون ضدهم من محكمة الجنم بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي قضت فيها محكمة الحنايات وبين الجنح المسندة إلى المطعون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الحزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مخطئا في القانون ويتعين نقضه و إحالة الدعوى إلى محكمة الباجور الحزئية للفصل فيها بالنسبة إلى المطعون ضدهم حميعا ومن بينهم المطعون ضده الأول الذي من حقه ألا توقع عليه المحكمة الحزئية عقوبة عن الجنحة إذا تبين لها من التحقيق الذي تجريه أنها ارتبطت بالفعل المكون للجناية المطروحة أمام محكة الجنايات ارتباطا لا يُقْبِل النَّجزئة أو أنها لم ترتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكة .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ٢٠ ١

برياسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبمحضور السادة : يجد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشار بن .

(1 / 1)

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٠ القضائية :

- (١) دعوى جنائية . تحريكها : دعوى مباشرة . إجراءاتها :
- حق توجيه النّهمة إلى المنهم بالجلسة عند قبرله المحاكمة مقصور على النيابة العـامة . المــأدة ٢٣٣ أ . ج .
- (ب) دعوى مدنية . إقامتها أمام القضاء الجنائي بطلب في الجلسة المنظورة
 فيها الدعوى الجنائية . اقتصار هذه الإجازة على الدعاوى المدنية الفرعية.
 المادة ٢٧٢٥١ . ج .
- ١* مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية
 أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة وقصور على النيا بة العامة
 دون المدعى بالحقوق المدنية
- القانون إنما أجاز رفع الدعوى المدنية في الجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط - أى مجرد الادعاء بحقوق مدنية عملا بنص المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية - في فقرتها التاثية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما المتهم الأول : ضرب عمدا المجنى عليه فأحدث به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي وانتى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الثانى ــ ضرب عمدا المتهم الأول

^{*} راجع الحكم في الطعن ٢٤/١١٦٧ ق - (جلسة ١٩٥٥/١/١٥) القامدة ١٣٧ – مج الأحكام - السنة السادسة - صفحة ٢١٤ .

فأحدث به الإحابات المبينة بالتقريرالطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية ملة لا تؤيد على العشرين يوما . وطلبت عقابهما بالمــادة ١/٣٤٧ من قانون العقو بات . وأمام المحكمة الجزئية وجه المدعى بالحقوق المدنية بلسان معاميه إلى المتهم "الطاعن" تهمة السب الماسة بالعرض والشرف وطلب عقامه بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقو بات . كما طلب القضاء له قبـــله بمبلغ ١٦ج (ستة عشر جنيها) على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت حضّور يا عملا بالمواد ١/٢٤٢ و ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقو بات با لنسبة للتهم "الطاعن" بحبسه شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٧٠ ج لوقف التنفيذ عن تهمة الضرب وشهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرين جنبها لوقف التنفيذ عن تهمة السب العلني وبالزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ سستة عشر جنيها والمصروفات المدنية وببراءة المتهم الثاني عملا بالمسادة ٢/٣٠٤ مر. قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستثناقية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٧ من قانون العقوبات يتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى الجنائية إلىحبسالمتهم شهرا واحدا معالشغل عن التهمتين وتأييد الحكم المستأنف فيا قضي به في الدعوى المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، ذلك أن تهمة السب التي دين الطاعن بها لم ترفع عليه من النيابة العامة ، وانحا وجهها اليه المدعى بالحقوق المدنية في الحلسة متهزا فرصة وجوده أمام المحكمة لمحاكمته عن تهمة الضرب المقامة بها الدعوى الجنائية من قبل النيابة العامة ، وقد قبلت منه المحكمة تحريك الدعوى عن السب بهذا الطويق وحاكمت الطاعن من أجلها وعاقبته عنها وعن جريمة الضرب وعند ما استأنف الحمكمة الاستثنافية التهمتين قائمتين وقالت إن الحكم استأنف الحملاء على الطاعن بالعقوبة ابتدائيا صادف محله ، إلا أنها أخذت على الحكم توقيعه عقى الطاعن بالعقوبة ابتدائيا صادف محله ، إلا أنها أخذت على الحكم توقيعه عقوبة مستقلة عن كل تهمة في حين أن التهمتين مرتبطتان ببعضهما إرتباطا

لا يقبل التجزئة لأنهما وقعتا لغرض واحدوهو الاعتداء على المدعى بالحق المدنى وعاقبته بالعقوبة الأشد وهي عقوبة السب وفقا للادة ٣٣ من قا نون العقوبات وما ذهب اليه الحكم من ذلك ينطوى على خطأ في تطبيق القانون لأنه كان يتمين على المجنى عليه إذا أراد تحريك الدعوى الجنائية بجريمة السب أن يتقدم إلى النيابة العامة بالشكوى طالبا إليها إقامة الدعوى وإذا لم يتخذ هذا السبيل فله أن يحول دعواه مباشرة بطريق التكليف بالحضور على أن يكون ذلك في خلال الثلاثة أشهر التالية لعلمه بالحريمة و بمرتكبها ولكنه لم يفعل ، بل وجه الدعوى عن هذه الجريمة بعد انقضاء الأجل المحدد قانونا ، ومؤدى ذلك أن الدعوى عن هذه الجريمة السب لم تحرك قانونا ولم تتصل بها المحكمة ، هذا إلى أن الطاعن بعلويق الدعوى المحاشرة ، ونهى على الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطمون فيه بعلريق الدعوى المباشرة ، ونهى على الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطمون فيه بعد إذ أنزل الحكم على الطاعن بعلانه على هذا الأساس ، ولكن الحكم المطمون فيه ، أغفل الرد عليه على رغم بعية هذا الدفاع وأن وعلى الحكم المعلمون فيه ، أغفل الرد عليه على رغم عقوبة السب بوصفها الجريمة الأشد ، مما يعب الحكم ويوجب تقضه .

وحيث إن النيابة العامة الهمت الطاعن بأنه ضرب المدعى بالحقوق المدنية عمدا فأحدث به الإصابة المبينة في التقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وادعى الحجى عليه محق مدنى قبل الطاعن وطلب الحكم عليه عمية ٢٦ جنبها على سبيل التعويض المؤقت . و بجلسة ١٩٥٨/٢٥ الما محكمة أول درجة وجه بلسان محاميه إلى الطاعن تهمة السب العلى وجعل العويض المطالب به عن التهمتين ، وقضت المحكة المذكورة حضوريا مجبس الطاعن شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠ جنبها عن تهمة الضرب و بجبسه شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠ جنبها عن تهمة السب وألزمته بدفع ١٦ جنبها للدعى واحدا مع الشغل وكفالة ت جنبها عن تهمة السب وألزمته بدفع ١٦ جنبها للدعى بلطقوق المدنية ، فاستأنف الطاعن هدذا الحكم ، والمحكمة الاستثنافية قضت بتعديل الحكم المستناف بالنسبة إلى الدعوى المدنية إلى حبسه شهرا واحدا مع الشغل عن التهمتين وتأييده فيا قضى به في الدعوى المدنية ، ويبين من الاطلاع على عاضر جلسات الحاكمة الاستدائية أن المدعى بالحقوق المدنية قال بلسان محاميه بجلسة ه من فبراير سنة ١٩٥٨ "إلى أوجه تهمة السب الماس بالموض والشرف إلى المتهم الأول "الطاعن" وفي مواجهته وأعدل طلباتي بالموض والشرف إلى المتهم الأول "الطاعن" وفي مواجهته وأعدل طلباتي بالموض والشرف إلى المتهم الأول "الطاعن" وفي مواجهته وأعدل طلباتي

ق الدعوى المدنية بالنسبة لتهمة الضرب وتهمة السب طبقا لنص المواد ١٧١ و ٣٠٨ و ٣٠٨ من قانون العقو بات و وبين من محضر جلسة ٢٨ من ديسمبر صنة ١٩٥٨ أمام المحكمة الاستثنافية أن الطاعن اعترض بلسان محاميه على تحريك دعوى السب في مواجهته بها بغير طريق التكليف! لحضور وجاء الحكم المطعون قيه خلوا من الرد على هذا الدفاع . لما كان ذلك، وكانت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجفنائية تجرى علىأنه لايجوز أنترفع الدعوى الجنائية في الجوائم المعينة بها ومن بينها جريمة السب – إلا بناء على شَكُّوى شفهية أو كتابية من المجنىطيه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي ولاتقبل الشكوىبعد ثلاثة أشهر من يوم علمالمجنى عليه بالجريمة وبمرتكبها مالم سعى القانون على خلاف ذلك ، وكان هذا الاشتراط في حقيقته قيدا واردا على حربة النيابة ألعامة في استعال الدعوى الجنائية لا على المدعى بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة وبدون أى شكوى سابقة في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون ، لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى ، وكانت المسادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتبها الأوني والثانية على أنه وتتحال الدعوى في الجنح والمخالفات سناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الإتهام ، أو بناء على تكليف المُتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العبامة أو من المدعى بالحقوق المدنية . ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور، إذا حضر بالجلسةووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكة ... " ومؤدى ما تقدم أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العـــامة دون المدعى بالحقوق المدنية . لما كان ذلك ، فإن الدعوى الجنائية ألتي ترفع مباشرة مر المدعى بالحقوق المدنية – ودعواه المدنية التابعة لهــــ المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجويمة لا تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم وهو المدعىطيه فيهما إلا عن طريق تكليف بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا ومالم تنعقد الخصومة بالطريقة التي رسمها القانون فانالدعويين الجنائيةوالمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعىبا لحقوق المدنية في الجلسة ، وذلك لأن القانون إنمـا أجاز رفع المدعوى المدنية في الجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوي الفرعية فقط _ أي مجرد الادعاء بحقوق مدنية عملا بنص المادة ٢٥١ من قانون م ۱ (۲۰) ، ج

الابراءات الجنائية في فقرتها التانية ، ولمناكان الحكم المطمون فيه قد دافي الطاعن بجريمة السبالتي وجهها المدعى الحقوق المدنية إليه بعد انقضاء الأجل المحددة انونا لتحريكها و بغير طويق التكليف بالحضور والفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الحصوص على رغم أهميته وأثره على سلامة اتصال المحكة بالدعوى ، فانه يكون معيبا ، ولا يقدح في هذا النظر أن المقوبة المقضى بها على الطاعن مبررة بالمحادة ٢٧٤٤ من قانون العقوبات التي دين الطاعن بها ولا يجادل فيها في طعنه ، ذلك بأن الحكم قد أوقع على الطاعن هدة العقوبة على اعتبار أنها صقوبة الحريمة الأشد وهي السب التي لم تحرك فيها الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح فضلا عن أن التعويض المقضى به ملحوظ فيه أنه عن التهمين معا . الكان ما تقدم ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه يكون في عمله ، ولما كانت النيابة العامة قد حركت الدعوى قبل الطاعز عن تهمة ضربه المدعى بالحقوق المدنية وكان المطا القانوني السالف الذكر وما استنبعه من توقيع عقوبة الجريمة الأشد يحول دون اقتصار هذه المخكة على القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه ما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة ، فإنه يتمين نقض الحكم المطعون فيه ما يتعين

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ٢٩ م

رياسة السيد مصطفى كامل المستشار، ويحضور السادة : مجد عطيه اسماعيل ، وهادل يونس ، وهيد الحسيب عدى ، وحسن خاله المستشارين .

(110)

الطعن رقم ٢٤٦٦ سنة ٣٠ القضائية :

(١) إجراءات المحاكمة .

فقد محضر المعاينة في قضية حرفوعة أمام المحكة : سؤال المحكة وكيل النيابة عجرى المعاينة يتحقق به استكمال النقص الناشئ عن فقد محضرها. الم ١٥٥٨.ج.

(ب) دفاع .

طلب المعاينة : متى يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ؟ إذا كان لا يتجه إلى ننى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استعالة حصول الواقعة على ما دواه شهودها .

(ج) تحقيق . إثبات .

ما لا يبطل المعاينة : إجراؤها فى غيبة المتهم . ما يملكه المتهم هو التمسك لدى محكة الموضوع بما شاب المعاينة التى تمت فى غيبته من نقص أو عيب . صلطة المحكة فى تقديرهذه المعاينة .

(د) إتلاف عمدى . نقض .

أسباب الطعن الموضوعية : ما تعلق بسلطة محكة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى . مثال المنازعة فى قيمة الضرو المالى المترتب على فعل التخريب للماقب طيه بالمــادة ٢٦/٣٦٦ ع . ١ – إذا كان التاب أن المحكة تولت بنصبها سؤال وكيل النيابة الذي قام باجراء المعاينة نظرا إلى فقد تحضرها ، فإن المحكة بذلك تكون قيد استكات القص الذي نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذي ارتأته أخذا عما يجرى به نص المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

* ٢ - من المقرر أن طلب المعاينة متى كان لا يتحبه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كا رواها الشهود - بل كان مقصودا به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكة ، فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا ولاتلتزم المحكة باجابته - فاذا كانت محكة الموضوع قداطمأنت إلى أقوال محقق الواقعة وخلصت منها - لأسباب سائنة - إلى إمكان مشاهدة شاهد الرؤية المتهمين وقت مقاوقتهما الاعتداء على المجنى عليه ، فانه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ، ولا محل النمى عليها لعدم توليها إعادة المعاينة يمعرفتها .

** ٣ – الماينة ليست إلا إجراء من إجراء التحقيق بجوز للنيابة أن تقوم به في غية المتهم إذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يبطلها غياب المتهم وقت إجرائها ، وكل ما يكون له هو أن يتسك لدى محكة الموضوع عاقد يكون في المعاينة من نقص أو حيب حتى تقددها المحكة وهي على بينة من أصرها _ كما هو الشأن في سائر الأوراق .

^{*} مبدأ الطعن ١٥١٤ لشنة ٢٦ ق - (جلسة ١٩٥٧/٢/١١) والطعن ٢٤٤ . المسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٩٧/٦/١١ - مج الأجكام سنة ٨ ب القاعده ٤٢ ص ١٤٠ عن ١٤٠٠ . ١٧٧ ص ٢٤٦ على التوالى ، المبدأ ذاته في الطعن ١٩٨٩/١٠٣ ق - (جلسة ١٩٦١/١/٦٦) وراجع أيضا القاعدة ١٧٣ صفحة ٨٨٧ من هذا العدد .

^{**} مبدأ الطعن ٢٣٣ لمبنة ٢٢ ق _ (جلسة ١٩٥٢/ ١٩٥١) _ مج الأحكام _ السنة النائنة _ قاعدة رقم ٢٩٥٣ ص ٢٩٠ ، والطعن ١٩٧٣ لسنة ٢٧ ق _ _ (جلسة ١٧٠٤/ ١٩٥٨/ ١٠ م النسنة الناسعة _ قاعدة رقم ١٧٠ ص ٢٨٠ والطعن ١٠٦ السنة ٢٩٠ ص ١٩٠١) _ مجالاً حكام _ السنة العاشرة _ قاعدة رقم ٢٠٠ ص ٩٧٧ .

ع — إذا كان التاب أن المتهم أو المدافع عنه لم ينازع أيهما في قيمة الضرو المسالى المترتب على فعل التخريب والذى طلبت النيابة العامة تطبيق المسادة ١٣٦١ من قانون العقوبات في فقرتها التانية _ بالنسبة إليه ودارت المرافعة على هذا الأساس ، فانه لا يقبل منه أن شير هذه المنازغة لأول صرة أمام محكة النقض لتعلق الأمر بسلطة محكة الموضوع في وزن عناصر الدعوى والفصل فيها .

الوقائع

البهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهما: المتهمان الأولان - قتلا الحيني عليه عمد أ مع سبق الإصرار على ذلك بأن بيتا النية على قتله وأعد الأولـ فأسا والنانى شرشرة وقصدا إلى حيث كان يعمل بحقله وإنهالا عليه ضربا قاصدين قتله فأحدثا يه الإصابات الموصوفة تتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والمتهم الثاني خرب ماكينة الرى المبينة بالمحضر والمملوكة لآخر بأن طرق عليها بفأس فكسجر أجزائها وكان ذلك يقصد الإساءة ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣٦ و ١/٣٦١ - ٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وقد ادعى شقيق القتيل ، عن نفسه و بصفته وصيا للخصومة على ابنة شقيقه القاصرة بحق مدنى قبل المتهمين وطلب القضاء لهما قبلهما متضامنين يمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت . وأمام محكمة الجنايات وجهت النيآبة تهمة الشهادة الزور إلى المتهم النالث وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبمعاقبة المتهم الثانىبالحبس معالشغل لمدة سنتين عن التهمتين المسندتين إليه و إلزام المتهمين الأول والثاني متضامنين بأن يدفعا للدعى بالحق المدنى عن نفسه و بصفته وصيا على قاصرة القتيل بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية وأتعاب المحاماه و بمعاقبة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور . فطعن المحكوم عليهما الأولان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنين سعيان على الحكم المطمون فيسه أنه انطوى على بطلان في الإجراءات أثرفيه كما أخل مجقهما في الدفاع ذلك أنه استدل بصفة أصيلة على ثبوت تهمة القتل العمد التي دين بها الطاعن الأول ، وتهمة إحداث الجرح التي دين بها الطاعن الناني على شهادة عهد سيد أحمد غرابيل من أنه شاهدهما يعتديان على المجنى عليه مع أنه يوجد حائل مادى عبارة عن بناء ضخير مركب عليه ساقية يحول دون رؤيته الاعتـــداء من الموضع الذي قور أنه كانْ موجودا به ونظرا إلى فقد محضر المعاينة من أوراق الدعوى وعدم تغير الأوضاع المادية لمكان الحادث فقد طلب الدفاع عن الطاعنين من المحكة الانتقال إلى مكان الحادث لإجراء المعاينة تحقيقا لهذا الدفاع وإعمالا لنص المادة ٥٥من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بتولى محكمة الموضوع دونغيرها التحقيق فيحالة خفقد أوراقه بعد رفع القضية أمامها . ولكن المحكمة التفتتعن إجابة هذا الطلب واعتمدت في ذلك على مناقشتها لوكيل النيابة الذي أجرى المعاينتين المفقودتين عَلَى رغم أن أقواله كانت تستند إلى الذاكرة ، و إلى مسودات رسوم بالقــــلم الرصاص ، وأنه ذهب إلى القول بأن مكان القتل في المعاينة الأولى التي عاصرت الحادث كان على مسافة ووضع يخالف ما أرشده عنه الشهود فى المعاينة الثانية في غيبة الطاعنين ممماكان يقتضي من المحكمة الاستجابة إلى هذا الطلب، ويضيف الطاعن الناني أن الحكم شابه قصور في بيان الواقعة التي دين من أجلها ، ذلك أنه ساءله طبقا للسادتين ١/٢٤٢ و ٢٠١/٣٦١ من قانون العقوبات وأوقع عليه أقصى العقوية المنصوص علما في الفقرة الثانية من المادة ٣٦١ – وهي تجاوز الحد الأقصى المقرر بالمادة ١/٢٤٢ ــ ومناط العقاب بالمادة المذكورة هو أن يكون الاتلاف بقصد الاساءة وأن يجاوز الضرر المالي عشرة جنهات. وقد خلص الحكم إلى ذلك دون أن ببن وجه الإتلاف ومداه وأساس الاستدلال مه على قيمة الضرر ممماً يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنين بوصف أنهما قتلا المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتله وأعد الأول فأسا والنانى شرشرة وقصدا إلى حيث كان يعمل بحقله وإنهالا عليه ضر با قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة متقرير الصفة النشر يحيَّة والتيأودت بحياته ، وأن الطاعن الثاني خرب ماكينة الري الملوكة لآخر بأن طرق عليها بفأس فكسر بعض أجزائها وكان ذلك بقصد الاساءة وذلك طبقا للواد ٢٣١ و٢٣١ و٢٠١/٣٦١ من قانون العقوبات ، وادعى عد طه الديب شقيق المجنى عليه القتيل بحق مدنى عن نفسه ﴿ بِصِفْتِهِ وَصِيا لِخَصُومَةً عَلَى إِنَّةِ القَتْبِلِ القَاصِرِ قَبِلِ الطَّاعِنِينِ مَتْضِاً مَنْنِ بَمِلْغ قرش على سبيلالتمويض المؤقت. ومحكة جنايات المنصورة دانت الطاعن الأولُّ بقتل المحنى عليه عمدا عملا بالمادة ٢٣٤ من قانون العقوبات مستبعدة ظرف سبق الإصرار ودانت الطاعن الثاني بالمادتين ١/٢٤٢ و١/٣٦١ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة واحدة هى الحبس مع الشغل لمدة سنتين وبإلزامهما متضامنين بأن يدفعا للدعى بالحقوق المدنية عن نفسه وبصفته مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . وقد بن الحكم واقعة الدءوي بمــا تتوافر يه كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعنان بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقــرير الطبي الشرعي ومن استعراف الكلب البوليسي ومن شهادة وكيلالنيابة الذي أجرى التحقيق وقام بالمعاينة التي فقد جزء منها ــ وهي أدلة سا تغةومن شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لماكان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة تولت سفسها ُسؤال وكيل النيابة الذي قام باجراء المعاينة نظرا إلى فقد محضرها وهي بهـذا قد استكمات النقص الذي نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذي ارتأته أخذا بما يجرى به نص المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية الذي ينص أنه ° إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيسمه يعاد التحقيق فيها فقـــدت أوراقه . و إذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هي إجراء ماتراه من التحقيق " وعرض الحكم إلى ما أثاره الدفاع في خصوص لإجراء المعاينة فقال " وحيث إن طلب الدفاع معاسنة مكان الحادث من جديد لاجدوى منه جد أن ناقشت المحكمة والدفاع السيد المحقق الذى أجرى المعاينة والتحقيق فأبان موقف المتهمين (الطاحنين) من المحبى عليه ومطاردتهم له وموقف الشهود من واقع الرسم الذي سبق أن أجراه وقت الحادث و من بوضوح أن الحادث وقع نهارا وليس هناك حوائل مادية تعوقالرؤية. كما أن الأرض كانت مَكشوفة من الزراعة. أما المصلى المزعومة فليس لها من أثر فلم يكن وقت المعاينة أى مبنى وأن المحقق يذكر أن الأرض كانت فضاء وأن الشاهد عد سيد أحد غراميل كان يصلى على حافة القناة في أرض فضاء . أما الزيم بوجود مبنى ساقية ارتفاع سورها ثلاثة أمتار فقد أجاب السيد المحقق عن ذلك بأنه استبان وقت المعاينة مزمكان وقوف الشاهد الذى أرشدعنه فيحينه أنه يستطيع رؤية المجني طيه واعتداء المتهمين بنهولة ودون أى حائل وحتى مع قيام هذه الساقية . وحيث إنه لما تقدم تطمئن المحكمة إلى هذه الأقوال ولاترى بعض مضى سنة أشهر على الحادث أي جدوي من إجراء معاينة أخرى في هذا الخصوص. لما كان ذلك وكان ماأورده الحكم منذلك يتضمن الرد الكافي على ماطلبه المدافع عن الطاعنين تبريرا لرفضه ، ذلك بأنه متى كانت محكةالموضوع قد اطمأنت إلى أقوال محقق الواقعة وخلصت منها للا سباب السائغة التي ذكرتها إلى إمكان مشاهدة شاهد الزؤية الطاعنين وقت مقارفتهما الاعتــداء على المحنى عليه فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولامحل للنعي عليها العدم توليها إعادة المعاينة بمعرفتها ، لأنه من المقور أنه متى كان هذا الطلب لا يتمجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصـــول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به إثارة الشهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة فانمثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا ولاتلتزم المحكمة باجابته ولايغير مزذلك ألا يكون الطاعنان قد حضرا المعاينة الثانية التي أجريت بارشاد الشهود أو أن يكون المحقق قدقرر أنمكان القتل في المعاينة التي عاصرت الحادث يختلف عن المكان الذي أرشده عنه الشهود في المعاينة الثانية ، ذلك أن المعاينة التي تجربها النيابة عن على الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم وقت إجرائها إذ المعامنة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنياية أن تقوم به في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجباً . وكل ما يكون التهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بمــا قد يكون في المعاينة من نقص أو عيبُ حتى تقدرها المحكمة وهي على بينــة من أمرها . يما هو الشأن في سائر الأدلة فاذا كان الدفاع لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بشيء في هذا الصدد واطمأنت إلى ما قرره المحقق من أن شاهد الرؤية كان يستطيع الرؤية من المكان الذي كان به وقت الحادث فلا تثريب على المحكمة إذا هي أخذت برواية المحقق في هذا الشأن واستندت الها في حكمها ، أل كان ذلك،وكان ما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم من قصور في بيان واقعة الإتلاف

التي دين بها مردودا بأن الحكم قد بين هذه الواقعة في قوله " وحيث إنه ثبت من أقوال غيد سيد أحمد غرابيل بأن المتهم الناني (الطاعن الناني) وقد رأى الشاهديهم بالذهاب نحوهما لمنعهما من الاعتداء على القتيل اتجه محوه فهرب الشاهد وعندئذ تناول المتهم المذكور فأسا وخرث بها أتومبيل المياة المملوك لمحمد سيد أحمد غرابيل بأن طرق عليه بفأس فكسر بعض أجزاله وكان ذلك بقصد الإساءة ، وقد ثبت هذا الاتلاف بشهادة عد سيد أحمد غرابيل وفياضة صادق على ، وجزء المعاسنة المرفق بالأوراق والثابت منه وجود إتلاف بالماكنة المذكورة" وحيث إن تهمة الإتلاف قد بلغت من الحسامة حدا تقديره المحكمة في سبيل اصلاحها ما يتجاوز العشرة جنهات الأمن المنطبق على المــادة ١/٣٩١ و ٢ من قانون العقو بات "كما كانذلك ، وكما نت المادة ١ ٣٩ من قانون العقو بات لانستلزم قصدا جنائيا خاصا وأن عبارة قصد الإساءة لم تأت بجدمد يمكن أن يضاف إلى القصد الجنائي العام في جرائم الإتلاف العمدية المبينة في القانون لأن تطلب نية الإضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو تحصيل لحاصل وذكر لمفهوم وكان ما أورده الحكم في ذلك تتوافر به جريمة الإتلاف العمدكما هي معرفة به بنص المادة ٣٦١ من ذلك القانون ، ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكة أن الطاعن المذكور أو المدافع عنـــه لم ينازع أيهما في قيمة الضرر المالى المترتب علىفعل المخريب والذى طلبت النيابة العامة تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات بالنسبة اليه ودارت المرافعة على هذا الأساس فلا يقبل منه أن يثير هذه المنازعة أمام محكمة النقض لتعلق الأمر بسلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى والفصل فها فى حدود سلطتها التقديرية بلا معقب عليها في ذلك . لما كان ما تقدم ، فأن ما ينعاه الطاعنان على الحكم لا يكون له محل.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمتـــه على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من ديسمبرسنة ١٩٦٠

يرياسة السيد محموه أيراهيم أسمانيل نائب رئيس المحكة ، ويجمضور السادة : السيد أحمد عفيني ، وتوفق أحمد الخشن ، وعهد الحليم البيطاش ، ومحمود أسماعيل المستشارين .

(111)

الطعن رتم ٧٧٣ السنة ٣٠ القضائية :

(1) إجراءات المحاكمة . مالا يوفر الإخلال بمبدأ شفوية المرافعة في ظلُّ الممادة ٢٨٩ علمية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ : استثناف. متى لاتلترم المحكمة الاستثنافية بإجراء التحقيق الذي أغفلته محكمة أول درجة ؟

(ب) دعارة . جريمة المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .
 اثروجة تعتبر من النير في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ . علة ذلك .

*1 — إذا كانت المحاكمة بدرجتيها قد جرت في ظل المسادة ٢٨٩ من قانون الإيراءات الحنائية المعدلة بالقانون وتم ١٩٣٧ اسنة ١٩٥٧) وقد تنازل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات ، وكانت محكمة ثانى درجة إكسا تقضى على مقتضى الأوراق — وهي لاتسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم ، فإنه لايحق المتهم أن ينعى ببطلان إجراءات المحاكمة .

بالنسبة للتناذل الضمني عرب سماع شهود الاثبات: راجع الحكم فى الطمن ۳۰/۱۷۶۳ ق - جلسة ۱۹۱/۱/۱۰ والطمن ۳۰/۱۵۳۲،۱۵۳۲ ق جلسة ۱۹۲۱/۱/۹ ق

*** -- الزوجة تعتبر من الغير فى حكم القانون وقم ٨٥ لسنة ١٩٥١ -- يؤيه ذلك أن الشارع يشدد العقاب فى المــادة النامنة منه على من يدير منز لا للدعلاة إذا ماكانت له سلطة على من يمارسون الفجور أو الدعارة فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : الأول والثانى: الأول فتح محلا للدعارة '' المسكن المبين بالمحضر'' والناني عاونه في إدارته بأن قدم للا ول بيتا يباشر فيــه الدعارة حالة كون المتهم الأول زوجا للتهمتين الثالثة وآلرابعة اللتين تمارسان الدعارة فيه وحرضا وساعدا واستخدما المتهمتين الثالثة والرابعة وأشريات على ارتكاب الدعارة حالة كون المتهم الأول زوجا ويتولى ملاحظة المتهمتين الثالثة والرابعة اللتين لمتبلغا الحادية والعشرين سنة ميلادية كاملة ،واستغلا بغاء المتهمتين النالثة والرابعة وأخريات بأن قدمهن للغير مقابل أجر من النقود حالة كون المتهم الأول زوجا المتهمتين الثالثة والرابعة ، النالثة والرابعة اعتادتا ممارسةالدعارة وأقامنا عادة فيمحل للدعارة بالمسكن المبين بالمحضر مع علمها بذلك. والنيابة العامة طلبت عقابهم بالمواد ١/١ – ٢ و ١/٤ و ٢/٢ – ٣ و ١/٨ – ٢ و ٣ و ١/٩ و ١١ و١٣٣ من القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٥١ وأمام محكمة الجنح دفع الحاضر مع المتهم الأول ببطلان إذن النفتيش لأنه قام على تحريات غير جدية . والحكمة المذكورة قضت حضور يا بحبس المتهمالأول ثلاثة سنوات مع الشغل وتغريمه مائتى جنيه عِن التّهمتين النّانية والثالثة المسندتين إليه وبوضعه تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة الحبس وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيسنة وبحبس المتهم الثانى صنة واحدة مع الشغل وتغريمه مائة جنيه عن التهمتين الثانية والثالثة المستدتين إليه وبوضعه تحت مراقبة البولبس مدة مساوية لمدة الحبس تبدأ بعد انتهاء تنفيذها وكفالة محسين جنيها لإيقاف التنفسيذ عملا بالمواد ١ و ٤ و ٢/٦

^{**}راجع في اعتبار الفرع من النير في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ — الحكم في الطعن ٢٦/١٥٨ ق— جلسة ١٩٥٦/٤/٩ سقاعدة ١٥٢ - مجموعةالأحكام – السنة ٧ سـ صفحة ١٩٥ .

عن التاون وفي ١٨ لسنة ١٩٥١ بالسبة لهما و براءة المتهمين الأولى والشائي من التهمة الأولى المستدة إلى كل منهما بلا مصاويف جنائية و براءة المتهمتين التالئة والرابعة من التهمة الثانية المستدة إلى كل منهما بلا مصاريف جنائية عملا بلك ده ١/٣٠٤ من قانون الابراءات الجنائية و مجيس كل من المتهمتين الثالثة والرابعة ثلاثة شهور مع الشغل وتغويم كل منهما و٢ جنبها عن التهمة الأولى بالمستدة إلى كل منهما لإيقاف التنفيذ عملا بالمسادة إلى كل منهما لإيقاف التنفيذ عملا بالمسادة إلى كل منهما لإيقاف التنفيذ عملا بالمسادة والرابعة وغيابيا للتاني و بالنسبة المتهمين الأولى والشائية والرابعة وغيابيا للتاني و بالنسبة المتهمين الأول والشائي بإلغاء الحكم المستأنف وحيس المتهم الأول ثلاث سنوات مع الشغل وتغريمه مائي جنيه ووجيس المتهم الشاري الملاث المنسوية إليه و بغلق المحل ومصادرة الأثاث المنسوط فيه وبالنسبة المتهمتين الاائة والرابعة بنايد الحكم المستأنف . فعلمن الميولي المقطن ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو البطلان والحطأ في القانون، وفي بيان ذلك يقولى الطاعن أن المحكمة لم تسمع بدرجتها شهود الإثبات مع إمكان سماعهم ثم حكت بأقصى العقوبة و بكفالة قدرها مائة جنيه لتعجزه عن دفعها ، وهى إذ قضت برفض الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات قد أخطأت ، ذلك بأن الضابط استند فيها إلى مصدر صرى غير موثوق به ، ولم يسأل فيها أحد من الجيران أو بواب المنزل ولم تقدم ضد الطاعن شكوى ولم تكن له سوابق أو بطاقة بمكتب الآداب . وقد أخطأت المحكمة كذلك في القضاء بالعقوبة عن سمة إدارة المنزل للدماوة مع عدم توفر ركن العادة الذي لا تقوم الجويمة إلا به بمقتضى نص المادة الثامنة من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٥١ وطبقا لما استقر طبه القضاء ، ومما ينقى قيام هذا الركن أن المتهمين من كرائم العائلات ولا سوابق لهم ، ولم تقدم ضدهم ضدهم

شكاوى وليس لهم بطاقة بمكتب الآداب ، ولم يثبت ان أحدا غير المرشد المكلف الإيقاع بهم قد تردد على منزلم — بل إن هذا المرشد صرح بأنه إبما دخله لأول سرة، وأخيرا فإنه يجب للمقاب أن يكون من يمارس الدعارة بالمنزل من غير أصحابه — فاذا كان مرتكب الدعارة هو صاحبه فلا عقاب ، ولم يوجد بالمنزل غير أهله ولم يثبت الحكم فى حق الطاعن غير ذلك — هذا إلى أن الطاعن يشتغل بالتجارة ولم يكن بالمنزل عند الضبط ولم يكن على علم بما حدث .

وحيثإن الحاكمة بدوجتيها قدجرت فيظل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الحنائية المعدلة بالقانون رقم ١ ١ السنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل الدفاع أمام عكمة أول درجة عنسماع شهود الإثبات وبعدأن حجزت القضية للحكم وأحيدت الرافعة لم يطلب الطاعن سماع أحد من الشهود مما يعتبر بمثابة تنازل ضمني عن سماعهم ، فلا يحق له أن يعيب طي المحكمة أنها لم تسمع شهود الواقعة ، فضلاعن أن محكمة ثاني درجة إنما تقضي على مقتضى الأوراق وهي لاتسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوماً لسياعهم وما دامت لم تجد بها حاجة إلى اتخاذ هــــذا الإجراء فلا شيء يعيب حكمها . ولماكانت محكمة الموضوع لا تلتزم بيان سهب توقيعها أقصى العقوبة ما دامت تمارس حقا خوله لها القانون . لما كان ذلك، وكان تقدر جدية التحريات ومبلغ كفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من اختصاص سلطة التحقيق تحت إشراف محكة الموضوع ، وكانت المحكة قد أقرت النيابة بحق على ما رأت ، كما هو مستفاد من ردها على دفاع الطاعن بشأن عدم جدية هذه التحريات ، وكان ما يثيره الطاعن تدليلا على عدم جدية التحريات هو من قبيل الجدل في تقدر محكمة الموضوع لمبلغ كفاية التحريات مما لا يقبل منه أمام هــذه المحكمة ، فان هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكان توفرركن العادة في جريمة إدارة منزل للدعارة هو من الأمور الموضوعية التي تستقل المحكمة بالفصل فيها وقد دللت على توفره بأدلة سائغة مستقاة من أقوال النقيب مجمود خليل واعترافات المتهم الشانى والمتهمتين الثالثة والرابعة المفصلة فيما أخذ به الحكم

المطعون فيه من أسباب الحكم المستانف. لماكان كل ذلك ، وكانت الووجة تعتبر من الفير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١، يؤيد ذلك أن الشارع يشدن المقاب في الممادة النامنة منه على من يدير منز لا للدعارة إذا ما كانت له سلطة على ممن يمارسون الفجور أو الدعارة فيه به مما يصدق في حق الطاعن باعتباره زوجا لمن مارستا الدعارة بالمنزل. ولماكان ما أثاره الطاعن في الوجه الأخير من الطعن تدليلا مع براءته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل إثارته أمام عكمة النقض . لماكان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وضهوعا .

جلسة ۲۲ من ديسمبرسنة ۲۰ و ۱

رياسة السيد محمود ابراهم اسماعيل نائب وئيس المحكة ، وبحضور السادة : السيد احمد مقبقي كا وتوفيق أحمد الخشن ، وعهد الجليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

 $(1 \lambda Y)$

الطعن رقم ١٤٨٣ سنة ٣٠ القضائية :

مؤاد مخدرة . قانون أصلح . تفض . .

عجال تطبيق نص المـــادة ٣٨ من القانون وقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٠ : عند عدم استظهار الحكم قسدا خاما لدى المهم من إحراز المخدر .

الخروج عن مبدأ التقيد بأسباب الطعن :

وجوب نقض الحكم عند صدور قانون أصلح . منال فىالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٠ ٢٩٦.

* الحادة ٣٥ من القانون رقر ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ــ فاذا كان الحكم لم يستظهر قصدا خاصا لدى الطاعن من إحرازه المخدوى وكان القانون رقم ١٨٧٧ لسنة ١٩٩٠ هو القانون الأصلح للتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملا بالحادة الخامسة من قانون المعقوبات ، قانه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق الحاديد ٧٧ ، ٣٨ من القانون. وقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٠ في خصوص العقوبة المقيدة للجرية .

^{*} المبدأ ذاته في الطعون ٢٠١١/٥٣ ق - (جلسة ١٩٦٠/١٠/١٥) ، ١٩٦٠/١٢٩٥ (جلسة ١٩٦٠/١٢٩٥) ، ١٩٦٠/١٢٩٥ (جلسة ١٩٦٠/١٢/١٥) ، ١٤٨٦/٥٣٥ – (جلسة ١٩٦٠/١/١٢٦) ، ١٤٨٦/٥٣٥ – (جلسة ١٩٦٠/١/١٢٢)

الوقائع

إنهمت النياية العامة الطاعن بأنه : أحرز جوهرا مخسدا الأفيونا" في غير الأحوال المصرحها قانونا حوطلبت إلى غرفة الانهام إحالته إلى محكة الحنايات لمعاقبته بالمواد 1 و 7 و 77 جو 70 من المرسوم بقانون رقم 701 لسنة 1907 لما قبله والحدول المرفق فقررت بذلك ، وأمام محكة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والحكة المذكورة قضت حضوريا عملا يمواد الانهام بماقبة المتهم بالإشغال الشاقة المؤبدة و بتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . وقد ردت المحكة في أسباب حكها على الدفع قائلة بأنه لا أساس له . قطعي الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلح .

المحكمة

... وحيث إن مبنى وجهى الطعن هو الاخلال بحق الدفاع بالإضافة إلى القصور في التسبيب ، ذلك أن الطاعن أ نجر جيازة المخسدر المضبوط ، ودفع بأن جيب الحلباب الذى قبل أنه كان يضعه فيه لا يتسع له ، وطلب تحقيقا لدفاعه معاينة الحلباب و بيان مدى اتساع جيبه ، إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم يتناول حكمها بحث هذا الدفاع أو مناقشته والرد عليه .

وحيث إنه بيين من مطالعة عضر جلسة المحاكة أن دفاع الطاعن قد اقتصر على إنكار الواقعة وتكذيب شاهدى الإثبات بمقولة أنهما لم يشها رائحة المحسد الذي شهدا أنهما قد شما رائحة وذلك لعدم العنور في جيب الحلباب الذي قبل بأن المجدر كان به أي أثر لمحدر ، وقد سألت المحكة المنهم عن نوع الحلباب الذي كان يرتديه ، وأثبت أن له جيبا كبرا وموضوع به لفة كبرة من القاش، ولم يعلق الدفاع على هذا التحقيق الذي أجرته المحكة بشيء ، ولم يعللب البهنا طلبا خاصا بالحرز الذي أودعت به الحلباب المضبوطة ، ولا يجوز له بعد ذلك دائن على الحكة أنها لم تحقق دفاع لم يبده للحكة في عبارة صريحة حتى تكون المحكة مطالبة بأن تحديد كل ما يتاه والرد عليه . الما كان ذلك ع فان ما ينهاه المحكة مطالبة بأن تحديد للمناس المحكة والما يكون على خور المناس المحكة على المناس المحكة والما يكون على خور المناس المحكة والمناس المحكة والما يكون على خور المناس المحكة والما يكون المحكة والما يكون الما يكو

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يستظهر قصدا خاصا لدى الطاعن من إجرازه المخدرات ، ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات و إجراءات الطمن أمام محكة النقض تخول محكة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للتهم بما جاء في نصوصه من عقو بات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة ٥ من قانون نصوصه من عقو بات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة ٥ من قانون المقوبات . لما كان ذلك ، فإنه يتمين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المحادثين ٥٣ و ٨٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . في خصوص العقوبة المقيدة للمرية ومعاقبته بالسجن لمسدة عشر سنوات بالإضافة إلى العقوبتين المقضى بهما .

فهرس هجائى تأصيلي عام

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد الجزائية والدائرة الجزائية

وقم الصفعة	رقرالقامدة والمدد	الهيئة العامة للواد الجزائية
		محكمة جنايات : "سقوط الأحكام الغيابية الصادرة منها في جناية ".
		وماهية إعادة الإجراءات". هي محاكمة مبتــدأة وليست تظلما . آثار ذلك . سلطة محكمة الإعادة في تشديد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم الغيابي. المــادة ٣٣٣من قانون أصول المحاكمات السورى .
727	131	"ملطة الهيئة العامة فى الفصل فى الدعوى المحالة إليها المعدول عن مبدأ قانونى قررته أحكام سابقة " . المادة في فقرة أخيرة من قانون السلطة القضائية . (الطمن رم ٢٠/١ ق – جلمة ١٩٦٠/١٢/١٧)

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

نق با**ت**

محاماه

رتم القاعدة وتم والعليد العرضية	
	القيد بجدول الححامين :
	" مالا يتعارض مع حسن السيرة والاحترام الواجب
	اللهنة ": سابقة العمل بالجيش البريطاني .
13171	(الطنن رقم ٤١ /٤٢ ق — جلسة م/١/٠ ١٩٦٠)
ŀ	ا سهق مجازاة الطالب بالإنذارخلال فترة عمله إماما لأحد المساجد
	لتمارضه ،
759 455	(الطنن رقم ۷/۳۰ ق - جلمة ۲۱/۱۰/۱۰)
	"ماينني حسن السمعة والاحترام الواجب المهنة": امنلة
4.0 4.54	`(الخلق وتم ۲۹/۳۸ ق – جلسة ۱۹۱۶/۱۹۹۰)
	"مالا نستلزمه قانون المحاماه": عدم فوات مدة معنة
	و مالا يستلزمه قانون المحاماه ": عدم فوات مدة معينة على الحصول على درجة اللسانس ، أو الاشتغال بأعمال
	فنية معينة .
131	(الطمن دفم ۲۱ /۳۰ ق – جلسة ۲۱ /۱۹۹۰)

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

(1)

أسباب إباحة الجرائم . إتلاف . استدلال . إثبات. استفاف أجانب . إشتراك إح اءات المحاكمة إختصاص . اعلان إختلاس أشياء محجوزة . آفات ضارة بالنباتات . إقشاء أسرار . إختلاس ألقاب ووظائف . أمر بألا وجه . إختلاس أموال أميرية . انتهاك حرمة ملك الغير. إخفاء أشياء مسروقة . . : 37

إحالة الحنايات إعتراف (ر. إنيات) : : (رر . غرفة اتهام) إعدام إحالة دعوى مدنية : (ر. دعوى مدنية) : (ر. عقوبة) أعمال تحضيرية : (ر. شروع) أحكام عرفية : (س . غرفة اتهام) إخلال بحق الدفاع: (ر. دفاع) : (رر . مرقة) 151 اکراه معنوی إرتباط : (ر. مسئولية جنائية) (ر. اختصاص وعقویة) ألبان إرتباط واقتران : (س. غش) : (س. قتل عمد) التماس إعادة نظر : (ر ، مجالس مسكرية) أساب جديدة إنعدام الحكم : (ر. حكم) وموطبوعة إنقضاء الدعوي إستجواب : (مر . إنبات) { (ر ۰ دعوی جنائیة) الجنائية أستقاف : (س. إستدلال) أوراقرسميةوعرفية: (ر. تروير) إشكال تنفيذ : (ر. . تنفيذ الأحكام) إعادة اعتبار : (س عقوبة)

رقم القاعدة وقم	
ارقر القاعدة الرقم والعدد الصفعة	
	(1)
1 1	• • t=1
	إتلاف
1 1	
	المنازعة في قيمة الضرر المالي المترتب على فعل التخريب
1	المعاقب طيه بالم ٧/٣٦١ ع أص لا تجوز إثارته لأول مرة أمام
	محكة النقض .
984 46 140	(الخلمَن دمُ ٢٠/١٤٦ ق يبلسة ٢٠/١٢/ ١٩٦٠) معد مدد مدد
1 1	إثبات
	- 1 4511
	عبء الإثبات:
1	علىالمتهم إثبات مجاوزة مأمور الضبطالقضائي دائرةاختصاصه
į i	الإقليمي. لا عبرة في ذلك بشهادة إدارية تقدم لأول مرة أمام
	محكمة النقض .
VET 88 121	(الطمن رقم ١٢٤٠/ ٣٠ ق - جلسة ٣١/١١٠٠)
161110181	تمل ألمتهم عبىء دحض قرينة القانون ٢٢٥ أسنة ١٩٥٥ .
	الله الما الما الما الما الما الما الما
TV37 0V7	(الطنن رقم ١٨١٠/٢٩ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩١)
417 144	
	أدلة الإثبات:
1	
	إقرار المتهم واعترافه :
1	"شروط صحته " أخذ المحكمة باعتراف المتهم إذا كان نصا
	في اقتراف الحريمة ولم يكن وليد إكراه .
	(المارية مدرا معن المرابع المر
181 781	(العلن رقم ١٩٩٤/٢٥ ق - جلسة ١٠/٥/-١٩٦) من مند
	ود ضماناته " لا يجوز أن يتخذ من امتناع المتهم عن الإجابة إ
	في التحقيق دليلا على ثبوت التهمة .
1	۱۱۱ د سیسال در سر می جود اسلمه
147 45	(العلن دقم ۲۹/۱۷۶۳ ق جلسة ۱۹۹۰/۰/۱۷ سد سد سد
1	1

رقم	رقم القاعدة	•
المفحة	والمدد	مجال العمل بنص المادتين ١٢٤ ، ١٢٥ ٠ -ج .
101	۲۲ع	(الملن دقم ۲۹/۱۳۰۱ ق جلسة ۲۹/۱۹۰۱)
		"الدفع ببطلان الاعتراف" الادعاء بالحصول على الاعتراف
		بطريق التعذيب أو الإكراه أمر لاتجوز إثارته لأول مرة
		أمام محكمة النقض .
707	78120	(العلمن رقم ۲۰۰۱/۳۰ جلمة ۱۹۹۰/۱۱/۱) مد
		و بطلان الاعتراف والتسبيب "خطأ الحكم في سردبواعث
		اعتراف المتهم لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها وهي سلامته في ذا ته .
747	70137	(الطن رقم ۱۳۰۸/۱۳۰ ت – جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۰)
		" تقدير الاعتراف " سلطة المحكة في التعويل في إدانة المتهم
		على إقراره بمحضر ضبط الواقعة ،ولو لم تسمعه بالجلسة . أ
717	1884	(الطنن دخ ۲۹/۱٤۰٤ ق جلسة ۱۹۲۰/۳/۸)
		عدم تقيد محكمة الموضوع بنص الاعتراف وظاهره . سلطتها
		في تجزئة الاعتراف والأخذ منه بما تطمئن إليه .
V41	45104	(اللين رقم ١٣٠٨/٣٠ ق جلسة ١١/١١/١٠)
		"الصلة بين الاعتراف والتفتيش الباطل" (ر. تحقيق.
		تفتيش) .
		شهادة :
		" كيف تؤدى ? " إدراك الحكة لمعانى إشارات الأصم
		الأبكم أمر موضوعي . عدم الترام المحكة بتعيين وسيط
1		مادام القصد من الطلب هو مجرد التفاهم بين المحكمة وبين
		المتهم دون أن يمتد إلى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع
		الدعوى ، ولم يدع المتهم فيطعنه أن مافهمته المحكمة نخالف
		ا أراده .
۸٤٨	72178	(اللهن رقم ١٩٧٩/ ٣٠٠ ق – جلسة ١٩٦٠/١١/ ١٩٦٠)
- 1		·

ناعدة رقم دد الصفحة	رم إ
دد المقعة	واجبات الشهود "جواز تجهيل شنصية المرشد .
V 1,	
Y 1	
ļ	موانع الشهادة " نطاق الحظر المقسرو بالمادة ٢٠٩
	مرافعات.عدم امتداده إلى ما يتصل بسمع أحد الزوجين
	أو يقع عليه بصره .
. }	الإعفاء من أداء الشهادة " أثر توافر حالات المادة إ
1	٢٨٦ . ج - إعفاء الشاهد من أداء الشهادة إذا رض فلك .
17418	
1,,,,	
1	تقدير الشهادة :
1	تفسرير طبيب المستشفي بامكان استجواب المصاب لايدل
1	اله على أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقـــل
- 1	ل ما يوجه إليه من أسئلة .
111161	الطنن رقم ٢٠/١٤٥٤ ق — بيلسة ١٩٦٠/١٢/١٩)
	جواز الأخذ بالشهادة المنقولة عن آخر متى رأت المحكمة أنها
	مدرت منه حقيقة وأنها تمثل الواقع في الدعوى .
727 18	
V97 451	
	سلطة محكمة الموضوع في الاعتاد على أقوال الشهود في خصوص
	اقعة للقتل واطراحها في شأن أداته .
44418	from Induct to the Land to the
عالند	
	بيانات التسبيب" سلطة قاضي الموضوع في الالتفات عما
	بين أقوال الشهود من خلاف لا يمس جوهر الشهادة مادام
	الحكم قد أورد أقوال الشهود بمالا تناقض فيه .
134.44	اللمن رقم ٢٠/١٢٣٦ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٠) ١٩٩٠
1	

دخ المنعة	رقم القاعدة والمدد	الأخذ بشهادة الشاهد يفيد إطراح جميع الاعتبارات التي
V43	45104	ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها .
·		جواز الإحالة في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده الحكم من أقوال شاهد آخر عند اتفاق أقوالهم فيما استند إليــه الحكم
444	۲۱۸۰ ۳	منها . إغفال إيراد بعض تفصيلات الشهادة يتضمن أطراحها . (الطن رفم ٢٠/١٥٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١)
		عدم الترام المحكمة بالرد على ما جاء بشهادة شهود النفى ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التي أفوردتها .
AY4	۱۷ء ۳	
178	7 5170	إستحالة الرؤية يكفي الرد الضمنى عليها . (العلمن رتم ٣٠/١٣٨٣ ق – جلسة ١٩٦٠/١٢/٥)
		الخطأ في الإسناد إلى شهادة شهودالنفى التي لم يعول عليها الحكم لا يعيبه .
14/	1713 4	
	1	الطعن في إجراءات الشهادة :
		ما يثيره المتهم بشأن مسلك الشاهد فى التحقيق واتصاله بالشهود وجدارته للشهادة أمر يتصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
747	١٥٣ع ٣	(الطعن رقم ۱۳۰۸/۰۳ ق - جلسة ١١١/١٥/١١)
		معاينة :
441	۲۱۵۳ ۴	إغفال بيان بعض تفصيلاتها يفيد إطراحها . (الطمن رقم ١٩١١/- ٥٦ - جلمة ١٩١٠/١٢/١٩)
	į.	I

دق	رقم القاعدة والعدد	
الصفحة	والعدد	سلطة محكمة الموضوع في تقدير ما شاب المعاينة التي تمت
- 1		ل غيبة المتهم من نقض أو عيب .
124	۱۸۰ع۳	الملن وتم ۲۰/۱٤٦٦ ق – چلسة ۱۹۹۰/۱۲/۲۳)
		خبرة :
		رُأَى الخمير'' سلطة المحكة في الجزم بما رجحه الطبيب اعترادا على وقائع الدعوى .
11	127	المطمن رقم ۲۹/۲۰۳۲ ق جلسة ١٩٦٠/١/٤)
14	۳ع۱	تقدیر القوة التدلیلیة لتقریر الخبیر أمر موضوعی . العنن دنم ۲۹/۱۱۵۲ ق — جلسة ۱۹۲۰/۱/۰)
V 72	r2127	عدم الترام محكمة الموضوع بفحص الحساب بنفسها أومناقشة لخبير فى نتيجة تقريره التى لم تأخذ بها . الطن دتم ١٢٦٣/٣٠ ق – جلسة ١٩٦٠/١١/٧)
1.04	۱۹ع۱	الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها من أدلة الدعوى التى نخضع لتقدير محكة الموضوع . الطن رقم ۲۹/۱٤۰۲ ق – بطنة ۱۹۳۰/۱/۲۰)
		المسائل الفنية البحت :
	48170	الفصل في إمكان حصول الإصابة القاتلة من مسدسأطلق بلى مسافة معينة . الاستناد إلى التصرير الطبى بشأن ما أورده بن إمكان الإصابة من المسدس المضبوط رغم خلوه مما يدل لى أن محرره كان على بيئة من مسافة الإطلاق لا يبرر رفض ا يثيره المتهم من منازعة في هذا الشأن

رق	رقم القاعدة	
رقم المقعة	والعدد	الفصل في قدرة المجنى طيه على الكلام بتعقل عقب إصابته
		باصا بات جسيمة . تقريرطبيب المستشفى بامكان استجواب
	1	المصاب لايدل بذاته على قدرته على وعي ما يقسول
		وإدراكه إياه .
414	42174	(العلمن رقم ٤٠٤/١٢/١ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩)
		رأى الخبير والتسبيب .
		إغفال إيراد بعض تفصيلات تقرير الصفة التشريحية يفيد
		اطراحها .
477	۱۸۰ع۳	(الطعن رقم ١٥٤١/١٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١)
		المحررات :
		جواز الأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل عند مطابقتها
		للأصل .
۳۷۲	۷ ع ۲	(الطنن رقم ۱۲۵۷/۱۲۵ — جلسة ۲۹/۱۶۲۲)
		إثبات صحة الأوراق :
		راجع تزویر، دعوی تزویر فرعیة :
		القرائن القانونية :
		قرينة الصحة : (واجع دعوى جنائبة "الحكم البات")
	1	قرينة افتراض العلم بالغش : (راجع غش "المسئولية
		والعقاب")
		القرائن الموضوعية :
		جواز إثبات الاشتراك بطريق الاتفاق بالقرائن .
		(الطمن رقم ۲۹/۱۶۹ ق – جلسة ۲۲/۱۹۱۱)
111	וזיציון	

رقم	رَقِم القاعدة والعدد	
الصفحة	والعدد	"مناط جواز اثبات الاهتراك بالقرائن" ورود الفرينة
		على واقعةالانقاق أوالتحريض مع محقةالاستنتاج وسلامته.
Ì		سلطة محكمة التقض في تصحيح استخلاص المحكمة بما يتفق
		مع المنطق والقانون .
ጀ ኘለ	789.	(الخلم رقم ۲۹/۱۷۶۳ — جلسة ۱۹۲۰/۰/۱۷)
		إثبات التزوير : (ر. تردير)
1		« فعل الاختلاس: (ر. عيانة أمانة) .
1		« الرشوة : (؍ . رشوة) .
		« العوف : (. عود . " بيانات تسييه ").
		افناعية الدليل :
	4	« مم تتكون عقيدة القاضي ? " يكفي أن تؤدى الأدلة
		في مجموعها إلى قناعة المحكمة .
V44	۳ ۶۱۰۳	(العلمن دع ۱۲۰۸/۲۰ ق – جلسة ١١/١١/١٥) حد
- 1		
		و حزية الاقتناع "حرية القاضي الحنائي في تكوين عقيدته
		من الأدلة المطروحة عليه – إلا إذا قيده القانون بدليل
	۱۶ ۱۲	معين .
٨٠]	1131	(الطمن رقم ۲۹/۱۳۸۱ ق — جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۸)
	- 1	عدم جواز مصادرة محكمة الموضوع في اعتقادها المبتني على
		عناصر سائغة .
V47	۱۵۳ع ۳	(اللين دخ ۲۰/۱۳۰۸ ق - جلسة ۱/۱۱/۱۱۰۸)
- 1	- 1	جواز الاستناد إلى ما تضمنه محضر تحريات الشرطة المطروح
	- 1	بالجلسة لتعزيزما ساقته المحكمة من أهلة .
757	1817	
1	-	

ة رقم	رقم القاعد	
المفحة	والعدد	سلطة محكــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		للاستعال اعتادا على محضر حرره مأمور الضبط القضائي الذي
İ		تولى فحص السلاح مع لحنة شكلت لهذا الغرض م
YAY	٠١٥٠ع ٣	(الطنن رقم ٣٠/١٢٩٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٤)
		أجانب
		جريمة المــادة v من المق ٧٤ لسنة ١٩٩٧ :
•		المتلا التار العبر الهاد من التار الأحد الانطار
l		استقلال النزام المؤوى بالتبليغ عن الترام الأحني بالإخطار عن حضوره .
Yal	٤ ،	على جيملوره . (الطعن رقم ٢٩/١٣٤٩ ق ـــ جلمة ١٩٦٠/١/١١)
(1)	ا ت	جريمة المسادة ٢٣ من المق ٧٤ لسنة ١٩٥٤ :
.		عدم اروم بيان أركان التروير . يكفي إثبات أن بعض
ŀ		الأوراق موقع عليها بتوقيعات مهزورة وأن ماجوته غير صحيح .
ľ		الدوران موج عليه بموليدي مهر ورور التحدث استقلالا
- 1		عن رکن الضرو .
444	5 44	(الطن رقم ۲۹/۱۷۷۳ ق جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۱) م
```		
	l	إجراءات المحاكمة
	- 1	. 11 1
-		أصولها:
		شفوية المرافعة :
.		القضاء في الدعوى بغير سماع شهودعند تنازل المتهم عن سماعهم
		أمام محكة أول درجةوانتفاء حاجة المحكة الاستثنافية إلى اتخاذهذا
	- }	الإجراء . المادة ٢٨٩ م . ج معدلة بالق ١١٣ لسنة١٩٥٠ .
1084	2114	( الطعن رقم ۲۰/۱۶۷۳ ق — جلسة ۲۰/۱۲/۲۳) التحق قد أمام المحكة الاستانافية مراز با بهان
1		التحقيق أبام المحكمة الاستثنافية : (ر.استناف).
	1	

	- 1r -
رقم القاعدة   رقم	
رقم الفاحدة الرقم والمدد العمضة	تدوين الاجراءات بمحضر الجلسة :
	الحكم يكمل محضر الجلسة " مثال في إثبات حصول
	لفت نظر الدفاع .
495 45 VA	الله ن رخ ۲۹/۱۸۳۶ ق - جلسة ۲/٥/١٩٦٠)
	وفي إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .
اع ا ا ا V	[ ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' '
	* محضر الحلسة يكمل الحكم " "مجال العمل بهذا المبدأ"
	وجوب بيان الحكم ذاته العناصر الأساسية للدعويين .
	عضر الجلسة لا يكمل الحكم في ذلك . مشال في بيانات
	التعويض.
14374.3	الطعن رقم ۲۹/۱۸۷۱ ق – جلسة ۹/۰/۱۹۹۰) معا
	مطبيقات المبدأ" عضر الجلسة يكل الحكم في استيفاء
	النقص الحاصل بديباجته نتيجة خلوها من اسم الناضي ومن بيان الواقمة وتاريخ حصوله عند عدم الادعاء بأن
	القاضي الذي أصدر الحكم هو غير من سمع المرافعة
	في الدعوى .
207 7 8 AV	4 11 41 4 1
	محضر الجلسة يكل الحكرفي بيان المحكةوالهيئةالتي أصدرت
	لحكم وأسماء الحصوم في الدعوى _ ما دام الطاعن لا يدعى
	أن القاضى الذي سمع المرافعة في الدعوي هو فير من أصدر الحكم.
77178119	الليلن رقم ١٧٧٩/٢٦ ق ــ جلسة ٢٨/٢/١٩٠٠)
	تقيد المح <b>كمة بأشخاص ال</b> دعوى " بطلان إجراءات الحاكمة
	عند محاكة غير من اتخذت إجراءات التحقيق وأقيمت
	الدعوى خيده .
217 7 8 47	الملئ رقم ۲۹/۱۲۷۸ ق جلسة ۲۰/۰/۰۱۰) د
1	`

رة القامدة المقمة والمدد المقمة	
والبدد المفعة	نظر الدعوى وترتيب الإجراءات :
1.	مجرد عدم تقديم مذكرة من المتهم تعقيبا على مذكرة المدعى
	بالحقوق المدنية المقدمة بعد الميعاد لأيمس سلامة الإجراءات
	ما دام لا يدعى أن المحكمة منعته من ذلك .
V78 4 5187	( العلمين رقم ٣٠/١٢٦٣ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ )
	حضور المحامى مع المتهم الأصم الأبكم يحقق تتبع إجراءات
	المحاكمة وتقديم ما يشاء من أوجه دفاع .
175	(الطمن رقم ١٣٧٩/٠٣٥ - جلسة ٢٨/١١/١٠) مد
	الطعن بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى :
	راجع دعوی تزویر فرعیة .
	الاجراءات التي تتبع في حاله فقــــد الأوراق أو
	الأحكام :
	سؤال المحكمة وكيل النيابة مجرى المعــاينة يتحقق به استكمال
	النقص الناشيء عن فقد محضرها . المادة ١٥٥٨ . ج .
184 7 6140	( الطعن رقم ٢٠/١٤٦ ت - جلسة ٢٠/١٢/١١ )
	بطلان الاجراءات :
	" تقسماته " " البطلان المتعلق بالنظام العام " توجيه محكمة
	الإعادة تهمة جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع عنهما
	الدعوى الحنائية .
197 1877	( الخلمن رقم ۲۹/۱۰۷۲ ق — جلسة ۲۹/۱۹۲۱)
	بطلان إجراءات بدء تسبير الدعوى الحنائية أمام جهةالتحقبق
	أوالحكم عند مخالفة الحظر المقرر بالمادة ؛ من قانون ٦٢٣
	لسنة هه ا بشأن التهريب الجمرك – تعلق البطلان با لنظاء
	المام .
WX 7 5129	(اللمن رقم ٢٩/٢٤١١ ق - جلمة ١١٦٠/١١/٨)
1 1	

وقرالقاعدة وقر والعدد الصفحة	
والعدد الصفحة	الانعدام " بطلان تشكيل الحكة ليس من بين أسبابه .
	° وسيلة التمسك بالبطلان " عدم جواز سماع الدعوى
	الأصلية ببطلان الحكم . سناد هذه القاعدة في قانوني
	الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية .
44. LE AA	(القلق فقر ۱۹۸۸-۳۰ سـ جلسة ۲۹/٤/۴)
ŀ	الاشكال في التنقيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
10137 1	(الفلمن رقم ٣٠/١٢٩٧ ق جلمة ١٩٦٠/١١/١٤ )
ŕ	
ł	اختصاص
1	احتصاص
ľ	الاختصاص الولائي :
	·
-	المحاكم العادية صاحبة لمختصاص أصيل فى نظر الجوائم التى تخول المحاكم للمسكرية سلطة الفصل فيها .
0.77 29	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
	اختصاص المحاكم العادية اختصاصا شاملا بالفصل في الحرائم
	المشتركة المنصوص طيها في قانوني العقوبات والأحكام المسكرية
į.	متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانوني . الم 1 من ق ١٥٩ السنة ١٥٩ م
	( الطن رقم ۲۹/۱۱۵۳ ق – جلسة ۱۹۲۰/۱۹۱۶) ما
٠١٨١٥	1
1	اختصاص اللجان الإدارية بنظر دعلوى إهمال مقلومة دوهة القطن ورى البرسيم بعد الميماد المقا نونى القائمة أمام المحاكم الجنائبية
	وقت نفاذ القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ .
	(البلين دخ ٢٠/١٢/٠٣ ق - إجلسة ٢٨/١١/٠١٩١) ١٩٦٠
ለየሚሆን ነ	44 100 000 000 000 0004 1 2 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4

رقم	رقم القاعدة	المسائل الفرعبة التي لا تختص بنظرها المحاكم الجنائية :
القبقحة	رالمادد	المسائل الفرعبة التي لاتختص بنظرها المحاكم
		الجنائية :
		° ما لا يعد منها " السير في دعوى تزويرعقد بيع على الرغم
		من قيام دعوى صحة ونفاذ هذا العقد أمام القضاء المدني .
7.7	۱۱۵ع۲	(الخلن دقم ۲۰/٤۸۷ ق جلسة ۱۹۳۰/۲/۲۷)
		ماهية الدفع بوقف الدعوى الجنائية :
		هو من طرق الدفاع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام
		محكمة النقض .
		(الطن رقم ۲۰/۱۲۶ – جلسة ۲۹۹۰/۱/۱۳ )
7.1	110	ه (العلمن رقم ۲۰/۶۸۷ ق — جلسة ۲۰/۲/۲۰ )
		الاختصاص النوعي :
		حالاته :
		اختصاص الهيئة العامة للوادالجزائية بمحكمة النقض :
		ملطتها في الفصل في الدعوى المحالة إليها للعدول عن مبدأ
		قانوني قررته أحكام سابقة . المسادة ؛ فقرة أخيرة من قانون
		السلطة القضائية . (الطن رنم ۲۰/۱ ق – هيمة عامة – جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۱۷)
727	, ,	,
		اختصاص محكمة الجنح :
		سلطتها في الحكم بعدم الاختصاص إذاراً ثان ظروف الدعوى
	  -  -	لا تبرر تخفيض عقوبة الحناية المحالة إليها من غرفة الاتهام
۸۲۳	101ع٣	لا تبرر تخفيض عقوبة الحناية المحالة إليها من غرفة الاتهام : — إلى حدود الحنح . علة ذلك .

وخم	رقم القاعدة	
المفعة	والعدد	الارتباط والاختصاص :
		زوال أثرالحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط
		بين واقعة الجناية التي تقرر فيها بألا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة
		إلى المتهم فيها، وبينتهمة الجنحة المسندة إلىالمتهم الآخر يقتضي
		فصل انحكمة الجزئية في الجنحة عند إعادة طرحها عليها . حكمها
		السابق بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية لم يشمل الجنحة
		إلا بحكم ارتباطها بالجناية .
090	31137	(الحلن رقم ۳۰/۳۹٤ ق جلسة ۱۹۲۰/۱/۲۰)
		زوال أثر الارتباط بين الجناية التي قورت محكمة الجنايات
		الاقتصار على نظرواقعتها وبين تهمة الجنحة يقتضى فصل المحكمة
•		الجزئية فيها عند إعادة طرحها عليها . الحكم السابق صدوره
		من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية لميشمل
		الجنحة إلا بحكم ارتباطها بواقعة الجناية .
447	45 1AP	( الطنن رقم ٢٠/١٤٥٥ — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ )
		الاختصاص المحلي :
		المحكمة المختصة محليا بنظر جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد
		هي المحكمة التي حصل التسليم بدائرتها أو التي يقيم بها المتهم
		أو التي يقبض عليه فيها . خطأ اعتبار مكان الوفاء بقيمة الشيك
		هو الذي محدد الاختصاص .
۸۱۱	100ع	
		اختصاص،أمورى الضبط القضائى : (ر. ١٠سندلال)
		اختصاص أعضاء النيابة : (ر. تحقيق رنيابة عامة)
		1

رقم القاعدة رقم والعدد الصفحة	
3-10-1	تنازع اختصاص :
	"شرط قيام التنازع السلبي على الاختصاص" أن يكون
	طلب تعيين الجهة المختصة هو السبيل الوحيد للتحلل منه .
	إمكان إعادة طرح الدعوى على فرفة الاتهام في حالة لا يكون
	لها فيها أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل
	فيها مما ينتفى به قيام هذا التنازع . انتقاء موجب اعتبار
	الطمن عند رفضه طلباً بتعيين الجهة المختصة .
١٥٩ع٣٢٨	(الطمن رقم ۳۰/۱۳۹۷) الطمن رقم ۳۰/۱۳۹۷)
	"متى يكون لمحكمة النقض أن تعتبر الطعن طابا بتعيين
	الجهة المختصة ? " انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض
	بالفصل في التنازع القائم بين قضاء التحقيق وقضاء الحكم
27. 45.44	(الطنن رقم ۲۹/۱۳۳۵ ق – جلسة ۱۰/۰/۱۹۹۰)
	" الحكم في الطلب " هذا الطلب لا يعد طعنا تتقيد فيــه
	محكة النقض بقاعدة أن ود الطاعن لا يضار بطعنه " أثر
	ذلك : وجوب إحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات لسبق
	الفصل فيها نهائيا من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأنها
	جناية ـــ ولوكان المتهم هو الذي استأنف وحده الحكم
	الصادر بادانته عن الواقعة المحالة إليها خطأ من غرفة الاتهام.
-	اختصاص محكة النقض بالفصل في التنازع القائم بين
	جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات
	. X-1
111 75 101	(الطنن رفم ۳۰/۱۳۰۷ ت – جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۲۸ )ً. أ
ι	1

رق	رقم القاعدة	
الصفحة	رقم القاعدة والعدد	ا ما ها ها ما
		اختلاس أشياء محجوزة
		عناصر الواقعة الاجرامية :
		" أشياء محجوزة " سقوط الجحز . إعلان المدين أو تحديد
		يوم للبيع خلال الستة الأشهر لا شأن لأيهما في انقطاع
		المدة . خطأ الحكم في حساب مدة السقوط . متى لا يؤثر
		في سلامة الحكم؟ حق المدين في بيع المحصول المحجوز
		إداريا نظير الأموال الأميرية . متى ينعدم ؟ بالجمز
		على ذات المحصول حجزا قضائيا . علة ذلك .
717	۲٤٦ع ١	(العلن رقم ١٤٠٤/٢٥ ق - بيلة ١٩٦٠/٢٨)
		" ما ينهى الحجز ? " بابراء ذمة المحجوز عليه من الالترام
		بالوفاء بالمبلغ المنفذ من أجله قبل ثبوت التبديد .
		(الطن دم ١٩٩٥/١٩٥ – جلسة ١٩٦٠/٢/١٤) حد
777	1 224	·
		" ومالا ينهيه " : تصريح الدائن للدين ببيعالمحجوز و إحلال
		غيره محله .
448	7 2 17	(الطعن رقم ۲۹/۲۰۱۵ ق – جلسة ۲۱/۵/۱۹۹ )
667		,
		" سقوط الحجز " بطلان الحجز نتيجة سقوطه عملا بالمــادة
		١/٥١٩ مرافعات . تعلق هذا البطلان بمصلحة المدين .
		تصحيح هذا البطلان بالتنازل عن التمسك به . مثال .
	4817	(الطنن رقم ۲۹/۲۰۱۵ - جلسة ۲۱/۵/۱۹۹۱)
227	י באי	
		" واجبات الحارس " الامتناع عن تسليم الشيء الحجوز
		عليه لمالكه ما دام لم يقض له من جهة الاختصاص
		بالغاء الحجز.
		( الله ن درم / ۱۲۶۷ / ۳۰ ق – جلسة ۲۱ / ۱۹۹۰ )
٧٤٨	1813	المسل وفي المرابع المر
	1	Í

رق	رقم القاعدة والعدد	
المقعة	والعدد	المسئولية والعقاب :
		" العلم بالحجز " الإعلان القانوني بحصول المجز لا يصلح
		"العلم بالحجز " الإعلان القانوني بمصول الحجز لا يصلح دليلا قاطعاعلى العلم به. قصور بيان الحكم في استظهاره.
		مثال .
294	7897	(الملمن رقم ۱۸۰۱/۲۹ ق جلسة ۲۶/۵/۱۹۹۰)
		" الدفع بجهالة يوم البيع " شرط التمسك به هو وجود المحجوز وعدم تبديده .
259	7217	( العلمن رتم ١٥ ٢٠/١٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ )
		"قصد عرقلة التنفيذ" _ "متى يتوافر؟" بالامتناع عن
		تقديم المحجوز أو عدم الارشاد عنه يوم البيع .
1.4	184.	(الطان دم ۲۹/۲۰۶۱ ق - جلة ۱۹۲۰/۱/۲۰ )
		"ومتى ينتنى ?" ــ عنــد ثبوت استيلاء الدائرة على المحجوز بغيرعلم الحاوس أو رضاه .
71.	18 28	( الطعن دم ١٩٦٠/١٥٨ ق - جلة ١٩٦٠/٢/٧ )
		"ومتى ينعدم ?" الجهل بأحكام وقواعد التنفيذ المدنيـــة
44.	اسم ع	أو الحطأ فيها . مثال . (العلمن رقم ٢٩/١٤٦٧ ق – جلسة ١٩٦٠/٣/١٥ ) م
''']	,	
1		إختلاس ألقاب ووظائف
		<del></del>
	1	توافر جريمسة المادة ١٥٥ع بظهور ممرض بمظهر طبيب
		المستشفى وتوقيعه الكشف على مريضة ووصفه الدواء لها .
177	١١١ع	( اللمن رقم ۲۰/۹۰۶ قجلمة ۲۷/۲/۲۲/
•	,	

رقم القاعدة رقم	
والعدد الصفحة	إختلاس أموال أميرية
1	عناصر الواقعة الإجرامية :
	"تسليم المال المختلس" "شرطه" كونه من مقتضيات
	العمل ودخوله في اختصاص المتهم الوظيفي إستنادا إلى
	نظام مقور أو أمر إداري صادر ممن بملكه أو مستمدا
	من القوانين واللوائح. عدم استظهار الحكم أن من عمل
	المتهم واختصاصه الوظيفى تفتيش نزلاء الحجزوتسلم أموالم
	الخاصـــة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للا نظمة
	الموضوعة يعيب الحكم بالقصور .
7721227	(الملمن وتم ۲۸/۲۰۷۸ ق - جلسة ۲۸/۳/۱۹۹۰)
1181281	يكفي أن يكون تسليم الشيء المختلس إلى الجاني بناء على أمر
	من رؤسائه .
V417 = 12.	
	نوع الشيء المختلس :
	ملكية الدولة لمنقولات قاعدة السويس إعتبارا من تاريخ
	العدوان الثلاثي بتاريخ ٣٠/١٠/٣٠ .
	1 1 2 2 2 1 2 2 1 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2
1137 110	
	المسئولية والعقاب :
	صورة واقعة تتوافر بهــا جناية إختلاس حرز مادة مخدرة
	وجناية إحراز هذه المـــادة في غير الأحوال التي بينها القانون .
29/18	(الطنن رقم ۲۹/۱۱۲۸ ق جلسة ۱۹۳۰/۱/۱۳) ۱۹۳۰/۱/۱۳
	"الغرامة النسبية" القضاء بها على المحكوم عليه في الحريمة التامة
1	دون الشروع فيها . علة ذلك .
V47 4 8 18	( فلن زم ۱۲۳۷ / ۳۰ ق - سِلمة ۲۱ / ۱۹۲۰ )

دقم	يتم القاعدة	,
السفحة	قم القاعدة والعدد	الظروف المشددة للعقوبة :
		"الأمناء على الودائع" لا يشترط أن تكون وظيفة الشخص
		حفظ الأمانات والودائع . ما يوفر هذا الظرف . مثال .
٧٢٧	1177 ع	( العلمن رنم ۲۰/۱۲۱۶ ق جلسة ۱۹۰۰/۱۰/۲۶ ) صورة واقعة يتلازم فيها تسليم المـــال إلى الجـــانى مع كونه
		أمينا عليه .
۲۳۷	180ع ٣	
		إخفاء أشياء مسروقة
		قعل الاخفاء :
		ودما يوفره" شراء المسروق من سارقه وضبطه وهو في طريقه
		إلى متجر غفيه ، ولولم يصل إليه .
۷٥	۱۳ع ۱	(الطعن رقم ۲۹/۱۳۸۵ ق — جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۸ )
		بيانات التسبيب:
		تبرئة المتهم من تهمة إخفاء سلاح نارى لعدم توافر ركن العلم
		لايتعارض مع إدانته عن تهمة إحرازه هذا السلاح بدون ترخيص.
		إستقلال عناصر الجريمتين كل منهما عن الأخرى .
۲۵۲	120ع ٣	( الطعن رقم ۲۰/۱۰۰ ق – جلسة ۱۹۲۰/۱۱/۷ )
		أرز
		زراعته في منطقة محظورة :
- 1		متى تتوافر ؟ _ بمجرد الزراعة . عدم لزوم الإعلان بدخول
}		الزراعة في المنطقة المحرمة .
070	۲۰۱۹	(الفلن رنم ۲۹/۱۹۰۱ ق – جلسة ۲۹/۰/۰۱۳۱)
ł	İ	

_		
رق المنحة	رقم القاعدة والعدد	1
		أسباب إباحة الحرائم
	}	أداء الموظف لواجبه :
		نطاقة ـــ عدم امتداده إلى الجريمة .
440	7577	
	ł	عمارسة مهنة الطب : إجازة الطب هي أساس الترخيص بمزاولة المهنة . لا يغني
		الجاره القب هي إساس الوحيص مراوله المهد . د يسى عنها الحصول على شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدل بعملية
		الحقن . أثرذلك .
9.8	4514	
		دفاع شر <b>مي :</b> شروط نشوء الحق :
		صورة واقعة ينتفى بها شرط قيام حتى الدفاع الشرعى .
۱۷	۳ ع ۱	(الطعن رقم ۲۹/۱۱۰۲ ق — جلسة ٥/١/١٩٦٠)
		عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى :
17	18 8	عجال بحثه . ( الطمن رنم ۲۹/۱۱۵۲ ق جلسة ۱۹۹۰/۱/۵ )
	ا ت	
		استدلال
		مأمورو الضبط القضائى ذوو الاختصاصالخاص:
		"رجال البوليس الحربي" اختصاصهم بضبط الحرائم التي
		يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة إلى تكليف خاص من القيادة العامة للقوات المسلحة في كل حالة على
		حدة. أمرر أيس هيئة أركان حرب الجيش في ١٩٥٣/٦/٩٥.
	سي ے پ	ما استحدثه الق ۸۶ أسنة ۱۹۵۳ - ( اللادرة ۲۰۵۷ م قر سرطية ۱۹۵۶ م
921	יושי	( الملمن رقم ۲۲ه/۲۰۰ ق – جلسة ۲۱/۰/۰/۲۱ )

رقم الد: •	رقم القاعدة والعدد	
	والعدد	اختصاص مأموري الضبط القضائي :
		"محل التقيد بقواعد الاختصاص الاقليمي "عند القبض
,		على مرتكبي الجريمة ــ دون تنفيذ العقوبة .
V10	150ع	(الطمن رقم ١٢١٩/٠٣ ق – جلمة ١٩٦٠/١٠/٢٤)
		"قواعد الاختصاص" الأصل أن يباشر مأمور الضبط
		القضائي أعماله في دائرة اختصاصه . عدم التزام محكة
V6 Y	اءًا ع٣	الموضوع بتحرى حقيقة اختصاصه .
761	اءرے را	
		بده إجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص المكاني تقتضي
		متابعة التحقيق وتعقب المتهم فيا يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف التحقيق ومقتضياته .
٧٠٧	۱۳٤ ع۳	(الطين دم ۲۰/۱۲۱۷ ق - جلة ۱۹۲۰/۱۰/۲٤)
		"أثر مجاوزة المأمور دائرة اختصاصه" ذلك بجعله من
		رجال السلطة العامة .
		إمتداد اختصاصه بسبب الضرورة بفعل المتهم . مثال .
251	۸۵ع۲	(الطنن وقم ١٩٩٤/ ٢٩ ق – جلسة ١٠/٥/١٩٦٠)
		جمع الاستدلالات :
		لا يحول دون ذلك قيام النيا بةالعامة باجراء التحقيق بنفسها .
٥٢٢	۱۰۰ع۲	(الطان دقم ٢٩/١٣٣٧ ق - جلسة ٢١/٥/٥/١٩٦١) مده مده
		سلطة مأمور الضبط القضائى فى تقتيش منزل متهم لم يسبق الدينا بلة العامة تفتيشه عند توافر حالة التلبس . عموم نص المادة
		سيابه العامه فليست علت والراحية النبس و الراح الله العام
٧٨٢	۱۵۰ع۳	(الطان رقم ١٩٦٠/١٣٥ — جلسة ١٩٦٠/١٩/١)
		1

قرالقاعدة رقم	,
رتم القاعدة الصفحة والمدد الصفحة	صحة الأصر العام الصادر من مأمور الضبط القضائي بتكليف
ł	مرءوسيه بالقيام باجراءات الاستدلال عندغيابه لقيامه بعمل آخر.
049 7 8 11.	(العلمن رقم ١٩٨١/١٨١ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/١٤) مد
2111	
	تحرير محضر بإجراءات الاستدلال:
	عدم اشتراط القانون تحرير محضر بتحريات رجل الضبطية
	القضائية . جواز تجهيل شخصية المرشد .
V18 1	( الطمن رقم ٢٩/١٣٢٩ ق – جلسة ١٩٦٠/١/٤ )
	جوازالاستناد إلى ما تضمنه محضر تحريات الشرطة المطروح
	بالحلسة لتعزيزما ساقته المحكمة من أدَّلة .
707 48 177	
	تلسر :
	"ماهيته وحالاته" وصف يلازم الجريمة ذاتهـ . توافره
	بادراك وقوع الجريمة إدراكا يقينيا عن طريق أى حاسة
	من الحواس . "التلبس الاعتبارى" . مطاردة الحانى
	با لصياح وتجمع العامة حوله .
	مشاهدة الجريمة من مأمور الضبط القضائي في حالة تلبس
	بعد تلقى نبأه من الغير .
7.4 7 271	(الطمن رقم ۲۹/۱۷۶۷ ق - جلسة ٤/٤/ ١٩٦٠)
١٣٠ ع ٣ ٣٨٢	، (الطعن رقم ٢٠٠/١٢٠ ق — جلسة ١١/١٠/١٠)
١٥٠ع ٣ ٢٨٧	٥ (الطنن رقم ١٩٦٦/١٢٥ق — جلسة ١١/١١/١١٠)
	الفصل في المدة التيمضت بين ارتكاب الجريمة واكتشافها
	أص موضوعي عند سلامة التدليل .
۱۵۰ع ۳ ۷۸۲	( الطعن رقم ١٩٩٦/١٢/٠ تق — جلسة ١١/١٤/١٩٠٠ )
	" شروط صحة التلبس" "عبئهءنسبيلةانونىمشزوع"_
	رو لیس منه دخول المنزل بوجه غیر قانونی .
	( الطنن رقم ۱۳۹۱ / ۲۶ تق – جلسة ۲۰/۱/۱۸ )
اعاع ا (۲۹	رست دم ۱۱۱۱۱ دی تیسه ۱۱۱۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۰ ۱۱۰ ۱۱۰ ۱۱۰ ۱۱۰ ۱۱۰ ۱۱۰

	1-
رقم القاعدة المفهمة والعدد المفهمة	
والعدد الضفحة	مثال في استيقاف .
178 1 2 40	( المطن رقم ۲۹/۱٤٤٦ ق جلسة ۲۹۲۰/۲۲ )
7137 715	٥ ( المطمن دم ١٢٠٧ / ٣٠٠)
	تكشفه إثر استيقاف سيارة وفتح بابها بحثا عن محكوم عليه
	فار من وجه العدالة .
011ع ٣ ٥١٧	(الطعن دقم ۲۰/۱۲۱۹ ق - جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۲۶)
į	"صور يتوافر بها حالة التلبس بالجريمة" مثال فى رشوة
77 18 7	(الطمن رقم ۲۹/۲۰۳۱ ق - جلسة ۱۹۲۰/۱/۱۱
	مثال في رشوة. توافر التلبس بمشاهدة مأمورالضبط القضائي
	واقعة تسلم المبلغ . ( العلن رقر ٢٠١٧/١٣ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ )
×۱۲۶ ع ۲۰۷۷	مثال في ذبح لحوم خارج السلخانة .
717 7 5 14.	( الطمن رقم ۲۰/۱۲۰۷ ق – جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۷)
	قيض:
	ما لا يعتبر قبضا :
	"الاستيقاف" "شرط صحنه" المسير بطريق سبق أن ضبطت
	فيه حقيبة تحوى ذخيرة لا يبرر الاستيقاف .
2.0	(الطمن رقم ٢٩/٢٤١٣ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١١٠)
211	إسراع المتهمة ومحاولتها التوارى عن أنظار رجال البوليس
	حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها الاتجار بالمخدرات
	يبرر متابعتها .
١٣٤ ١ ٢٧	(الطعن رقم ۲۹/۱۶۶ ق — جلسة ۲۲/۲/۱۹۹۰)
	الموقف المريب الذى وضع المتهم نفسه فيهطواعية واختيارا
	والذي ينبيء بذاته عن وقوع جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة
	يبرر استيقافه .
71134 485	(الطعن رقم ٣٠/١٢٠٧ ق ـــ جلمة ١١/١٠/١)

رق مفحة		1
		ماهية القبض:
٠,٠	459	الإمساك بشخص واقتياده إلى مكان مضاء . (الطن رقم ٢٩/٢٤١٣ ق – جلمة ٢٠/٥/٠١ )
		حالات القبض:
	1	التلبس بالحريمة :
۳۲	۱ ع ۱	القبض على المتهم فى غير إذن من سلطة التحقيق فى أى وقت و بأى مكان . ( الطن وتم ٢٩/٢٠٣٦ ق جلسة ١٩٦٠/١/١١ )
		الدلائل الكافية ــ مايوفرها :
744	۱۳۹۱ ۲۶۷۹ ۱۷۱ع۳	٥ (اللهن رقم ١٨٣٥/١٢ ق جلة ٢/٥/١٩٩٠)
		بطلان القبض :
744	۳ <i>2</i> ۱۳۲	
785	۲۳۰ع۳	"شرط التمسك به" تعلق البطلان بمن وقع القبض عليـــه باطلا . (الطمن رتم ۲۰۰/۱۲۰۷ق – جلسة ۱۹۲۰/۱۰/۱۷)

ادةم	مّ القاعدة	
المنعة	والعدد	"T أار بطلان القبض " بطلان التفتيش الحاصل بعد قبض -
- 1		باطل .
0.0	1897	(الملمن رقم ٢٩/٢٤١٣ ق جلسة ٣٠/٥/٥٩٠)
		تفتیش :
		ما لا يعد تفتيشا :
		" إجراءات البحث عن مرتكبي الجرائم وجمـع
		الاستدلالات بما ليس فيه تعرض لحرية الفرد
- 1		أو حرمة مسكنه [»] مثال .
777	۱۳۰ع	(اللئن رقم ۲۰/۱۲-۷ ق بیلمهٔ ۲۱/۱۰/۱۰)
		" البحث والاستقصاء بغير طريق القهر أو التهديد "
		مثال في تفتيش أجراه شخص برضاء المتهم وعلمه بأن مجريه
		لا يتصف بصفة مأمور الضبط القضائي .
V-11	۱۲ ع	( الخلمَن رقم ۲۹/۱۳۸۱ ق جلسة ۱۹۲۰/۱۰/۱۹۹۸ ) مد مد مد
	1	" البحث والدخول لغير التفتيش " منال في تنفيذ أمر
		وكيلالنيابة باحضار زوجةالمتهم لإجراء المعاينة بحضورها .
104 1	244	( اللهن رقم ۲۹/۱۳۰۱ ق جلسة ۲۹/۲/۲۱۹) مد مد مد مد
		مثال في استيقاف سيارة وفتح بابها بحثا عن محكوم عليه فار
		من وجه العدالة .
V10 78	- 180	(اللَّفْنَ رَمْ ١٢١٩-/٣٠ ق جِلْمَة ١٩٢٠/١٠/١٤)
		" التفتيش كوسيلة من وسائل التوقى والتحوط "
		مثال في تفتيش جندي الجيش عند القبض عليه لمخالفته
		التعلمات العسكرية بناء على أمر الضاجط المختص
799/46	114	(العلمن رقم ١٢١٣-/١٠١٠ ق جلسة ١٢٠/١٠/١٠)

	- YA -
ارتم القاعدة ارتم والعدد الصفحة	
والعدد الصفحة	تفتيش أشخاص المتهمين :
	مجال العمل بنص المادة ٢٤٦ . ج . شمـــوله الشخص
	الموجود بمنزل تم الدخول إليه بوجه قانونى وتوافرت الدلائل
1011577	الكافية على اتهامه . الكافية على اتهام من قد ما قدم الأساد من الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد الم
101 1 277	(الطعن دقم ۲۹/۱۳۰۱ ق — جلسة ۱۹۲۰/۲/۹ )
	عند رؤيته رجال القوة ثم عودته إلى غرفة المأذون بتفتيشه يوفر
	الدلائل الكافية المبررة للقبض عليه ومن ثم تفتيشه .
1713771	(الطمن رقم ۲۰/۱۶۱۷ ق—جلسة ۱۹۲۰/۱۲/۱۲)
	تفتيش الأنثى :
	. ل - ك . متى يكون بمعرفة أخرى؟ البد لا تعد عورة .
1811840	اللهن رفره ۲۹/۱۶۸ ق ــ جلسة ۲/۸-۱۹۹۰)
	تفتيش المنازل :
	ما لا حرمة له :
	السيارات الخاصة بالطرق العامة بشرط ثبوت خلوها مع
	نخلي أصحابها عنها .
40× ۲۶۶۱	(الطنن رقم ۲۹/۱۷٤۷ ق – جلمة ۱۹۹۰/٤/٤)
	الشونة عند التدليل السليم على أن حكم المسكن لا ينعطف
	اليها .
77137 77.	(الطمن رقم ۳۰/۱۲۰۷ ق – جلسة ۱۹۲۰/۱۰/۱۷) مد. مد
	حالات تفتيش المساكن:
	" نطاق تطبيق المادة ٧٤٧ . ج " عنــد توافر حالة
	النلبس بصفة عامة ما دام أن التقتيش الذي أجراه مأمور
	الضبطالةضائىوقع بمنزل يُسكنها لمتهم ولم يسبق للذا بة تفتيشه .
VAY 7510.	(الطمن رقم ٢٠/١٢٩٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٤ )

رقر القاملة رقم "قورة من الله المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة المفحة
تفتيش منزل المتهم بحضوره أو بحضور شاهدين : المستحد
ودحضور المتهم عند تفتيش مسكنه" ليس شرطا جوهريا
لصحة التفتيش "الدفع سطلان التفتيش لحصوله في غيبة
شاهدین "وماهیته" دفع موضوعی لاتجوز إثارته لأول مرة
أمام محكة القض .
(الملمن رقم ۱۲۹۶/ ۳۰ جلسة ۱۹۲۰/۱۱/۱۶) ۱۵۰ ع ۲۸۲
"متى يكون التفتيش بحضور شاهدين ? " عند حصوله
في غيبة المتهم . المادة ١٥١ج .
(الطنن دم ١٣٠١/٢٠١ق - جلة ٢٩٦٠/١٩٦٠) ٣٣٤١
"مجال تطبيق نص المادة ١٥١.ج" ندب مأمور الضبط
القضائي للتقتيش يسرى عليهم نص المادة ١٩٢. ج ( اللمن رقم ٢٠/١٣٠٨ ق – جلمة ١٩٦٠/١١/١١ ) ١٩٢٠ ٣١٩٣
( الطن رقم ١٣٠٨/١٠٠ ق – جلسة ١٩٦٠/١١/١٠ ) ١٩٥١ع ٣ ٢٩٧
تنفيذ التفتيش يمعرفة مأموري الضبط القضائي :
الرجوع في تحديد نطاق الندب ومداه إلى المـــادة ٢٠٠
لاالمادة ١٧٠٠ج.
(الطنن رقم ٢٩/١٤٨٥ ق جلسة ٢٩/٠/٨١) ا
ورود حرف العطف قبل ما يجوز فيم الجمع يقطع ! طلاق الندب و إباحة انفراد الضابط بالتفتيش أو إشر ! " عام معدفيه المناك .
الندب و إباحة انفراد الضابط بالتقتيش أو إشه الشهاد
1
1/400 J. 1/2/1999 and (
إمتداد اختصاص مأد ور الضبط الفضائي بسبب الضرورة
التي الرجيدية المام) .
( الطنن رقم ٤٤ - ١/٩٦ ق - بلسة ١٠ / ١٩٦٠ ) هم ٢٠ ١٩٤٠ )
، (اللكن مرا ١٢١٧) - عرب جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤) من من عال ٢٠٧٤ ع
1 1

وتم القاعدة وتم والعدد الصفحة	
والمدد المفعة	لا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائى
	وقت أجراء التفتيش .
V4. 4 514	(الطنن رقم ٢٣٦٠/١٠/٣ ق – جلسة ٢٩٦٠/١٠/١)
	عدم التزام محكمة الموضوع بتحرى حقيقة اختصاص مأمور
	الضبط القضائي. على المتهم إثبات ما لفة الاختصاص أمام محكة
	الموضوع .
1313 7734	(العلمن وتم ۲۰/۱۲۶۰ ق – جلسة ۲۱/۱۰/۱۰ )
177 PE17	6 ( العامن رقم ٢٠/١٤٠٠ ق إ- جلسة ٥/١٢/١) من
	نطاق تنفيذ إذن التفتيش بالنسبة للا شخاص:
	صدور إذن النيابة بتفتيش شخص إومن يتواجد معه إثناء
	التفتيش . تفتيش الغير إنما يكون عند وجوده مع الشخص
İ	المــأذون بتفتيشه .
1134	(العلن دفر ۲۰/۱۶۱۷ قا- جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۱۲)
	ضبط الأشياء المستعملة في ارتكاب الجريمة :
	معتمود هذه السلطة" وجود الشيء في عمل يمسوز لما مور
	٬ ل الفضائی دخوله . مشال . الضب ٬ ۲۹ ق – جلمة ۱۹۲۰/۱۶ ) مد
11/18	القبيد ١٩٦٠/١/٥ سيلة ١٩٦٠/١٩٦٤) سيد سياد
	والمرابع المنافة قواعد تحرير المضبوطات عدم ترتب البطلان.
1	ملة ذلك .
11/18	(المان دة ٢٩/٢٠٣٢ ق- جلة ١٤٠/١/١٤ من ١٠٠٠ ١٠٠٠ المان
	ندب مأمور الضبط القضائي للتحقيق :
	متحديد نطاق الندب ومداه" الرجوع في ذلك إلى الم ^{ادة} [
	٠٠٠ لا المادة ٧٠ ١٠ج .
م خ المهاد ا	(الملمن وتم ١٤٨٥/٢٦ ق - جلسة ٢٩/١/١١) ٥٠٠ معه معه
•	1

رقم المادد المقمة والمادد المقمة والمادد المقمة والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والمادد والما	يفيد انصرافه إلى تحقيق الحادث المتهم فيه الطاعن .
	استئناف
	میعاده :
	بدء ميعاد الطعن في الأحكام الصادرة في موضوع المعارضة
	من تاریخ العلم الزسمی بصدورها عند بطلان إملان الحلسة ا التی صدرت فیها . علة ذلك .
777 7 277	( الخلين رقم ٥٥٥ / ٢٩ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٦٠ ) سد
1	آثاره :
	<ul> <li>تحدید الاستئناف بما استؤنف فعلا فی تقــریر</li> </ul>
	الاستثناف "مثال في استثناف الحكم بعدم قبول المعارضة.
۲۹۲ ۳ ۶ ۱۵۲	(الطمن رقم ۲۰/۱۹۸ ق جلمة ۱۱۹۳۰/۱۱/۱ مد مد مد
	" أثر استئناف المدعى بالحق المدنى " سلطة المحكـــة
	الراستثناف المدمى بالحق المدى الصف العانوني إ
	الصحيح دون أن توجه إلى المتهم أفعالا جديدة .
1837 143	(الطن رقم ۲۹/۲۰۶۸ ق - جلسة ۱۹۲/٥/۱۷
	وما الذي يطرحه استئناف المتهم للحكم الصادرفي معارضته
	باعتبارها كأن لم تكن؟ " طرح الموضوع برمته للفصل
	فيه . علة ذلك .
17137131	(الطنن رقم ٢٠/١٣٧٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢) سه سه
F · (YT) ·	

_	<del></del>	
رقم	رقم القاعدة والعدد	
المغيمة	والعدد	" المتهم لا يساء بطعنه "خطأ الحكة بالغائبا الحكم المستأنف
		وتقرير عدم اختصاصها بنظرالواقعة لأنهاجناية بناء
		على استثناف المتهم وحده .
٨٤١	۲۱۶۳	
		إجراءات نظره بالجلسة :
		سقوط الاستئناف :
		" التقدم لتنفيذ حكم مشمول بالنفاذ " "كفية وقوعه "
		العبرة في ذلك بصيرورة التنفيذ أمرا واقعا بمثول المتهم
		أمام المحكمة الاستثنافية قبل نظر استثنافه .
17.4	۲۸ع۱	( الطنن رقم ۲۹/۱۷۳۸ ق — جلسة ۲/۲/۲۱۲ )
		تقرير التلخيص وتلاوته :
		تلاوة التقرير من بعد سماع دفاع المتهم لايبطل الإجراءات.
		علة ذلك .
1.4	154.	(الطنن يتم ٢٩/٢٠٤٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٥)
• ]	٠.	
		الحكم يكل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوه التقرير .
Vel	12122	( الطن رقر ۲۰/۱۲٤٩ ق جلسة ۱/۱۱/۱۲۹۱) معد سد معد معد
		التحقيق أمام المحكمة الاستثنافية :
		انتفاء حاجة المحكة الاستثنافية إلى سماع شهود الإثبات
		الذين تنازل المتهم عن سماعهم أمام محكمة أول درجة لا يعيب
		الإجراءات . المادة ٢٨٩ م. ج معلة بالق١١٣ لسنة ١٩٥٧
308	۲۸۱ع۳	( للطن دقم ٢٠/١٤٧٣ ق جلة ٢٦/١١٦ )
	- 1	

وقم	رقم القاعد والعدد	
المفحة	والعدد	عدم استدعاء شاهد النفي لساعه متى لا يعيب الإجراءات؟
475	45 144	(المنان دم ۲۰/۱۲۱ ق جلسة ۲۰/۱۰/۱۷) مد مد
		إصدار الأحكام الاستننافية بإلغاء البراءة أو تشديد
		العقوبة :
		"شرط الاجماع" قصره على حالة الخلاف في تقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		والأدلة وتقدير العقوبة .
4.1	1 و ٣٩	( الطمن رقم ۲۹/۱۰۰۶ ق – جلسة ۲۹/۲/۱ )
		بيانات الحكم الاستئناف :
	·	"بيانات الديباجة" خلو الحكم الابتدائي من امم القاضي
		الذي أصدره ومن بيان الواقعة وتاريخ حصولها. متى لايعيب
		الحكم الاستثناف الذي استند إليه في أسبابه ؟
\$ arr	¥ 8 AV	( العلمن رقم ۲۹/۲۰۱۸ ق – جلسة ۱۹۹۰/۵۱۹ ) معمد مدم
441	7 5 119	٥ ( اللين رقم ٢٩/١٧٧ ق - جلسة ٢٩/٠/١٩٦٠)
** 1		"تسبيب الحكم في شكل الاستئناف" تعلق ميماد
		الاستثناف بالنظام العام . تأجيل الدعوى ومناقشة دفاع
		المتهم لا يعد فصلا ضمنيا في شكل الاستثناف .
1	1811	(الطنق رقم١٣٩٧/٥٠ق – جلمة ٢٥/١/١٩١)
•		سلطة عكمة الموضوع في اطراح ما تضمنته الشهادة المرضية
		المقدمة لتبرير التقرير بالاستثناف بعد الميعاد .
1.5	1819	(اللهن وقم ۲۹/۱٤۰۳ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٥)
	-	تسبيب الحكم الصادر في المعارضة الاستثنافية :
		(ر. معارضة — ^{دو} تسبيب الحكم العمادر بعدم قيوطاً ") .
		تسبيب الحكم الصادر في استثناف الدعوى المهنية :
		(ر. دعرى مدنية - " بيانات الحكم في المدعري المدنية ") .

قرالفاعدة رقم والعدد الصفحة	اشتراك
	تعدد المساهمين في الجريمة بطريقة أصلية :
117 1 277	
٠٨٤ ٢ ٣٠٤	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
111 1 5 72	
163 ( 434	ماهية الاشتراك : جواز وقوع الجريمة بعد الانفاق طيها مباشرة . (الطمن دنم ٢٩/١٠/٣ ق – جلسة ١٩٦٠/٣/١٥) إثبات الاشتراك :
117 1 2 77	جواز إثباته عن طريق القرائن . ( اللمن رنم ۲۹/۱۶٦۰ ق – جلمة ۱۹۲۰/۲۱ ) يجب أن ترد الفرينة على واقعة التحريض أو الاتفاق ذاتها مع صحة الاستناج .
£7A Y E 9.	the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the s
٤٠٣٢ ٢٨٠	ظرف حمل السلاح فى السرقة ظرف مادى مىرى حكمه على الفاطل والشريك ولو لم يعلم به . (الطنن دنم ۲۹/۱۸۳۷ قى – جلسة ۲/۵/۲۹۳۲ )

_		
دقم المفحة	رقم القاعدة والعدد	إعلان
		يياناته:
۸٧١	1713 ۳	وجوب اشتمال أصل الورقة المعلنة إما على توقيع مستلم الصورة و إما على إثبات واقعة امتناعه وسببه ــــ أثر إغفال ذلك . ( العلمن رقم ٣٠/١٠٢٣ ق ـــ جلمة ١٩٦٠/١٢/٦ )
		المصلحة في التمسك ببطلائه :
۳۸۰	7277	متى تنتفى مصلحة المتهم فى التمسك بعدم إعلائه ؟ (الطعن دفر ۲۰/۱۸۸ ق — جلسة ۱۹۲۰/٤/۲۱)
		آفات وامراض ضارة بالنباتات 
		راجع قانون—" القوانين المعدلة للاختصاص ".
		إفشاء الأمرار
		" نطاق الحظر المقرو بالمادة ٢٠٩ مرافعات " عدم المداده إلى ما يتصل بسمع أحد الزوجين أو يقع طيه
1441	۲۶ع	بسوق. الإعفاء من أداء الشهادة – أثر توافر حالات المادة ٢٨٦ - ج. إعفاء الشاهد منأداء الشهادة إذا رغبذلك . (الطمندةم ٢٩/١١٩٤ ق – جلمة ٢/٢/٢٢)

رقم القاعدة وقم	
والمدد الصفحة	أمر بألا وجه
1 1	المن بالا وجه
1 1	
1 1	الطعن فيه بطريق الاستئناف :
1 1	
	ممن يجوز ؟ عدمجوازه عند رفعه منغير الحبني عليه في الدعوى
1 1	
	الذي لم يدع بحقوق مدنية بصفته وارثا .
127 1279	( الطعن رقم ۲۹/۲۰۷۳ ق جلسة ۲۹/۲۰۲۲)
	·11 41 * 41 ···
	انتهاك حرمة ملك الغير
1	
	عناصر الواقعة الاجرامية :
i	الحيازة :
	- 61 11 15. 11 41 19.
	"ماهيتها " هي الحيازة الفعلية طالت مدتها أو قصرت .
-	ob arts
	القوة :
- 1	1 :11 111 + 1 11 ** 1
- 1	عدم اشتراط استعالها بالفعل .
1837 143	( الطن رقم ۲۹/۲۰٤۸ ق – جلسة ۱۹۹۰/۰/۸۱۷ )
i	المسكن:
- 1	
1	فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته .
ł	
4	المسئولية والعقاب :
	" " " " " " " " " " " " " " " " " " "
1	"القصد الحنائي في جريمة المادة ٣٧٠ع" يستسوى
1	فى توافره أن تكون الجريمة قد تعينت أو لم تتعين .
VY0 17517V	(الحلمن رقم ١٩٢٩/ ٣٠ ق — جلسة ٢٤/ - ١٩٦٠/١)

## ( つ ) ・ ( ー )

تحقيق . تموين . تزوير . تنظيم . تقليد العملة وتزييفها . تنفيذ الأحكام .

______

بطلان ( ذکر فی موضعه بکل باب) نساء : (پر . تنظیم) ىنك تسليف : (س. تزوير) بولیس حربی : (س. استدلال) تأحيل ديون : (ر. شبك) تجنيح الحناية : (ر . غرفة اتهام) تحويات : (رب نحقيق) تحريك الدعوى الجنائية والتدخل فيها: (ر. دموى جنائية) تداخل في وظيفة عامة : (م. إختلاس ألقاب ووظائف ) تسبيب الأحكام : (س٠٠٨) تصرف في التحقيق : (ر. أمر بألا وجه ، غرفة أنهام) تفتيش : (ر. ١٠ استدلال وتحقيق) تفسعر القانون : (بر، قانون) تقادم : (س. دعوی جنائية ) تقرير تلخيص : (ر. استناف) تلبس : (م. استدلال) تنازع اختصاص : (س. اختصاص) تنبيه الدفاع : (ہے مفاع) تهر ب جوکی أرر . قانون عقو بات ضربي )

	- rx -
القاعدة وقم والعدد الصفحة	تعقيق
	مكان التحقيق :
۲۵۸ ۱ ۴۳	متى تجوز مباشرته من المحقق فى غير مقر العمل الذى يباشر اختصاصه فيه ؟ ( المنان رقم ٢٩٦٠/٢٠ ت - جلسة ١٩٦٠/٢/٩ )
	الاختصاص المكانى باجرائه :
۱۱ع ۳ <b>۹۳۳</b>	
۱۱ع ۳ ۲۲۸	الأصل في الإجراءات الصحة وان يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه . (الطنن رفم ۲۰/۱۶۰۰ ق – جلسة (۱۹۲۰/۱۲/)
	بدء إجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص المكانى تقتضى متابعة التحقيق وتعقب المتهم فيما يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف التحقيق ومقتضياته .
۲۱37 ۲۰۷	( الطمن رقم ۲۰/۱۲۱۷ ق — جلسة ۲۶/۱۰/۱۰ ) اع
	ندب معاون نيابة للتحقيق :
	عدم لزوم النص صراحة على درجة مر ندب للتحقيق . إثبات أمر الندب على إشارة الحادث يفيد انصرافه إلى تحقيق الحادث المتهم فيه الطاعن .
۹ ع۲ ۸۰۰	(اللمن رقم ١٥٤٠/٢٤ ق - جلة ٣٠/٥/١٩٩٠)

رقم القامدة العرقم والعدد العمضمة	
والعدد المفحة	إجراءات جمع الأدلة :
	المعاينة :
	جواز حصولها في غيبة المتهم عند قيام الموجب . للمتهم أن
AAV	يتسك أمام محكة الموضوع بما شاب هذه المعاينة من قص أوعيب.
924 45 140	(العلمان وقر ١٤٦٦/١٤٦ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١)
	تفتي <i>ش</i> :
1	متى لا يعتبر من أعمال التحقيق ؟ : ( س. استدلال ) .
	الشروط الشكلية لصحة الإذن به :
	جواز صدور الإذى به بعد اطلاع النيابة على محضر جمع
	الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لإصدار الإذن .
177 45171	(الطفن رقم ۳۰/۱۶۰۰ ق – جلسة ٥/١٢/١٢)
	إغفال بيان صفة مصدرالإذن وساعة صدوره. متى لاتعيب
	الإذب ؟
444 45 144	( الطعن رقم ۲۰/۱۳٤۹ ق – جلسة ۲۰/۱۲/۲۰)
	شروط صحته الموضوعية :
	المختص باصدار الاذن:
	الأصل أن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه -
	المنازعة في ذلك تقتضي تحقيقا موضوعيا .
177 75171	( الطنن رتم ٢٠٠٠ ت – جلسة ٥/١٢/١)
	إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه
	اختصاصه بعمله الأصلى ما لم يخصص في أمر الندب بأعمال
1	النيابة المسكرية وحدها .
	اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع
	الحوادث التي تقع بدائره المحكمة التي يعمل بها .
797 180	( المسلمن رقم ١٤٤٩ / ٢٩ ق – جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢ ) ٠٠٠ ب ٠٠٠
I	I .

_		
رقم المفحة	رقم القاعدة والمدد	العبرة في الاختصاص بالواقع و إن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكة .
477	۱۸۲ ع ۳	(الطعن رقم١٣٤٩/٥٠٠ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١ )
<b>Y</b> Y/	7 2 129	بده تسيير الدعوى الجنائية أمام جهة التحقيق أو الحكم بناء على طلب من مدير مصلحة الجمارك فيجرائم التهريب الجمركي . المادة ع من الق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ (الطمن دقم ٢٩/٢٤١١ ت - جلسة ١٩٦٠/١١/)
۰۸٬	775111	سلطة رئيس النيابة فى ندب عضو بدائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة . الم ١٢٨ سلطة قضائية ، لملكدة ٧٥ استقلال القضاء . كفاية الندب الشفهى عند الضرورة . توقيع الإذن باعتبار مصدره وكيل النيابة المنتدب يكفى لاعتبار الإذن صادرا ممن يملكه .
		السبب:
οź	1137	صحة صدور الإذن بضبط وتفتيش أحد أفراد القوات المسلحة بناء على تحريات تولاها ضابط البوليس الحربى . علة ذلك . (الطنن دقم٢٦/٥/٢٦ ق — جلسة ٢١/٥/٢١)
<b>a</b> 6	A 7 8 10	تقدير جدية التحريات واتصالها بشخص المتهم أو اقتصارها على منزله ومبلغ كفايتها لإصدار الإذن بالنفتيش متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكة الموضوع . للنيابة – ألا تتقيد في النفتيش يما يرد في طلب الإذن . (الطن دم ٢٠/١١١ ت – بلسة ١٩٦٠/١/١٢)
-		تنفيذ الإذن به : (ر هذا النوان في باستدلاله ).

رقرالقاعدة رقم والمدد الصفحة	
رالمدد الصفحة	*بطلان التفتيش:
	ما يبطله :
V4 1 E 18	دخول المخبر منزل المتهم بوجه غير قانونى لا يصححه أمر رئيسه المأذون بالتفتيش بدخول المنزل للتحفظ على المطلوب تفتيشه . أثرذلك . القبض على المتهم إنما يكون بالقدر اللازم لإجراء التفتيش . أثر تخلف هذا الشرط . ( الطنن دتم ٢٩/١٣٩١ ق – جلة ١٩٦٠//١٨ )
VVA 4 5 1 5 9	بطلان التفتيش المـأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية. تعلق هذا البطلان بالنظام العام. أثر ذلك . الم ٤ من ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ – بأحكام التهريب الجموكى .
	ومالا يبطله:
	صحة التفتيش الذي أجراه مأمور الضبط القضائي بمثزل يسكنه المتهم ولم يسبق للنيابة العامة تفتيشه ــ عند توافر حالة التلبس بالحريمة .
10ع ٣ ٢٨٧	
	الدفاع ببطلان التفتيش أمام محكمة النقض ـــ ما لا يجوز إثارته لأول مرة : ما ينعاء المتهم من أن التفتيش تم في غيرحضور شاهدين .
VAT 7810	
	* سر. أيضا استمدلال . "تقتيش منازل المتهمين" ، "وتقنيذ التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي" .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	كذلك المنازعة في اختصاص مصدر الإذن و بطلان تنفيذه.
	751W	وداف اسارعه في حصه فل مصدر الإدن و بصار فا معيدا
٨٤٨	۲۳٤ع ۳	و أيضاً الدفع ببطلان إجراءات التفتيش . ( العلمن رقم ۲۷۹ / ۳۰ ق — جلمة ۱۹۲۰/۱۱/۲۸ )
		الدفع بيطلان التفتيش من حيث صلته بالتسبيب:
PV	1218	و التسبيب الكافى متى لا يعيب الحكم القاضى ببطلان النفيش على المتهم النفيض على المتهم النفون بتفتيشه ومنزله ؟ (الطن دم ١٩٦١/١/١١)
٨٨٣	<b>4</b>	إذا كان ما أثبته الحكم يوفر الدلائل الكافية المبررة للقبض على الطاعن ومن ثم تفتيشه ، فانه لا يؤثر فى سلامة هذه النتيجة ما قاله من أن الطاعن كان موجودا مع المسأذون بتفتيشه ، ولا خطؤه فى وصف حالته عند مشاهدته من أفراد القوة . (الطن رتم ٢٠/١٤١٧ ق — جلمة ٢٠/١٢١/١
		الحطأ القانوني في بعض الأسباب لا يعيب الحكم ما دام لمنطوق ظل صحيحا بما يق منها – يستوى في ذلك صحة النفتيش أو بطلانه . ( الطن رتم ۲۰/۱۲۲۲ ق – جلسة ۲۰/۱۲۲۲ )
	, (" )	الد الضمني عدم لزوم تصريح المحكة بأنها تقر سلطة التحقيد الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجرائه لايستلزم ددا خاصا . علة ذلك .
٨٧٥	١٧٠ع	( الطعن رقم ۲۰/۱٤۱۰ ق – جلبة ۲۱/۱۲/۱۲)
ı		•

رق	وقم القاحدة	
المقعة	رقم القامدة والعدد	"التسبيب المعيب" " الرد غير الكافي المنطوى على فساد
		في الاستدلال" . مثال في الرد على الدفع بالبطلان لعدم
		جدية التحريات .
٧. ٨	188.	
, • •	انكاا	آثار بطلان التفتيش :
		جواز أخذ المتهم باعترافه عند استقلاله عن التفتيش الباطل.
		حمان الاستالان أقباله الشهرية عن الفتيس الباطل.
		جواز الاستدلال بأقوالالشهود بشأن واقعة إلقاءالمخدر لما بينها و مدد الامتدان مرد : مراد ال
		ويين الاعتراف من نوع اتصال . (الله: رة مويد/ مهرة
۳۲۸	7 2 70	(الطنن رقره ۱۷۲۱ / ۲۷ ق جلسة ۱۱/٤/۱۹۹۱) مدر دور دور دور
		استجواب المتهم :
		ووضما ناته " عبال العمل بنص المادتين ١٢٥ ، ١٢٥ . ج
101	۲۲ع۱	(الطنن رقم ۲۹/۱۳۰۱ ق — جلسة ۹/۲/۲۱)
		الطعن في اجراءات التحقيق :
		" الدفع ببطلان التحقيق " عدم تأثيره في قرار إحالة القضية
		إلى محكمة الجنايات .
		آثاره: عدم مساسه بالإجراءات الصحيحة السابقة طيه .
1.0/	15 77	(الطنن وقم ۲۹/۱۳۰۱ ق - جلمة ۲۹/۱۹۹۰)
	1.0.	
		יפונ
		عناصر الواقعة الإجرامية :
		تغيير الحقيقة _ إثبات التزوير :
		عدم تنظيم المضاهاة في نصوص آمرة تستوجب مخالفتها البطلان
001	1751.0	(الطين رقم ١٢١/ ٣٠ ق – حلية ١٣/٦/ ١٩٦٠) [و
		صحة اتخاذ ورقة استكتاب تم أمام موثق بدولة أجنبية أساسا للمضاهاة .
		1.00 lenten 51
۱. ۲۸	146عم	والعمل وم ١٥٠٤ م ١٠٠٠ ال ١٠٠٠ من من من المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرات المرا
	1	•

رتم القامدة رقم والمدد الصفحة	راجع أيضا دعوى "زو ير فرعية" .
	الضرو:
<b>44</b> £ 4 & VA	افتراضه عند العبث بالأوراق الرسمية . عدم صحة القول بأن التزوم مفضوح يبدو للنظرة الأولى . (الطنن رقم ٢٩/١٨٣٤ ق – جلسة ٢٥/٢٠٢٠)
7.7 72110	عدم لزوم تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرو . (الطمن دتم ۲۰/٤۸۷ ق – جلسة ۱۹۲۰/۱/۲۷)
	وقوع التزوير على شيء أعد المحرر لاثبانه :
	تاريخ المحرر بيان هام من البيانات الواجب إثباتها في محاضر أعمال المأموريات التي يكلف بها معاون محكمة الأحوال الشخصية
410145114	(الطنن دقم ۲۰/۸۲۷ ق — جلمة ۱۹۲۰/۲/۲۷) مد مد
	الصور العامة <b>لل</b> نزوير في الحررات :
	المحرر الرسمى :
	تعریفه:
	الرجوع فى ذلك إلى نص المادتين ٢١١ ، ٣١٣ع ــ دون   المادة . ٣٩ من القانون المدنى .
	مناط رحميته :
1921 1881	تحریره من موظف عمومی مختص بمقتضی وظیفته بتحریره . (الطن رقم ۱۹۹/۱۱۸۹ ق — جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۱)

قرالقاعدة رقم والعدد الصفحة	,
	صدوره من موسف موی منسف سر یره ووقوع العبیر دی
٨٨ ع ٢ ٨٥٤	أعدت الورقة لإثباته أو فى بيان جوهرى متعلق بها . (الطنن رقم ۴۰/۵۰۶ ت — جلسة ۲۱/۵/۱۱) ممه
Eavil Cuu	
	ماهية المحرر الرسمى :
İ	إنسحاب رسمية المحــــرر – عند تدخل الموظف في حدود
٨٨ ع٢ ٨٠٤	وظيفته ــ على ما سبق ذلك من إجراءات . (الطن رقم ٢٠/٥٠٤ قـ جلسة ١٩٦٠/٥/١٦)
	الموظف العمومي في باب التزوير :
	تعريفه . عدم تسوية الشارع بين القائم بخدمة عامة وبين
1.71 1 2 44	الموظف العمومي . (الطن رقم ۲۹/۱۱۸۹ ق جلسة ۱۹۲۰/۲/۱۹) معه
1.1/1/211	
	م يستمد الموظف اختصاصه ? :
	من القوانين واللوائح ومن أوامر الرؤساء فيها لهم أن يكلفوا
201781	الموظف به . (الطنزرتم ٤٠٤/٣٥ ق — جلسة ١٦/٥//٩٠)
71075117	ومن أمر رئيس مختص طبقا لمقتضيات العمل . (الطن رتم ٢٧/٨٢٧ ق — جلمة ٢٧/٦٧٧)
	·
1 1	تطبيقات للحررات الرسمية :
	إستمارة طلب صرف تقود لمتعهد من السلفةالمستديمة رقم٣٣ مكررع . ح ، كشف توريد اللحوم نتيجة تداخل الموظف
	منزرع . ح ، شنگ تورید انتوام میب المناس الروسات المناس الراجمة والاعتهاد .
2017 8 1	
1 1	

-		
دق	رتم القامدة	
المقحة	رقم القاعدة والمدد	محضر التحرى الذي حر ره ^{دو} بلوكامين ^{،،} بمناسبة غياب مأمور
		الضبط القضائي عن مقر عمله نقيامه بعمل آخر بناء على تكليفه
		بذلك تكليفا عاما .
٥٧٩	1811.	,
		· ·
		دفتر تسلم معاونى محكمة الأحوال الشخصية المــأموريات
		المندويين لتنفيذها .
710	12114	(الطن رقم ۲۰/۸۲۷ ق — جلسة ۲۷/۲/۲۷)
		المحرو العرفي :
		مثال في تراخيص الاستيراد .
178	٣٣ع ١	(الطن رم ٢٩/١١٨٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٥)
		إيصالات توريد القمح لشونة بنك التسليف ودفتر الشونة
	ļ	إيضادت توريد المنع شوله بعد التسبيف ودفر السولة .
-	1800	(الطن رقم ١٩٠٨/٣/١٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)
•••	. ر	
	<b>i</b>	
		تقليد العملة وتزييفها
		الشروع فى الجريمة :
	Į.	
		متى يتوافر ؟ مثال . (الطعن رتم ١٩٦٠/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٧ )
173	۸ ع ۲	راهس وم ۱۹۱۰/۱۷۱۵ – جست ۱۹۹۰/۱۷۱۷)
		50
		تموین
		راجع رشوة – النية الاحرامية :
	1	1

يتم التنامدة رقم	
والبدد المقعة	تظیم,
1	, سطيم
	النامية بنتي من النامية المنتقبة من النامية المنتقبة من النامية المنتقبة من النامية المنتقبة المنتقبة المنتقبة
	البناء بدون ترخيص:
	" متى يعد الترخيص ممنوحاً بقوة القانون ؟ " الم ٣ من الم
	الق ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤. قصور سان أحكام الإدائة عند
	عدم استظهار حقيقة تاريخ إقامة المبنى وما قام به المتهم من إجراءات الحصول على الرخصة .
017 78 94	(الطن بُرة ٢٩/٢٤٣ ق - جلة ١٩٦٠/٥/٣٠)
	" طبيعة جريمة البناء بغير ترخيص " منى تعتبر جريمة وقتية
	متنابعة ؟ آثار ذلك .
5.18 V	الطن رقم ٢٨/١٨٦٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٦٢) مند مند مند سو
	أعمال الترميم والتدعيم :
	الهميز بينهما .
P-13 4 24e	(الطنن رقم ۲۹/۱۸۱۳ ق <del> جلسة ۱۹۱۰/۱۸۱۶)</del>
	تنفيذ الأحكام الجنائية
	سفيد الاحكام اجماليه
	كيفية التنفيذ :
	عدم اشتراط تحرير أمر بتنفيذ العقوبات المقيدة بلخرية تمهيدا
	لإيداع المتهم السجن.
149 1 644	(اللهن دتم ۲۹/۱۷۳۸ ق – جلسة ۲/۲/۲۲۱) مد.مد شد ۰۰۰
	قراعد الاختصاص:
	البحث عن متهم فارمن وجه العدالة يقتضى متابعته التنفيذ العقومة عليه
011ع۲ ۱۲۵	(الطن رقم ١٢١٩/٣٠ ق – ١٩٩٠/١٠/٣٤) مدر مد
	الاشكال في التنفيذ:
	الإسمان ي المنظمة المنظمة المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المن
VAA 72101	" ماهيته " نظلم من إجراء التنفيذ وليس طعنا . آثار ذلك.
ı j	(الطنق وقم ١٩٩٧/١٢٥ ت جلسة ١١١/١١/١٤) معه مده ١٩٩٠
م. (۲٤) . ع	

جرائم . خطف . برائم النشر . بخطف . برائم النشر . بخيانة أمانة . بخير وضرب . بخير وضرب . بخير فرعية . بخير و يو فرعية . بخيري باهمال . بخيري منائية . بخيري مدنية . بخيري مدنية . بخيري مدنية . بخيري مدنية . بخيري مدنية . بخيري مدنية . بخيري مدنية . بخيري مدنية . بخيري مدنية . بخيري مدنية .

دفوع .

بعزاءات مدنية : (س. عنوبة) جمارك : ( ر . قانون عقو بات ضریری ) : (ر. إختلاس أشياء محجوزة ) حارس : ( مده خيانة أمانة ) حيس : ( ر . إختلاس أشياء محبوزة ) حجز : (س . قانون دول مام) حرب : (ر. انتهاك حرمة ملك النبر) حيازة خبیر خطأ مادی ة ( س م إنبات ودفاع ) (5-.4): خطأ في القانون : (ب. خض) دعوى مباشرة * (س. دھوی جنائية ) دفاع شرعی : (م. أسباب إياحة الجرائم)

· (س م أمر بالا وجه )

= (ر - اصعلال)

دليل جديد

دلائل كافية .

3.	رق القامدة	
3 5 1	رتم القاعدة والعدد	
400.00	والعدد	(ج)
		جرائم
		۲۵.
		أركانها :
•		was to the stand of the M
	1	وجوب الرجوع في استخلاص نطاق الجريمـــة إلى النص
		الذي يعرفها .
	l	4.4 4 183
178	۲۳ع ۱	(الطمن رقم ۲۹/۱۱۸۹ ق - جلسة ۲۰/۲/۱۹۹۰)
,	_	تقسيمها :
	l	والجريمة الوقتية – تطبيقات "جريمةالعود إلى حالة الاشتباه.
	ſ	المريعة الوطية - كتبينات جريمة العود إلى حاله الاشتباه،
~~	78 78	(الطن وتم ۱۹۳۸/۲۹ ق - جلسة ٥/٤/١٩٩٠) مد
110	I, C	٤ (الفلن رقم ١٣٠٠/ ٣٠ ق – جلسة ١٩٦٠/١١/ ١٩٩٠)
X - V	40134	
		"الحريمة الوقتية ألمتنابعة أو متلاحقةالأفعال". ماهيتها.
		1
٤٠	18 V	(141./1/11 - OIX/1X14 POD-)
304	46148	٥ (العلمن وتم ١١٠١/٣٠ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٩٠)
1-7	1.0	"الجريمة المستمرة استمرارا تجدديا" مثال. جريمة التخلف
1		
		عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة .
		(العلمن رقم ١٣٧٤/٣٠ق — ١٩٦٠/١١/٣٩)
Ve/	דדושש	
		"جرائم عسكرية" تفتيش جندي الجيش عند القبض عليه
	ŀ	لمخالفته التعليات العسكرية هو إجراء تحفظي . أثرذلك .
794	17517	(الطبن رقم ۲۰/۱۲۱۳ ق — ۲۰/۱۰/۲۶)
		a-11 #1
	1	جرائم النشر
	1.	
	1	إعادة النشرهي في حكم القانون كالنشر الجديد. المادة ١٩٧ع
	1	
44	1 4514	( الطمن. رقم ۲۰/۱۰۲۷ ق – جلسة ۲۰/۱۲/۰۱)
	-	

رة اقتاحدة رقم والعدد الصفحة	· ·
والعدد الصفحة	جرح وضرب
	برح وطرب
	عناصر الواقعة الإحرامية :
ľ	الأفعال المادية :
1	مسئولية الصيدلى عن حقنه الحجي عليه في غير حالة الضرورة
	على أساس العمد . علة ذلك .
4-218117	(الطنن رقم ١٩٦١/١٣ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٣)
1 4	
	النتيجة :
	el Cl 1 2 41 el 2 1 0 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
	إغفال بيان النتيجة النهائية يميم الحكم بالقصور .
1931 561	(الطن وقم ۱۹۵۳/۲۳ ق - جلسة ۲۹/۱۹۹۱)
	الرابطة السبية :
	ماهياتها وتقديرها ورقابة محكة النقض على هذا التقدير .
1.5 4514	(الطين رقم ١٢٦١/٣٠ ق - يطبة ١٩٦٠/١٢/١٠)
	"بيانات التسبيب بالنسبة إليها" اقتصار الحكم عل بيان
•	وصف الإصابات الواردة بتقدير التشريح لا يكفي
	G (.)
1	
	في استظهارها .
VV1 45184	
٧٧١ ٣٤١٤٧	ق استظهارها . (الطنن رفم ۲۲۶/۱۲۹ ق — جلسة ۱۹۲۰/۱۱/۷ )
<b>VV</b> 1 7516V	في استظهارها .
VV1 4518V	ق استظهارها . (الطنن رفم ۲۲۶/۱۲۹ ق — جلسة ۱۹۲۰/۱۱/۷ )
VV1 7518V	في استظهارها . (الطن دم ٢٠/١٢٦٤ = جلسة ١٩٦٠/١١/٧ ) تعدد المساهمين في الجريمة : مثال . انتفاء التعاوض بين نغى ظرف سبق الإصرار في حق
VV1	في استظهارها . (الطن رنم ٢٠٠/١٢٦٤ – جلمة ١٩٦٠/١١/٧ ) تعدد المساهمين في الجريمة : مثال . انتفاء التعارض بين نغى ظرف سبق الإصراد في حق المتهمين و بين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليه .
117 18 17	في استظهارها . (الطن دم ٢٠/١٢٦٤ = جلسة ١٩٦٠/١١/٧ ) تعدد المساهمين في الجريمة : مثال . انتفاء التعاوض بين نغى ظرف سبق الإصرار في حق

رز	وقرالقاعدة	
المتأ		
		(ح)
	1	حريق باهمال
٠.		
· · ·	ľ	عناصر الواقعة الاجرامية :
		"الإهمال ــ ما يوفره" دخول غزن ووجود "فا نوس" على مقربة
1		من البنزين حال تفريغه .
· .	}	بيانات التسبيب:
51		والتسبيب الكافى" مالا يميب التسبيب . مثال .
		(الطمن رقم ۲۹/۱۷۱۲ ق - جلسة ۲۹/۳/۲۱)
777	15.05	
		X-
٤.		الحكم الحضورى اعتبارا :
		وتشرط أعتباره كذلك" أن يكون التأجيل لحلسات متلاحقة.
		آثار تخلف هذا الشرط .
747	46104	(الطنن وتم ۲۰/۱۹۸ ق جلسة ۱۹۱۰/۱۱/۱ س س. مسأ
		الحكم الغيابي : (ر.مىارنة) .
		الحكم البات :
		وورد ألحكم الفيابي في صحيفة الحالة الحنائية رغم فوات مدة
		صقوط الدعوى الحنائية لا يقطع بهائيته • علة ذلك .
460	46174	1
7120	12."	1
		النطق بالحكم :
		" آثاره" زوال الارتباط القائم من تهمة الحنامة الموجهة للتهم
		فيها ، و بين تهمة الحنجة الموجهة إلى آخر يقتضي فصل ا
		المُحكة ألَّم رَبُّة في الْمُنعة عند إعادة طرحها عليها. علة ذلك.
440	12112	(الطين رقم ٢٠١٤) ٣٠ ق - جلسة ٢٠/٦/٦١) مد مد ١٠٠٠ د٠٠
1	78138	ع(الملن رقر ه ه ١٠٠/١٥ ق - جلة ١٤/١٤/١٤)
	_	, , , ,

رو	رقم القنامشة	
الصقحا	والمدد	ً التوقيَّع عليه :
		ماهية الشهادة السلبية التي تثبت تأخير التوقيع على الحسكم في
		ميعاد الثلاثين يوما
771	45119	(الطن رقم ۲۹/۱۷۷۹ ق - جلسة ۲۸/۱/۱۹۹۰) م م م
		بيانات الديباجة :
		وجوب استيفاء ألحم ذاته البيانات الأساسية للدعويين
		الجنائية والمدنية .
٤٠٧	٨١ ع.٢	(الطنن رقم ٢٩/١٨٧١ ق – جلــة ٩/١٩٠٠)
		أصدرت الحكم وأسماء الخصوم في الدعوى " مادام
		الطاعن لايدعى أن القاضى الذي سمع المراضة هو غير من أصدر الحكم
771	75119	(الطنن دقم ۲۹/۱۷۷۹ ق - جلسة ۲۹/۱/۱۹۸ )
	1.5	" محضر الجلسة يكمل الحكم " الذي خلت ديباجتمن اسم
		منأصدره ومن بيان الواقعة وتأريخ حصولها عند عدم الإدعاء
		بان القاضي الذي أصدر الحكم هو غير من سمع المرافعة .
204	۸۷ع۲	(الطنن رقم ۲۹/۲۰۱۸ ق — جلمة ۲۹/۵/۱۹۹۰)
		<b>بي</b> انات المنطوق :
		عدم لزوم النص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع
		التي أبديت أثناء المرافعة .
Vet	178128	(اللمن رقم ١٣٠/١٣٤ ق – جلسة ١/١١/١١)
		*بيانات التسبيب :
		بالنسبة للدعوى الجنائية – التسبيب الكافى :
•	1	" بيان الواقعة وظروفها " عدم تحديد القانون شكلا
		خاصا لهذا البيان .
۳۱'	17271	(الطمن رقم ۲۹/۱۷۵ ق — جلسة ٤/٤/١٩٦)
		* النسية لأوجه الدفاع وطلبات التحقيقي . (س.دفاع) .
		( )
		•

دقم	رثم القاعدة	
المنحة	والعدد	البيان الكافى – تطبيقات:
		منال في إخفاءأشياء مسروقة . البيان المتعلق بفعل الإخفاء
٧ø	۱۳ع۱	(الطعن رقم ۲۹/۱۳۸۵ ق — جلسة ۱۹۲۰/۱/۱۸)
	i l	مثال فی حریمة تزویر محرد رسمی ــ البیان المتعلق برکن
		الضرو .
7.7	110ع۲	(الطعن رقم ۳۰/٤۸۷ ق – جلسة ۱۹۹۰/۱/۲۷) مد سد
		مثال في جريمة القتل الحطأ ـــ البيان المتعلق بالصلة السببية
747	1809	(الطمن رقم ۲۹/۱۵۳۷ ق — جلسة ۱۹۳۰/۳/۲۲)
		مثال في جريمة هتك عرض بغير الرضاء ــــ البيان المتعلق
		بعدم الرضاء .
747	18114	(الطمن رتم ۲۰/۹۰۶ ق – جلسة ۲۷/۲/۱۹۹۰)
		مثال في سرقة – البيان المتعلق بالقصد الجنائي .
V£ 9	45154	(الطنن رقم ٢٠٤/١٢٤٤ ق — جلسة ٣٠/١٩٦٠/١٠/١)
		مثال في جريمة شيك بدون رصيد ــ البيان المتعلق بالقصد
•		الجنائي .
٦٧٠	75177	(الطمن رقم ٣٠/١٠٣٥ ت - جلسة ١٠/١٠/١٠)
		مثال في جريمة المادة ٢٣ من المق ٧٤ لسنة ١٩٥٧ –
	1	أجانب ــ تقديم أوراق غير محيحة قصد تسميل الدخول إلى البلاد
		أو الإقامة فيها ـــ بيان الفعل المادي والضرر .
777	7577	(الطنن رتم ۲۹/۱۷۷۲ ق — جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۱)
		الرد الضمني – تطبيقات:
		أمثلة في شهادة الإثبات .
٧٣٠	72179	
	76197	
	4514.	
	1 -	

رق	و <b>تم الشاحدة</b> والعدد	·
المنة	والمدد	المنازعة في مكان ضبط المتهم .
744	78171	
,		مثال في اطراح أقوال شهود النفي .
۸۷a	۱۷۰ع۲	
		مثال في إغفال إيراد بعض تفصيلات تقريرالصفةالتشريحية
		ومحضر المعاينة .
177	٠٨١ع٣	
		مثال في إقرار المحكمة سلطة التحقيق على ما رأته من حجدية
		التحريات وفي الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجرائه .
۸۷ø	۲۶۱۷۰	(العلمن رقم ۲۰/۱۶۱ ق – جلسة ۲۰/۱۲/۱۲)
		الدفع بتلفيق التهمة .
٦٨٣	۱۳۰ع	
۸۷ø	١٧٠ع٣	٥ (الطنن رقم ٢٠/١٤١ قجلسة ٢٠/١٢/١٢)
		الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام .
<i>l.</i> 78	٣٤١٦٧	(الطعن رقم ۲۰/۱۳۸۳ ق – جلسة ۱۹۲۰/۱۲/۰
		طُلب التحقيق الذي قصــد به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت
	]	التي اطمأنت إليها المحكمة . تطبيقات .
AAY	4514	(الطنن دقم ١٤٢٨/٢٠ ق-يلمة ١٩٦٠/١٢/١)
454	75110	٥ (العلن دقم ٢٠/١٤٦٦)
		الخطأ المادي - تطبيقات:
		الإشارة خطأ إلى وجود أحد المتهمين في مكان الحادث
		رخم تقرير براءته .
727	١٥ع١	(العلن وقم ۲۹/۱۰۰۳ ق — جلسة ۱۹۹۰/۳/۱۰)
	1	الحطأ المادي في إثبات ساعة حصول الواقعة .
797	17137	ر (فللن دم ٥٠٠/٠٧ ق – جلة ١١٠/١٠/١٠)
-		

25	رتم القامدة	
السفسة	رقم القاحدة والعدد	قول الحكم الصادر في استثناف الدعوى المدنية وحدها أن
	1	النابة طلت معاقبة المتسر
• ` `		(اَفَلَمَنْ رَمُ ١٩٤١/ ٣٠ ق – جلنة ١٩٩٠/١١/١)
Adl	45155	
1		مالاً يلزم بيانه :
		طريقة الاشتراك في جريمةالمادة ٢٨٨ عقو بات. خطف.
wa.u.	* C 44	· (اللكن دقم ۲۹/۱۷۸۷ ق جلسة ۱۹۲۰/۶/۱۱)
144		
		تحديد المكان الذي دفعت فيه الرشوة. عدد وتواريخ المرات
1		التي ترددت المتهمة فيها على الموظف الذي عرضت عليه الرشوة.
**	۱۶ ٦	(الطمن وتم ۲۹/۲۰۳۱ ق - جلسة ۱۱/۱۱/۱۹۶۱)
		عدم لزوم الإشارة إلى ندب قاض بدلآخر .
۳.,	۷۷ع۲	
10-	1.2	_
		بيان كمية المخدر – متى لايلزم بيانه ؟ .
727	7871	(الطمن رقم ۲۹/۱۷۸۰ ق — جلسة ۲۹/۱۷/۱۱)
	ŀ	ما لا يستلزم ردا :
		الدفاع البعيد عن محجة الصواب .
51.	72117	
	TE179	1
* * *		
	1	قصور البيان – تطبيقات :
		مثال في استظهار عنصر تسليم المال المختلس في جريمة
	1.	المادة ١١٢ع .
772	1887	
		مثال في بيان النتيجة النهائية في جرائم الجرح والضرب .
		سان مي بيان الليبية الله يه بي جزء البري و حرب . (الطن دم ۲۹/۱۹۵۳ ق - جلبة ۱۹۲۰/۲۱ )
177	1'2'	ر العلق دم ۱۹۱۲ و حد عدد زارا ۱۹۰۲ د د د د د د د د د د د د د د د د د د د
	•	

	e1
رقم اقتأمدة وقم والعدد الصفحة	
VV1 78184	- أَمْلَةَ فَى مِيانَ الصَلِمَةِ السبيمَةِ . (الطنونِ رقم ٢٠/١٧٦٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧)
۱۹۱۵۲ مرد ۸۱۹۲۳ مرد ۸۱۹۲۳ مرد ۸۱۹۲۳ مرد ۸۱۹۲۳ مرد ۸۱۹۳۳ مرد ۲۸۹۳۳ مرد ۲۸۹۳۳ مرد ۲۸۹۳۳ مرد ۲۸۹۳۳ مرد ۲۸۹۳۳ مرد	
	أمثلة فى جرائم الشيك بدون رصيد : البيان المتعلق بماهية الورقة .
7.1 1221	
	البيان المتعلق بوجود الرصيد .
77137	
	منال في جريمة المسادة ٣٤١ – البيان المتعلق بسداد المبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد .
194 1 2 84	(العلمن وتم ۲۹/۱۳۷۹ ق — جلسة ۱۹۲۰/۳/۱)
014 46 44	مثال فی جرائم الق ٤٨ لسنة ١٩٤١ — العرض للبيع . (الطن دقم ٢٩/٢٤١ ق — جلــة ٢٠/٥/٥٠)
	مثال فى جريمة بيع سائل كحولى دون سداد رسم الانتاج أساس التمويض بالنسية للكيات غير المضبوطة من المواد .
17137 077	(الطنن دفر ۱۸۹۶ ۲۵ — جلسة ۲۸/۱/۲/ ۱۹۹۰)
	منال في إحراز مواد مخدرة ـــ البيان المتعلق بحقيقة المــادة المضبوطة .
171 1 2 8 1	
	مثال.ف.جرائمالق٢٥٦ لسنة١٩٥٤ ــ البيان المتعلق،محقيقة تاريخ
-17 7 6 44	إقامة المبنى وما قام به المتهم من إجراءات الحصول على الرخصة . (العدن دم ٢٩٦/٢٤٢٤ )
0177899	مثال في جرائم الق ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ – محلات تجارية
	وصناعة - نوع الحل .
11/12	(الطنن وتم ۲۹/۹۹۹ ق — جلسة ۲۹/۰/۲۱)
1	1

رتم القاعدة وتم	
رتم القاعدة وقم والمده الصفحة	مثال في تسبيب الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة في الحكم المخضوري اعتبارا صدم تناول الشهادة المرضية بالرد والاكتفاء
	الحضوري اعتبارا - عدم تناول الشعادة المرضية مالد والا كتفأير
12	بالرد على البرقية المملنة للمذر .
	(الملن دخ ۲۰/۱۲۷ ق - بطسة ۲/۱۰/۱۹۱)
77137 001	
1 1	التدليل :
	مم تتكونُ عَقيدة القاضي ?
	-
1 '	يكفى أن تؤدى الأدلة فى مجموعها إلىقناعة المحكةواطمثنانها
, l	إلى ما انتهت إليه من رأى .
79137 797	(الطنن رقم ۳۰/۱۳۰۸ ق — پیلسة ۱۹۲۰/۱۱/۱۵
	ضوابط الندليل :
l i	
	الحكم فى الدعوى انما يكونبناءعلىالأوراق المقدمة فيها:
	مثال فی عود .
75134 034	(الطمن دقم ۲۰/۱۳۷۷ قـــ جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۲۸)
	* صحة الدليل - تطبيقات :
l	صحة الاستناد إلى ما تضمنه محضر تحريات الشرطة المطروح
1	بالجلسة لتعزيزما ساقته المحكمة من أدلة .
1.	
707 45177	(الطعن رقم ٢٤٩/ ٣٠ ق – جلسة ٣/١٠/١٠)
1	صحة الاجراءات التي يتخذها رجال البوليس الحربي لضبط
	الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة .
1.134 13e	(الطعن دقم ۲۲ه/۳۰ ق — بطسة ۳۱/ه/۱۹۹۰)
041112111	
	مثال في اختصاص مأموري الضبط القضائي .
٧٠٧ ٣٤١٣	(الطفن دقم ١٩١٧/ ٣٠٠ ق — جلسة ١٩٦٠/ ١٩٦٠)
V10 4514	
281 78 183	
	* راجع أيضا ما ذكر في موضعه بكل باب ،
l	

دق	رتم القامدة	·
النبة	رقم القامدة والعدد	أمثلة في واجبات مأموري الضيط القضائي .
ett	۲۶۱۰۰	(اللن وقم ۲۹/۱۳۳۷ ق بطئة ۲۲/۰/۰۱)
		٥ (اللن رقم ٢٠/١٢٩٦ ق - يطبة ١٤/١١/١١)
		1
		مثال في تفتيش .
٧٠	۱۲ع۱	(الطن رقم ۲۹/۱۳۸۱ ق بطئة ۱۹۹۰/۱/۱۸)
		تكشف الدليل عن إجراء باطل :
		مثال فی تلبس . (الطن رقم ۲۹/۱۳۹۱ ق جلسة ۱۹۲۰/۱/۱۸ )
V4	١٤ ع ١	(العلمن رقم ۱۳۹۱/۲۹ ق جلسة ۱۹۲۰/۱/۱۹۱)
		مثال في استيقاف .
0.0	7597	(الطنن رقم ۲۹/۲٤۱۳ ق – بيطسة ۲۰/۵/۱۹۹۰)
		خطأ الإسناد غيرالمؤثر :
		مثال في شهادة شهود النفي التي لم يعول طيها الحكم .
٨٤٨	45178	(الطن وتم ۲۰/۱۳۷۹ ق - بلته ۱۹۹۰/۱۱/۲۸)
	]	مثال في الرد على الدفع ببطلان التفتيش .
۸۸۳	۳۶ ۱۷۲	(الطعن دقم ٢٠/١٤١٧ ق - جلسة ٢١/١٢/١٢)
		التناقض والتعارض وما إليهما :
		ما يوفرها :
		الاضطراب وعدم تفهم حقيقة الواقعة المطروحة على المحكة
		الاستثنافية . مثال .
747	۲۵۱ع۳	(الطين وقم ٢٦٨/٦٦، حسيطة ١//١١/١١)
		ومالا يوفرها و
		مثال في شهادة .
٧٣٠	45149	(الملكن وتم ٢٠٠/١٢٣٦ ق—يطسة ٢٠/١٠٠/١)
		•

رق	رقم القاحدة	
المقعة	رقم القامدة والسد	أمثلة في رشوقي.
	i	
		(الملن رقم ۲۹/۲۰۳۳ ق – بطسة ۱۹٦٠/۱/۱۱
	145ع	
VV£	72127	» (الملن دمّ ه ۲۰/۱۲۳ — ق — بطسة /۱۱/۱۱/۱ )
, 1		نفي قيام سبق الإصرار في حق المتهمين لا يتعارض مع إثبات
		نفى قيام سق الإصرار في حق المتهمين/لايتعارض مع إثبات الحكم حصول اتفاق المتهمين على الاعتداء على المجنى عليه
131	۲۲ع۱	(العلمن دخ ۲۹/۱۶۲۰ ق — جلسة ۲۱/۱۲/۱ )
٠.		•
		مثال في سرقة بإكراه .
141	18 48	(الطن رقم ١٩١٩/٢٩ ق - بلة ٢٩/٢/١٩١)
1	;	مثال فی إحراز سلاح ناری .
۲۹۲	120ع	(الطمن رقم ۴۰/۱۰۰۹ ق – جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۷)
		سلامة الاستدلال:
		*
	· .	تطبيقات :
	· .	تطبيقات:
~		*
Vol	TE 120	تطبيقات:
Vel	TE120	تطبيقات : مثال في التدليل على توافرادراك المتهم بجريمة الفتل وغم تناوله مسكرا . (الطن وتم ٢٠/١٠٠٩ ق – جلمة ١٩٦٠/١١/٧)
		تطبيقات : مثال في التدليل على توافرادواك المتهم بجريمة الفتل وغم تناوله مسكرا . (الطمن وتم ٢٠/١٠٠٩ ق – جلسة ١٩٦٠/١١/٧)
	TE180	تطبیقات: مثال فی التدلیل علی توافرادداك المتهم بجریمة الفتل دخم تناوله مسكرا . (الطن دم ۲۰/۱۰۰ ق - جلسة ۱۹٬۱۰/۱۱)
		تطبيقات : مثال في التدليل على توافر إدراك المتهم بجريمة الفتل و ثم تناوله مسكرا . (الطن رقم ٢٠/١٠/٦ ق منال في التدليل على عدم نهائية السابقة . (الطن رقم ٢٠/١٣٧٧ ق – جلسة ١٩٦٠/١١/٣٨) فساد الاستدلال – تطبيقات :
۸٤٥	r517r	تطبيقات : مثال في التدليل على توافرادراك المتهم بجريمة القتل وفر تناوله مسكرا . (الطن دم ٢٠/١٠٠ ق - جلمة ١٩٦٠/١١/) مثال في التدليل على عدم نهائية السابقة . (الطن دم ٢٠/١٣٧٧ ق - جلمة ١٩٦٠/١١/١) فساد الاستدلال - تطبيقات : مثال في الرد على الدفع ببطلان الاذن بالتفتيش .
۸٤٥	r517r	تطبيقات : مثال في التدليل على توافر إدراك المتهم بجريمة الفتل و ثم تناوله مسكرا . (الطن رقم ٢٠/١٠/٦ ق منال في التدليل على عدم نهائية السابقة . (الطن رقم ٢٠/١٣٧٧ ق – جلسة ١٩٦٠/١١/٣٨) فساد الاستدلال – تطبيقات :
۸٤٥		تطبيقات: مثال في التدليل على توافرادداك المتهم بجريمة الفتل دخم تناوله مسكرا . (الطن دم ٢٠/١٠٣ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١) الطن دم ١٩٦٠/١٢/٣ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١
A£0	76177 1820	تطبيقات: مثال في التدليل على توافر إدراك المتهم بجريمة القتل و هم تناوله مسكرا. (الطن وم ٢٠/١٠٦ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/) (الطن وم ١٩٠٠/١٠٣ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١ (الطن وم ١٩٦٠/١٢٧ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١ فساد الاستدلال - تطبيقات: مثال في الرد على الدفع ببطلان الاذن بالتفتيش . مثال في الديل على شوت التهمة
۸٤٥	76177 1820	تطبيقات: مثال في التدليل على توافرادداك المتهم بجريمة الفتل دخم تناوله مسكرا . (الطن دم ٢٠/١٠، ق ب جلة ١٩٦٠/١١/٧) مثال في التدليل على عدم نهائية السابقة . (الطن دم ٢٠/١٣٧٥ ق بطنة ١٩٦٠/١١/١١) فساد الاستدلال ب تطبيقات : مثال في الرد على الدفم ببطلان الاذن بالتفتيش . د الطن دم ٢٩/٢٠٥ ق ببطلان الاذن بالتفتيش .

: رقم	رمّ القاعدة والعدد	·
المفعة	والبدر	مثال فى التــدليل على إمكان إجابة الحبنى علميه بتعقل رغم إصابته بإصابات جسيمة .
418	141ع٣	
۸oź	٥٦٦ع٣	مثال في الرد على مارشيمه المتهم بشأن الصلة السبية . ( اللَّمَن رَمُ ٣٤٠/٣٤٥ ـ - جلمة ١٩٦٠/١١/٣ )
		مشال في التدليل على حصول الاشتراك بطريق الاتفاق   والتحريض .
٨٢٤	459.	(العلمن رقم ۲۹/۱۷۶۳ ق – جلسة ۱۷/۰/۰۱۹۱)
٤٩٢	۲۶ ع۲	1
		ذكر مؤدى الأدلة ؛ مثال . الإحالة في إبراد أفوال الشهود إلى ما أورده الحكم
		من أقوال شاهد آخر .
711	4E14.	بيان نص القانون:
		الإشارة إلى رقم القانون وتعديلاته متى لا يعصم الحكم من عيب البطلان ؟ .
401	۰۷ع۲	
	·	بيان تاريخ الواقعة :
		متى لا يعيب الحكم إغفاله ؟ عند ورود هذا البيان في وصف التهمة وعدم الادعاء با نقضاء الدهوى الحنائية بمضى المدة .
. **	ا عا	(الطعن رقم ۲۹/۲۰۳۱ ق - جلسة ۱۹٦٠/۱/۱۱) الخطأ في هسذا البيان لا يعيب الحكم مادام لا يتصل محكم
*		الخطأ في همذا البيان لا يعيب الحكم مادام لا يتصل محكم الف أنون في الواقعة ولم يدع المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى الممدة .
٧٠v	72174	(الطبئ دقم ١٩١٧/٠٣، ق جلسة ١٩١٠/١٠/١٩١٠)
	•	

رق	رقم القاعدة	
المنعة	رقم القاعدة والعدد	بيان ساعة حصول الواقعة :
		الخطأ الماذي في إثبات هذا البيان لا يعيب الحكم .
444	١٣١٦٣	الطمن رقم ٥٥٥/ ٣٠٠ق — بطسة ١٩٦٠/١٠/١٨
٧٢٢	48.144	مالا يعيب الحكم فى نطاق التدليل وغيره: الحلط القانونى فى بعض الأسباب ما دام المنطوق ظل صحيحا بما يتى منها . ( الطنن رقم ٢٠/١٢٢٢ ق - بحلة ٢٠/١٠/١٤)
		الحطأ في التكييف القانوني للجريمة الذي لا يؤثر في سلامة الحكم . منال في تطبيق المادة ٢٣٤ع في فقرتها الثانية بدلا
۲۰٦	۲۶٬۷۲	من الثالثة . (الطن رتم ۲۹/۱۸۰۰ ق جلسة ۱۹۹۰/٤/۲۰ )
TYT	٤٥ ع ١	ما تزید فیه الحکم فی مقام بیان ظروف الجویمة حد مثال فی حریق براهمال . حریق براهمال . (العام دنم ۲۹/۱۷۱۲ ق حـ جلمة ۱۹۹۰/۳/۲۱)
	4٤ع ١	الحطأ فى تحديد مكان إحدى إصابات المجنى عليه فى جناية المسادة ٢٧/٣١٤ع . (الطن رنم ٢٤٥/١٥٢٥ – جلسة ١٩٦٠/٢/٢٩)
	۳۶۱۹۳	الحطأ في صرد بواعث اعتراف المتهم . (الطعن رقم ٢٠/١٣٠٨ ق – جلسة ١٩٦٠/١١/١)
ንጥ	٦ع١	عدم توفيق الحكم إلى ذكر السبب الصحيح للواقعة . (الطن رقم ٢٩/٢٠٢٦ ق -جلمة ١٩٦٠/١/١١)
		تسبيب الحكم الصادر فى الاستثناف : (راستناف ــ يانات الحكم الاستدانى) تسبيب الحكم الصادر فى المعارضة : (ر. مارمة ــ تــيب
		تسبیب الحكم الصادر فی المعارضة : (ر. مىارنة ــ تــیب الحكم الصادر بعدم تبرلها )

a la tale	
رقم القامدة رقم والبدد السفحة	·
والعدد الصفحة	تسميب الحج الصادر في الدعوى المدنية علان دهري مدنية بسيانات
	تسهيب الحكم الصادر في الدعوى المدنية : (ر. دعرى مدنية ــ يانات الحكم في المحرى المدنية )
	الطعن في الحكم واتعدامه :
	عدم جواز سماع الدعوى الأصلية ببطلان المكم. علة ذلك.
	بطلان تشكيل المحكمة ليس من بين أسباب الانعدام ،
٧٧ع ٢ • ٨٠	( الطنن رقم ۲۰/۱۸۸ ق — جلسة ۲۲/٤/۲۳ )
}	الإشكال في التنفيذ ليس من طرق ألطمن في الأحكام •
	آثار ذلك .
١٥١ع ٢ ٨٨٧	( الطمن رقم ۲۹۷/۱۲۹۰ق – جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۶ ) ·
[ ]	ميعاد الطعن :
· .	T ثار توافر العدر القهري :
1	مثال في جللان إعلان الجكم النيابي وبطلان إعلان المتهم
1	
	بالحلسة التي صدر فيها ألحكم المطغون عليه و
77 7 5 77	
1137 178	6 (الطمن رقم ۲۰/۱۰۲۳ ف — بجلسه ۱۹۹۰/۱۲/۱
	مكان العلمن :
	,
	, تقديم أسياب الطعن بالبقض إلى مكتب النائب المام لاينتج
ŀ	آثره القانوني - آثار ذلك .
011ع ٣ ٥٢٥	
	لا يضار الطاعن بطعنه :
	مثال في استثناف المتهم وحده .
11134	
	عدم تقيد محكمة النقض بهذا المبدأ أثناء نظرها طلب تعيين
	الحهة الختصة .
	1
119 75101	( الطن رقم ١٩٦٠/١٣٥ ق جلة ١٩٦٠/١١/٢٨ )

وقرالقاعدة وقم والعدد الصفحة	et a
	خطف
	تسوية الشارع بين الفاعل المادى والأدبى لجريمة المادة ٨٨٨ع . أثر ذلك .
454 25 24	( الطمن رقم ۲۹/۱۷۸۷ ق — جلمه ۲۱/٤/۱۱ )
	خيانة أمانة
,	عناصرالواقعة الإجرامية :
	وعقود الأمانة " منال في مصارفة .
۲۰۳ ع۳ ۲۰۷	( العلمن وقم ١٢١٦/ ٣٠ ق - جلسه ١٤٠/١٠/١٠)
	عقد الشركة هو من بين عقود الأمانة .
	" فعل الاختلاس " توافره بصرف أموال الشركة في غير
1	ما خصصت له .
772 78 187	(العلمن رقم ١٢٦٣/٣٠ق — جلسة ١٩٦٠/١١/)
	البات فعل الاختلاس" إثباته بكافة الطوق .
19137 100	(الطعن رقم ۱۲۶۹/۲۲ ق جلسة ۱۱۱۱/۱۱۹۱)
	ما يننى المسئولية عن ارتكاب الجريمة :
	صداد المبلغ المدعى تبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد .
194 1 5 40	(الخطين دقع ۲۹/۱۳۷۷ ق جلسه ۲۹/۲/۱۹۱۱)
	ما تثيره الجريمة من صعوبات :
- 1	"الحساب القائم بين الطرقين " عدم الترام عكة الموضوع ا
	بفحص الحساب بنفسها أو مناقشة الخبيز في تتيجة تقريره
	التي لم تأخذ بها ما دام أنها لم ترما يدعو إلى ذلك .
V11 46184	(اللهن دنم ۱۲۱۳/ ۲۰۰ ق جلمه ۱/۱۱/۱ (۱۹۹۰)
. (۱۲) ع	f

رتم القاعدة رقم والعدد الصفحة	(٤)
	دعارة
402 85171	الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . (الطنن رقم ٣٠/١٤٧٣ ق — جلمة ٢٦/١٢/١٢)
	دعوی تزویر فرعیة
	ماهيتها و إجراءاتها : الطمن بالتزوير لايحول دون مباشرةالدعوى الحنائية أوالنبلغ عن الجريمة . الإيقاف جوازى - لاوجوبى .
7.1178110	( الطن رفم ۲۰/۱۹۸ ق – جلة ۲۰/۲۷ ) والميد أذاته في العمر ١٩٦٠ ) والميد أذاته في الطمن ۲۰/۱۷۶ ق – (جلسة ۱۹۲۰/۱۱۸) و ومضمونه أن القانون لم يفرض على القاضي الجنائي اتباع إجراءات
	معينة في تحقيق و إثبات جريمة النزو برالتي ترفع أمامعهمن النيابة ا العامة ، أو من المدعى بالحقوق المدنية بالطريق المباشر ـــــ
	أما الإجراءات التي نص عليها قانون الإجراءات الجنائية في المادة 190 وما بعسدها فهى إجراءات خاصة بادعاء آاحد الحصوم بتزويرورقة تكون قدمت أثناء تحقيق أو نظر دعوى
	أخرى مرفوعة أمام المحكمة الجنائية قسد يتوقف عليها الفصل في تلك الدعوى ( لم يتيسر نشر هذا الطعن ) .
	دعوی جنائیة
	تحريكها عن حرائم الموظفين ومن اليهم:
	كفاية صدور الإذن برفع الدعوى وتكليف وكيل النيابة ا المختص بتنفيذه
(444) 60	الطن رقم ٢ (١٧١/ ٢٩ ق جلسة ٣/٣/ م١٩٦) ٤

رقم القاعدة الصفحة	·
والمدد الصفحة	نحريكها عن جرائم التهريب الجمركى :
	بطلان الإجراءات عند مخالفة الحظر المقرر بالمادة ٤ من
	قانون ٢٢٣ أسنة ١٩٥٥ . تملق هذا البطلان بالنظام العام .
	بطلان الحكم المبتني على ذلك .
VVA 45154	(الطعن رقم ۲۹/۲٤۱۱ ق — جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۸)
	تحريكها بالطريق المباشر :
	قصر ماأشير إليه بالمادة ٢/٢٣٢ . ج على النيابة العامة .
	المــادة ٢/٢٥١. ج إنمــا تعنى الدعاوى المدنية الفرعية .
927 75112	
	الندخل في الدعوى الجنائيــة من المسئول المحتمل
ŀ	عن الحقوق المدنية :
	آثار ذلك :
44 1 8 0E	( الطعن رقم ۲۹/۱۷۱۲ ق — جلسة ۲۹/۳/۲۱ )
	وقف الدعوى الجنائية :
	المسائل الفرعية الخارجة عن ختصاص المحاكم الجنائية:
	"مالاً يعد منها" السير في دعوى تزوير عقــــد بيع على الرغم
	من قيام دعوى صحة ونفاذ هذا العقد أمام القضاء المدني.
4.4 48110	( الطلق رقم ٢٠/٤/٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ )
	ماهية الدفع بوقف الدعوى الجنائية :
,	هو من طرق الدفاع التي لا تجوز إتارتهـــا لأول مرة أمام محكة النقض.
٢٠١٩ ٧٥٥	
7.4 45110	) ( الطبن رقم ۲۸۷/۰۷ ق جلسة ۲۰/۲/-۱۹۱ ) ۱۳ ۱۷ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰

ادقم	رقم القاعدة	
المفعة	رق _م القاعدة والعدد	أسباب انقضاء الدعوى الجنائية :
	1	الحكم البات :
		قرينة الصحة عسموقوة الأمر المقضى على قواعد النظام
		العـم .
٣٨٠	٧٧ع ٢	( الطنن رقم ۱۸۸/۳۰ ق — جلمة ۲۹/٤/۱۹۱ )
		" الحكم البـات وزوال ولاية المحكمة " آثار زوال
		الارتباط بين تهمة الجناية المقضى فيها من المحكمة الجنرئية بعدم الاختصاص وبين تهمة الجنعة . تطبيقات .
		( الطعن دقم ۲۰/۳۱ ق – جلسة ۲۰/۲/۰۰ )
	181137	، ( العلمن رقم ه ه ٤٥ / ٣٠ ق — جلسة ٢٠/١٧/٠ )
447	11/13	
		" آثار الحكم البات " منال في جريمة وقتية متنابعة .
٤٠	۷ ع ۱	( الطَّمَن رقم ١٨١٤/ ٢٨ ق بطسة ١٩٦٠/١/١٢ )
		" شروط الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه "
		أتحاد الواقعة التي حكم على المتهم من أجلها أمام المجلس العسكري
		والواقعة التي قدم بها إلى محكمة ألجنايات يقتضي الحكم بعدم
		جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . المادة الأولى من
		ق ۱۹۹ لسنة ۱۹۵۷ .
•7/	۸-۱ع۲	( الطهن رقم ۱۹۳۰/۲۷ ق — جلسة ۱۹۲۰/۲/۱۹۹۱)
		" مایحقق الغیریة " واقعة نزویر صیفة دعوی مدنیة تغایر
		واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى .
٦.	1 1311	( العلمن رقم ۲۰/٤۸۷ ق — جلمة ۲۹۲۰/۲/۲۷ )
		إستقلال جريمة إخفاء سلاح نارى عن جريمة إحرازه بدون
		رحيس ،
Y	7 45150	( الطُّنْزُونَمُ ٢٠٠/١٠٠ ق — بطنة ١٩٦٠/١١/٧ ) كما
	1	1

رقم القاعدة وقم والعدد الصفحة	مضى المدة :
	" علة السقوط " دخول الجريمة في حيز النسيان .
	"الاجراءات القاطعة للدة" "شرطمواجهة المتهمبها " لزومه بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها .
	" اجراءات المحاكمة القاطعة للمدة " " ماهيتها " كل ما يتصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم. من هذا القبيل قرارات تأجيل الدعوى بعد التنبيه على المتهم بالحضور في جلسة سابقة .
199 4	" تجدد مدة التقادم " " شرط ذلك " عدم مضى مدة التقادم عنسبة من آخر إجراء قاطع لها . ( الطن رم ۲۲ - ۲۹ ۲ )
	دعوى مدنية
	المدعى فيها :
127 1279	"المضرور من الجريمة"شخصا طبيعيا كان أو معنو يا (الطن رقم ٢٩/٠٠٧٣ ق – جلسة ١٩٦٠/٢/٢ )
	جواز ادعاء مصلحة الجمارك ــ فى ظل اللوائح الجمركية ــ   بحقوق مدنية .
A4. 4817.	( اللمن رنم ۳۰/۱۳۲۸ ق – جلمة ۱۹۲۰/۱۱/۲۸ ) " من ائتقل اليه حق المضرور من الجريمة "
127 127	( العامن دقم ۲۹/۲ ، ۲۹ ق – جلسة ۲۹/۲ /۱۹۹۰ )

رقم	رقم القامدة والمدد	
الصفحة	والعدد	المدعى عليه فيها :
		المسئولية عن عمل الغير :
		مسئولية المتبوع عن التابع :
		"علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة" ـ متى تتوافر ؟
		" الأساس الذي تقوم عليه مسئولية المتبوع " – ماهيته .
٤o	۸ ع۱	( العلمن رقم ۲۹/۱۰۹۳ ق — يبطسة ۱۹۲۱/ ۱۹۳۰)
		"علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة – متى تنتني ؟"
		بحصول الحريمة بعيدا عن محيط الوظيفة عند ارتكابها خارج
		زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير أدواتها . مثال .
<b>A4</b> V	3113	( الطمن رقم ۱۲۶۲/۳۳ ق — جلمة ۱۹۲۰/۱۲/۱۳ )
		المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية :
		«أثر تدخله في الدعوى الجنائية» اقتصاره على التدخل
		في الدعوى دون الطمن في الحكم . علة ذلك .
777	1002	( العلمن وقم ۲۹/۱۷۱۲ ق— جلسة ۲۹/۳/۲۱)
		إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي :
		وجوب اتباع الإجراءات التي رسمها القانون .
121	18 79	( الطمن رقم ۲۰۷۳/۲۷ ق — جلمة ۲/۲/۲۱ )
		المادة ٢/٢٥١ . ج . إنما عنت الدعاوى المدنية
		الفرعية .
421	1٨٤ع٣	( الطعن رقم ١٩٦٩/١٣٦٥ - جلسة ٢٩/١٢/٢١ )
		مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي :
		وقف سيرالطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية في الحكم
		الصادر حضوريا بالنسبة إليه وبالنسبة إلى المدعى بالحقوق
		المدنية إلى حين الفصل في المعارضة المرفوعة من المتهم .
74	۱۵۹۱	( الطن دقع ۲۹/۷۰۱ ق — يطسة ۲۹/۳/۲۲ )
	l	l

رقم القاعدة رقم	·
والعدد الصفحة	
-	الحكم في الدعوى المدنية :
	حظر تغيير أساس الدعوى والقضاء للمدعى بالحق المدنى
	نا لم يطلبه .
727 7 8 79	الطعن رقم ۲۹/۱۷۸۷ ق — جلسة ۲۱/۱۱/۱۹۱۱)
	مصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماه عمة إلزام
	_
	المتهم بها في غير مطالبة من المدعى بالحقوق المدنية .
	المادة ٢٣٠ . ج والم ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات .
171 46120	الطمن رقم ۲۰/۱۳۸۳ ق – جلمة ۱۹۲۰/۱۲/۰ )
	حالات إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المسدنية"
	الفصل فيما ثار من نزاع حول صفة المدعين بالحقوق المدنية.
	هذه الإحالة لا تعد فصلا في الدعوى المدنية .
911 4814	الطمن رقم ٤٥٤/.٣ ق – جاسة ١٩٦٠/١٢/١٩)
UNICH	
	بيانات الحكم في الدعوى المدنية :
	عناصر الدعوى المدنية وجوب بيان الحكمذاته اسم المدعي
	بالحق المدنى وعلاقته بالحبني عليه وصفته في المطالبة
	بالتعويض وأساس المسئولية المدنية والتضامن فيها .
	ب سويهي والعالق المستوية المديد والتعالق على المستوية المديد والتعالق على المستوية المديد والتعالق على المستوية المديد والتعالق المستوية المديد والتعالق المستوية المستوية المديد والتعالق المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المست
1437 4.3	العلى وقم ١١٨١/١٨٢ = چسته ١٩٥/١٠١
	وجوب بيان الحكم عناصر مسئولية الوالد عن رقابة ولده .
	ن بين هذه العناصر عمرالولد وهل تجاوز سنالولاية على النفس.
W1 45184	العلمن رقم ٢٦٤/١٧٦ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧)
	تقدير التعويض:
Ì	مفاد تعديل قيمة التعويض من المحكمة الاستئنافية "
	_
	وزنها له وتقديرها مناسبته للضرو الذيوقع نتيجة خطأ المتهم.
- {	ملمن رقم ۳۸ - ۱/ - ۳ ق — جلسة ۱۱/ - ۱/ - ۱۹ ۱۱)
	(لم يتيسر نشر هذا الطعن )
	( لم يتيمسر السر هذا الطعن )

رقم القاعدة وقم	
رقم القاعدة   رقم والع <b>دد الصف</b>	
	"تسبيب أحكام التعويض" يكفي في ذلك بيان وقوع
	الفعل والضرر وعلاقة السببية دون ذكر عناصر الضرو .
13137 100	( الطن رقم ۱۲۶۹/۳۰ ق — جلسة ۱/۱۱/۱۱۹۱ )
	"ما لا يعيب التسبيب" الخطأ في وصف التهمة لا يمس
	الدعوى المدنية التي توافرت عناصرها .
٠٠ع ١ ٢٣٦	( الطن رقم ۱۹۱۸ / ۲۹ ق - جلمة ۲۱/۱۶ )
1	قول الحكم الصادر في استثناف الدعوى المدنية أن النيابة
	طلبت معاقبة المتهم هو خطأ مادى لا يعيب الحكم .
Y01 45188	( الطنن رقم ۱۲۶۹ / ۳۰ – جلسة ۱۹۲۰/۱۱/۱ )
	دفاع
1 1	<u> </u>
	الإخلال بحق الدفاع :
	ما يوفره :
	رفض طلب تحقيق لمجرد تقديمه من المحامي المتندب دون المحامي
	الموكل .
11. 1211	( الطان رقم ۲۹/۱۲۹۸ ق — جلسة ۲۹/۱/-۱۹۹ )
	الإخلال بدفاع جوهري ماس بحق المتهم في الدفاع . مثال
	في شيك بدون رصيد .
4.4/18 11	( الطعن رقم ۲۹/۱۰۸۱ ق — جلسة ۲۳/۳/۳ )
1131 1.77	
۲۰۸۱ و ۱	وما لا يوفره :
۲۰۸۱ و ۱	وما لا يوفره : تناول المحكمة أقوال شاهد النفي بالتحقيق وعدم تعويلها عليها
7 · A · I · E · I · A · Y	وما لا يوفره :

تم القاعدة ا رقم	
والعدد الصفحة	طلبات التحقيق :
	متى تلتزم المحكمة بإجابتها أو الرد عليها ? :
	إذا كان الطلب جازما يقرع سمع المحكمة ، ويشتمل على بيان
	ما يرمى إليه به ، و يصر عليه مقدمه في طلباته الختامية .
20A 7 E AA	( الطعن رقم ٤ ٠٠/٥٠ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ )
717 77137	l .
,.	الطلب الحازم عند اتجاه المحكمة إلى القضاء بغير البراءة .
	مثال .
	1
11.11211	
	صيغة لا توفر الطلب الجازم . مثال .
77137 375	
	ضرورة تقديمها قبل إقفال باب المرافعة .
749 75141	( الطعن رقم ۳۰/٤۸۸ تق — جلسة ۲۸/۲/ ۱۹۲۰)
	ضرورة إثارة الطلب أمام الهيئة التي سمعت الموافعة وحكمت
1	في الدعوى .
V10 4514	( الطمن رقم ۲۱/۱۲۱۹ — بطسة ۲۶/۱۰/۱۹۹۱)
	طلب المعاينة وتجربة رؤية لمكان الحادث :
	"متى يكون دفاعا موضوعيا يكني فيه الرد الضمني?"
11137 111	
184 4514	
	طلب ندب خير:
	متى تلتزم المحكمة باجابته ? :
1	المنازعة في قدرة المجنى عليه على الكلام بتعقل عقب إصابته
1	بإصابات جسيمة دفاع جوهرى يقتضي تحقيقه عن طريق
	المختص فنيا . لا يغني في ذلك التقسر بر من طبيب المستشفى
	بإمكان استجواب المصاب .
911/11/19	

رقم القاعدة وقم	
والعدد الصفحة	ومتى لاتلتزم باجابته ?
	عدم الترام المحكمة بندب خبير آخر في الدعوى ؟ عند صحة
}	استنادها إلى ما انتهت إليه من رأى .
. 1415 #	( الطنن رقم ۲۹/۱۱۰۲ ق — جلسة ه/۱/۱/۱۹ )
11,10	
	" تطبيقات ــ طلب ندب وسيط بين المحكمة وبين
	المتهم الأصم الأبكم "" متى لا يكون من الطلبات
	الجوهرية؟ " . حضور المحامى يحتق تتبع إجراءات المحاكمة
	وتقديمه ما يشاء من أوجه دفاع .
12134 434	( الطنن رقم ۱۳۷۹/۳۰ ق — جلسة ۲۸/۱۱/۲۸ )
	طلب مناقشة الخبير :
	عدم التزام محكمة الموضوع بفحص الحساب بنفسها أومناقشة
	الخبير في نتيجة تقريره التي لم تأخذ بها .
V78 78187	(الطنن دقم ١٩٦٠/١٠، ٣٠ – جلمة ١٩٩٠/١١/١)
716112161	
	طلب ضم أوراق :
	رفضه لأسباب سائفة . مثال .
11137 740	( الطنن رقم ٣٦٦/٣٦٦ ق چلسة ١٤/١/١٤)
	طلب تقديم مذكرة تعقيبية :
	سكوت المتهم عن التعقيب على المذكرة المقدمة من المدعى
	بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لذلك . دلاته وأثره .
V78 48187	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
V 161 (7 c)	
	طلب التأجيل للأعذار القهرية :
	وجوب تعرض المحكمة للعذر الذي حال دون حضور المعارض
1	بالحلسة وللشهادة المرضية المعززة له .
1137 178.	( العلمن رقم ۳۰/۱۰۳۳ ق — جلسة ۲/۱۲/۱۹۹۰) [٩
1	1

القاعدة رقم والعدد الصفحة	1,
رالندد الصفحة	الدفاع القانوني الذي لا يستلزم ردا :
	الدفاع القانوني البعيد عن عجة الصواب .
41- 1511	
VW- 7811	
	1
	الدفاع الموضوعي الذي يكفي فيه الرد الضمني –
	تطبيقات :
	الرد على ماجاء بشهادة شهود النفي .
١١ع٣ ٥٧٨	( الطعن رقم ١٤١٠ / ٣٠ ق — جلسة ١٢/١٢ / ١٩٢٠ ) ··· ·
	الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجرائه مادام أن تعاقب
	الإجراءات مستفاد من الحكم . عدم لزوم تصريح المحكمة بأنها
<u> </u>	تقر سلطة التحقيق على ما ارتأته من جُدية التحريات.
1137 041	
747 7617	المدفع بتلفيق التهمة . ( الطمن دقم ١٩٦٠/١٠/ ت ت – جلسه ١٩٦٠/١٠/١٧ )
1137 044	٤ (الطمن رقم ١٤١٠/ ٣٠ ق جلسه ١٩٦٠/ ١٢/١٢ )
	المنازعة في مكان ضبط المتهم .
797 4514	( الطمن رقم ٥٥٠/٣٠ ق - جلسه ١٨٠/١٠/١٩٦٠) الأ
	الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام
1134 124	( الطمن رقم ۱۳۸۳/ ۳ ق — بعلمه ۱۹۹۰/۱۲/ )

## دفوع

الدفع ببطلان الإعتراف الدفع ببطلان إجراءات الشهادة الدفع ببطلان المعاينة الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة : (م. إجراءات المحاكة) الدفع بعدم الإختصاص ( ر . اختصاص ، استدلال ، وتنفيذ الأحكام) الدفع ببطلان الحجز ( ر. . اختلاس أشياء محجوزة ) الدفع بجهالة يوم البيع الدفع ببطلان الاستيقاف والقبض } ( ر. . استدلال ، تحقیق ) الدفع ببطلان إجراءات التحريز (س. استدلال) الدفع ببطلان الندب للتحقيق الدفع بيطلان الإعلان (س . إعلان ) الدفع ببطلان العودة إلى التحقبق بعد التقرير بألا وجه الدفع ببطلان التحقيق

الدفع ببطلان الحكم وانعدامه : (ر. حكم)

الدفع ببطلان الاستجواب

= va =

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها الدفع ببطلان تحريك الدعوى الجنائية الدفع بقوة الشئ المحكوم به.

الدفع بعدم قبول تدخل المدعى بالحقوق المدنية الدفع ببطلان إجراءات إقامة الدعوى المدنية الدفع بتلفيق التهمة والدفوع الموضوعية ( . . دفاع )

الدفع ببطلان الأمر بإحالة الجناية إلى محكة (س . غرفة اتهام)

( ہے ، قض )

الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي (ر. أسباب إباحة المرائم)

الدفع بالإكراه المعنوي ( ر. . مسئولية جنائية ) الدفع بجهل حقيقة المادة المضبوطة ( ر ، مواد مخدة ) :

قمالقاعدة رقم	
والعدد الصفحة	(د)
	رسوم على الانتاج أو الاستهلاك
- 1	قصورا لحكم بإغفاله الرد على منازعة جوهرية المادة ٣/١٧٠٧
	ن مرسوم ۱۹٤۷/۷/۷ •
17137 077	العلمن رقم ١٨٦٤/٢٦ق يطسه ٢٨/٦/١٩٠١ )
l	
	رشوة
	رسوه
	أغراض الرشوة :
	" الاخلال بواجبات الوظيفة "" تطبيقات "
77.18 20	
VY1 87 12N	( الطعن رقم ه ۱۲۳ /۳۰ ق — يطسه ۱۹۲۰ / ۱۹۳۰ )
	استغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير مشروعة
	من ورائها "سواء أكان طلب المرتشى المبلغ لنفسه أم
- 1	سترداده لآخر مقابل ما دفعه أجرا لفعل غير مشروع .
44. 1550	الطمن وقم ١٩٥٩/٩٧ق - حلمه ٨/٨/١٩٦٠)
	استغلال الوظيفة هو من بين أغراض الرشوة
۷۰۷ ۳۶۱۳٤	( العلن دفع ١٩٢٠/ ١٠٢٥ – حكسة ٢٤/١٠ / ١٩٩٠)
:	اختصاص الموظف في المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع الموظف في المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع الم
1 1	
3.4	كفاية اختصاص الموظف بالعمل - لافرق بين طلب
ا قا مودو	أدائه والامتناع عنه . (الطمن يقم ١٤٦٥/٣٠ق – جلمة ١١٩/٠/١٤١)
EVELTS 1EAL	

		<del></del> , ۷۸ . <del></del>
رقم	رقم القاعدة	
المفعة	والعد	الاختصاص المزعوم :
V.V	WC 1 W6	و ما المان دفر المان القول دون اشتراط افترائه بوسائل احتيال (الطنن دفر ١٩٦٠/١٠٣ )
4.4	انات	
۷۰۷	<b>TE17</b> 8	طلب الرشوة : مالا يوفر عيب التعارض بشأنه . هال . ( الطنن دتم ۲۰/۱۲۱۷ ق — جلمه ۲۲۰/۱۲۱۲)
vvs	: 45184	النية الإجرامية: توافرها بفض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق ، براءة المتهم من التهمة التموينية لا يؤثر في قيام حريمة الرشوة . ما لايؤدى إلى قيام حالة الإكراه أو الضرورة ، مثال ، ( الطنن نغم ١٣٦٠/١٣٥ ق – جلمه ١٩٦٠/١١/ ١٩٩٠ ) معد
و البه	17877	نية شراء ذمة الموظف لا ينفيها كون العمل المقصود بالرشوة يكون جريمة . ( الطن رقم ٢٩/١٧٥٩ ق — جلمه ١٩٦٠/٤/٤ )
	y 45148	إثبات جرائم الرشوة : ماهية النلمس بجريمة الرشوة . توافر النلمس بمشاهدة مأمور الضبط القضائى وافعة تسلم المبلغ . علة ذلك .
Ψ.	3	ييانات التسبيب : تحديد المكان الذى دفعت فيه الرشوة – متى لا يكون لازما ؟ عدم لزوم بيان عدد وتواريخ مرات عرض الرشوة ، ما لا يوفر عيب التنافض في التدليل ؟ مثال ، ( اللمان دفم ٢٩/٢٠٣٦ ق جلمه ١٩٦٠/١/١١)

رم القاعدة رقم والعدد الصفحة	
والعدد الصفعة	(س)
	سب وقذف
	<u> </u>
-	يستوى أن تكون عبارات القذف والسب التي أذاعها إلحاني
	من إنشائه هو أو نقلها عن الغير . المادة ١٩٧ ع .
479 45141	( الطعن رقم ۳۰/۱۰۲۷ ق — جلسة ۲۰/۱۲/۲۰ )
	سبق إصرار
	ماهيته :
117 1277	( العلمن دقم . ۲۹/۱۶۹ ق جلمة ۲/۲/۱۹۹۱ )
İ	بيانات التسبيب بالنسبة إليه:
- }	
	نفى ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين لا يتعارض مع البوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليه .
117 1 8 77	(الطن رقر ۲۹/۱۶۱ ق - جلسة ۲۹/۱۲۱ )
	And an internal contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of the contract of th
	سرقسة
	عناصر الواقعة الاجرامية :
	"فعل الاختلاس" «التسليم وأثره" مثال في مصارفة .
101811	
V. 7 7 8 177	
/==	1
۲۲)، ج	١٠٢

-		
رقم	رقم القاعدة والعدد	
المفحة	والعدد	القصد ألحنائي:
		القصيد الحداي :
		عدم لزوم تحدث الحكم استقلالا عنه ما دامت الواقعــــة
		الجنائية التي أثبتها تفيد قيامه .
V4.a	WC 1 4 W	
450	72127	(الطعن رقم ۱۲۶۶/۳۰ ق جلسة ۳۰/۱۰/۰۱)
		الظروف المشددة للعقوبة :
		1
		وحمل السلاح" تحقق الظرف المشدد لمجرد حمل المتهم سلاحا
		بطبيعته ، ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعال .
104	١٣٦	( الطعن رقم ١٤٨٦/ ٢٩ ق جلسه ٢/٢/ ١٩٩٠)
		حمل سلاح بطبيعته يحقق الظرف المشدد . حمل ســـــلاح
		بالتخصيص لا يحقق الظرف المشدد إلا إذا دلل الحكم على أن
		حمله كان لمناسبة السرقة .
	l	
		ظرف حمل السلاح في السرقة ظرف مادي يسري حكمه على
		كل من ساهم في الجريمة ولولم يعلم به .
		,
٤٠٣	۸۰ع۲	( الطنن رقم ۲۹/۱۸۳۷ ق — بطسه ۲/۰/۱۹۹۲)
		"الأكراه" ماهيت. وقوع أفعال قسرية تعطل مقاومة
		المحنى عليه .
1.4.1	1848	(الطعن رقم ١٥٤٩/٢٩ ق بطسه ٢٩/١/٢٩)
,,,,	1.0.4	
	1	se is the first of the second
	1	"مالا يعيب التسبيب في جناية السرقة بالاكراه"
	[	الم ٢١٤/٢ع . مثال .
141	18 45	(اللهن وقم ١٥٤٥/ ٢٩ ق - يطمه ٢٩/٢/ ١٩٩٠)
,		
	-	•

	···
رتم القاعدة رقم والعدد الصفحة	
والمدد الصفحة	سلاح
	إحراز السلاح :
	" صلاحية السلاح للاستعال " أمر لا تجوز إثارته
	لأول مرة أمام محكة النقض
707 75177	(العلمن دقم ١٤٩٦/١٠ ق - جلسة ١٠/١٠/١٠) من
	سلطة محكمة الموضوع في تحديد نوع السلاح وصــــلاحيته
-	للاستعال اعتمادا على تقوير لحنة شكلت لهَذَا الغرض .
VAT TE16.	(الطمن رقم ۲۰/۱۲۹۳ق جلمة ۱۹۹۰/۱۱/۱۶)
	"ماهية القصد الحنائي في جريمة إحرازه بلون ترخيص"
	مجرد العلم مهما قصرت فترة الإحراز ومهما كان الباعث عليه .
V07175180	(الطمن رقم ٢٠٠١) ع ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ ) سد
	العقوبة :
	عقموية جريمة إحراز سملاح نارى من الأسلحة الواردة في
	القسم الثاني من الحدول رقم ٣ أشد من عقوبة الشروع في
V4 1.5 A	القتل الدمد . علة ذلك . (الطنن رتم ٢٩/١٣٥٤ ق – جلمة ١٩٦٠/١/١١)
13112 3	
	"الظروف المشددة للعقوبة "سريان حكم المادة ١٥٥٠ج.
	عدم الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها . انقطاع مدة رد الاعتبار
44148 44	بصدور حكم - لاعجرد الاتهام .
" - "	(الطمن رفع ۲۹/۱٤٧٠ ق – جلمة ٥/٤/١٩٦٠)
	مواجهة المتهم بالسابقة يكفى في تنيه المتهم إلى الظرف
44475141	المشدد المستمد من وجودها (اللمن رقم ۲۰/۱۰ ق – جلسة ۱۹۲۰/۱۰/۱۸)
	ייין איין איין איין איין איין איין איין

رقمالقامدة رقم	
رالدد المنبة	عدم تنبه الحكة إلى قيام الظرف المشدد يقتضي أن يكون مع النقض
	الإحالة لا التصحيع .
14137 .	(العلمن وتم ٣٠/١٤١٦ ق – جلسة ٢٢/١٢/١٢)
	" بيانات التسبيب " إدانة المتهم بتهمة إحراز سلاح نارى
	لا يتعارض مع تبرئته من تهمة إخفاء هــذا السلاح لعدم توافر
	ركن العلم .
٠٥٦ ٣٤١٤٥	(الطعن رقم ۲۰/۱۰۰ ق جلسة ۱۹۲۰/۱۱/۷)
	مخالفة قيود الترخيص :
1 1	« ماهيتها " جنعة منطبقة على المادتين ٤ ، ٢٩ من قانون
	٣٩٤ سنة ١٩٥٤ والمسادتين ٤٠٢ منقرار الداخلية ١٩٥٤/٩/٧
	المعدل . خطأ القول بمخلف الترخيص بمخالفة قيوده .
٧١٠ ٢ ٢٥٣	( الطمن رقم ۲۹/۱۷۹۷ ق — جلسة ۲۹/۱۹۹۰ )
	الاشتراك في جرائم مخالفة قانون السلاح:
	معاقبة الشريك في جرائم القانون ٣٩٤ اسنة ١٩٥٤ . علة
	ذلك والم ٨ع و
۱۱۷ ۱ ۲۳.	ر اللمان رقم ۲۹/۱۶۲۱ ق — جلسة ۲۹/۱۲/۱۱)
	<u>(ش)</u>
	شروع
	الأعمال التحضيرية :
	تحرير الشيك وتوقيعه ما دام لم يسلم إلى المستفيد .
11178100	(قللن رقم ۲۰/۱۲۰۸ ق-جلسة ۲۲/۱۱/۲۲) م
	التمييز بين التحضيرواليدء في التنفيذ :
	" الضابط الشخصي ": منال في تزيف عملة معدنية .
4	
1943 ( 1973	(اللهن دفر ۲۹/۱۷۳۰ ق جلسة ۱۹۹۰/۰/۲۷) جد

		~
دخ	رقم القاعدة والعدد	
المقحة	والعدد	
		شيك
	}	ماهيته:
		اعتباره الشيك أداة وفاء صد حمله تاريخا واحدا ــــ ولوكان
		مخالفا لحقيقة تاريخ صحبه .
٦٧٠	45140	(الطنن رمّ ٢٠/١٠٣٥ - جلسة ١٠/١٠/١٠)
		مالا يصلح ردا على منازعة المتهم في طبيعة الورقة . مثال .
۲٠۸	۱٤١ع ١	(العلمن رقم ۲۹/۱۵۸۱ ق - جلسة ۱۹۹۰/۳/۷)
		الأفعال المـــادية :
	Ì	عدم جدوىالتحدى بالظروف التيأحاطت بالساحبوأدت
		إلى سحب الرصيد ، أو صدور قرار بتأجيل الديون .
4.4	۱۷۷ع۳	
		الحريمة التامة :
		"تمام الجريمة" بتسليم الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس
		له مقابل وفاء .
		"الأعمال التحضيرية" تحرير الشيك وتوفيعه ـــ ما دام لم
		يسلم إلى المستفيد .
۸۱۱	100ع ٣	(الطمن رقم ۲۰۱۸/۱۳ ق جلسة ۱۹۹۰/۱۹۲۰)
		القصد الجنائي :
		"ماهيته" مجرد علم الساحب وقت إعطاء الشيك بعدم وجود
		رصيد قائم له وقابل للصرف .
777	72177	(الخلين رقم ٢٠/١٠٣٥ جلسة ١٠/١٠/١٠)
47.	75177	، ( الطين رُمْ ٢٠/١٠٣٥ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١ )

دقم	رقم القاعدة	
الصنسة		« طبیعته ومناط توافره " قصد جنائی عام . متی یتوافر ؟
		ومالا ينقى قيامه . عدم إلتزام المحكمة بالتحدث عنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		استقلالا .
٦٧٠	78177	( الطمن رتم ۳۰/۱۰۳۵ ق — جلسة ۱۹۲۰/۱۰/۱ ) م
		"التسبيب المعيب" قصور بيان الحكم بالرد على دفاع المتهم
		المبتني على وجود رصيد للشيك وقت إصداره بأن الجريمة
		قد اكتملت أركانها في جانبه .
777	45177	
		إثبات الحريمة :
		سلطة محكة الموضوع في الاعتباد على الصورة الفوتوغرافية
	1	الشيك عند مطابقتها للأصل .
A40 (A		t .
TYT	٧٥ ع ٢	(1417/2/11 = - 514/1707 )
		المحكمة المختصة محليا بنظر الدعوى :
		خطأ اعتبار أن مكان الوفاء بقيمة الشيك هو الذي يحــدد
		الاختصاص.
۸۱۱	700	(الطان رقم ۲۰۸/۱۲۰۸ ق جلسة ۲۹۲۰/۱۱/۲۲ )
		( 3)
	İ	(ص)
		صيدلة
		مالا تيحه
		الحصول على شهادة الصيدلة أوثبوت دراية الصيدلى بعملية
		الحقن لا تبرر له ممارسة هذه العملية في غير حالة الضرورة ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		و الاتعينت مساءلته على أساس العمد ومزوالة مهنة الطب .
468	١٧١ع ٣	( العلمن دخ ١٩٦١/١٣ ق - جلمة ١٩٤٠/١٢/١٣ )

```
(ظ)، (ع)، (غ) ، (ف)، (ق)، (ك)، (ل)
 عقو بة .
 قانون .
 قانون دولي عام .
 عود .
 غرفة اتهام .
 قانون عقو بات
 قانون عقو بات اقتصادي
 غش
 قانون عقو بات ضریبي .
 قتل خطأ .
 قتار عمد
 قضاه .
 (ظروف رأفة : (س. عقوبة)
 ظُرُوف مُحْفَفَة ومشادة : (ذكرت في مُوضِعها بكل باب)
 عذر صغر السن : (رر. مجرمون أحداث)
 عذر قهرى
 (5-.0):
 عرض قضايا الإعدام : (١٠ عقرية)
 ة (س م خيانة أمانة)
 عود للاشتباء
 : (س. مشردون ومشتبه فهم)
 علامات وبيانات تجارية: (ر. فش الصابون)
 (5-. ..):
 عيوب تدليل
 غرامة نسبية
 : (ر. عقوبة)
 فاعل الحر ممتوفا عل أدبي : (ر ، اشتراك وخطف)
 فقد الأوراق
 : (م . إجراءات محاكة)
 قانون أصلح
 : (س. قانون)
 قبض
 : (س. استدلال)
 : (ر ، انتهاك حرمة ملك الغر)
 قوة الأمر المقضى
 : (س. دعوى جنائية)
 تحول
 : (م. رسوم إنباج واستبلاك)
 كفالة
 : (س، قض)
 لحان حركة
 : (مہ ، قانون عقو بات ضربی)
```

وقرالقاعدة وقم	
والعدد المقحة	(2)
	عقوية
1	——
	الجزاءات المدنية:
	ما كانت تقضىبه اللجان الجمركية في مواد التهويب منغوامة
	ومصادرة .
٠٢١ع٢ ٢٨٨	(الملكن دقم ٢٠/١٣٦/ ٣٠ ق – جلسة ٢٨/١١/٢٨)
	تقسيم العقو بات الجنائية :
	" عقوية الاعدام " "ضانات تطبيقها " عدم لزوم يبان
}	رأى المفتى في الدهوى .
1631 727	(الطمن رقم ۲۹/۱۰۰۳ ق – جلسة ۱۹۹۰/۳/۱۰)
	"عرض القضايا المحكوم فيها حضوريا بعقوبةالاعدام
	على محكمة النقض " هو واجب إجرائي لا تنقيد فيه
i	النيابة بميعاد أو مذكرة .
۷۲ ع ۲ و ۲۳	( الطعن رقم ٢٩/١٧٤٤ ق — جلسة ٢٦/٤/٢٦ )
	عقوبة الغرامة النسبية :
	القضاء بها على المحكوم عليه في الجلريمة التامة دون الشروع فيها
3134 240	
	تعدد العقوبة :
	آثار توافر الارتباط غيرالقابل للتجزئة :
	" بالنسبة للإجراءات " الإحالة المباشرة إلى محكة الحنايات
	بالنسبة لجنايات المسادة ١٣/٢١٤ . ج وما ارتبط بها
	من جرائم .
727 1 20	(الطن رفم ۲۰۰۳/۲۰ ق - جلسة ۱۰/۳/۱۹۹۰) ا
	1

رقر القامدة وقم	
رتم القامدة والعدد الصفحة	and the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of t
	" بالنسبة الوضوع " « متى تترتب هذه الآثار؟ " عندا لحكم
	بالعقوبة عن الجريمة الأشد دون البراءة منها .
7-1 72110	
	<ul> <li>تحدید عقوبة الحریمة الأشد" عفوبة إحراز سلاح ناری</li> </ul>
)	من أسلحة القسم الثاني من الجدول رقم ٣ أشد من عقوبة
	الشروع في القتل العمد . علة ذلك .
WALE A	
ا عابد	( الطمن رقم ۲۹/۱۳۰۶ ق جلسة ۱۹۲۰/۱/۱۱ )
1	"الارتباط غير القابل للتجزئة بين جناية وجنحة" آناره.
947 451VA	
יאובואוי	
	تخفيف العقوبة :
	" ظروف رأفة " دلالة عدم نزول المحكمة بالعتموبة إلى أكثر
1	
- 1	مما نزلت إليه مما تسمح به المادة ١٧ ع .
1631 737	( الطعن رقم ۲۹/۱۰۰۳ ق جَلْسة ۲/۳/۳۱ )
	. 1111 1 - 11 - 1 - 11 1 - 11
1	انقضاء العقوبة برد الاعتبار القانوني :
	المدة اللازمة لرد الاعتبار لاتنقطع إلا بصدور حكم لاحق—
	لانجرد الاتهام .
771 78 77	( الطلمن رقم ۲۹/۱٤٬۷ ق — جلسة ه/۱۹۹۰ )
į,	
1	عود
į į	
	صوره:
	مضي مدة طويلة بين ارتكاب المتهم للجريمة التي اعتبر عائدا
	على أساسها و بين الحكم عليه فيها لاينفي قيام العود .
	الله من المناطقة و بين استام صيف منه ما يستان المناطقة المنام المناطقة المنام المناطقة المنام المناطقة المنام ا
7213T 03V	

رقم الصفيعة	رق _م القاعدة والعدد	,   A
	78101	وسيلة إثباته : هي مضاهاة بصات الأصابع . مجرد الشك في صحيفة الحالة الجانئية لاختلاف الأسماء اختلافا طفيفا لا يصلح لاستبعادها . (الحلن دم ٢٩/١٥٢١ ق تثبيه المتهم أوالدفاع عنه الى تغيير الوصف أو تعديل التهمة بإضافة ظرف العود :
798	45141	كفايةالتنبيهالضمني بمواجهةالمتهم بالسابقة فيحضور محاميه. (الطمن رثم ٢٠/١٥٥ ت – جلسة ١٩٩٠/١٠/١)
Λξο	46134	بيانات التسبيب بالنسبة اليه : ورود الحكم الفيابي في صحيفة الحالة الجنائية رغ فوات مدة سقوط الدعوى الجنائية لايقطع بنهائية السابقة . قد برد ذلك إلى إهمال الموظف في تنفيذ قرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥.  (الطعن دتم ٢٠/١٢٧٧ ق - جلة ٢١/١١/٨)
		غرفة أتهام تصرفها فى التحقيق – احالتها الجناية الى محكمة الجنايات :
757	١٥٩١	"الاحالة فى جنايات المادة ٢ ٢ ٣/٣ ا. ج المضافة بالقانون ٣ ١ ٩ سمنى كلمة ارتباط المشار المقانون ٣ ٢ ١ سمنى كلمة ارتباط المشار اليها بالنص . هو المعنى الوارد بنص المادة ٣٣عقوبات.

وقم	رق _م القاعدة والعدد	•
الصفحة	والعدد	"عدم تقيد غرفة الاتهام بوصف النيابة للواقعة" سلطة
		الغرفة في تكبيف الواقعة المعروضة عليها .
۷۰۳	۱۳۳ع۳	( الطامن رقم ٢٠١٦ / ٣٠ ق – جلسة ٢٠/١٢٠ )
		"مجال تطبيق حكم المادة ١٨٠ أ. ج" إنطباقه أيضًا
		في حالة الحكم من محكة الحنج بعدم الاختصاص لأن
		في حالة الحكم من محكمة الجنح بعــــدم الاختصاص لأن ظروف الدعوى لاتبرر تخفيضالعقوبة الىحدود الجنح .
		ليس لغرفة الاتهام أن تحكم في الدعوى عند إعادة طرحها
		عليها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها .
۸۲۳	46104	(الطعن رقم ۲۰/۱۳۹۷ ق — جلسة ۱۹۹۰/۱۱۱۲۸)
		احالتها الجناية الى محكمة الجنح :
		"شرط ذلك" ألا يكون قد صدر من الحكة حكم نهائي بعدم
		الاختصاص لأن الواقعة جناية .
٤٢٠	۸۳ ع ۲	(الطمن رقم ه ۲۹/۱۳۳ ق – جلسة ۲۰/۱۹۲۰)
		1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1
		ودنتائج التجنبح "سلطة يمكمة الجنج في القضاء بعدم الاختصاص في الجناية المحالة إليها من الغرفة إذا رأت أن ظروف الدعوى
		لاتبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح .
۸۲۳	48109	(الملن رقم ٢٠١/١٦٥ - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)
		احالة الجتايات التي لمتبدأ المحاكم العسكرية بنظرها
	1	بمناسبة الغاء الأحكام العرفية :
		إحالة هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
41/4	45149	( الطن رقم ۲۰/۱۱۸۳ ق – جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۹۹۰)
***	112113	
		الطعن في أوامرها :
		راجع: نقض – "حالات الطعن ــ ماهية الخطأ
		فى القانون فى مقام الطعن على أوامر, غرفة الاتهام".

رتم القاعدة وقم والعدد الصفعة	
راليدد المفعة	. •
	غش
	er a Stie et ti
1 1	عناصر الواقعة الإجرامية :
	" الفعل المسادي "متى يتوافر <b>؟</b>
4.4187	( الملن دم ۲۹/۱۷۲۷ ق جلة ۲۹/۲/۳/۲۲ )
1.0	, ,
	" العرض للبيع " قول المتهم أنه مصرح له بصنع الحلوى التي
	يدخل اللبن ضمن عناصرها وأن ضبط اللبن كان بداخل
	المعمل ، وليس معروضًا للبيع هو دفاع جُوهري لأبد مز
1 1	تفنيده والرد عليه .
٠٠٠ ٨٩ ع ٢ ١٢٥	(11179)1
	المسئولية والعقاب :
1	
	قرينة افتراض العلم بالغش :
	" نطاقها " انعطاف أثرها _ لعموم النص _ على كافا
	الأغذية وغيرها مما أشير إليه بنص المادة النانية من ق٨٤
	لسنة ١٩٤١ .
	ود أثرها " عدم مساسها بالركن المعنوى لجنحة الغش .
414 45144	(الطعن رقم ١٤٥٠/١٤٥٠ ق – جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩ )
1 - 1	
	" وسيلة دحضها وآثار ذلك " تحل المتهم عب إنبات
	جلبهالبضاعة منمخلات مرخصة مستوفيةالشروط الصحية.
	انطباق نص المُــادة ٧ عند ثبوت حسن نية المتهم .
۲۰ ۱ ۲۰۳	( الطنن رقم ۲۹/۱۷۲۷ ق — جلسة ۲۹/۳/۲۲ )
-	
	تدليل الحكم علىجهل المتهم بفسادا لمسادة المعروضة للبيع يقتضي
	اعتبار الواقعة مخالفة بالمادة ٧ – لاتبريّة المتهم .
417 4514	(الطمن رقم ۲۰/۱٤۵۰) من جلسة ۱۹۲۰/۱۲/۱۹) مند

- 11 -
العود _ إثباته :
" وسيلته " – هى مضاهاة بصمات الأصابع . (اللمن رقم ٣١١/٥٣١ ق – جلـة ٢٩/١٥/١١)
غش الصابون :
زيادة نسبة الأحماض الدهنية لاتموض النقص في وزن قطع الصابون . علة ذلك .
(العلمن وقم ۲۹/۱۳۸۰ ق — جلسة ۱۹۳۰/۱/۱۸ ) هد. مد.
(6)
قَا نوْن
تطبيقه فى الزمان :
القانون الأصلح :
القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۳۰ – بشأن المواد انخدرة – أصلح للتهم بما جاء في المــادة ۳۵ من عقو بات أخف .
(العلمن رقم ١٩٢٩/٠٣ ق جلسة ١٩٢٠/١٠/٢٤) معد
القانون المذكور أصلح للتهم بما جاء في المـــادة ٣٨ منه .
( فقلن دقم ۲۰/۱۶۸۳ ق — جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۲ )
فورية أثر قوانين الاجراءات :
سريان قوانين الإجراءات من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولوكانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها .
المي مهن مه من وو دات مسه جرام وقعت قبل هادها (اللهن دفم ۱۹۲۰/۱۲۷۲)

وقم	رقم القاعدة والعدد	
المفسة	والعدد	القوانين المعدلة للاختصاص :
		فورية أثرها على الدعاوى القائمـــة أمام المحكمة التي عدل
		اختصاصها طالما أنها لم تنته محكم بات - ما لم ينص الشارع
		على أحكام وقتية تنظم فترة الانتقال. مثال في القانون رقم ١٩٧
		لسنة ١٩٥٧ . بشأن آفات وأمراض النباتات .
A #4	1713	( الطنن دقم ١٣٧٢ / ٣٠٠ جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ )
<i>^</i> , ,	, , , , ,	
		تفسيره :
		متى لا يلجأ إليه ؟ عند صراحة النص .
70	18 8	(الطعن رقم ۲۹/۱۳۶۹ ق – جلسة ۱۹۲۰/۱/۱۱ )
	18 44	
		طرق التفسير :
		"المعنى المستفاد من عبارة النص" "قصــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	1	مثال فی تفسیر . الم ۱۳/۲۱۶ .ج .
441	١٥ع١١	(العلن رقم ۲۹/۱۰۰۳ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/١)
1.4	1, 2	"حكمة الشارع" منال في المق ٧٤ لسنة ١٩٥٢.
*	ء ع ١ و	(الطعن رقم ٢٩/١٣٤٩ ق - جلسة ١١/١/١١١)
	.	"علة النشريع" و "الأعمال التحضيرية" مشال في تفسير
	1	المادة ١٧٤١٧ م. ج.
۲٠	٣٩ع ١   ١	المادة ٢/٤١٧ ع.ج ( الطمن رقم ١٩٥٤/ ٢٥ ق – جلسة ٢/٣/٠١٩١)
		"أتحاد العلة" . منال في تفسير المسادة ١٨٠ . ج .
441	7 75109	(الله رقم ۳۰/۱۳۱۷ ق - جلة ۲۸/۱۱/۱۱)
711	',',	
		«عموم النص" منال في قرينة الق ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ .
41	7 75171	(العلمن دنم ١٤٥٠/١٤ ق – جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩ )
		1

رقم	رقم القاعدة	
المفحة	رقم القاعدة والعدد	22
		عموم النص " و"قصدالشارع"مثال في تفسير الفقرة "و"
		من المـــادة ٣٣من المق٣٥١ لسنة١٩٥٢ ـــ عبارة في أى طور
		من أطور تموها " .
71.	72117	
		مثال في تفسير الإحالة المشار إليها بنص المادة ١٧/١٧٩ج
ATT	40134	( العامن رقم ۱۳۲۷/۱۰/۳۰ ق - جلسة ۱۹۲۸/۱۱/۲۸ ) ج. م م
***		
		مثال فی تفسیر المسادة ٤٧ م.ج ــ تفتیش منزل المتهم عند
		توافر حالة التلبس .
٧٨٢	۱۵۰ع۳	( العلمن دخ ٢٠٠/١٢٩٦ ق – جلسة ١١٩٦٠/١١/١٤)
	_	
		" الحرف المشترك بين عدة معانى لغوية " منال في تفسير
		حرف العطف عند وروده قبل ما يجوز فيه الجمع .
747	٣٥١٦٣	(الحلن زمّ ۲۰/۱۳۰۸ ق – جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۵
		وتعنوان القانون٬٬ وجوب التعويل علىنصوص القوا نيز ذاتها
		مثال في تفسير المـــادة الأولى من ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ —
		في شأن التماس إعادة النظرفي قرارات وأحكام المجالس
		العسكرية .
AFG	461.4	(الطعن رقم ۲۹/۱۱۵۳ ق — جلسة ۲۹/۲/۱۶ )
- "		
		" المذكرة الايضاحية " مثال في تفسير المادة ٤٦ من الق
		٧٥لسنة ١٩٥٩ ــ ميعادعرض قضا يا الإعدام على محكة النقض
770	٧٤ ع ٢	(العلمن رقم ۲۹/۱۷۶۶ ق جلسة ۲۹/۲۹۱)
		ما أوردتهالمذكرة الإيضاحية لقانونالسلطة القضائية من بقاء
	. [	المادتين ١٣٧٧ ٢٣١ . ج معمولا بأحكامهما يتمشى مع مفهوم
- 1		The Contract of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of
	إيري	النصوص وليس تداركا لما فات .
2AV	48.34	(الطن رقم . ١١/٠٦ ق - بطنة ١٧/٥/١٩٦)
1	ſ	

رقم القاعدة ا	
والعدد الصفحة	1 1
	قانون دولی عام
1 1	4.1 . n. 1999
	آثار قيام الحرب :
	انتطاع العلاقات السلمية وانقضاء معاهدات الصداقة
1	والتحالف ونشوء حق الدولة المحاربة في مصادرة أموال دولة
1	العدو الموجودة في إقليمها .
71137 100	(العلمزرقم ٥٩ ٣٠/٣ ق — جلسة ٢٠/٦/، ١٩٩١)
ì	
(	
1	قانون عقو بات
l	
- 1	
ļ.	أحكامه العامة :
1	1 (c) N( 2 1)
- 1	سريانها على الجرائم التي وردت في نصوص خاصة إلا إذا وجد نص مخالف . أثر ذلك .
111/18 77	( العلمن رقم ۲۹/۱۲۹۱ ق — جلسة ۲/۲/۲۱۱)
11	
1	1 1 1 1 1 1
	قانون عقوبات اقتصادى
l	A SU ALL SILLA TAL
ì	مباشرة عمليات النقد الأجنبي من البنوك المرخص
1	المانك:
}	
1	متكييفها يعمليات تؤديها الينوك عن طريق موظفيها كستخدمين
- 1	
- 1	في مؤسسة خاصة - سواء قبل صدور الترخيص أو بعده
l	وذلك لحساب عملاء البنك وتحت مسئوليته . علة ذلك .
	( ) a = / v / s = - = = = = 2 × s + s + s + s + s + s + s + s + s + s
134164	Line see on the factority

رة القاعدة رقم والمدد المفعة	قانون عقو بات ضربي
	<u></u>
	الخصومة الجنائية الضريبية :
	منتحريك الدعوى الجنائية عن جرائم التهريب الجمركي
	أو اتخاذ اجراءات فيها " بطلان الإجراءات عند مخالفة
	الحظر المقرر منص المادة ع من القانون ٩٣٣ استة ١٩٥٥ .
	تعلق هذا البطلان بالنظام العام . بطلان الحكم المترتب
	على الإجراءات الباطلة .
441 34 VAA	(العلمن رقم ۲۹/۲٤۱۱ ق جلسة ۱۱/۸/۱۹۱۸)
	طبيعة أفعال التهريب فى ظل اللوائح الجمركية :
	هي أفعال ذات صبغة مدنية بحت . أثرذلك .
17137 171	(الطنن رقم ۱۳۶۸/۳۰ تی — بیلمهٔ ۱۹۹۰/۱۱/۲۸)
	قتل خطأ
	: ألحطأ :
	: ألحطأ :
788 85181	
17134 275	الحطأ : "صوره" يكفى تحقق إحداها . آثار ذلك . (العلن رقم ٢٠/٤٨٨ ت – جلمة ٢٩٦٠/٦/٢٨)
787 <b>4</b> 8181	الخطأ : "صوره ^{مه} يكفى تحقق إحداها . آثار ذلك . (الطن رقم ٢٨/٤/٣ ق – جلمة ٢٩٦٠/١/٢٨) تطبيقات للخطأ والعلاقة السببية :
787 KE181	الخطأ: "صبوره " يكفى تحقق إحداها . آثار ذلك . (الطن رقه ٤٨٨/ ٣٠ ت – جلة ١٩٦٠/٦/٢٨) تطبيقات للخطأ والعلاقة السببية : " ما يوفر الخطأ فى خصوص حوادث الهدم "منال .
78/4F	الخطأ : "صوره ^{مه} يكفى تحقق إحداها . آثار ذلك . (الطن رقم ٢٨/٤/٣ ق – جلمة ٢٩٦٠/١/٢٨) تطبيقات للخطأ والعلاقة السببية :
78A 85181	الخطأ: "صبوره " يكفى نحقق إحداها . آثار ذلك . (الطن رنه ٤٨٨/ ٣٠ ت – جلة ١٩٦٠/٦/٢٨) تطبيقات للخطأ والعلاقة السببية : " ما يوفر الخطأ فى خصوص حوادث الهدم "مثال . " علاقة السببية " " مالا ينفيها " مثال .
17137 ATF	الخطأ: "صوره " يكفى تحقق إحداها . آثار ذلك . (الطن رقم ٢٨٨/ ٣٠٠ - جلمة ٢٠/١٢٨) تطبيقات للخطأ والعلاقة السببية : "ما يوفر الخطأ فى خصوص حوادث الهدم "منال . د علاقة السببية " د مالا ينفيها " مثال . ومالا يجدى فى نفيها " مثال .
797 1 799 797 1 799	الحطأ: "صوره " يكفى تحقق إحداها . آثار ذلك . (الطن رقم ٢٨٨/٣٠ ت – جلمة ١٩٦٠/٦/٣٨) تطبيقات للخطأ والعلاقة السببية : " ما يوفر الخطأ فى خصوص حوادث الحدم "منال . " علاقة السبية " " مالا ينفيها " منال . " ومالا يجدى فى نفيها " منال . (الطن رقم ٢٩/١٥٣٧ ت – جلمة ٢٩/١٠٢٢)

رقم القاعدة الرقم	
والعدد الصفحة	°° حوادث المرور °° السرعةلايصحأن تقاس بالنظريات
	والمعادلات الحسابية. اختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان
	والظروف الملابسة للحادث .
	(الطان رقم ۲۸ / ۳۰ ق <del>- جلة ۱۱ / ۱۹۹۰ )</del>
	(لم يتيمر نشر هذا الطعن)
	قتل عمد
1	
	الفعل المادى:
	جواز تحققه باستعال الحجـارة في بعض الصور . عدم العثور
	على جنة المحنى عليه أو عدم ضبط أداة الحادث لا يؤثر في ثبوت ا
	واقعة القتل عند بيان الحكم لها بيانا كافيا .
137 770	(الطعن رقم ١٣٣٧/٢٩ ق - جلمة ١٩١٥/٠/٩٩)
	سلطة محكمة الموضوع في الاعتاد على أقوال الشهود في خصوص
{	واقعة القتل واطراحها في شأن أداته .
W. W. C	(الطعن رقم ۱۷۲۹/۲۵ ق - جلمة ۲۱/۳/۱۹۶۱)
141 1000	1
	الرابطة السببية:
1	" قصور بيان الحكم في استظهارها " عند إغفاله صلة
	الوفاة بالإصابات التي أشار إليها من واقع الدليل الفني ـــ وهو ]
	الكشف الطبي الذي أورد الحسكم مضمونه . لا يغني في ذلك
	قول الحم أن الإصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه .
۸۱۵ ۳۶۱۵۲	(الطنن رقم ۱۳۴۲/۲۰ ت - بطسة ۲۲/۱۱/۱۹۱)
	"ما لا يبرر رفض مايثيره المتهم بشأن مسافة الاطلاق"
	مثال .
	(الطمن رقم ۲۰/۳۶۸ ق — بطسة ۱۹۲۰/۱۱/۲۹)
405 LE 140	(1417)1111
'	r

دق	رقم الفقاعدة والعدد	
المفعة	والعدد	•
۷۵٦	WE 1 20	الفصل فى امتناع مسئولية المتهم الجنسائية لوجوده فى حالة سكر وقت مقارفته للجريمة أمريتعلق بالواقع فى الدعوى مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع بناء على أسباب سائغة . (الطنن رقم ٢٠٠١/٠٣ق — جلمة ١٩٦٠/١١/١)
		الظروف المشددة للعقوبة :
		"الاقتران والارتباط" تحقق ظرف الإكراه في السرقة بفعل الفتليجة والتباط القتل بجنحة الااقترائه بجناية علة ذلك خطأ
		التكيف القانوني – متى لا يكرن مؤثرًا في سلامة الحكم؟
401	7 2 77	(الطفن رقم ، ۱۸۰/ ۲۹ ق — جلسة ه ۲/ ۶/ ۱۹۹۰)
<b>£</b> 7£	٤٨٤ ٢	الفصل في قيام الارتباط السبي المشار إليه بنص الحادة ٣٣/٣٤ وعدم قيامه أص يستقل به قاض الموضوع. (الطن رقم ٢٥/١٥٦٣) راجع أيضاً : سبق إصرار .
		قضاه
		ىدىهم:
		سناد الندب ونطاقه . عدم لزوم إشارة الحكم إليه .
۳۸•	۷۷ع۲	(الطعن رقم ۱۸۸۸،۳ ق – جلسة ۲۹/٤//۱۹۹۱)
		ما لا يعد إبداء لرأى سابق :
		قضاء المحكمة ضد المتهم في دعوى أخرى .
		رد القضاء:
		وجوب اتباع الطريق المقرر بالقانون . عدم جواز التمسك بقيام سبب من أسباب الرد لأول صرة أمام محكمة النقض .
٤٧٨	7891	(الطعن رقم ۲۹/۲۰۶۸ ق — جلسة ۲۱/۰/۱۹۲۱)

(4)

(0) (0)

هتك عرض .	معارضة .	افيهم.	متشردونومشتبا
	مهن طبية	. :	مجالس عسكرية
ق وصفُ التَّهمة .	مواد مخدر	. 4	مجرمون أحداث
	نصب .		محكمة جنايات
	نقض .		محكمة موضوع
. ā	. نيب بة عام	سناعية	محلات تجاريةوه
		•	مسئولية جنائية
مضاهاه : (س. تزور)	1 / 10		.1.
مضاهاه : (س. ترویر) معارضة فی رسوم : (س. تنس)	غليم ) ڪار لاية ايات م		مبان مار
معاينة : (ر. إثبات، تحقيق،	حکامالنقابات، ، ومحسکة ن)	دقع	عام
دفاع)	ı		
مفتى : (ر. محكةجنايات)	غرفة اتبام)		محاكم عسكرية
موظف عمومی : (ر. اختلاس أموال	إثبات)	. ^):	محررات
امسیریة و تزویر ورشوه )			محررات رسمية وعرفيا
مواليـــــد ووفيات : (ر. جرانم).	. إجراءات نة )	: ( ر الحاك	محضر الجلسة
ندب قاض : (ڔ. نضاه)	دموی جنائیة	ة: (ر.	مدعىبا لحقوق المدني
ندب للتحقيق : ( ر . إحدادا )	( ) ( ) : is		مذكرة إيضاحية
نشر : (ر. جرائم النشر)	. قانون) . دفاع )		مد تره بریساسیه مذکرة تعقیبیة
نظام عام : ( ر . إجراءات الحاكة، استناف،	. اختصاص ) . اختصاص )		مد ترق تصبيب مسائل فرعية
اها ته ۱ امتناف ۱ دعوی جنائیة ۱ نقض)	. دعوىمدنية)		مسئولية مدنية
نقد : (ر . قانونعقو بات	غياثة أمانة) غياثة أمانة)		مصارفة
ا تمادی )	دعوى مدنية)		مصاریف الدعوی
وقف الدعوى الجنائية: (ر. دعرى جنائية)	. تقض )		مصلحة في الطعن

C	
رقم القامدة ارقم	
والدد المفعة	(6)
	·
	متشردون ومشتبه فيهم
-	
	العود إلى حالة الاشتباه :
	حريمة وقتية . العبرة في تحققها بتاريخ وقوع الحرائم .
35 37 077	(الطعن رقم ۲۹/۱۹۳۸ ق - جلسة ه/۱۹۳۰)
	توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أأو الجرائم الأخرى
	التي يرتكبها المشقبه فيه إنما يتعلق بتطبيق العقوبة ـــ لابطبيعة
	الجريمة .
4. A LE 108	(الطنن رقم ١٣٣٥/مـ٣ ق — بطسة ١٩٦٠/١١/٣١)
Ì	
	مجالس عسكرية
	للا حكام الصادرة منها قوة الأحكام القضائية . المادة الأولى
	من قى ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ .
۸۰۱ع۲ ۱۰۸	(الطمن رقم ٢٩/١١٥٣ ق - جلمة ١٩٦٠/٦/١٤)
	al. t.
	مجرمون أحداث 
	متى يجوز للتهم التمسك بوجوب معاملته بالمسادة ٧٧ ع ؟
٧٠١ع٢ ١٢٥	(الله رقم ۲۰/۱۲۹ ت - جلسة ۱۹۳۰/۱۹۲)
- 101011	

رقم المفعة	رقم القاعدة والعدد	محكمة جنايات
- 1		
		تشكيلها :
		بقاء المادتين ٣٧٣،٣٦٧ م.ج معمولا بهما تكل أحكامهما أحكام أحكامهما أحكام قانون السلطة القضائية . علة ذلك .
٤٨٧	۹۴ع۲	(الطعن رقم ۱۱۰/۳۰ ق – جلسة ۱۷/۰/۱۹۹۰)
		مكان انعقادها :
		هو الجهة التى بها مقرها .عدم اشتراط انعقادها بذات المبنى الذى تجرى فيه جلسات المحكة الابتدائية . صدور قرار وزير العدل محله انعقاد المحكمة خارج المدينة أنتى يقع بها مقرها .
۳۸۰	48 VV	(الطعن رقم ١٨٨ / ٣٠ ق - جلسة ٢٩/٤/٢٦)
		احالة الحنايات اليها:
		"الاحالة المباشرة بطريق تكليف المتهم بالحضور
757	1801	من النياية "في جنايات الم ١٣/٢١٤.ج والحرائم الأخرى المرتبطة بها طبقا لنص الم ٣٣ ع . (الطن دم ٢٩/١٠٣ ق – جلمة ٢٥/١٠/١)
		إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها إلى محكمة الجنايات – لا غرفة الاتهام لإلغاء الأحكام العرفية.
٦٧٨	75179	(الطلمن رقم ۱۱۸۹/۲۰ ق — جلسة ۱/۱۰/۱۰/۱۱)
	}	اجراءات المحاكمة أمامها:
		" فصلها الجنح المرتبطة عن الجناية " آثار ذلك .
444	7211	(الطن رقم ٥٥٠٠/ ٣٠ ق – جلسة ٢٠/١٢/٠ )
	1	1

رقم الع خسة	رقم القاعدة والعد	
	<u></u>	" حضور مدافع عن المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات "
		متى يتحقق غرض الشارع من حضوره ؟ بسياع الشهود وطلبات النيابة فى وجوده بشخصه أوممثلا فى نائبه .
414	188	(الطمن رقم ۲۸ / ۲۹ ت – جلسة ۱۹۹۰/۱۹۹۱)
		" أخذرأى المفتى قبل إصدار الحكم بعقوبة الاعدام"
		عدم ازوم بيان رأى المفتى فى الدعوى .
787	1091	(الطعن رقم ۱۰۰۳/۹۴ ق بطسة ۱۹۹۰/۲/۱۰
		سقوط الأحكام الغيابية الصادرة منها في جناية :
		"آثار السقوط " هذا السقوط يةنضى الحكم بسقوطالطمن المرفوع عن الحكم الغيابي .
٥٨٧	721137	(الطعن رقم ۲۰/۲۶۰ ق — جلسة ۲۰/۲/۲۰
		"ماهية اعادة الاجراءات " هي محاكمة مبتدأة وليست تظلما . آثار ذلك .
754	ا ع۳	(الطعن رقم ۱/۳۰/۱ ق هيئة عامة — جلسة ۱۲/۱۲/۱۲)
		ما يبطل اجراءات المحاكمة أمامها :
		المدافعة عن متهم أمامها من محام غير مقرر للرافعة أمام المحكمة الابتدائية .
177	1070	(الطفن رقم ١٩٠٥/ ٢٥ ق – جلسة ٢٠/٢/١
		عدم تقيد محكة الإعادة بالتهم الواردة في أص الإحالة. تعلق
197	١٤٣٩	المخالفة بالنظام العام . (العلن رقم ۲۹/۱۰۷۲ ق — جلسة ۲۴/۱۹۳۱)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	محكمة موضوع
		سلطتها فىتقدىرالدليل والأخذ به عند الاطمئنان إلىسلامته وغم غالفة إجراءات التحريز .
11	184	وفى الجنزم بمــا رجحه الطبيب الشرعى اعتادا على وقائع الدعوى . (الطن رقم ٢٩/٢٠٣٢ ق جلمة ١٩٦٠/١/٤)
14	۳ ع۱	وفى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . (الطنن رقم ٢٥/١١٥ ق — جلسة ٥/١/١١٥)
<b>Y</b> A <b>Y</b>	۳۶۱۵۰	وفى الفصل فى المسدة التى مضت بين ارتكاب الجويمة واكتشافها عند سلامة التدليل . (الطنن رقم ٢٠/١٢٦٦ ت - جلمة ١٩٦٠/١١/١٤)
1.4	1214	وفى اطراح ما تضمئته الشهادة المرضية المقدمة لتبرير التقرير بالاستثناف بعد الميعاد المقرر قا نوقا . (العلن رقم ۲۹/۱٤۰۲ ق — جلسة ۱۹۲۰/۱/۳۰)
717	1884	وفى التعويل فى إدانة المتهم على إقراره فى محضر ضبط الواقعة بارتكاب الجديمة ولولم تسمعه بالجلسة . (الطن رقم ٢٠٤٤) ٢٥ سـ جلمة ٨٣/٦٠)
		ونى الاعتاد على أقوال الشهود فى خصوص واقعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
7.77	00ء ١	وفى الأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل عند الاطمئنان إلى مطابقتها للاصل .
<b>*</b> VY	٥٧ع٢	(الملئن دخ ۲۹/۱۷۰۷ ق – جلسة ۲۹/۱۷۰۷)

رقم المفحة	دمّ القاعدُة والعدد	
	٥٨٥ ٢	وفى تقدير الدليل المستمد من الاعتراف . ( الطن دتم ٢٩/١٥٩٤ ق – جلسة ٢٥/١٥١٠ )
7e.Y	72120	وفى تقدير ارتكاب المتهم الجلرية وهو بحالة سكر . (الطنن رفم ٢٠/١٠٠٥ ق – جلمة ١٩٦٠/١١/٧ )
	۲۶۱۵۰	وفى تحديد نوع السلاح وصلاحيته للاستمال اعتمادا على تقرير بلمنة شكلت لهذا الغرض . (الطمن رقم ٢٠/١٢٩٦ ق – جلمة ١٩٦٠/١١/١٤ )
		محلات تجارية وصناعية
		القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ : • • "أصل التجريم ولازمه"
		"اقامة حظائر المواشى بلون ترخيص " النفـــرقة بين المواشى الحلوب وغير الحــلوب والتى تربى لا أساس لهــا من القانون .
144	ه ۳ ع ۱	
		مسئولية جنائية
		قواعد عامة :
		الرجوع في استخلاص نطاق الجريمة والمسئولية الجنائية عنها إلى النص الذي يعرف الجريمة .
17/	۲۳ع ا	( الطمن رقم ۲۹/۱۱۸۹ ق – جلسة ۱۹۳۰/۲/۱۹ )

ا رق ا <b>لمضمة</b>	رقم القاعدة والعدد	A
		الازدواج في المسئولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون .Nonbisinidem
٥٧٢	۲۶۱۰۸	(الطنن دقم ۲۰/۱۱۵۳ ق – جلسة ۲۱/۲/۱۹۹۱)
		الرابطة السببية: راجع جرح وضرب، قتل خطأ، قتل عمد.
		الإرادة الجانية:
		"القصد الجنائى – القصد المشدد" سبق الإصرار . ماهمته .
114	1877	
		و ما يعدم القصد الحنائي " الجهــل بأحكام وقواعد التنفيذ
	1	المدنية أو الخطأ فيها .
۲٧٠	٥٣ ع ١	( العلن رقم ۲۲ / ۲۶ ق — جلسة ۲۰ / ۲۹ / ۱۹۹۰ )
**	۳۰ع۱	(الطن رقم ۲۹/۲۶۲۷ ق — جلسة ۱۹۹۰/۳/۱۰) أصباب امتناع المسئولية :
***	۱۳۵۳	
	1 204	أمساب امتناع المسئولية: حالة السكر: الفصل في امتناع مسئولية المتهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارفته للجريمة أصر يتعلق بالواقع في الدعوى مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع بناء على أسباب سائعة.
		أمساب امتناع المسئولية: حالة السكر: الفصل في امتناع مسئولية المتهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارفته للجريمة أصر يتعلق بالواقع في الدعوى مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع بناء على أسباب سائعة.
<b>V</b> 07		أسباب امتناع المسئولية : حالة السكر : الفصل في امتناع مسئولية المتهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارفته للجريمة أمر يتملق بالواقع في الدعوى ممايستقل بتقديره قاضي الموضوع بناء على أسباب سائغة . (الطمن دم ٢٠٠/١٠٠)

رة القاعدة وقم	
رة القاعدة المفحة الصفحة	
والمدد الصفحة	معارضة
	سارها.
	ما تجوز ومالا تجوز فيه المعارضة :
	"شروط قبول المعارضة في الحكم الحضوري اعتبارا"
1	
7031 777	استازام نص المادة ٢٤١ م. ج قيام شرطيها معا .
1111201	(الطمن رقم ۲۹/۱۳۰ ق — جلسة ۲۹/۳/۳)
	"مناط اعتبارالحكم حضوريا" أن يكون التأجيل لجلسات
1	متلاحقة آثار تخلف هذا الشرط .
79138 797	
	میعاد رفعها :
1	
l l	وجوب اشتمال أصل الورقةالمعلنة إما على توقيع مستلم الصورة
ſ	و إما على إثبات واقعة أمتناعه وسيبه. إغفال ذلك يبطل إعلان
	الحكم الفيابي فلا يبدأ به الميماد .
174ع۳ ۲۷۸	( الطعن رقم ٣٠/١٠٢٣ ق – جلسة ١٩٦٠/١٢/١ )
	اجراءات نظرها :
	"حضور المعارض جلسة المعارضة" وجوب التعرض للعذر
1	الذي حال دون حضور جلسة المعارضة وللشهادة المرضية
	المعززة له .
٨٧١ ٣٤ ١٦٩	(الطمن رقم ۲۲-۱/۰۳ق – جلسة ۱۹۲۰/۱۲/۲)
	· ·
1	الحكم بعدم قبول المعارضة :
ł	تخطى المحكمة الاستئنافية الحكم بعدم قبول المعارضة الذي
1	انصب عليه الاستئناف نتيجة اضطرابها وعدم تفهمها حقيقة
t	الواقعة يقتضي أن يكون مع نقض الحكم للخطأ في القانون الإجرائي
	الإحالة - لا الصحيح.
V97 45107	(الكن رقم ٢٠/٦٦٨ ق - جلمة ١١/١١/١٥)
The second	1

دقم	رقم القاعدة	
الصفحة	والمدد	تسبيب الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة :
		قصور الحكم عند اقتصاره على مناقشة البرقيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		إرسالها من المتهم معلنا بها مرضه .
700	۱۲۳ع	(الملن رقم ٢٦/٦٦ ق - جلسة ٢٠/١٠/١)هد
		عدم تعرض الحكم للعذر الذي حال دون حضور المعارض
		جلسة المعارضة وللشهادة المرضية المعززة له وعدم تمكين المحكوم
		عليه من الحضور لسماع ما عساه يبديه في تبرير تأخيره في التقرير
43/1	WE 179	بالمعارضة يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع .
741	ייטיי	(الملئن دقم ۲۰/۱۰۲۳ق — جلسة ۱۹۲۰/۱۲/۲)
		مهن طبية
	,	
		ما يعد مزاولة لهـا :
		_
4.6	WC 1.04	حقن المرضى .
1.8	WE 147	_
4.8	WE 147	حقن المرضى . (اللغنونغ ۲۰/۱۲۶۱ ق جلة ۱۹۹۰/۱۲/۱۳)
4.8	<b>7</b> E 1 <b>V</b> 1	حقن المرضى . (اللغنونغ ۲۰/۱۲۶۱ ق جلة ۱۹۹۰/۱۲/۱۳)
4.8	WE 147	حقن المرضى .
4.8	WE 1V1	حقن المرضى . (اللغنونغ ۲۰/۱۲۶۱ ق جلة ۱۹۹۰/۱۲/۱۳)
4.8	WE 1V1	حقن المرضى . (اللغندنم ٢٠٠/١٢٦١ جلة ١٩٦٠/١٢/١٣) مواد مخدرة عناصر الواقعة الإجرامية :
4.6	<b>7</b> E 1 <b>V</b> 1	حقن المرضى . (اللغندة المرضى . بطنة ١٩٦٠/١٢/١٣) مواد مخدرة مواد مخدرة عناصر الواقعة الاجرامية : مادة مخدرة :
4.8	WE 1V1	حقن المرضى . (الطمن دنم ٢٠٠/١٢٦١ - ١٩٦٠/١٢٦١) مواد مخدرة مواد مخدرة عناصر الواقعة الاجرامية : مادة غدرة : عبارة "في أي طور من أطوار نموها ". شولها النبات عبارة "في أي طور من أطوار نموها ". شولها النبات
4.6	re 1V1	حقن المرضى . (اللمندنم ٢٠٠/١٢٦١ ت - بلة ١٩٦٠/١٢/١٣) مواد مخدرة عناصر الواقعة الإجرامية : مادة غدرة : عبارة "في أي طور من أطوار تموها " . شمولها النبات الجاف والمفصل عن الأرض . طة ذلك .
4.6	7E 1V1	حقن المرضى . (الطمن دنم ٢٠٠/١٢٦١ - ١٩٦٠/١٢٦١) مواد مخدرة مواد مخدرة عناصر الواقعة الاجرامية : مادة غدرة : عبارة "في أي طور من أطوار نموها ". شولها النبات عبارة "في أي طور من أطوار نموها ". شولها النبات

وقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	" بيانات التسبيب" بيان كمية المخدر متى لايكونجوهريا؟
٣٤٣	7897	( الطان دم ۲۹/۱۷۸۰ ق – جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۱ )
		الإحراز : "ماهيته" و" ^د مالا ينفيه" مثال .
14	۹ ع۱	(الطفن رقم ۲۹/۱۱۲۸ ق — جلمة ۱۹۳۰/۱/۱۲ )
		تسهيل تعاطى المخدر :
٨٩	۱۳ع۱	ود ماهیته " و ^{ور} مالا یوفره " مثال . ( الطمن رقم ۲۹/۱۳۷۶ ق — جلسة ۱۹۳۰/۱/۱ )
		إحراز المخدر دون استظهار قصد خاص :
404	۱۸۷ع۳	وجوب تطبیق المادتین ۳۸،۲۷۳من القا نون وقم ۱۸۲ سنة ۱۹۹۰ (الطن رفم ۳۰/۱۶۸۳ ق — جلمهٔ ۱۹۹۰/۱۲/۳ )
		المسئولية والعقاب :
		صــورة واقعة تتوافر بها جناية إحراز مادة مخدرة في غير الأحوال التي بينها القانون وجناية اختلاس حرز هذه المادة .
٤٩	۹ ع۱	(الطنن دتم ۲۹/۱۱۲۸ ق — جلمة ۱۹۲۰/۱/۱۲ ) القانون رقم ۱۹۲۳ سنة ۱۹۳۰ أصلح للتهم بما جاء في المواد
VIA	۱۲۵ع۳	٣٤ و٣٧ و ٣٨ من عقوبات أخف ٠
1	12114	
		بيانات التسبيب بالنسبة للقصد الجنائي:
		قصــور بيان الحكم بإغفال الدليل الغنى . استظهار عناصر العلم الواقعي لايرفع هذا العيب .
771	۱۶٤۸	( الطن رقم ۲۹/۱۰۹۳ ق جلسة ۲۹/۲/۲۹۱ ) ـــ

_		
رق	رق القاعدة	
المفحة	رقم القاعدة والعدد	
-		(¿)
	l	
	l	
		نصب
		<u>-</u>
	)	عناصر الواقعة الاجرامية :
	1	1
	i	"أغراض الطرق الاحتيالية" إحداث الأمل بتسديد المبلغ
		الذي أخذ بطريق الاحتيال . مثال في مصارفه .
90	1814	( الطعن رقم ۲۹/۱۳۷۷ ق — جلسة ۱۹۱/۱/۱۹۹۱ )
•	1	
	}	, o++
		نقض
ļ	ļ	
		ممن يجوز ?
		عدم جواز الطعن من المسئول المحتمل عن الحقوق المدنيــة
		المتدخلُ في الدعوى الجَّنائية ، علة ذلك .
		/ 10 m /m/m 2 1
777	1008	(الطعن رقم ١٧١٢/ ٢٩ ق - جلمة ٢١/٣/ ١٩٦٠)
	}	1
		أحكام يجوز الطعن فيها :
		مناط جواز الطعن :
		_
		وصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا .
-W. 4 -	Y & Y7	
LAG	דיישיין	(الطعن رقم ۱۸۱/۸۱ ق جلسة ۲۹/۶/۲۳)
		111
		ما يجوز فيه الطعن :
		الأحكام المنهية للخصومة :
		الحكم الصادر بإعادة القضية إلى محسكمة أول درجة لنظر
- 1		معارضة المتهم من جديد . متى يكون منهيا للخصومة ــ على ا
- 1		خلاف ظاهره ؟
- 1		
477	1804	( الطعن رقم ه ۲۹/۱۳۰ ق – جلسة ۲۹/۱۳۰۱ )
	_	
	,	ı

	- 1-1
م القاعدة رقم والعدد السفحة 127 ع 1 127	ما لا يجوز فيه الطعن بطريق النقض : "ما لم يكن استثنافه جائزا" مشال . (الطن رم ۲۹/۲۰۷۳ق – جلة ۱۹٦۰/۲/۲ )
911/12/14	"ما لم يصدر فيه حكم" إحالة الدعوى المدنية بحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة عملا بالمادة ١٩٦٩ . ج . (اللمن دم ١٤٥٤/ ٣٠ قجلسة ١٩٦٠/١٢/١)
	اجراءات الطعن : ميعاد الطعن : بدئه بالنسبة للاحكام الصادرة في موضوع المعارضة من تاريخ العلم الرسمي بصدور الحكم عند بطلان إعلان المتهم بالجلسة التي صدر فيها . علة ذلك .
444 4 EVY	(الطن رقم ٢٩/١٥٥٥ ق ح جلمة ٢٩/٠/٤/٢٦) التقرير بأسباب الطعن : "مكان تقديمه" تقديم الأسباب إلى مكتب النائب المام لا ينتج أثره العانوني
	(اللعن رقم ٢١/ ٣٠٠ ق - جلمة ١٠/١٠/١٠)

دقم	ارقم القاعدة والعدد	
المفحة	والمدد	الكفالة :
۸۱۷	۲210۷	عدم إيداعها بالكامل يقتضى عدم قيول الطعن ومصادرة ماسدد منها .
447	۷٤ ع ۱	رسوم الطعن واعلان خصومه : وسيلة إثارة عدم الإعلان هى الطمن فى الحكم بطريق الممارضة – لا المعارضة فى قائمة الرسوم . (الطمن ترم ٢٨/٦٦٤ ق – جلسة ١٩٦٠/٢/١٤)
۸۱۱	45100	التنازل عن الطعن . صدم الاعتداد بالتنازل المعلق على شرط عند العسدول عنه والتمسك بالطعن . (الحلمن دم ٢٠٠١/١٦ ق - جلمة ١٩٦٠/١١/٢٢
		المصلحة فى الطعن : "متى تتوافر? " توافرها بالنسبة للنيابة الصامة ولوكانت المصلحة هى لمحكوم عليه .
۳۸	٧٤٧١.	( الطنن رفر ۱۸۸ / ۳۰ ت – جلسة ۱۹۲۰/٤/۲۱ )
٩٨	17ع	(اللهن وقم ۲۰/۱۲۰۷ ق - جلسة ۱۹۲۰/۱۰/۱۷)
٣٨	٠٢٤٧٠	وفى قصور الحكم لإغفاله الردعل معاينة سابقة تنفى القول ا باصراع المتهم بجريمة قتل خطأ .
77	1137 A	tion below to the first two than

ق القامدة رقم والمدكة الصفحة	
والعدد المفحة	
1	المقدمة بعد الميعاد .
٧٦٤ ٣٤١٤٠	(الحلق ولم ١٢٦٢/١٢٦٥ — جلسة ١٩٩٠/١١/٧ ) نسب
	وفى اختلاس أشناء محجوزة .
4331717	
	وفي قتل خطأ خد حوادث البناء والهدم .
797 1 209	
1,1,0	
	العقوبة المبررة:
	الحكم الصادر في تهمة واحدة :
	"العقوبة المبررة رغم مخالفة قواعد قانون الإجراءات
	الجنائية " مثال في مخالفة قاعدة تنبيه الدفاع إلى تعديل
	وصف التهمة .
11 1810	1
1031737	
	آثار الطعن :
ŀ	
	الحروج عن قاعدة نسبية آثار الطعن :
	"الاتصال والارتباط" قض الحكم بالنسبة للتهمين المتزمين
	بالتعويض على وجه التضامن مع الطاعن عند القضاء
7277879	فى الدعوى المدنية بما لم يطلبه المدعى فيها . (الله ن ٢٩/١٧٨٧ ق – جلنة ١٩٦٠/٤/١)
1511511	2
	نقض الحكم بالنسبة لمن لم يقبل طعنه شكلا عند اتصال
	العيب القانوني الذي لحق بالحكم بالنسبة للطاعنين معا . مثال
uni inčere.	قى توقيع عقوبة الغرامة النسبية .
١٤٠ عُمُ ٢٣٧	(اللهن رقم ٢٠/١٢٣٧ ق - بلنة ٢١/١٠/١١) ش. مد
۱۰(۸۲)٠۶	

رقم القامدة رقم والعدد الصفحة	
والعدد المقمة	حالات المـــادة ٣٥ منِ القـــانون رقم ٥٧
	لسنة ٥ ٥ ١ ١ المقابلة لل دة ٥ ٢ ٤/٢ ١. ج:
	شرط تطبيق هذه المادة :
	قيام مصلحة للتهم . إحالة الدعوى من المحاكم العادية
	إلى المحكمة العسكرية علىخلاف التأويل الصحيح للقانون والقضاء
	من محكمة الإحالة ببراءة المتهم والنصديق على هذا الحكم مر.
	من الحاكم العسكري مما يمتنع به تطبيق المادة ١٢/٤٢٥ ج.
0.77890	( الطنن رقم ۲۹/۲۶۰ ق — جلسة ۲۰/۰/۰۱ )
l i	تطبیقات :
.	"القانون الأصلح" مناط تطبيق المادة ٣٤ من القانون
	رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۹۰ .
V10 7 8 170	(العلمن رقم ٢١٦١/٣٠ ق - جلسة ٢٤/١٠/١٠)
	مناط تطبيق المادتين ٣٨ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٣
.	٠ ١٩٦٠ ا
409 46 14	( الطمن رقم ۲۰/۱٤۸۳ ق — جلسة ۲۹۲۰/۱۲/۳ )
	* أوجه الطعن :
	ما يوفر الخطأ في القانون الموضوعي :
	تطبيقات في مخالفة قانون العقوبات :
	منال فى المواد ٢١١ وما يليها — المحرو الرسمى . ما هيته .
	(الطمن رقم ۲۹/۱۹۰۸ ق - جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۶)
٠٠ع الملك	وفي المادتين ٣٤٢، ٣٤٢ – إختلاس أشياء محجوزة –
	الإدانة رغم زوال قيد الحجز.
	( الطن رقم ١٩٥٩ / ٢٩ ق – جلسة ١٩٦٠ / ٢/١٩ )
1777 1 289	(ر. أيضا ما ذكر بكل باب)
1	. (4:,0:3:
	•

رق	رقم القاعدة	
المفعة	رقم القاعدة والعدد	تطبيقات في القوانين الملحقة بقانون العقو بات :
		مثال في تطبيق المادة ١٥ من ق ١ لسنة ١٩٢٦ ـــ زراعة
		الأرز في منطقة محظورة .
٥٣٥	7-11-4	( الطنن رقم ۲۹/۱۹۰۱ ق جلسة ۳۱/۵/۱۹۳۱ ) <b>لا</b>
		وفي المـــادة ٧ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ — غش .
440	74 ع	(الطعن رقم ١٨١٠/٢٦ ق – جلسة ٢٦/١٤/٢)
414	۱۷۸ع۳	٥ (الطعن رقر ٥ ه ١٤ / ٣٠ ق – جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٦٠ )
		وفي الميادة ٧ من المق ٧٤ لسنة ١٩٥٢ — جوازات السفو
		و إقامة الأجانب .
۲٥	۽ ع	(الطعن رقم ۲۹/۱۳۶۹ ق ـــجلسة ۱/۱/۱۱۱۱)
		وفى المـــادة ٣٣ من المق ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ــــ مواد مخدرة.
		تسهيل تعاطى ما دة مخدرة .
۸ <b>٩</b>	۱۶۱۹	(الفنن رقم ٢٩/١٢٧٤ ق-جلسة ١٩١٠/١/١٩١) مد مد
		وفي المـــادتين ۽ ، ٢٩ من قانون السلاح .
٣٥٣	۷۱ع۲	( الطعن رقم ۲۹/۱۷۹۷ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٥)
		تطبيقات في مخالفة القانون المدنى :
		مثال في المسادة ١٧٤ -
<b>A4</b> V	۱۷۵ع۳	(الطنن رقم ۲۰/۱۲۶۲ ق – جلسة ۱۹۲۰/۱۲/۱۳) مسمد
		ما لا يوفر الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي :
		تطبيقات في قانون العقوبات :
		مثال في تحديد عقوبة الجريمة الأشد – الم ٢/٣٢ع .
44	ه ع۱	(المطن رقم ١٣٥٤/١٢ق - جلسة ١١/١/١٠١١)
	_	

		- 111 -
رق	ارز القاعدة	
المنطق ۷۷٤	<u>زالاد</u> ۱۳۶۱	مثال في جرائم الرشوة . فواقر النيخ الإسترامية بعش النشقة عما إذا كان العمل أو الامتناع حقا أو غير حق . (العمن دم ١٠/١٢٦٠ ق – جلمة ١١٦٠/١١/٧)
		وآخر فى تحديد المراه بالاختصاص المزعوم فىجرائم الرشوة . توافره بمجرد القول .
٧٠٧	m E1178	( اللمن رقم۱۲۱۷/۳۰ق – جلمة ۱۹۲۰/۱۰/۲۶) ن منال فى تطبيق المسادتين ۲۱۱ ، ۲۱۲ع – تزوير تراخيص الاستيراد . تزوير فى محرو عرفى .
174	۳۳ع ۱	(الطان دقم ۲۹/۱۱۸۹ ق - جلة ۲۹/۲/۱۹ ) مند
		تطبيقات فى القوانين الملحقة بقانون العقوبات :
		مساعلة الصيدلى عن حقنه المجنى عليه ـ فىغير حالة الضرورة ـ على أساس العمد . على أساس العمد . (الطنن رقم ٣٠/١٢٦١ ق – جلـة ١٩٦٠/١٢/١٣)
4 . 8	1814	
		ما يوفر الخطأ في القانون الاجرائي :
		تطبيقات في مخالفة قانون الإجراءات الجنائية :
٤٩٠	17898	مثال في المسادة ١٧ . (الطعن دتم ٢٩/٢٠٦٢ ق - جلمة ١٩٦٠/٥/٢٤ )
	ه ۹ ع ۲ ۱۳ غ ۲ ۱	t to the set to be a sectified
	Y 7°E 1 A 8	مثال في المادتين ٢٣٢ ، ٢٥١ . (الطنن رقم ٢٠/١٣٦٦ ق – جلة ٢٠/١٢/٢٦ ) مثال في المواد ٣٣١ وما يليها – قبول الدعوى الأصلية
Ϋ́Λ	٧٧ع٠.	ببطلان الحكم . ( الطنن رقم ۲۰/۱۸۸ ق — جلسة ۲۹۲/۶/۱۹۱ )

وق	رقر القاعدة والعدد	y gas tone relation
		. 217 25 47 2
1173	٨٢ع١	
		مثال في المادة ٢/٤٥٤ .
040	45115	( الطعن رقم ٢٠/٣٦٤ ق - جلسة ٢٠/٢/٢٠)
	46144	
		تطبيقات في مخالفة قانون المرافعات :
		مثال في المسادة ١٩٥٩ يو
717	۲۶ ع ۱	
		مثال فى تغيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٣٤٦	79 ع	
		مالا يوفر الخطأ في القانون الاجرائي :
		إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيــابة لا يسلبه
		اختصاصه بعمله الأصلى مالم يخصص في أمر الندب بأعمال
		النيابة العسكرية وحدها .
747	۸ه ع ۱	( الطنن رقم ۲۹/۱۶۶۹ ق — جلسة ۲۹/۳/۲۲ )
		سلطة رئيس النيابة فى ندب عضو بدائرته للقيام بعمل عضو آشر بتلك الدائرة. كفاية الندب الشفهىعند الضرورة. الم ١٢٨ سلطة قضائية ، ٧٥ استقلال القضاء .
<b>0</b> A Y	78111	(الطنن رقم ٢٦٦/٣٠ ق - جلمة ١٩٦٤/١/١٤)
-/11	[	
		تفتيش جندي الحيش عند القبض عليه لمخالقته التعليات
	we	العسكرية إجراء تحفظي .
177	۱۳۲ع۳	( الطنن رَمْ ٢٠/١٢١٣ ق – جلسة ٢٤/١٠/١٠)

وقم	رقم القاعدة والعدد	
المفحة	والعدد	تفتيش منزل المتهم بمعرفة مأمور الضبط القضائى عند توافر
	1	حالة التلبس مادام أنه لم يسبق تفتيشه بمعرفة النيابة العامة .
۷۸۲	۱۵۰ع۳	(الطن رم ١٢٩٦/ ٣٠ ق - جلة ١١/١٤/ ١٩٦٠)
		معنى كلمة الارتباط المشار إليها بنص المادة ٣/٢١٤ المضافة
		بق ۱۱۳ سنة ۱۹۵۷ هو المعنى الوارد بنص المــادة ۳۲ ع . (الطنورة ۲۹/۱۰۰۳ ق – جلــة ۱۹۲۰/۳/۱۵)
757	۱۰ع۱	(الطنن رقم ۲۹/۱۰۰۳ ق جلسه ۱۹۹۰/۳/۱۵)
		عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعاوى إهمال مقاومة
		دودة القطن ورى البرسيم بعد الميعاد القائمة أمامها وقت نفاذ
		القانون رقم ١٩٧ سنة ٧٥٧ .
۸۳٦	۱۲۱ع ۳	القانون رقم ۱۹۷ سنة ۹۵۷ . (الطن رقم ۲۰/۱۳۷۲ ق جلمة ۱۹۲۰/۱۱/۲۸)
		إلغاء البراءة أو تشديد العقوبة لخطأ في تطبيق القانون دون
		النص على إجماع آراء قضاة المحكمة الاستثنافية .
۲٠١	1 8 49	
		الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الأحكام
		القضائية . المادة الأولى من ق ١٥٥ لسنة ١٩٥٧ .
971	۲ و۱۰۸	( العلمن رقم ۲۹/۱۱۵۳ ق — جلسة ۲۹۲۰/۱/۱۴ )
		الخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله فى مقام الطعن
		على أوام غرفة الاتهام:
		"ماهية هذا الخطأ" مال . النزاع على الصفة في استثناف الذم ألاد
, .		الأمرية دوره ما مراه وجه .
۸٥	۱۵ ع ۱	
		^{ود} ما يوفر هذا الخطأ " منال فى قبض  . ( اللمن رنم ٢٩/١٤٤٦ ت — جلـة ١٩٦٠/٢٢ )
178	۲۷ع۱	( العلمن رقم ۲۹/۱۶۶۲ ق — جلسة ۲۲/۲/۲ )

رقم	رقم القاعدة	
المقحة	والبدد	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
		وم لا يوفره " الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم جواز استثناف الأمر الصادر من النيابة بألا وجه لوضه
		من غير المجنى عليه في الدعوى الذي لم يدع بحقوق مدنية
		بصفته وارثا
127	1849	(العلمن وقم ٢٠٠٢/٢ق — جلسة ٢/٢/٢)
		اعتبار الغرفة التزوير الحاصل فى تراخيص الاستيراد واقعا
		فی محرر عرفی .
۱۶۸	۳۳ع ۱	(العلمن دغم ۲۹/۱۱۸۹ق - جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۹ )
		بطلان الحكم :
		البطلان والانعدام :
		"أسباب الانعدام" أيس من بينها بطلان تشكيل المحكة .
۳۸۰	Y & VV	(العلمن دقم ۲۰/۱۸۸ ق — جلسة ۲۰/۲/۱۹۳۱)
		البطلان المتعلق بالنظام العام :
		قضاء محكمة الإعادة في تهم جديدة لم ترد بأمرالإحالة ولم ترفع
		عنها الدعوى الجنائية بالطريق المرسوم قانونا .
197	۲۳۶	( الطعن رقم ۲۹/۱۰۷۲ ق — جلسة ۱۹۲۰/۳/۱)
		الحكم في الدعوى رغم مخالفة القواعد المتعلقة بصحة اتصال
		المحكمة بالدعوى الجنائية . مثَّال في المادة ٤ من ق ٦٢٣
		لسنة ١٩٥٥ .
1/1/A	75189	
* * //	1087	
		أسباب البطلان:
		عدم التوقيع على الحكم خلال ٣٠ يوما من تاريخ النطق به .
		هما هية الشهادة السلبية المشاو إليها بنص المادة ٣١٢ ٢٠٠٣.
741	48114	( العلن رقم ۲۹/۱۷۷۹ ق — جلسة ۱۹۹۰/۱۹۹۰)
	1.0.	

رم	رقم القامدة	TO THE PROPERTY AND ASSESSED ASSESSED AND ADMINISTRATION AND ASSESSED ASSESSED ASSESSED AND ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSEDA ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSED ASSESSEDA
المفيعة	والعدد	إغفالي إشارة الحكم إلى نص القانون الذي جكم بموجيه . الإشارة إلى رقم القانون المطيق وتعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الإشارة إلى رقم القانون المطبق وتعــــديلاته . مُتَى لا يُرفِعُ
Ya1	۷۰ع۲	هذا العيب؟ (الملن رقم ٢٩/١٨٤٧ ق جلمة ١٩٦٠/٤/١٢)
101		
6 . V	۸۱ع۲	خلوا لحكم من البيانات الأساسية للدعوى المدنية .
6.4	ויייביין	(الملمن رقم ١٩٧/١٨٧١ ق جلمة ٩/٥/٠١٩)
		الحكم ضد شخص لم تتخذ إجراءات التحقيق قبله .
217	7837	(الطمن رغم ۲۹/۱۲۷۸ ق – جلسة ۱۰/۵۰/۵۱۸)
		وسيلة التمسك ببطلان الحكم :
		هي طريق الطعن. عدم جواز سماع الدعوى الأصلية سطلان الحكم . سناد هذه القاعدة في قانوني الإجراءات الحنائيــــة والمرافعات المدنية والتجارية .
		والمرافعات المدنية والتجازية .
44.	۷۷ع۲	
		الإشكال في التنفيذ ليس طعنا . آثار ذلك .
٧٨٨	10137	( الطعن رقم ۲۰/۱۲۹۷ ق – جلسة ۱/۱۱/۱۱۱) 👡 🔐
		تصحيح البطلان:
۳۸۰	٧٧ع٢	"قوة الأمر المقضى" سموها على قواعد النظام العام . (العلمن رفر ۱۸۸/ ۲۰ ق – جلسة ۱۹۲۰/۴/۱۱)
		"التنازل عن المسك بالبطلان" مثال في البطلان المترتب
	1	طى مخالفة المادة ١/٥١٩ مرافعات .
2 5 4	78 27	( العلمن رقم ١٥٠٥/ ٢٠١ ق - يُطلبة ١١/٥/٥/١) مد
		ما لا يبطل الحكم :
		بیان تاریخ الواقعة – متی لا یعیب الحسکم إغفاله ومتی لا یتصل بحکم القانون ؟
Fi.F	1	(اللذن رقم ٢٩/٢٠٦٦ ق - جلمة ١٩١٠/١/١١)
44	1'	,

رقم	ادقم المشاحدة	the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the second section of the section of the section of the second section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of the section of t
المفحة	والمدد	الخطأ المادى :
		الإشارة خطأ إلى وجود أحد المتهمين في مكان الحادث رغم
İ		تقوير براءته .
727	۱٥ع ١	( الْلِلْمَنْ رَمِّ ٢٠٠٣/١٠ ت - جلسة ١٩٦٠/٣/١٥ ) سد
		الخطأ المادي في إثبات ساعة حصول الواقعة .
797	45141	(الطمن رقم ٥٥/ ٣٠/ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١)
		قول الحكم الصادر في استثناف الدعوى المدنية أن النيسابة طلبت معاقبة المترم .
۷٥١	45158	( العلمن رقم ٢٤٤٩ / ٣٠٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١ )
		بطلان الاجراءات :
		الأصل في الإجراءات الصحة .
		. تطبیقات
YET	13137	( الطنن رقم ۲۰/۱۲۶۰ ق - جلسة ۲۱/۱۰/۲۱ )
	178171	
		الحكم يكمل محضر الجلسة :
		تطبيقات ــ مثال في إثبات حصول لفت نظر الدفاع .
74	/٧ع۲	(العلم رقم ۲۹/۱۸۳۶ ق – جلة ۲۰/٥/۲۱ )
	1	وفى إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .
۷۵	1 45188	(الطعن رقم ٢٠/١٢٤٩ ق جلمة ١٩٦٠/١١/١)
		محضر الجلسة يكمل الحكم :
		تطبيقات في بعض بيانات الديباجة .
20	۸۱ع۲۳	
7.7"	178119	٤ ( الطنن رقم ٢٩/١٧٧٥ ق - جلمة ٢٩/٦/٦١ )
	1	1

قرالقاعدة رقم والمدد الصفحة	
والعدد الصفحة	مايبطل الإجراءات:
177 1 5 70	المدافعة عن متهم أمام محكمة الحنايات من محام غير مقرر وافعة أمام المحاكم الابتدائية . ( اللمن رقم ه ٢٩/١٩٠ ق – جلة ١٩٦٠/٢/١ )
	مالا يبطل الاجراءات :
	" مخالفة القواعد التنظيمية " مثال . ما نصت عليه المادة
1.7124.	ا ا کا ا ا ج · ( اللمان دقم ۲۹/۲۰۶۳ ق جلسة ۱۹۲۰/۱/۲۰ )
	بقاء المـــادتين ٣٦٧ ، ٣٧٣ . ج. معمولا بأحكامهما بعد صدور قانون السلطة القضائية .
44 37 443	(الطمن رقم ۲۰/۱۱۰ ق — جلسة ۲۷/۵/۱۹ )
908 46174	إفغال الهكة الاستنافية سماع شهود الإثبات الذين تناؤل المتهم عن سماههم أمام محكمة أول درجة . الحادة ٢٨٩ . ج. معدلة بالق ١٣٠ السنة ١٩٥٧ معدلة بالق ١٩٣٠ ق - جلمة ١٩٧٠ / ١٩١٠ )
	أسباب الطعن:
	أسباب جهيدة :
	أوجه البطلان السابقة على إجراءات الحجاكمة عند عدم التمسك بها أمام محكمة الموضوع – تطبيقات :
	الدفع ببطلان الاعتراف للحصول عليه بطـريق التعذيب
	والإكراه .
V07 75180	( العلمن رقم ۲۰۰/۱۰۰۹ ق — جلسة ۱۹۹۰/۱۹۹۷)
	ما يشــــيره المتهم بشأن مسلك الشاهد فى التحقيق واتصاله مالشهود وجدارته للشهادة .
40134 261	(الطنن رتم ۲۰/۱۳۰۸ ق — جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۰ )

رقم القاعدة وقم والعدد الصفحة	
والمدد الصفحة	. 11.50 17 13.11 4.3.1
	ما لم يتره الطاعن أمام محالمه الموضوع:
	ما لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع : الدفع بوقف الدعوى الجنائية انتظارا للفصل في مسألة
	فرعية .
۲۰۱۹ ۷۵۰	( المطلن وقم ۲۰/۱۲۶ ق - جلسة ۱۹۲۰/۲/۱۳ )
7.4 45110	٤ (الطين وقي ٨٧ ٤/٠٣ ق جلسة ١٩٦٠/١/٠٠)
	التمسك بقيمًام حالة الإكراء المعنوى أو الضرورة ما دامت
	الواقعة النابتة بالحكم لا أثر للإكراء فيها .
VVE 45 15V	·
114	(الطعن رقم ٢٠١/١٢٥ - جلسة ١٩٦٠/١١/)
	ما لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع بالطريق
	المرسوم قانونا :
	التمسك بقيام سبب من أسباب رد المحكمة .
1837 143	(الطنن رقم ۲۸ /۲۰ ق - جلسة ۱۹۲/۰/۱۹ س
	ما لم يتمسك به الطاعن أمام محكمة ثانى درجة :
	المفايرة بين مكان الحجز ومكان البيع .
١٠٦١٤٢٠	(الطمن رقم ۲۹/۲۰۶ ق — جلسة ۱۹۹۰/۱/۲۰
	أسباب موضوعية :
	الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه في غيبة شاهدين .
٠١٥٠ع٣ ٢٨٧	(الطفن رقم ٣٠/١٢٩٦ ق – جلسة ١٤/١١/١٤)
	الدفع ببطلان إجراءات التفتيش .
127 1434	
767/1211	·
	المنازعة في اختصاص مأمور الضبط القضائي أو المحقق مصدر
U4 W WG . 4 4	الإذن بالتفتيش .
13134 134	
١٢١٩ ١٣٨	٤ (الطمن رقم ١٤٠٠/١٤٠٠ جست ١١١٠/١١١٠) ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
•	

E.	رقر القامدة والعدد	v up a special contract As
المفحة	والعدد	وزن لمقوال الشهود وتقدير الظروف التي تؤدي فيها الشهادة .
٧4٦	70137	( الطَّن رقم ١٣٠٨/١٣٠ – جلسة ١٩٩٠/١١/١
٨٤٨	341ع	
<b>*</b> **	۲ <i>۶</i> ٦٧	التحدى بنص المادة ٩٣ ع يقتضى تحقيق محكة الموضوع أ لصلة الرئيس بالمرءوس . (الطنزرة ٢٩/١٧٧٥ ق – جلسة ٢٩٠/٤/١١)
, , ,		الفصل في شأن العلاقة السبية إثباتا أو نفيا لأسباب مؤدية.
4.8	۳۶۱۷۹	(اللمن رقم ٣٠/١٢٦١ ق – جلـة ٢٠/١٢/١٣) المنازعة فى قيمة الضور المــالى المترتب على فعل التخريب المعاقب عليه بالمــادة ٢/٣٦١ع .
427	1۸۵ع۳	According to the local CMA
705	۲۲۱ع۳	المنازعة في صلاحية السلاح للاستعال . (الطنزرة ٢٤٩/٢٠٥ ق – جلسة ١٩٦٠/١٠/
۳۸۲	<b>*</b> E VV	
		الحكم فى الطعن : الحكم فى شكل الطعن : " ترتيب الجزاءات الاجرائية "جواز الطعرب من عدمه مسألة سابقة على مباشرة الطعن فى الميعادأو بعده .
202	1008	(الطمن رقم ۱۷۱۲/۲ ق – جلسة ۲۱/۳/-۱۹۹۱)

	LIBIAR A
القاعدة رقم	jo
رالمعدد المفعة	الحكم بوقف السيرفى الطعن :
	وقف سير الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية
	في الحكم الصادر حضوريا بالنسبة إليه بالنسية للدعى بالحقوق
	المدنية إلى حين فصل محكة الموضوع في المعارضة المرفوعة
Ī	من المتهم . علة ذلك .
79.180	'
11.7	( الطمن رقم ۲۰۱/۲۱ ق — بطسة ۲۲/۳/۲۲ ) [/
1	الحكم بسقوط الطعن :
	عند سقوط الحكم الغيا بي الصادر في جناية من محكمة الجنايات.
01137 110	
	الحكم في موضوع الطعن :
	قواعد عامة :
	"علة تفصيل أسباب الطعن ابتداء " تحديد الطعن ا
	والتمريف بوجهه منذ افتتاح الخصومة .
	سلطة عكة النقض في الفصل إنى الطعن على ما تراه متفقا مع
	حقيقة العيب الذي شاب الحكم – متى اتسع له وجه
	الطُّمن . مثال في المــادة ٤٤ مكرراً عِقوبات .
٠٠١ع٢ ٢٥٠	(الطمن رقم ۲۹/۱۳۳۷ ق جلمة ۲۹/۰/۰/۱۹۲۱)
	النقض مع التصحيح:
	" سلطة محكمة النقض في تصحيح استخلاص المحكمة
	يما يتفق مع المنطق والقانون "مثاليق ثبات لاشتراك
174754.	بالقرائن .
	(الطمن رقر ۲۹/۱۷۶۳ ق – جلسة ۲۹/۰/۰/۱۹ )

رقم القاعدة رقم والعدد الصفحة	
والعدد الصفحة	نقض الحكم مع الاحالة :
	" النقض لخ الفة القانون الموضوعي "متى يتعين أن يكون
1 1	مع النقض الإحالة - لا - الصحيح؟ إذا كان الوصف لم يوجه
	إلى المتهم ولم يتسن للدفاع أن يتناوله في مرافعته .
901814	(الطمن رقم ۲۹/۱۳۷۷ ق - جلسة ۱۹۱/۱/۱۹۱۱)
11,011	
	عند عدم تنبه المحكمة إلى قيام الظرف المشدد .
14137 .	(الطعن رقم ٢٠/١٤١٦ ق جلسة ٢٠/١٢/١٢)
	" النقض لمخالفة القانون الاجرائي " متى يتعين أن يكون مع النقض – الإحالة – لا التصحيح ؟ عند تحطى الحكمة الاستثنافية الحكم بعدم قبول المعارضة الذي انصب عليه المعارضة الذي انصب عليه المعارضة الذي المعارضة الذي المعارضة الذي المعارضة المعارضة الذي المعارضة الذي المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعا
	مع النقض _ الإحالة _ لا التصحيح ؟ عند تخطى الحكمة
1	الاستثنافية الحكم بعدم قبول المعارضة الذي أنصب عليه إ
	الاستثناف نتيجة اضطرابها وعدم تفهمها حقيقة الواقعة
1	المطروحة عليها .
V97 78107	(الطن رقم ۲۸۸/۳۰ ق – جلسة ۱۱/۱۱/۱۰۱)
	وعند عدمالتعرض للواقعة الجنائيةمن ناحيةالثبوت من عدمه،
1	واقتصار المحكمة على تقرير عدم اختصاصها بنظرالواقعة لأنها
}	جناية .
181 4814	(العلمن رقم ١٣٧٥/ ٣٠ ق – جلمة ١٩٦٠/١١/٢٨) مد مد ا
	" محكمة الاعادة"هي محكمة أول درجة عند نقص الحكم
	الاستثنافي الصادر بتأييد قضاء محكمة أول درجة بعدم
	جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .
944 4814	
,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	
<b>\</b>	" سلطة محكمة الاعادة " إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى
	وحريان المحاكمة على أساس أمن الإحالة الأصيل . آثار
}	ذلك ونوع البطلان المترتب على مخالفة هذا المبدأ .
197 1 29	(الطنن رتم ۲۹/۱۰۷۲ ق جلسة ۲۹/۱۰۷۱) ۲۹
i	1

_		
-رق	رقم القاعدة	, I
الصفحة	والعدد	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		" دلالته " صدوره بعســد محث تشكيل المحكة التي نظرت
		الدعوى .
۳۸.	٧٧ ع ٢	(الطمن دقر١٨٨/١٠٠ق - جلمة ٢٦/٤/٢٦)
		متى يعتبر الطعن غير ذى موضوع ؟ مثال
۰۰۲	7 8 90	(الطعن دقم ۲۹/۲٤۰۹ ق — جلسة ۲۹/۰/۰/۳۰ )
		عرض قضايا الاعدام:
	1	"ماهية هذا العرض " واجب إجرائي لا تتقيد فيه النيابة
		بميعاد معين أو مذكرة
770	٤٧ع ٢	(الطلمن رقم ١٧٤٤ ق - جلسة ٢٩/٤/٢ م
		العدول عن مبدأ قانوني قررته أحكام سابقة :
		( ؍ الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد الجزائية ) :
		نيابة عامة
	1	اختصاص أعضاء النيابة :
		أَنْ أَا خِنصاص رئيس النابة :
		سلطته في ندب عضو بدائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك:
		الدائرة . هذا الندب يكفى فيه أن يتم شفاهة عند الضرورة .
		المادة ١٢٨ سلطة قضائية ، ٧٥ من قانون استقلال القضاء .
ęλĭ	ווושדן	(العلمن رقم ٢٦٦/١٣ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٠) مد مد

	Transfer of the control of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the
رقم القامدة وقم	
والعدي المنعة	اختصاص وكيل النيابة :
	إحالة أعمال التيابة العمكرية غلى وكيل النيابة لايسليه
1	اختصاصه بعمله الأصلى ما لم يخصص في أمر النَّذب بأعمال
	النيابة العسكرية وحدها . اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال
	التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة التي يعمل بها.
197 1801	( الخطن دتم ۲۹/۱۶۶۹ ق – جلسة ۱۹۹۰/۳/۲۲ )
	ندب معاون النيابة للتحقيق :
l	عدم لزوم النص صراحة على درجة مرى ندب للتحقيق .
1	إثبات أمر الندب على إشارة الحادث يفيد انصرافه إلى
1	تحقيق الحادث المتهم فيه الطاعن .
1	1
0.4 454	( العلمن رقم ٢٤١/ ٢٤ ق جلسة ٢٠/٥/٥٠٠ ) نه مذا ٧
}	(A)
1	هتك عرض
ł	0-5-0
	عناصر الواقعة الاجرامية :
	الفعل المادى :
1	متى يتوافر ؟ بكشف الحاني عن عورة المجنى عليها .
	(الطن رقم ۱۹۰۸/۱۹۰۵ - جلسة ۲۱/۲/۱۹۱۱) ا
3 1 547	
	عدم الرضاء :
	توافره بتسليم المجنى دايها بوقوع الفعل طبها نتيجة انحداغها
\ \ \	
1	يمظاهر الحاني التي اتحدها لإيهامها إنه طبيب بمستشفى .
3747	(الملن رق ٤٠٤/٠٠ ق - جلة ٢٠/٢/١٩٦)

تم القاعدة وثم	
قر القاعدة الصفحة والمدد	(3)
	وصف التهمة
	عدم تقيد المحكمة أو غرفة الاتهام بوصف التهمة : تطبيقات :
244 7891	(العلمن رقم ۲۰۶۸ ۹/۳ ق - جلسة ۱۹۲۰/۵/۱۷)
V. 4 45 144	٥ (الطعن رقم ١٢١٦/ ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١)
	حالات تنبيه الدفاع:
	عند تعديل الوصف من جريمة المادة ١/٢٤٢ إلى جريمة
711210	(Mar. 1 1/12)
111,511	(الطعن رقم ۲۹/۱۳۷۲ ق — جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۸ )
-	قواعد التنبيه:
	"شكله" كفاية التنبيه الضمنى. مثال. مواجهة المتهم بالسابقة فى الحالات التى يعتبر قيامها ظرفا مشددا للعقوبة.
794 4 8 141	
1471 2111	( الطعن رقم ٥٥٠/ ٣٠ ق – جلسة ١٩٦٠/١٠/١٨ )
	"إثبات حصوله " الحكم يكمل محضر الجلسة فى ذلك .
448 Y EVA	( الملئن رقم ٢٩/١٨٣٤ ق - جلمة ١٩٦٠/٥/١)
	و أثر تخلفه "
	عدم تنبه المحكة إلى قيسام الظرف المشدد يقتض أن يكون مع النقض لمخالفة قانون الإجراءات الجنائية الإحالة – V التصح
	مع النقض لمخالفة قانون الإجراءات الجنائية الإحالة –
- 1	· (
14137 . ٧٨	(الطنن رقم ٢٠/١٤١٦ ق - جلمة ١٩٦٠/١٢/١)
	ما لا يستلزم تنبيه الدفاع :
	تعديل الوصف من القتـــل العمد مع سبق الإصرار إلى الاشتراك فيه مع أحد المتهمين بطريق الاتفاق والمساعدة .
	الاشتراك فيه مع أحد المتهمين بطريق الاتفاق والمساعدة .
1631 137	(الطن رقم ۲۹/۱۰۰۳ ق - جلة ۱۹۲۰/۳/۱۹۱۰)

## القواعد القانونية

## التى قررتها الدائرة الجزائية فى المواد المدنية و بعض المبادئ العامة

رقم القاعدة   رقم والمدد   الصفحة	(1)
	إثبات
l	<u> </u>
	شهادة الشهود :
	«موانع الشهادة »? نطاق الحظر المقسورة بالمادة ٢٠٩
1	مرافعات .
1731271	(الطعندةم ٢٩/١١٩٤ - جلمة ٢/٢/٢١)
	وهما يجوز اثباته بالبينة " إثبات فعلالاختلاس بكافة الطرق. ﴿
19134 100	(الطعن رقم ٢٠/١٢٤٥ - بلة ١١١١/١١١) مد
	و كيف تؤدى الشهادة ؟ "إدراك معاني إشارات الأصم
	الأبكم . متى لا تلتزم المحكمة بتعيين وسبط ؟
1137 138	
	محور رسمی :
1	بـ "مناط رسمية المحرر في باب التزوير" الرجوع في تعريفه
	إلى المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقو بات - دون المادة . ٣٩
	مدنى . أثرذلك .
17731 1881	(الطن رقم ١١٨٩/١١٥ ق - جلمة ١٥/٢/٢١٥)
1	

وقم	رقم القاعدة والعدد	
المقحة	والعدد	قرائن :
		" قوة الشيء المحكوم فيه" واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية
		تغاير واقعة عقد البيع موضوع هذه الدعوى .
7+1	۱۱۵ع	(الطمن دقم ۲۰/٤۸۷ - جلة ۲۰/۲/۲۱)
		اختصاص
		أثر مجاوزة رجل الضبط القضائي حدود اختصاصه المكاني.
		اعتباره من رجال السلطة العامة .
133	۸۵ ع ۲	(الطنن رقر ۱۹ ه ۱/۹۱ ق جلسة ۱۹۳۰/۵/۱۹ )
		استئناف
		استناف
		. ht lettered at a 400 full for hill of 22
		"ميعاد الاستثناف" تأجيل الدعوى ومناقشة الدفاع لا يعد
		فصلا ضمنيا في شكل الاستثناف .
1	۱۵۱۸	( اللغن رقم ۲۹/۱۳۹۷ ق جلسة ۱۹۲۰/۱/۲۰ )
		إعلان
		·
		بيانانه :
		وجوب اشتمال الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها إما على
		توقيع مستلمالصورة على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه. إغفال
		ذلك يرتب البطلان . الم ١٠/٥ ، ٢٤ مرافعات .
AVI	179ع	(الطمن رقم ۲۳/۱۰۲۳ ق — جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۱)
- 1	-	·

القاعدة رقم المدد المفحة	امرا <u> </u>
	4,5, 6,5
	: شيك
İ	ود ماهيته عصأداة وفاء عند حمله تاريخا واحدا ـــ ولوكان
	مخالفا لحقيقة تاريخ السعب .
74. 451	( الطعن رقم ه ٢٠/١٠٣ ق - جلسة ١٠/١٠/١١ )
	عدم جدوى التحدي بالظروف التي أحاطت بالساحب ،
	كذلك صدور قرار بتأجيل الديون .
9.9 451	( الط <i>عن رقم ۳۰/۱۶۳۳ ق — جلسة ۱۹۱۰/۱۲/۱۹ )</i> ۱۱۷۱۰
	(ب)
	بطلان
	-
	وسيلة التمسك ببطلان الحكم :
	عدم جواز سماع الدعوى الأصلية ببطلان الحكم. سناد هذه
	القاعدة في قانوني الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية .
1	الانعدام:
	وه أسبابه " ليس من بينها بطلان تشكيل المحكة .
	تصحيح البطلان:
	قَهُ قَ الْأُمِي الْمُقضِي "سموها على قواعد النظام العام .
44. LE A	N (1930/8/83 also - is well as a 1915)
VALWEL	الله كالية التنفيذ أسه من طوق الطعن والأراث
VAA 4 6 10	الإسلان في المعلق على المعلق عاد ١١١/١١/١١) الم

دق	وقم القامدة	
السنسة	رالىدد	ت)
		(3)
		تزوير
		مضاهاه :
- 1		عدم تنظيم المضاهاه بقيانون المرافعات في نصوص آمرة
		عدم تنظيم المضاهاه بقسانون المرافعات في نصوص آمرة يترتب البطلان على مخالفتها .
		(الطن رقم ٢١/١٦ ق – جلسة ١٩٦٠/٢/١٣)
001	46100	
	1	محمة اتخاذ ورقة استكتاب تم أمام موثق بدولة أجنبيةأساسا
		المضاهاه .
441	45148	(الطعن رقم ١٥٤٤/١٣ ق – جلسة ١٩٦٠/١٢/١٣) معه
	10	
	1	تهریب جمری
	1	
	-	are the first in the second of the second
		" طبيعة أفعال التهريب في ظل اللوائح الجركية ".
		هي أفعال مدنية بحت . علة ذلك .
۸۳۰	4517	(الطعن رقم ١٣٦٨/ ٣٠ ق – جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)
	1	1
	}	
		(ح)
	1	<b>جز</b>
	1	
	1	" مالا ينهيه ". تصريح الدائن للدين بييع المحجوز على أن يحل
	1	غيره محله
		سقوط الجنز . تعلق ذلك بمصلعة المدين تصحيحه بالتنازل
	1	عن التمسك به . مثال .
4.4		(الطن رقم ١٠١٠/٢٠ ق جلة ١٩/٠/٠١٠)
22	4 7 8	
	1	l

قرالة عدة وقم والبدد الصفحة	
	إعلان المدين أو تحديد يوم للبيع خلال السنة الأشهر لاشأن لأيهما في انقطاع المدة .
717 1821	(الطان رقم ۲۹/۱٤۰۶ ق— جلسة ۱۹۳۰/۳/۸
	حرب
۱۱۱ع۲ (۹۰	آثار قيام حالتها . ( الطعن رتم ١٣٠٩ - ٣٠/١٣٠ ) ( الطعن رتم ١٩٦٠/١٣٠ )
	(د)
	دعوی تزویر فرعیة —
7.1 78110	ماهيتها في قانوني المرافعات والإجراءات الجنائية . (الطنن رقم ۲۰/۵۸۷ — جلسة ۲۹۲۰/۱۹۳ )
	دفوع
	عدم لزوم النص صراحة في منطوق الحكم على رفضها . الأسباب تكمل المنطوق في ذلك .
4313T 10V	(الطمن رقم ۳۰/۱۲۶۹ ق – جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱
	(ق) قضاه
	ندب القضاه لوجود مانع : سناد الندب ونطاقه . عدم لزوم إشارة الحكم إلى ذلك .
44.46	(الخلن وقم ۲۸/۱۸۸ ق – جلة ۲۲/٤/١٦٦)

وقم	رقم القاعدة والعدد	
المفحة	والمدد	, ,
		(٢)
		مسئولية
		o oprt.
		مسئولية تقصيرية :
		عناصرها :
		'' الخطأ '' تطبيقات — '' حوادث الهـــدم '' ما يوفر
		الخطأ بشأنها . ومالا ينفي علاقة السببية وما لا يجدَّى في نفي
		هذه العلاقة .
747	09ع ا	(الطعن وقم ۲۹/۱۰۳۷ ق — جلسة ۱۹۲۰/۳/۲۲)
		6 4 1 5 11 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
		''الخطأ وأسباب اباحة الجرائم''
		الدفاع الشرعى . صورة واقعة ينتفى بها شرط قيامه –
		عذر تجاوز حدود الحق . مجال بحنه .
17	18 4	(الطعن رقم ۲۹/۱۱۵۲ ق — جلسة ه/۱۹۹۰)
		المسئولية عن عمل الغير :
		"مسئولية المتبوع عن أعمال التابع "علاقة السبية بين
		الخطأ والوظيفة ـــ متى تتوافر ؟
		ودالأساس الذي تقوم عليه مسئولية المتبوع" ماهيته
ξo	۱ ع ۱	(الطمن رقم ۲۹/۱۰۹۳ ق — جلسة ۲۹/۱/۱۲۱)
		متى تنتني العلاقة السببية ؟ :
		بحصول الخطأ بعيدا عن محيط الوظيفة بارتكابها خارج زمان
		الوظيفة ومكانها ونطاقها و بغير أدواتها . مثال .
140	WE 114	(الملن وقم ۲۰/۱۲۵۲ ق — جلبة ۱۹۲۰/۱۲/۱۳ ) مد
777	1۷0ع	

رقم القاعدة الرقم والعدد السفسة	
- Indian	دعوى المسئولية :
	المدعى فها:
124 1 5 49	( الطن رقم ۲۹/۲۰۷۳ ق - جلسة ۱۹۹۰/۲/۲ )
111121	· ·
	بيانات تسبيب أحكام التعويض:
	يكفي في ذلك بيان وقوع الفعل والضرر وعلاقة السببية دون
	ذكر عناصر الضرر .
13134 100	
	وجوب بيان الحكم عناصر مسئولية الوالد عن رقابة ولده—
	من بين هذه العناصر عمر الولد وهل تجاوز سن الولاية على النفس
٧٤١ع٣ ١٧٧	(الطعن رقم ١٢٦٤/٣٠ق – جلسة ١٩٦٠/١١/٧)
	• 1
	مصاريف
	ما الما الما الما الما الما الما الما ا
11	صحة إلزام خاصر الدعوى المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه
	في غير مطالبة بها من المدعى بالحقوق المدنية .
VE134 12V	(الطعن رقم ۲۰/۱۲۸۳ ق – جلسة ۱۹۲۰/۱۲۸)
1 1	
	مو ظفون
	الفرق بين الموظف العمومي والمكاف بخدمة عامة .
174 1 8 44	(الطن رة ۲۹/۱۱۸۹ ق – جلسة ۱۹۲۰/۲/۱ ،
	(الطن رة ١٩٨١/١١٨٩ ق جست ١١/١٠/ ١١٨٠)

رقم القاعدة رقم والعدد الصفحة	
والعدد الصفحة	(*)
	(3)
	. **•
	عقد
	مباشرة عمليات النقد الأجنبي من البنوك الرخص لها بذلك
	تكييفها .
171 18 77	(الطعن رقم ۲۹/۱۱۸۹ ق – جلسة ۲۹/۲/۱۹ )
11011211	
	نقض
	5
	الحكم في شكل الطعن :
,	جوازالطعن من عدمه تسبق مباشرته في الميعاد أو بعده .
	(الطن رقم ۲۹/۱۷۱۲ ق - جلسة ۱۹۹۰/۳/۱
30 3 1 777	
	العدول عن مبدأ قانوني قورته أحكام سابقة .
1	
	سلطة الحيثة العامة في الفصل في الدعوى . الم ي فقرة أخيرة
	سلطة قضائية .
754 45 1	(الطعن وقم ٢٠/١ هيئة عامة — جلسة ١٩٦٠/١٢/١ )

القواعد القانونية

## التي قورتها الدائرة المدنية في المواد الجزائية وبعض المبادئ العامة

رقم الدندة	رقم الفاعدة والعدد	
	3400	(1)
		إتلاف
		اتلاف المنقول :
		القانون الجنائي لا يعرف جريمة اتلاف المنقول باهمال .
٥٧٥	84 ع٣	(الطمن رقم ۲۶۲/۵۲ ق — جلسة ۱۹۲/۱۱/۱۷)
		إثبات
		البينة :
		°° مبدأ الثبوت بالكتابة " حق محكة الموضوع في اعتبار
		الورقة مبدأ شيوت بالكتابة هو اجتماد في فهم الواقع تستقل به
740	751.5	متى أقامت حكمها على أسباب سائفة . (الطمن رقم ۲۰/۶۸۹ ق — جلسة ۱۹۲۰/۱۲/)
11.	1,2,11	ייי און אין אין אין אין אין אין אין אין אין אי
		المعاينة :
		سلطة محكة الموضوع في عدم إجابة طلب الانتقال إلى عمل
		النزاع لمعاينته متى وجدت من أوراق الدعوى ما يكفى الاقتناعها بالفصل فيها .
18	1279	(الطفن دقم ١٩٨٠/٥٢ ق - جلسة ٢/٢/٢٥)
	1	1

رقم القاعدة وقم والعدد الصفحة	
والعدد الصفحة	
	استئناف
	بيانات الحكم الاستئنافي :
	"بيانات الديباجة" تضمين الحكم بيان أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة أمر لم يوجبه القانون . المسادة ٤٤٩ مرافعات
409 4 5 00	(الطفن رقم ۲۸٪ ۲۰۱۶ ق — جلسة ۲۸٪٪ ۱۹۶۰)
	"بيانات التسبيب" لاعلى المحكة الاستثنافية إن هي لم تورد لحكها أسبا با خاصـــة عند إقرارها أسباب الحكم المستأنف وأيدته ، ولم تر فيها أو رده الطكاعن من أسباب ما يدعوها إلى
474 L.S. 04	اطراح ما قام عليه . (الطن رفر ۲۸/۲ ق أحوال شخصية جلسة ه/ه/١٩٦٠)
	اعتباد محكة الاستثناف أسباب الحسكم الابتدائى واتخاذها أسبابا لقضائها بالإضافة إلى ما ورد فى حكمها من أسباب مع أن كلا منهما يقوم على أساس مفاير لما قام عليه الآخر من شأنه أن تكون الإحالة على أسباب الحكم الابتدائى ممتنعة ، والنمى المؤسس على تضمن الحكم الاستثنافي لتلك الأسباب واردا على فير على .
٧٢ع٢٥٢٤	(العامن وتم ۲۰/۲/۰۲ ق جلسة ۲۰/۲/۰۱۹)
740 451.4	عدم جدوى النعى على الحكم الابتدائى بالقصور إذا كان الحكم الاستثنافى قد أقام قضاءه على أسباب تكفى لحمله الطمن رقم ٢٥/٤٨٩ ق— جلمة ١٩٦٠/١٢/٨)

ا دق	رقم القامدة	
المفعة		
_		إعلان
		يياناته :
		"أسم المعلن إليه" إعتبار الإعلان الموجه إلى مدير الشركة
		والمسلمة صورته في مركز إدارتها مستوفيا بيانات الم ١٠
		مرافعات. لا اعتداد بالططاف إسم المدير، أوعدم احتواء
		الورقة على لقبه . علة ذلك . ليس بلازم احتواء ورقة
	ĺ	الإعلان الموجه لحل في مركز إدارتها بالمطابقة للسادة ١٤
	!	مرًافعات على إسم مديرها ولقبه .
£AY	# C 1/2	( الطمن رقم ٤٠٤/٥٢ ق – جلسة ٢٠/٦/٣٠ )
C/\	1, C 1,	
		توجيه الإعلان إلى عضو مجلس الادارة المتنسدب للشركة
		وتسليم صورتُه في مركزها . أثرذلك .
440	451.4	(الله ترميارية الترايية)
11 0	1011	(الطمن رقم ٤٨٩/٥٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/)
		كيفية الإعلان:
		وفغياب الشخص المطلوب إعلانه "عدم مراعاة ما أوجبته
		المُــادة ١٢ مرافعات من بيان ما يفيــدْ غياب الشخص
		المطلوب إعلانه وأن المخاطب يقيم معه يبطل الإعلان .
		الم ٢٤ مرافعات .
٨٤	1814	(الطمن وقم ١٩٦٠/٥٢ ق - جلمة ١٩٦٠/١/٣٨)
,,,,	, , , ,	·
		عدم مراعاة ما أوجبته المــادة ١٢ مرافعات من بيان صفة
		من تسلم الإعلان يبطله . الم ٢٤ مرافعات .
**	18 89	111 (193./%/19.5)
		(الطنن رقم ه ۲ / ۲ و ت - جلسة ۲۰ / ۲ / ۱۹۳۰)
		إغفال المحضر-عندتسليم ورقة الاعلان إلىالقريبأو الصهر-
		إثبات أنه ساكن معه يبطل الورقة . الم ١٢ ، ٢٤ مرافعات.
		إشات إله منها من معلقة بينطق الوقط الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء الماء
445	48 24	منال لإعلامان تحد التراكان دول) مد وور الم
. , .		(الله ن رقم ۲۸۳/۲۵ ق - جلة ۲۱/٤/۲۱)

_		
رقم	رتم القامدة	
المفعة	والمدد	•
		إغفال المحضر إثبات غياب الشخص المطلوب إعلانه واسم
		المخاطب معه وصفته وسهب امتناعه عن تسلم الاعلان يبطله .
		الم ١٢،١٠ مرافعات . علة ذلك .
777	1-137	( العلمن رقم ۲۸/۱۳ ق أحوال شخصية —جلسة ۱۹۲۰/۱۲/۸ )
		إغفال المحضر بيان اسم الممتنع عرب تسلم العمورة وعلاقته
		بالمطلوب إعلانه وسبب الامتناع يبطل ورقة الإعلان ،كذلك
		إغفال بيان المحضر جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة
		إلى حاكم البلدة أو شيخها .
014	4634	(الطمن رقم ۲۸/۲۸ ق —أحوال شخصية — جلسة ۲۸/۲۱/۱۹-۱۹۹)
		"إعلان شخص ليس له موطن معلوم" _ إغفال المحضر
		إثبات آخر موطن له في مصر أو في الخارج يبطل الإعلان.
		الم ٢٤٠١٤ مرافيات.
4.7	ع٣ع ١	(العلمن وقم ١١/٨٧ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٠/٣/٣) ٥ (العلمن وقم ٢٨/١٧ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٠/١٢/٨)
777	11137	٥ (العامن روم ١٣ / ٢٨ ق احرال محصية جلسه ١٩٨٥ / ١٩٠٠)
		"إعلان الشركات التجارية" عدم مراعاة ما توجب
	1	المادة ٤/١٤ مرافعات يبطل الإعلان .
	1 8 19	(المان دخ ه ۲۳/۳۸ ق – جلبة ۲۱/۲/۱۱ )
111	۱' ک '	
	1	
		(ت)
	1	تزوير
		إشاته :
	1	سلطة محكة الموضوع فالقضاء بصحة الورقة دون ندب خبير.
4	١٤ ع ١ إه	( العلمن وقم ٢٥/٤٠٥ ق — يعلمة ١٩٦٠/١/٢٨ )
	I	I

	القامدة و	1.
٠. ٢		[7]
بقحة	إلىدد أأس	, ,
	_	(ج)
		.]
		جمارك
		جارب
	- 1	
	1	
	- 1	ا تا المالية الأي الله الله الله الله الله الله الله الل
	- 1	طبيعة قرارات اللجنة الجمركية :
	1	
	1	إعتبار القرارات التي تصدرها اللجنة الجمركية، أو مديرمصلحة
	1	
		الجمارك في مواد التهريب والمخالفات الواردة في البابين ٧ ٠ ٨
	1	من اللائعة الجمركية قرارات إدارية لصدورها من هيئة إدارية
	1	
		بحكم تشكيلها . ما لايغير من هذه الطبيعة .
	1	برم سيبه ، سيبه من من من من من من من من من من من من من
641	بنجساح	( الطعن رقم ۲۰/٤۹۷ ق — يحلمة ۱۹۲۰/۱۱/۱۰ ) V
- 1	ין י	VIII (*** / **/* == * ** 10/6(1)
	1	
	1	
	1	(-)
		(5)
	1	
		حكم
	1	
	1	
	1	1
	1	سبيبه :
	1	111
	1	"كفاية الرد الضمني"عدم الترام المحكة بتعقب عجج الحصوم
	1	
	1	والرد على كل منها إستقلالاً •
Ma.	l	
100	30 37	(اللهن رقم ٤٣٤/٥٧ ق بطسة ١٩٦٠/٤/٢٨)
	-	
	1	بالنسبة لتسبيب الحكم الاستثناف : راجع استثناف :
		بالسببة للسابيب سعام المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق ا
	ł	و الكام المال المال المال المال المال المال المال المال المال المال المال المال المال المال المال المال المال
		ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره :
	1	ب المارية بالمستندات - المارية بالمستندات -
		عدم إيراد الحكم نصوص العبارات الواردة بالمستندات –
- 1		يرأن بين مداضه الاستشهاد ومواطنه منها محددا إياها
- 1		حصبه أن يبين مواضع الاستشهاد ومواطنه منها محددا إياها
- 1		یما یعینها .
		Constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the constitution of the consti
72	15 4	(الطنن وتم ۴۵/۲۶۳ ق جلسة ۱۹۹۰/۱/۷ )
- 1	-	. , ,
	•	

رقم القاعدة ا رقم	
والعدد الصفحة	الطعن فيه :
	"طريقة الطعن في الحكم" تتحدد بالقانون السارى المفعول
	وقت صدوره . الم 1 مرافعات .
701 18 80	( الطعن رقم ٢٠/٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ٢٤/٣/٢٤ )
10,1,040	·
	"القبول المانع من الطعن" ما لا يوفره . منال .
727 1 5 25	(الطنن رقم ۲۰/۲۱ ق — ۲۰/۲۲ )
	(:)
	(خ)
	خبير
	رأى الخبير :
	الإستعانة بحبر الأطباء الشرعيين للاستنارة برأيه في أمر محل
	خلاف بن الأطباء لا يعد تتحياً من المحكمة عن وظيفتها . رأيه وفيره خاضع لنقديرها .
4 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18	(الطفن رقم ١٩٦٠/٩/٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/١٠)
75 37 773	
	(٤)
	دعوى مدنية
	جزاء المسئولية :
	"النعويض" الإعانة المالية المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر
	في ١٩٤٤/١٢/١٧ – البند ثانيا (٢) – عدم سريان
	حكمه على ورثة من توفي أشاء وسببُ تأدية أعمال الوظيفة
	واستحقوا مكافأة آستثنائية طبقاً للكادة ١٩٩من قانون ٥، ٩٥، أو تعويضا طبقا للقانون ٣٩/٦٤ . جمع الحكم بين الإعانة
	المالية والتعويض طبقا للق ٣٦/٦٤ مخالف للقانون .
- WE A1	. (الطعن رقم ٤٤٤/ ٢٥ ق – جلسة ٢٠/١٠/١٠)
۱۸ع۳ ۱۹۰	

-		
رق المفحة	رقم القاعدة والمدد	
49,4,65	رالمدد	أسباب انقضاء الدعوى المدنية :
		راجع حكم: "الطعن فيه"—(القبول المسانع من الطعن)
;		
		دفاع
		طلب ندب خبير مرجح :
		متى لا ثلترم المحكة بتعيين خيير مرجح ؟ (الطنن رنم ٦٠٠/١١/ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/
٥٤٤	٥٨ع٣	
		طلب فتح باب المرافعة :
	}	سلطة محكمة الموضوع في رفض طلب إعادة القضية المرافعة
		بعد حجزها للحكم وانقضاء ميعاد تقديم المذكرات فيها متى رأت أن الطلب غير جدى .
0 & 8	٥٨ع٣	
		(2)
		علامات تجارية
		العبرة في أوجه التشايه :
		العبرة في ذلك بالصورة العامة في مجموعها - لا إلى كل عنصر من العناصرالتي تتركب منها وما إذا كانت تشترك في جزءاً وأكثر
	1	على المستعمر التي الرئب مم أوما يدا كان السارك في جرءاوا كتر
1.0	ه ۱ع ۱	
	   (٢٠ <b>)</b>	1

رقرالقاعدة وقم والمدد الصفعة	
والبدد المقعة	/ * \
	(ق)
}	,
ì	قضاه
	فصاه
1	
}	
1	
	ولايتهم :
1	,
	عدم زوال ولاية القضاء عرب القاضي المنقول في المحكمة ﴿
1	المنقول منها إلا بتبليغه مرسوم نقله بصفة رسمية من وزيرالعدل.
1	
	آثار ذلك .
2V 18 0	(الطعن رقم ۲۰/۷۱ ق -جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۶)
1	
l l	
	(3)
1	(0)
	نصب
1	ا ب
ì	
1	
1	تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لايترتب عليه نقل الملكية.
1	
	الملكية لاتنتقل إلا بتسجيل الحكم الصادر في الدعوى .
445 46 54	(الطعن رقم ۲۸۳/۲۵ ق جلسة ۲۱/۱۹۹۱)
1	<u>'</u>
1	
1	
	{
- 1	نقض
l	للكل
i	
- (	l .
l l	الصفة في الطعن :
- 1	العبد ي الحال
1	1
ı	"حل الشركة ودخولها فى دور التصفية " يترتب عليه إ
ľ	
. [	انتهاء سلطة المديرين . الم ٣٣٥ مدني . آثار ذلك .
3	
091178 91	ِهُ (الطَّنْ رقم ٢٥٤/٥٣ ق – جلسة ١٩٦٠/١١/٢٤) ا
I	I

وقم	رقم القاعدة	
المفحة	والعدد	التوكيل بالطعن :
£1V	7270	اعتباره من الاجراءت المتعلقة به . يسرى عليه قانون البلد الذى يباشر فيه . تحرير توكيل في مصر لجحام لاتخاذ إجراءات طعن بالنقض . يتعين أن يتم وفقا لما يتطلبه القانون المصرى . وجوب أن يتم التوكيل بورقة رسمية أو عرفية مصدق فيها على الاصفاء . المادة ٢٧ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ – محاماه . وجوب أن يكون موقعا من أحد مكاتب التوثيق في مصر . عدم الاعتداد باعتهاد القائم بأعمال السفارة لإمضاء الموكل (الطعن رقم ٢٧/٥/٢٤ قاحوال شخصة حساسة ٢٢/٥/٢٠)
		تقديم الطاعن لصورة من توكيل رسمى عام منصوص فيها صراحة على توكيل المحامى توكيلا عاما – وعلى وجه التخصيص – على حقه في الطعن بالنقض. الاعتراض عليها بمقولة إنها ليست توكيلا موثقا وأنها صورة لتوكيل عرفي لايحل إلا الإمضاء المصدق عليه من الموكل استنفذ غرضه بتقديمه للجهة التي استعمل فيها وأودع بها على ما تفيده المادة ٧٠٧ مدني ، ٢٥ ،
۳۰0	۲٤٦٢	٣٦ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ — محاماه — في فير محله . (العلمن رقم ٢٥/٣٨١ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/١٤)
177	1217 1277 181.9	

		The second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second secon
دة رقم لا المستحة	رقم القاء إوالعهم	أسباب الطعن :
		"أسباب موضوعية" عدم جواز مناقشة شهادة الشهود أمام عمكة النقض للوصول إلى مجادلة محكة الموضوع في تقديرها لهذه الأقوال .
7,74	<b>۹</b> ٥ع	"أسباب جديدة" المطاعن الواردة على الحكم الابتــــدائى والتى لم يسبق عرضها على محكة الدرجة الثانية . (الطن رنم ٢٨/٢ ق احوال شخصة ــــ جلسة ٥/٥/١٩٦٠)
		الحكم في الطعن :
		التقدم بطعنين عن قرار واحد رفع أولها إلى محكمة النقض وفصل فيه . إقامة النانى أمام محكمة القضاء الإدارى وإحالته إلى محكمة النقص . صيرورة الطمن المحال غير ذى موضوع . وجوب الحكم باعتباره منتها .
7851	<b>۴</b> ۶ع	وجوب الحدم ياعباده مسهد

فهرس المواد

# قانون الاجراءات الجنائية

	<del></del>		
رقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
177	۲۶ - تحدير محضر باجراءات الاستدلال	Apr. of	۱۱ — تصدى للدعوى البطنائية
	۳۰ – حالة التلبس بالجريمة		۱۵ - مــدة التقادم واحتسابها بحسب نوع
614.6 11		6102672	الجريمة
61406148		177	_
.		'''	
100 CV4C44C4 1V4	٣٤ ــ القبض ــ حالاته	4٤	۱۷ — تقادم الدعوى الجنائية
144014.	ما يبطله وما لا يبطله الاستيقاف	\	٢١ - جمع الاستدلالات
17.			
4441£	وغ ــ دخول المساكن ــ ما لا يعد تفتيشا	· · \٣٥ · ٨٥	۲۳ – الاختصاص المكانى لمـــأمورى الضبط القضائى
140		121	
- 170	ـــ ما لاحرمة له ســـــــــــــــــــــــــــــــــــ		۲۶ – واجبات مأمور الضبط القضائي
`	٦/٤٦ تفتيش بمناسبة	611.61	danie de la compa
177677	قبض قانوني	100	ومر،وسیهٔ

(اليم) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
1.4.0	۲/۷۷ – إجراء المعاينة في غيبة المتهم	*•	۲/٤٦ – تفتيشالأنثي – حالات تفتيش د دور
71	۹۱ — تفنیش : — تفتیشالسیارات	97	الأشخاص ـــ التفتيش الباطل
<145<111 <04<40 <145<111	ـــ الإذن بەوتنفىذە	<b>\</b> a•	<ul> <li>٤٧ - تقتيش منازل</li> <li>المتهمين،سبب التلبس،</li> <li>عبال تطبيق هذه المادة</li> </ul>
174		100 cpp	<ul> <li>١٥ – إجراء التفنيش</li> <li>محضور المتهمأوشاهدين</li> </ul>
	- ما لا يبطل إجراءاته 	4	ه م منبط الأشياء المستعملة في الجريمة
44	۱۲۵،۱۲۴_استجواب المتهم — ضماناته	۲	<ul> <li>۳۵ — قواعدالتحریز</li> <li>۳/۲۳ — تحریك الدعوی</li> </ul>
	۱۵۸ – فقرة أخيرة – الحكم بعدمالاختصاص	oż	عن جرائم الموظفين ومن إليهم
	رغم تجنيح الجناية من غرفة الاتهام	10	۷۱،۷۰ ـــ ندب عضو نیابة أو مأمور ضبط قضائی للتحقیق

- 111 -

### (ناج) قانون الاجراءات الجنائية

رقام القواعد	المادة والموضوع	رقام القواعد	المادة والموضوع
4744	۲۰۰ تعقیق با نتداب من النیابة	II	۱۹۲ – استثناف أم قاضىالتحقيق بألا وجه
79	۲۱۰ ـــ استثناف أمر النيابة بألا وجه لاقامة الدعوى	177	۱۷۹ – غرفة اتهام – عدم تقيدها بوصف الاتهام
44	٢١٢ - الطعن بطريق التقض في أواحر غرفة الاتهام برفض الطعون المقدمة إليها	10 <b>9</b> 0A	٧/١٧٩ إحالة الجناية من غرفة الاتهام إلى المحكمة الجزئية
	۲۱۴ - أمر بالاوجهـ الدليل الجديد. ماهيته	1046101	مرد _إحالة الجنايات عند سبق الحكم في الواقعة نهائيا بعدم الاختصاص
٥١	٣/٢١٤ - الإحالة المباشرة في بعض الحنايات وما ارتبط بها من جرائم أخرى	ŧŧ	۱۸۸ - حضور مدافع عنمة م بجناية أحيلت إلى محكمة الجنايات
61.8440 61806112 171	۲۱۵ (وما يليها) — اختصاص المحاكم	14:1V:10	١٩٥ – غرفة الآتهام – المراد بالخطأق القانون أو تأويله

(اله) تعانون اللاموالفات البلسائية

42			
أرقام القواعد	المسكنة والموضوع	أرقام القواعد	الممادة والموضوع ا
. 67674	۲۵۱ ــ ادعاء بحقوق مدنية	1	۲۲۲ —۲۲۳ <i>وفف</i> الدعوى الحنائية
17.	107/7 - الإدعاء		٣٢٧ – تنازع
145	بحقوق مدنية بالحلسة		اختصاص ــ ماهيته
	۲۵۶ ــ تدخلالمسئول الاحتالى عن الحقوق	<112 <a*< th=""><th>والجهة المختصة بالفصل فيه</th></a*<>	والجهة المختصة بالفصل فيه
. 05	المدنية	1096108	
٦•	۲/۲۷۰ - ترتیب		۲۳۲ ـــ التحويك المباشر_ شرط صحته
127	إجراءات المحاكمة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		
	- تلبع الإجراءات	107	الحكم حضوريا 🔐
۲٦ ,	۲۸٦ – حالات امتناع الشاهد عن أداء الشهادة	177607	۲٤۱ — المعارضة في الحكم الحضوري اعتبارا
١	۲۸۷ — شهادة عدم الإفصاحءن الموشد		٧٤٧ – أسباب عدم الصلاحية – مالا يعد
181	٢٨٩معدلة بق١١ //٥٥	**	إبداء لرأى سابق
110	۲۹۵ وما يليها ــدعوى التروير الفرعية	41	۲٤۸ (وما يليماً) — رد القضاه

- (a) -

# (اج) قانون الاجراءات الجنافية

أرقام الثواعد	الحناقة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
A1 AV	<ul> <li>٣١٠- بيا نات الديباجة</li> <li>"البيا نات الأساسية"</li> <li>إغفال هذه البيا نات "</li> </ul>	(17(7) (27) (6) (6) (6) (7)	٣٠٧ _ إقناعية الدليل
1146AV	"عضر الجلسة يكل الحكم"" "الحسكم" يكل محضر الجلسة"	(1.064. )74-177 (10-1122 (172-107 (172-177	
122	بيانات المنطوق : رفض الدفوع	٨٢	۳۰۷ — تقيمد المحكة بأشخاص الدعوى
44	يا نات اتسيب: البيان الكافى: عدم تحديد القا نون شكلا خاصا	641 6 01 177	۳۰۸ — تعدیل الوصف قدرة أخیرة —
18	تطبیقات ــ أمثله فی: إخفاء أشیاء مسروقة وفی تزویر محرر رسمی	VA 1V16171	إثبات حصول لفت نظر الدفاع ــشكل التنبيه وأثر تخلفه
- 1	وفى قتل خطأ وفى هتك عرض	74	۴۰۹ - الحكم بالتعويض الكار التعال
	وفي سرقة	174	_الحكم باحالة الدعوى المدنية

- ١٠٢ -(تاج) قانون الاجراءات الجنائية

المادة والموضوع ارقام القواعد	أرقام القواعد	المادة والموضوع
الرد الضمنى تابع التطبيقات : الدفع بتلفيق التهمة	. 177	(تاج) البيان الكافى : وفى جريمة شيك بدون رصيد
ــــ طلب التحقيق الذي قصد يه إثارة الشبهة	77	وفى جريمة الم ٢٣ من المق ع٧لسنة ٥٢
ف الدليل أ الم ١٨٥٠١٧٣ الخطأ المادى تطبيقات الخطأ المادى تطبيقات الخطأ المادى تطبيقات المادى المعالمة المادى المعالمة المادى المعالمة المادى المعالمة المادى المعالمة المادى المعالمة المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى ا	104.14d 14.00	الرد الضمنى : أمثلة فى شهادة الإثبات
ما لا يلزم بيانه : ۲۹،۶۹۸،۹ ۷۷ ما لا يستلزم ردا :	171	المنازعة فى مكان ضبط المتهم اطراح أقوال شهود النفى
الدفاع البعيد عن محجة الصواب ا ١٣٩٢١١٦ السواب القاصر		إستحالة الرؤية بسبب الظلام
أمثلة فى : جناية اختلاس أموال أميرية 27	14.	إغفال إيراد بعض تفصيلات المعاينة وتقوير التشريح
ونی جرح عمد ۱۱۵۷۱۸	۱۷۰	إقرار جدية التحريات وأن التفتيش أجرى بعد الإذن به

- ٢٠٢ -(تاج) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	''طلب المعاينة وتجربة رؤية لمكان الحادث''	133571	وفی شیك بدون رصید
1400174	متى يكون دفا عاموضوعيا؟	77	وفی اختلاس أشياء محجوزة
174	و طلب ندب خهیر ــ متی تلتزم المحکمة بإجابته ؟''	4.4	وفيحرائم الق٤٨ لسنة ٤١
٣	ومتى لا تلتزم بذلك ؟ وطلب ندب وسيط بين	171	وفی بیع سائل کحولی دون سداد الرسوم
	المتهم الأصم الأبكم	٤٨	وفي إحراز مواد مخدرة
178	و بين المحكمة ،،		وفي جرائم الق٦٥٦ لسنة
157	"طلب مناقشة الحبير"	11	140g
111	وطلب ضم أوراق"	٣٥	وفی جرائم الق ۱۵۳ لسنة ۱۹۹۰
187	"طلب تقديم مذكرة تعقيبة" "طلب التأجيل للأعذار القهرية"	144	وفى تسبيب الحكم الصادر بعدم قبول المصارضة فى الحكم الحضورى اعتبارا
1844117	«دفاع قانونی لا یستلزم ردا"		طلبات التحقيق :
- 1	وددفاع موضوعی یکفی فیه الرد الضمنی"	60614.6 1406141 140614.6	شروط التزام المحسكة باجابتها أوالردعليها
140		,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	

## (الله عانون الإجراءت المحتائية

أرقام القواعد	الجسانة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع.
100:40	الدفع بعدم الاختصاص		الإخلال بحق الدفاج:
11041-7	الدفع بوقف الدعوى الحنائية	(\$)(¥) 17461746	وقما يوفره"
122	الدفع بعدمجواز إثبات عقد الأمانة بالبينة	1.47	الدفوع :
	الدفع بعــدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل		المستندة إلى القانون الموضوعى :
11244	فيها	٥٣٤٣	مثال في اختلاس
11061.4	الدفع بقوةالشيء المحكوم به الدفوع الموضوعية	۱۷٦	« فى أسباب الإباحة « فى امتناع المسئولية
۱۸۰٬۱۹۷) ۱۸۵		120	السكر والمستندة إلى القانون
١٥٣	مم تتكون العقيدة ؟		الإجرائى :
178	الحكم بناء على الأوراق المطروحة	48	الدفع بانقضاء الدعوى بمضى المدة
1	صحة الدليل :	120	الدفع ببطلان الاعتراف
61.4640 61486144 940	أمثــلة فى استدلالات مأمورالضبطالقضائى	612617 647620	الدفع ببطــلان القبض والتفتيش
10-61	وفي واجبات مأمور الضبط القضائي	617X6178 617Y617• 1XY	l .

- ١٥٥ -(طبع) قانون الإجراءات الجنائية

	and the state of the administration of the state of		
أرقام القواعد	الثادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	سلامة الاستدلال:	c14.c4A	وفى تلبس واستيقاف
	مثال في التدليل على توافر	140	A* *
120	إدراك المتهم بالقتل العمد رغم تناوله مسكرا	14	وڧ تفتيش
174	ا وفي عدم نهائية السابقة		الدليل الباطل:
	فساد الاستدلال:	١٤	أمثلة في تلبس
		47	وفي استيقاف
٤٠	مثال في الرد على الدفع ببطلان التفتيش	174175	خطأ الإسنادغيرالمؤثر:
٩.	وق التدليل على ثبوت التهمة		التناقض والتعارض وما إليهما :
٠,٠	وفي إمكان الإجابة بتعقل		1
174	وفي مكان الإجابة بنطس رغم الإصابة	107	وقما يوفرها"
	وفىالرد على مايثار بشأن		وومالا يوفرها":
170	الصلة السببية	179	مثال في شهادة
	وفى التدليل على حصول الاشــــــــــــــــــــــــــــــــــ	18417867	وفي رشوة
4.	الاتفاق والتحريض	77	وفي سبق إصرار
	وفى التدليل على علم المتهم	72	وفي سرقة بإكره
44	بالحجز	120	وفي إحراز سلاح نارى
			•

(تاج) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
14418	"تسبيب الحكم في شكل الاستثناف"		ذكر مؤدى الأدلة:
	بيا نات تسبيب الأحكام الصادرة في المعارضة :	1.4.	"ما لا يتعارض مع هذا الضابط" مثال في شهادة
	تسبيب الحكم الصادر	٧٠	بيان نص القانون :
1446144	بعدم قبول المعارضة		بيان تاريخ الواقسة
	بيانات تسبيب الدعوى المدنية :	178617167	وساعة حصولها ما لا يعيب الحكم
188681	المدنية : وحما يجب بيانه عن		ن نطاق التدليل وغيره :
		142.04	الخطأفي بعض الأسباب
122	در تسبيب أحكام التعويض"	95	ما تزيد فيه الحكم
122600	وهما لا يعيب التسبيب		خطأ تحــــديد إحدى إصابات المجنى عليه
	٣١٢ ـــ ماهية الشهادة	٣٤	و مناية الم ۲/۳۱٤ع
114	اللية	10461	الخطأ في الباعث
			بيا نات تسبيب الأحكام
	۳۲۰ ــ مصاریف الدعویالمدنیةوأتعاب		الاستثنافية :
177	المحاماه ها	114644	«بيانات الديباجة»
'	1		

#### (تاج) قانون الاجراءاتُ الحناثية

ارقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
۱ ۲ ۱۱۲ م ۱ هيئة عامة _ عدد ۳	۳۹۰ سقوط الحكم الغيابي في جناية من عكمة الجنايات المحالمة المجادة في المحارضة	(1.0(V) (17.6)14 (0)(12A	٣٣٩ — بطلان العمل الإجرائي والعمل الإجرائي وجه البطلان البطلان البطلان المعلق بالنظام العمل العمان المعان العمان العمان العمان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان المعان
144	ميعاد المعارضة	(70 6 MY 184647	۲۳۳ ـ بطلان آثاره
VY 6 1A	و و و حيماد الاستثناف أثر استثناف الحكم في	44	۳۷۷ ، ۳۷۷ – تشکیل محکمة الجنایات
174	المعارضة باعتبارها كأن لم تكن	***	به المحتوى المحتوى المحتوى المحتوى المحتوى المحتايات
	811 – تقویرالتلخیص تلاوته ی. آثار الاستثناف تحدید		
107	الاستثناف بما استؤنف في النقرير	۲۰	محکة الجنایات
44	817 – سقوط الاستثناف المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد ا	٥١	الفتى
1476144	18% — التحقيق أمام المحكمة الاستثنافية	١٨٣	٣٨٣ – فصل الجنع المرتبطة عثل الجناية

ج ۱۹۸ = (تاي)، قانون الإجراءات الجنائمة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
£9	۳٤۲، ۳٤۱، و القوانين	744	٧/٤١٧ ــ شرطالإجماع ـــ نطاقه
	اللحقة بقانون العقوبات المادة و ١ من ق ١ لسنة ١٩٣٦ – زراعة الأرز في منطقة	177	٣/٤١٧ — المتوم لايساء
	محظورة والمادة ٧ من ق ٤٨ لسنة ٤١ – غش	107	818 - المعارضة الاستثنافية
	والمادة v من المق v٤ لسنة ١٩٥٢_أجانب		القا نوندقر ٥ اسنة ١٩٥٩ المادة ٣٠: "الطعن مرس المسئول المحتمل" عن الحقوق
	والمادة٣٣منالمق٣٥١ لسنة ٥٢ – تسميسل تعاطى المواد المخدرة	0£	المدنية ه درمناط جواز الطعن٬٬
, F	والمسادتين ۽ ، ٢٩ من		أوجه الطعن :
<b>y1</b> -	قانون السلاح ــقيود الترخيص		الحطأ في القانون الموضوعي : دم بوفره " وتعليمةات
	وتطييقات في مخالفة القانون المدنى "		على مسواد قانون العقويات" المواد ٢١
1.49	مثال في المادة ١٧٤	•	وما يليها

- ١٥٩ – (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
1446118	Y/Łoż		"مالا يوفر الخطأ في ا القانون الموضوعي"
	''تطبيقات في مخالفة قانون المرافعات''		ورتطبيقات على مواد
٤٣ :	مثال في المادة ١٩٥	٥	قانون العقـــوبات٬٬ المــادة ۲/۳۲
	مثال في الحكم بمالم يطلبه	1846148	٣٠١ وما يليها
79	الخصوم	44	۲۱۲ 6 711
17.	اللوائح الجمركية"		ووقطبيقات في القوانين الملحقة بقانون العقو بات"
	مالا يوفر الخطـــا في		مثال في قانون الصيدلة
1	القانون الاجرائى :		ما يوفر الخطـــا فى القانون الإجرائى :
	وتطبيقات على مواد قانون الاجراءات		الله تون ، ترجن ي . وتطبيقات على مواد
	الجانائية"	1 1	قانون الإجراءات الجنائية" 
100		100690	۲۱۵ وما يليها
۰۸	91	145	7/701 6 777
١٥	7/71E		۳۳۱ وما يلم! ــ الدعوى
7"4	··· ··· ··· ··· ··· ··· ··· ··· ··· ··	٧٧	الأصلية ببطلان الحكم
٧		۲۸	٤١٢

- ١٦٠ – (تام) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
A7 1747	التنازل عن التمسك بالبطلان ما لا يبطل الحكم :		وتطبيقات فى القوانين الملحقة بقانون الإجراءات الحنائية٬٬
128	الخطأ المادى ما يبطل الإجراءات وما لا يبطلها :		الم ١ من ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ القانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٧
13/6/81	والأصل الصحة "	177	قانون الأحكام العسكرية
188644	"الحكم يكل محضر	111	الم١٢٨ — سلطة قضاء ٧٥٤ إستقلال قضاء
	"محضر الجلسة يكمل الحكم" تطبيقات في بعض بيانات	٧٧	بطلان الحكم: " " " " " " " " " " " " " " " " " " "
1144AV 70	الديباجة ما يبطل الإجراءات	1	"البطلان المتملق بالنظام المام العام " "أساب البطلان"
**************************************	"ما لايبطل الإجراءات" المادة ٣١ : ما يجوز	l	النباب ابطري
	وما لا يجوز فيه الطعن:	101444	ووسيلة التمسك با لبطلان"
•٢	"حكم الاعادة إلى محكمة أول درجة"	VV	"تصحيح البطلان" قوة الأمر المقضى

- 111 -

(تاج) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	ارقام القواعد	المادة والموضوع
	المادة ١/٣٥ : أسباب الطعن :	74	"مالم يكن استئنافه جائزا"
	الجديدة :	174	وما لم يصدر فيه حكم"
104/140	"أوجه البطلان السابقة على المحاكة"		المادة ٣٧ :
	على الله على الله الله الله عن أمام ""		الطعن في الحكم الغيابي :
611061-7	محكَّة الموضوع" سلم	۷۵	"وقفالسير في الطعن"
	"ما لم يثر أمام محكمة		المادة ١٣٠ :
۹۱ .	الموضوع بالطويق الموسوم قانونا" م		سقوط الطعن تبعا لسقوط الحكم الغيا بى في جناية الحادة ع٣ :
	"ما لم يتمسك به أمام محكمة ثانى درجة		ميعاد الطعن :
۲۰).	ال من درجه ال	٧٢	وقهمتي يبدأ على
1816177670	أسباب موضوعية :	170	"مكان تقديم الأسباب"
3717A112 1706177		45	"ماهيةالأسبابووسيلة إثبات تقديمها في الميعاد"
٧٧	أسياب متعلقة بالنظام العــام :	١٠٠ .	وهلة تفصيل أسباب أصباب الطعن'' ـ

- ١٩٢ - ٢٠١٠ ما المراءات الحنائية

المادة والموضوع أرقام القواعد	المادة والموضوع أرقام القواعد
ورمتي يعتبر الطعن غير ذي موضوع ؟ ٩٥	المادة ١٣٥٩٥ ٢/٣٥ مادا
	المادة ٣٦ :
المادة وي :	الكفالة الكفالة
المصاحة في الطعن : و المعن المصاحة في الطعن : و المعن النيابة " ٧٧	المادة ٢٩ :
و مناط توافرها ،	الحكم في الطعن :
و متى تنتغى چې ۴۶ د ٧٧٠ وه	"التنازل عن الطمن"
18761716	والحكم ف شكل الطعن " ع
"العقوبة المبررة"	الحكم بما يتفقوحقيقة العيب الذي يتسع له وجه الطعن ١٠٠
المادة ٤٧ :	"النقض مع التصحيح" و
آثار الطعن :	° النقض للطأ في القانون
"الاتصال والارتباط"	61776107
المالجة به ع:	الإعادة وسلطة الإعادة وسلطة المستعملة الإعادة
عرض قضايا الإعدام:	الحكم برفض الطعن _
^ر ُّمَا هية هَذَا العرض" ٧٤	دلالته" ٧٧

#### (البع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
140647	٨٧٤_تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية		المادة ۱۶۳۰، ۱۶۳۰، ج: رسوم الطعن وإعلان خصومه :
101	ووه – إشكالالتنفيذ ماهيته	٤٧	"وسيلة إثارة عدم الإعلان"
٦٣	ه ه م اعادة الإعتبار ما يقطع المدة	<11£< <b>Y</b> Y	۱/٤٥٤ ــ قوة الحكم النهائى
	٥٥٨ ــ استكال النقص الناشئ عن فقد بعض		وه ع – انقضاء الدعوى الجنائية بالحكم البات
ነለወ	أوراق التحقيق	1.464	وآثاره

#### قانون أصول المحاكمات الجزائية السورى

أرقام القواعد	المادة والموضوع
	٣٣٣ ــ سقوط الأحكام النيابية الصادرة من محكة الجنايات في جناية
١ - هيئة عامة عدد ٣	من محكمة الجنايات في جناية

# قانون العقوبات

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٥١	و ع ـــ اشتراك	١٨٧ و١٣٥	<ul> <li>القانون الأصلح</li> </ul>
	13 — قسواعد توزيع المسئولية في حالة المساهمة في جريمة		<ul> <li>٨ الأحكام العامة لقانون العقوبات</li> </ul>
	عرامة نسبية 25 – غرامة نسبية	178	<ul> <li>ه - تقسيم الجرائم -</li> <li>الجلويمة متلاحقة الأفعال</li> </ul>
	ا ١/٤٤ مكررا _ إخفاء	11	الجريمة الوقتية
۱۲ و ۱۵۰	أشياء متحصلة من جناية أو جنحة	177	الجـــريمة المستمرة استمرارا متجددا
	ه ٤_الشروع في الجريمة_ الضابط الشخصي	٧٤	۱۲ — عقوبة الإعدام ضمانات تطبيقها
	٣/٤٥ – الأعمال التحضيرية	٥١	١٧ ـــ ظروف الرأفة
۱۰۱ و ۱۶۲ و۱۲۳	وما يليها ــالعود ـــ إثباته وشروطه	ەدرە وە ۱۱ د۱۸۲	۲/۳۲ — ارتباط غیر قابل للتجزئة ــ آثاره
171	٠٠ ـــ إباحة عــــل الطبيب ـشرطها	 ۲۲ وځ۳و ۸۰	٣٩ - تعدد المساهمين في الحويمة بطريقة أصلية

– ۱۲۰ – (تاج) قانون العقوبات

***************************************			
أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد 	المادة والموضوع
44	۲۱۵ - تزویرفی محررات عرفیـــة	154	۲۱ – الاکراه المعنوی والضرورة
**	۲۳۱ – ماهيــة سبق الإصرار	120	٣/٦٢ – حالة السكر
11	-1/۲۳٤ قتل عد عد-	٦٧	٦٣ – أداء الموظف لواجبه
1006	الفعل المادى	1.4	٧٧ ــ التخفيف بسبب عذر صغر السن
<b>15.67</b>		12462067	١٠٤ وما يليها ـــ رشوة
107	بيانات النسبيب	11468464	۱۱۲—اختلاس أموال أميرية
124477	۲۳۲ – ضرب أفضى إلى موت	114	۱۵۵ – تداخلڧوظيفة عامة
1701171107	٣٣٨ قتل خطأ	141	۱۹۷ — إعادة النشر
۳۸،۱۰	۱/۲٤۲،۱/۲٤۱_ضرب	۸۹.	٢٠٢ ــ تزييف العملة
	المسئولية على أساس العمد_الحقر_من	AA ( YA ( TT	۲۱۱ وما يليها ــ تزوير
171	صيدلى، وعلاقة السبية	11441104	

## (تاج) قانون العقوبات

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
١٧	٣٣٦ – نصب	*	۲٤٥ – ۲٤٧ – دفاع شرعی
۱۲۷ و <b>۱۵۰</b> د ۱۷۷			۲۰۱ عذر تجــاوز حدود حق الدفاع الث ع
1879 EV 1813 EF	۳٤۲،۳٤۱ اختلاس	۱۱۸۶۰	٣٦٨ وما يليها — هتك عرض
۲۰ و۲۶و۳غ ۱۶۶ و ۵۳ ۲۸ و ۹۳ ۱۶۳			۲۸۸ – خطف
	۳۹۰ حریق بإهمان 	- 14	۳۰۹٬۳۰۳٬۳۰۲ سب وقذفی
10.	١/٣٦٩ الاعتداء على		٢/٣١٤ – سرقة باكراه اع
,	۳۷۰ – دخول مسکن بقصد ارتکاب ج ممة	۸۰ و ۸۰	٣١٦ سرقة – حمل السلاح ١
14	فيد ملحقات المسكن والقصد الحنائي	او۱او۱۱۳۳ ۱٤۲	- I

#### تانون المرافعات المدنية والتجارية

-			
أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
177	۳۵۷،۳۵۲مصاریف الدعوی ومقابل أتعاب المحاماه	171	٠١/٥ ، ٢٤ - بيازات الإعلان وجزاء إغفالها
1		**	۲۰۹ — شهادة أحد الزوجين على الآخر
	٣٩٦ ــ ــاستثناف الأحـكام الصادرة في حدود النصاب	17861.0	۲۲۹ ومایلیها ــأوراق مضاهاه
VV	الإنتهائى لبطلان فى الحكم أوالإجراءات التى ابتنى عليها	41	۳۱۳ وما يليزا – رد القضادوعدم صلاحيتهم
<b>ለ</b> ጎና <b>ቲ</b> ም	١٩ – سقوط الحجز	VV	٣١٤ - إعادة نظر الطعن أمامدائرة أخرى بحكمة النقض بسبب عدم الصلاحية

#### القانون التجارى

أرقام القواعد	المادة والموضوع
1446144	۱۹۱ – الأوراق مستحقــة الدفع لدى الاطلاع – الشيك

#### القانون المدنى

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٣٣	. ٣٩ ــ تعريف الورقة الرسمية		۱۷۳ – مسئوليةمتولى الرقابة – بيانات
		١٤٧	السبيب
	:	14044	١/١٧٤ — مسئولية المتبوع عن أعمال التابع

# قوانين ومراسيم مختلفة

77(11	الحادة ٣٢ من ق٧٥ لسنة ٣٩ – علامات و بيانات تجارية – غش الصابون	17.	اللائحة الجسركية وتعديلاتها - المادة ٣٠٠ ٣٤ - طبيعة أفسال التهريب
674646 61•164A 17A	القانون ٤٨ لسنة ٤١ — غش	177	۲۳ منق ۲۳ لسنة ۱۲ — الإيلاغ عن الميلاد أو الوفاة
102672	الق ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - طبيعة جريمة العود إلى الاشتباه	1.7	المـــادة 10 من ق 1 لسنة 1977 معدل ــــــ زراعة الأرز

- ١٦٩ -(تاج) قوانين ومراسيم مختلفة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	م ۷۵ — من قانون استقلال القضاء رقم ۱۸۸ لسنة ۱۹۵۳ — ندب عضو نيا بة للقيام بعمل	177	المادة ٣٧ من ق ١٣٠ لسنة ٤٦ — الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة
111	آخر بذات الدائرة المق ٢٥١اسنة ١٩٥٢ – مخدرات :	٣٣	الق ٨٠ لسنة ٤٧ – ماهية عمليات النقد
	۳۳ ــ إحراز المخدر تسهيل تعاطى المخدر		المادة ۳، ۲/۱۷ من مرسوم ۲/۷/۷۱۷ —
٤٨ ٦٨	القصد الحنائي بيان كية المخدر	171	التعويض في رسوم الانتاج والاستهلاك
117	الفقرة (و)من المادة ٣٧٠		القانون ۸۸ لسنة ۱۹۵۱
	ق ۸٤ لسنة ١٩٥٣ صفة الضبط القضائي	۲۸۱	ــدعارة ــ المراد بالغير ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱۰۳	لرجال البوليس الحربي		المق ٧٤لسنة ١٩٥٧ — أجانب :
	القانونع و السنة ع و و و - ا المعدل — سلاح :	٤	المادة v منه _ إيواء الأجانب
۷۱	المادة ع منه مخالفة قبود الترخيص	il i	والمادة ٢٣ منه ــ تقديم أوراق مزورة

# (ناج) قوانين ومراسيم مختلفة

	·		
أرقام القواعد	المسادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	م ۽ من قانون ١٢٣	10+6177	صلاحية السلاح للاستعال
	لسنة ١٩٥٥ —تهريب جمركى. توقف تحريك الدعوى الجنـــائية على		۲/۲٦ ــ ۳ من القا نون ــــــــــــــــــــــــــــــــــ
184	طلب مــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	171	السوابق ــ كيفية تنبيه المتهم إليها
	م ۲ من قانون ۲۷۰	171	وأثر تخلف هذا التنبيه
	السنة ٥٦ – إحالة		العقوبة
	القضايا إلى المحساكم	74	عقاب الشريك
	العادية بمناسبة إلفء	120	بيانات التسبيب
174640	الأحكام العرفية القانون ٢٥٩ لسنة ٢٥ ــ عــــــــــــــــــــــــــــــــــ	177	قانون ١٥٤/٤٥ مزاولة مهنة الصيدلة ق ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤
٣٥	وصناعية – ماهيــة المحال		مبانی : مبانی : م۲ – منه – بناء
		4464	
	م ٢ من قانون ٩٦	İ	والمسادة ١٣ منه ــ أعمال
١ _ع نقا بات	لسنة ١٩٥٧ شروط ممارسة مهنة المحاماه	1.4	الترميم والتــدعيم ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	!	[]	1

# (نابع) قوانين ومراسيم مختلفة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
۽ هيئة عامة ۷۷	والمادة ع فقرة أخيرة من القانون العدول عن مبدأ سابق والمادة السابعة منه - مكان انعقاد عكمة الجنايات	1.4	م 1 من ق 109 لسنة 190٧ ــ التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام الحجالس العسكرية
٧٧	مادة ۷۱ منه ــ ندب القضاه والمادة ۱۲۸ منه ــ		الق ۱۹۷ لسنة ۱۹۵۷ الاختصاص بنظـــر دعاوى الإهمـــال فى مقاومةدودة القطـــن
111	ندب رئيس نيابة عضو نيابة بدائرته اللقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة	171	ورى البوسيم بعد الميماد القرارالجهورى رقم٢٥٢ لسنة ١٩٥٧ - لحنة
	م ٣٤ من ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ – عقوبة إحراز المخــدر بقصد	118	تصفيـــة موجودات القاعدة قانون: د لسنة ١٩٥٩ ـــ سلطة قضائية :
1446140	الاتجار – القانون الأصلح م ٣٨ – إحراز بدون		قرار إصـــدار قانون السلطة النضائية ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
144	فصد خاص	97	عند الضرورة

## قرارات وأوام

أرقام القواعد	القرار أو الأمر	أرقام القواعد	القراد أو الأمر
11	قـــرار مجلس الوزراء فــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		قرار المالية رقم ٥١ لسنة١٩٤٧_عمليات النقــــد الأجنبي ـــ
	كتاب وزير الصحة بشأن إعطاء الحقن	**	مباشرتها من البنوك المرخص لها بذلك ـــ ماهية ذلك
177	في حالة الضرورة		أمر رئيس هيئــــة أدكان حرب الجيش
		1.7	فى ١٩٥٣/٦/٩ - جرائم أفراد القوات المسلحة
			قرار وزير العسدل في ه/ه/١٩٥٥ بشأن
		175	قلم السوابق

... موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
۲۱	اند		(1)
**	أسباب إباحة الجوائم	111	إتصال وارتباط
177-17.	أسباب طعن	74	أتعاب عاماه
۳۱	إستئناف	٤	اتلاف
24	إستجواب	2	إثبات
77	التدلال	72	إثبات صحة الأوراق
70	إستيقاف	1)	أجانب
78	إشتراك	1 611	إجراءات محاكة
٤٧	إشكال تنفيذ	1 6 1	إحالة الجنايات
٨٧	إعادة اعتبار	74	إحالة الدعوى المدنية
٤	اعتراف	44	أحداث
7.	إعدام اعدام	۸۸	أحكام عرفية
٨٢	أعمال تحضيرية	CTACLE	اختصاص
10	إعلان اعلان	1776170	
41	آفات ضارة بالنباتات	١٨	إختلاس أشياء محجوزة
70	إنشاء أسراد	14	ختلاس ألقاب ووظائف
4٧	إقتران وارتباط	۲٠	إختلاس أموال أميرية
ź	إقرار	73	إخفاء أشياء مسروقة
١٠.	إقناعية الدليل	٧.	إخلال بحق الدفاع
٨٠	151	A7617	إرتباط
1-8	اکراه معنوی	17	ارتباط واقتران
		[ '']	3.3-,3

#### (نابع) موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
۸۷	تخفيف العقوبة	4.	البان البان
٦٥ .	تدخل في الدعوي	44	إلتماس إعادة نظر
۰۷	تدلیل	44	أمر بألا وجه
,			إنتهاك حرمة ملك الغير
23	تزویر	777	
۲3	تزييف عملة	77	إنعدام الحكم
V. 644607	تسبيب أحكام	77	إنقضاءالدعوى الحنائية
41	تشريع	٤٣	أوراق رسمية وعرفية
144	تصحيح		(ب)
7.4	تعدد الحوائم		
74	تعویض ا	474614	بطلان
		( 54.51	
44.44	تفتیش	-11461.1	
47	تفسير القانون	17.	ىناء مىر مىر دان
٦٧	تقادم تقادم	٤٧	
44	تقرير تلخيص	77	بوليس حربي
• •	تقليد العملة	70	بيانات الحكم
13	1		(ت)
75	تلیس ما	VY	تأجيل
٧٣	تلفيق		1
٧٧	تعوین	77"	تبليل
17	تنازع اختصاص	٨٩	تجنيح الجناية
11.	تنازل عن طعن	٣٨	تحقیق
144	تنبيه الدفاع	78	تحريك الدعوى
117			Ì

( تاج )موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
1000)	حكم	V3 V3 0 <i>p</i>	تنظیم
V) (A) 40 6A 6E 77 77 72 72 72	خبير خطأ خطأ إسناد خطأ مادى خطأ مادى خطف خطف (د) خيانة أمانة دعوى تزوير فرعية دعوى جنائية دعوى مباشرة دعوى مباشرة	£9 69 69 77 40 77	جرائم
۷۰ ۲۲ ۷۳ چ. (۲۲)	دفاع دفاع قانونی دفاع قانونی	16	حرب

## (الهي) موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصفيجاته

	1		
رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٨٠	سرقة بإكراه	٧٣	دفاع موضوعی
1.1	سقوط الحكم الغيابي	مولاغ وه٦	دفوع
۷۷ و ۱۰۶		1.5945970	
٠٨ و ٨١	سلاح	77	دلائل
۸۷	سوابق		(د)
	(ش)	۸۷	رأفة
٨٢	شروع	4٧	رأى سابق
74	ا شریك		رد اعتبار
11		4٧	رد قاض
0			رسوم انتاج واستهلاك
۸۳			رشوة
	(ص)		(ذ)
41	صابون	77	زوال ولاية المحكمة
٤٩	معافة		(س)
٨٤	t .		*1=
	(ض)		سب وقذف
	· ·	۱۹۰۰ و ۱۹	l
	ضبط الشيء موضوع	V4	سبق إصرار
٣٠	الجريمة	V4	سرقة
1	l ,		

# ( تابع ) مُوضُوعًات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
111	عقوبة مبررة	77	خبُطية قضائية
٨Ý	عود عود	٥٠	ضرب
41	علامات تجارية	1.5	ضرورة
	(6)	٧٢	ضم أوراق
	(غ)	٧٥-٠٢	ضوابط التدليل
7.4	غرامة نسبية		
٨X	غرفة اتهام		(ط)
4.	غش بين مث	677641	طعن سهد
١٠٤	غيبوبة	1.461.0	
		٧١	طلبات تحقيق
	(ف		(ظ)
٣٤	ناعل		, ,
18	فقد أوراق التحقيق	٨٧	ظروف رأفة
	( " )	۲۲،۰۸۰	ظروف مخففة ومشددة
	(ق)	14641	
47	قاض		(ع)
41	قانون		عبء الإثبات
41	قانون أصلح	99	عذر صغر السن
41	قانون الاجراءات	· '	عرض قضا يا الإعدام
48.	قانون دولی عام	74	علد علد
48	قانون عقوبات 🚵	1	
	.,	٨٦١	

## ( تاج ) موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
1.124	pLe	98	قانون عقوباتاقتصادى
178	محكمة إعادة	40	قانون عقوبات ضریبی
1.4	محكمة موضوع		قبض
37	محررات		قتل خطأ
££	عــرز رسمي	1	قتل عمد
	عود عونی	٧٩	قذف
	عضرالجلسة	4.64	قرائن قرائن
٤٦	محضر جممع استدلالات	٦٤	قــوة الأمر المقضى
1.4	علات تجارية وصناعية		(설)
	مذكرة إيضاحية	VV	<u> کــول</u>
	مذكرة تعقيبية	110	كفألة
	مساهمة		
1-1	مسئولية جنائية		(م)
	مسئول محتمل عن الحقوق		مأمور ضبطية قضائية
7.4	المدنية	1	مبان مبان
47	مسئولية مدنية مصاريف الدعوى		متشردون ومشتب فيهم
79	واتعاب المحاماه	11	مجالس مسكرية
11.	مصلحة في الطعن	44	مجرمون أحداث
• •	مضى المدة		محاكم جنايات
100	معارضة	۸۸	محاكم عسكرية
۷ و ۱۹۳۹ و ۷۱	معاينة	1.4	محال خطرة
	1	I	

(اج) موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	فصيب دروه درو دوه	1.1	ىفتى
	نطق بالحكم	1030857	مهن
	نظام عام (س. بطلان)	1.7	مهن طبية
	قابات	1.7	مواد غــدرة
	قد	٤٩	مواليد ووفيات
	قض	70	موانع الشهادة
1100 110	نيابة عامة	١٠٤	موانع مسئولية
	(4)	۲۷وغ ځو ۷۷	موظفون
147	هتك عرض		(3)
	(و)		(ن)
	وسيط بين متهم أصم	4٧	ندب قاض
٧٢	أبكم وبين المحكمة		ندب مأمـــور الضبط
144	وصف التهمة	۲.	القضائي للتحقيق
70	وقف الدعوى الجنسائية	177	ندب معاون نیابة

# تَصَلِيبَاتَ فَهُرَفِنَ الْأَحَكَامُ الصادرة مَن الدَّائرَةُ الحَرَائية

ن سلر عنا مواب

77 \$ 1134 71137

١٤٣ السطرالأخير رقم الصفحة ١٠٠ ١٠٠

تم طبع هذا العدد بالهبية العسامة لشئون المطابع الأميرية ** فرع مطبقة هار الفضاء العالى ** في يوم الأحد ٢٩ من ذرالقعدة سنة ١٣٨٠ ( الموافق ١٤ من طابيرة أيان، صنة ١٩٩٦ ) كم

مهندس **عد الفائ**م عمر منوعلس الإدارة المتدب

⁽ عليمة دار القضاء الميالي ١٢٠/١٠/٥٤٣٠ )

